دراسة

ثائر ديب

حمل كاذب

محاولة نظرية سياسية في «الربيع» السوري

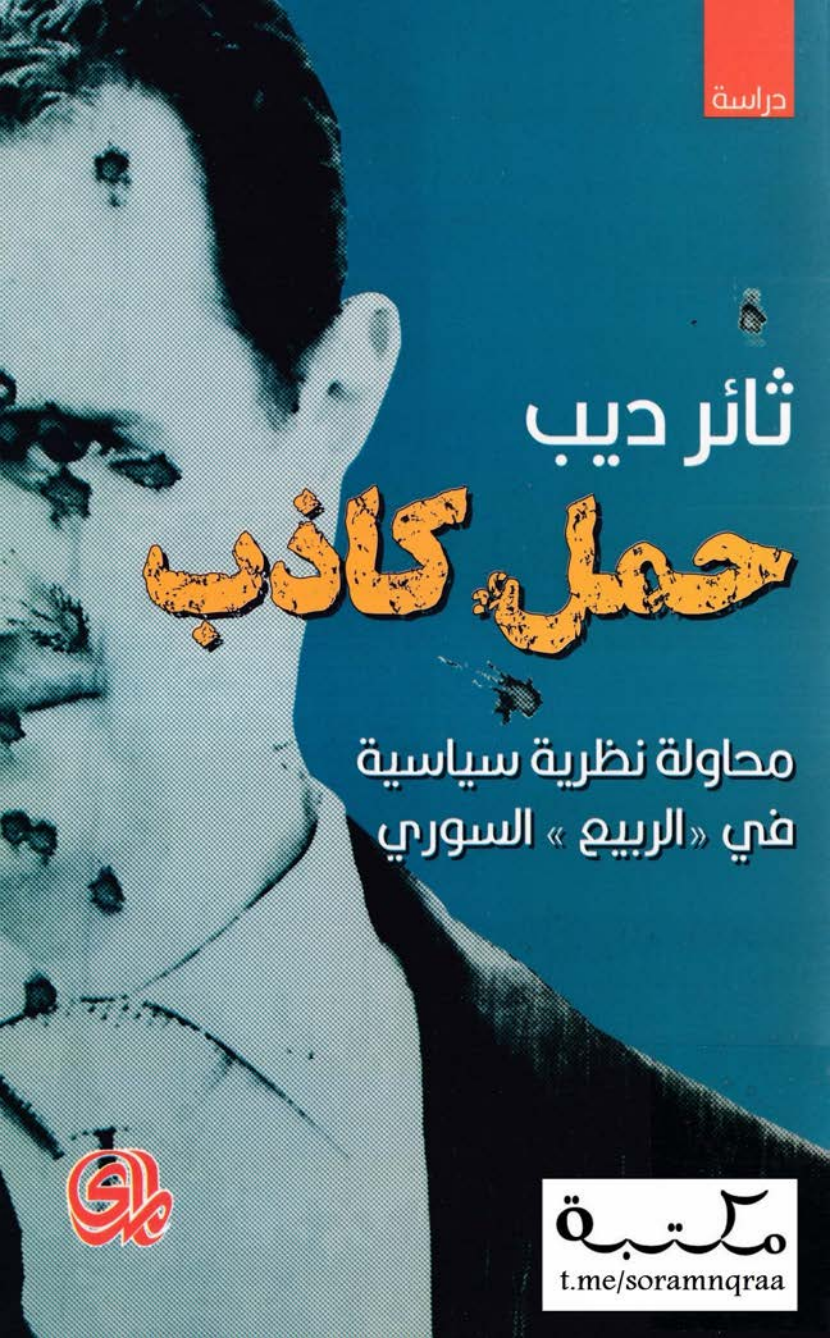

مكتبة
t.me/soramnqraa

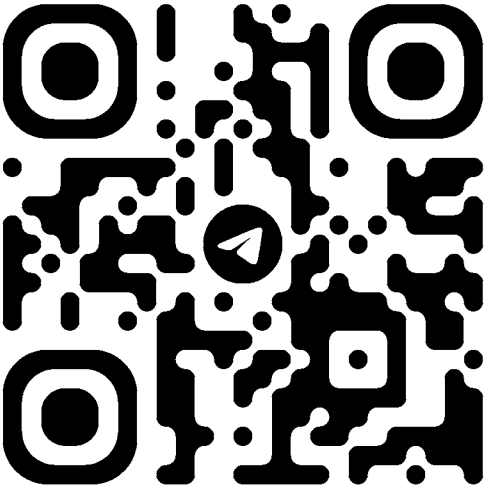

سجل في مكتبة
اضغط الصفحة
SCAN QR

حَمْلٌ كاذب

محاولة نظرية سياسية

في «الربيع» السوري

دراسة

اسم المؤلف: ثائر ديب

Author: **Thaer Deeb**

عنوان الكتاب: حَمْلٌ كاذب – محاولة نظرية سياسية في «الربيع» السوري

Title: **False Pregnancy – A Political Theory of the Syrian "Spring"**

الناشر: دار المدى

P.C.: **Al-Mada**

الطبعة الأولى: **2025**

First Edition: **2025**

جميع الحقوق محفوظة: دار المدى

Copyright © Al-Mada

للإعلام والثقافة والفنون

Al-mada for media, culture and arts

بغداد: حي أبو نؤاس – محلة 102 – شارع 13 – بناية 141

Iraq/ Baghdad- Abu Nawas-neigh. 102 - 13 Street - Building 141

+ 964 (0) 780 808 0800 + 964 (0) 770 2799 999

+ 964 (0) 790 1919 290

بيروت: بشامون – شارع المدارس

Beirut: Bchamoun - Schools Street

+ 961 706 15017 + 961 175 2617

+ 961 175 2616

دمشق: شارع كرجية حداد- متفرع من شارع 29 أيار

Damascus: Karjieh Haddad Street - from 29 Ayar Street

+ 963 11 232 2275 + 963 11 232 2276

ص.ب: 8272 + 963 11 232 2289

مكتبة

t.me/soramnqraa

ثائر ديب

مكتبة
t.me/soramnqraa

حَمْلٌ كاذب

محاولة نظرية سياسية في «الربيع» السوري

إلى

يوسف عبدلكي

و

ربيع بركات

«قال: وإن كان الولد حَمْلاً؟ قال: قد علمتُ به، وإنّما أخّرت اللِّعَان حتى تضعه، كي أُلاعن على يقين... لأنّه قد يكون حملاً كاذباً، فيكون ورماً فيذهب أو ريحاً فَيَنْفَشّ»

تكملة المجموع، شرح المهذّب للإمام أبي إسحق الشيرازي، الجزء الحادي والعشرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2023، ص 282.

المحتويات

مكتبة
t.me/soramnqraa

تقديم 13

I- ثورة/ «ثورة» 17

1- الثورة في كتاباتٍ سوريّة: استعاراتٌ من دون اعتراف وخبزٌ بائت ...19

2- كَنْسُ الأوراق الذابلة: اختلاقاتٌ ثقافيةٌ سياسيةٌ تبدّدها الثورة.....26

3- رؤوس الأنظمة العربية: الواحد والكَثْرَة.....33

4- الثورات: من الواقع إلى النظرية وبالعكس 39

5- عن الثورات، وعن اصطيادها 42

6- عن المطرقة والسندان السوريين، أو عن الأزمات
السياسية التي لا يحلّها أيّ عسكر 47

7- مصر وسوريا: مقارناتٌ مُقْتَضَبَة 51

8- عن ثورة «بطيئة» و«ثوّارها» المتعجّلين.....54

9- سياسات الثورة وسياسيّوها وعلماؤها.....59

10- السلمية أم السلاح: وقائع نقاش متهافت 63

11- الجزائر والسودان: ليس هذا بـ«الربيع العربي».....65

12- الثالث الغائب: أو عن ثورة بلا ثوّار 69

II- قضايا كبرى 77

13- عن «التناقضات الداخلية» و«المؤامرات الخارجية»
في المحنة السورية 79

14- عن الدولة والنظام وفكّ العرى 84

15- عن ثورة لم تَعُد كذلك، وعن الجيش 89

16- الديمقراطية والعلمانيّة والاشتراكية: تدقيقاتٌ وصِلات 94

17- لماذا كفّ العرب عن عدائهم لإسرائيل؟ 100

18- عن الطوائف والطائفية: في إشارة إلى الحالة السورية 104

19- الطبقة، القوم، الجنس، الطائفة وكَتَبَةُ الثورة السورية 115

20- غباء العنصرية الثقافية ووقاحتها 120

21- عن «المنفى»: أسماؤه ولذائذه وآلامه 122

22- لاجئون وتجّار: منفى الشعب VS «منفى» الشطّار 129

23- الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في سورية بعد عام 2011 138

III- ثوّار/ «ثوّار» 149

24- عبد العزيز الخيّر: «حكيم» المعتقل والثورة الحقّة 151

25- عن يوسف، الفنّان الشيوعي ببطاقة 156

26- عن «يسار النُّصرة» و«يسار النِّظام»، وعن اليسار في سورية 161

27- الوطنيون الديمقراطيون في سورية: تنسيق هيئة التنسيق 166

28- عن الليبراليين والأصوليين في سورية 169

29- اليسار السوري خلال العقد الأخير وبعده 173

30- المتحوّل «اليساريّ» في الميدان: بصدد الطائفية 181

31- المتحوّل اليساري في الميدان: بصدد طلب التدخّل الخارجي ... 187

32- مُهَوِّشُو «يسار النصرة» ومصائرهم:
ياسين الحاج صالح وسيلة إيضاح 197
33- المخدوعون وزراعة الريح 209
34- عن نخبةٍ سوريةٍ خائبةٍ أخرى:
تجربة الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري..... 213
35- بيانات المثقفين السوريين:
من النضال الخافت إلى هَجْوِ الورى مرورًا بالزَّجَل 219
36- الإنتلجنسيا الروسية والمثقفون السوريون:
شبه ظاهري وفروقٌ جوهريّة 223
37- صورةٌ جماعيّةٌ لوفدٍ مفاوِض 227
38- عن «معارضةٍ» فريدةٍ ومَضْحَكَة 233

IV- تجلّيات ثورة مضادة 239
39- جِلْدُ الدكتاتورية «الآمن» 241
40- عن الشعبويّة الثورية وما تدّعيه من وَصْلٍ بـ «الشعب» 243
41- عن «الحلّ السياسي» في سورية: ما كان، وما صار، وما سيكون 248
42- عن روسيا في سورية 253
43- ديانةُ فرانكشتين 256
44- المنبجيّة المدخّنة: تحليل صورة 258
45- المحيسني ما بعد الكولونياليّ وأعاجيبنا 261
46- قبّعة الإسلام السياسي «المعتدل» وأرنبها ذو الرأسين 264
47- جَرْدَةُ حِسَاب سوريّة 266
48- مثقفو «قاعدة النصرة» العرب 268
49- عن الولع بـ «الثورات» بالجملة 272

50- عن المناطق «المُحَرَّرة» و«ثوّارها» الهاربين 277
51- نقد «الثورة» المزعوم 280
52- شعب الشعوب السوريّ 282
53- دَفْنُ الآمال: التغيير الوطني الديمقراطي ومآلاته في سورية 286
54- خاتمة: عن المسألة الوطنية- الديمقراطية في سورية والمنطقة ... 289

تقديم

كتبتُ تقديماً مقتضباً أوّل لهذا الكتاب على وقع القصف الإسرائيلي -الأميركي الوحشي لبيروت يومي 27 و28 أيلول 2024، بعد نحو عام من إبادة جماعية متواصلة للشعب الفلسطيني في غزة وسواها، وعلى فحيحِ فرحٍ غامرٍ من «ثوّارٍ» -سوريين على وجه الخصوص، و«كتبةٍ ثوريين»، عرب وسوريين- بما تفعله إسرائيل بلبنان، لا سيما الضاحية الجنوبية لبيروت وجنوب لبنان.

أعدتُ كتابة التقديم ثانيةً على وقع سقوط النظام السوري الدكتاتوري الأسدي الفاسد والقاتل في يوم 8 كانون الأول 2024، وتفكك الجيش السوري مع ذلك السقوط ، وما تلا ذلك مباشرة من قصف إسرائيلي تواصل لأيام للبنية التحتية للجيش السوري، حتى لم يبق شيء من تلك البنية التي دفع الشعب السوري عليها دم قلبه على مدى أجيال.

كان صوت القاذفات الإسرائيلية وما تُحدثه من انفجارات يأتيني مترافقاً مع أخبار اقتحام سجن صيدنايا السيئ الصيت الذي قضيتُ فيه أعواماً في أواخر ثمانينيات القرن العشرين وأوائل تسعيناته. وأعرفه، وأعرف أجزاءه وطوابقه وحقول ألغامه وأطواق أسواره كما أعرف ظاهر كفّي. وتبلبلتُ لا أعلم أين أركّز اهتمامي: على الفرح الغامر بسقوط نظام كارثيّ قضيت وأفرادٌ كُثر من عائلتي ما مجموعه عقوداً من الاعتقال في أقبيته وسجونه، أم على القصف الإسرائيلي الذي لا يكلّ، أم على الحملة الإعلامية الرهيبة التي تركّزت على سجن صيدنايا وزعمت كاذبةً وجود طوابق عديدة تحت الأرض، و«جناح» يُفتح بشيفرات سرّية، و«مكبس» لفرم المعتقلين، كأنّ

وحشية هذا السجن المعروفة لا تكفي لتسويد صفحة النظام الوحشي الذي بناه وأداره إلى جانب مئات السجون ومراكز الاعتقال الأخرى.

هكذا، طرح نفسَه السؤالُ: ما علاقة ما يجري على صعيد المسألة الوطنية في فلسطين وسوريا وبقية بلدان المنطقة بما دُعي «الربيع العربي» الذي ارتبط بمناهضة الاستبداد والفساد وبالطلب على الكرامة والديمقراطية والمواطنة والعدل؟ هل ثمّة علاقة سببية جوهرية بين هذا وذاك؟ هل اندلاع «الربيع العربي» سببٌ مباشر لهذا الضعف العربي المهين، دولاً ومنظمات وشعوباً، أم أنّ هزيمة «الربيع العربي» هي السبب؟

مع أنني أحاول في الخاتمة استكشاف ما بين «الوطنية» و«الديمقراطية» في بلداننا من علاقة، يبقى أكبر مما أملته لهذا الكتاب بكثير أن ينطوي ولو على بوادر إجابة عن مثل هذه الأسئلة. ذلك أنّ ما قصدته من جمع مواده وتحريرها هو، في الأصل، أن أعرض للقارئ الرصد السياسي والفكري أو النظري المباشر الذي رصده إنتلجنسي سوري في حينه لبداية ما دُعي «الربيع العربي» في سورية وتطوره ومآله إلى حين سقوط النظام الأسدي، وذلك بتتبع أربعة جوانب: **الثورة** ونقيضها، «**الثورة**»، بين قوسين تأكيداً على المضاد والنقيض؛ و**الثوّار** وخلافهم، «**الثوّار**»، بين قوسين تأكيداً على المعاكس والمثير للسخرية؛ وبعض **القضايا الكبرى** المرتبطة بالحدث على مرّ سنواته وقبلها وبعدها، كالدولة والجيش والطائفية والديمقراطية والعلمانية والعدل الاجتماعي والمنفى واللجوء والأمن الغذائي؛ وأخيراً **المجريات وتحليلها**، وصولاً إلى ما نراه اليوم من تشرذم الجغرافيا السورية والشعب السوري ومن الاحتلالات وقوى الأمر الواقع.

يقوم هذا الكتاب على مقالات نشرتُها في صحف ومواقع عديدة، أبرزها صحيفة **السفير** وموقع **أوان**، بين أواخر 2010 وأواسط 2024. وقد أشرتُ في أسفل كلّ فصل إلى تاريخ نشره الذي أجد ضرورةً في أن يعود القارئ إليه لتحديد السياق الزمني لما يُقال، مع أنني لم ألتزم الأسبقية الزمنية في النشر على الدوام، بل التزمت الترابط المفهومي والتسلسل المنطقي في بعض الأحيان، علاوة على تقسيم الكتاب إلى أبواب ومواضيع هي التي حددت إيراد فصل من الفصول ضمنها وليس تاريخ نشره.

كانت بدايات «الربيع العربي» في تونس ومصر، ثم في ليبيا واليمن والبحرين وسوريا، مختلطة، بالنسبة إليّ على الأقل، وإن كنتُ لم أتردد في الوقوف في صفّ شعبي ما دام هو الأساس، كما لم أتردد في الوقوف في صفّ عقلي النقدي حين لم يعد الأمر كذلك. ويبدو لي اليوم أنّ الخلاف على تلك البدايات المختلطة وفهمها وتقويمها كان دالّاً أشدّ الدلالة على ما جرى لاحقاً من اصطفافات متباينة، وما أراد كلٌّ منّا، نحن السوريين خصوصاً، أن يدفع باتجاهه من نتائج وثمار.

لم يكن ذلك الاختلاط مجرد تداخل للأمل بالخشية، والمطامح بالكوابح، والتفاؤل بالتشاؤم، بل كان تشابكاً لم يلبث أن انفكّ بين مفاهيم ومقاربات وممارسات ما كان يجب أن يجمعها جامع كما تبيّن سريعاً: مفاهيم ومقاربات وطنية ديمقراطية يسارية وأضغاث مفاهيم متلبرلة ومتأسلمة لم تتردد في كثير من الأحيان أوّل في المضيّ بـ «لا منطقها» حدّ الوقوف في صفّ الأعداء التاريخيين.

ثائر ديب

2025 /5 /28

I

ثورة / «ثورة»

- 1 -

الثورة في كتاباتٍ سوريّة:
استعاراتٌ من دون اعترافٍ وخبزٌ بائت[1]

دفعةً واحدةً، نشرت صحيفة السفير اللبنانية، في عدديها ليومي الجمعة والسبت، 4 و5 شباط 2011، سبع مقالات لكتّاب سوريين تناولوا هذا الوجه أو ذاك من انتفاضتي تونس ومصر الباسلتين. وفي حين أكتفي بتحية الأستاذ ميشيل كيلو على ما كتبه، والقول إنَّ مقالة د. طيب تيزيني تعيد النَّسج على مفهومه المعروف عن «الدولة الأمنية»، أتوقّف عند مقالتي ياسين الحاج صالح وسلامة كيلة لما تثيرانه من قضايا جديرة بالنقاش.

يسعى ياسين، في مقالته «ثورات الكرامة»، إلى فَهْمِ «ما يحرّك» انتفاضتي تونس ومصر، فيجد ذلك في فكرة «الكرامة»، وفي أنّهما «تردّان على شعور عميق بالمهانة وفقد الاعتبار، وأنّه يحركهما معاً طلب الاحترام الفردي والجمعي». وطبيعيّ تماماً أن يذكّرنا هذا بمفهوم هيغل عن «نَيْل الاعتراف»، وربما قبله بمفهوم روسو وآدم سميث عن «التقدير»، لكنَّ ياسين الذي اعتاد أن يخفي مصادره، مستفيداً من حجّة الكتابة الصحفية ومن قلّة القراءة هذه الأيام، لا يشير إلى ذلك مطلقاً. والأهمّ من ذلك أنَّ لجوءه إلى هيغل يبقى ذلك اللجوء الناصل الذي لا يفي الأَخْذَ بمقتضياته، بل يكتفي بالانتزاع العابر والنزول كثيراً بمستوى المأخوذ.

يقيم هيغل فلسفة التاريخ وتطور المجتمع الإنساني على أطروحة

1- السفير، 18/ 2/ 2011.

أساسية هي «الصراع من أجل الاعتراف» أو «جدلية السيّد والعبد» التي يعدّها محرّك التاريخ الذي يدفع البشر إلى صراع حتى الموت يسعى فيه كلٌّ فرد لنيل الاعتراف به، ليس ككائن موجود إلى جانب بقية الكائنات، بل ككائن آدميّ له كرامة ومنزلة في الطبيعة. وبذلك تتفوّق تطلعات الإنسان إلى الاعتراف به وتقديره على احتياجاته الطبيعية والفطرية ورغبته في أشياء خارجة عنه، كالطعام والشراب والمأوى وحبّ البقاء. وتدفعه هذه التطلعات إلى المغامرة بحياته في صراع من أجل المنزلة والاعتراف. فإنْ حدث وأدّى الخوف الطبيعي من الموت بأحد المتصارعين إلى الخضوع والإذعان بات عبداً، أمّا من تمسّك بالرغبة في اعتراف الآخر فلا بدّ أن ينضمّ إلى السادة. والتالي، فإنّ الصراعات الدموية من أجل الاعتراف هي التي تقف وراء انقسام المجتمع الإنساني إلى سادة وعبيد. لكنّ هذا النظام سرعان ما توانى عن إشباع رغبة الجميع في الاعتراف، سواء كانوا عبيداً أم سادة. فالعبيد هم العبيد، لا اعتراف بهم ولا بآدميتهم، أمّا السادة فقد غدوا ناقصي الاعتراف لأنهم لا يحظون باعتراف السادة الآخرين. وهذا، بحسب هيغل، ما دفع إلى البحث عن نظام جديد للخروج من التناقض الذي خلقه وضع كلٍّ من السيّد والعبد والتغلّب على صراعهما باتجاه نظام أفضل جسّدته الثورتان الفرنسية والأميركية، هاتان الثورتان الديمقراطيتان اللتان كسرتا نظام السيّد والعبد، وأحلّتا التكافؤ والسيادة الشعبية وسيادة القانون بين أفراد المجتمع محلّ الصراع من أجل الاعتراف وبلغتا بالبشرية نهاية التاريخ.

من المعروف أنَّ الانتقادات التي وُجِّهَت لمفهوم هيغل هذا أشهر من أن نضطر لذكرها، لا سيما ذلك النقد الماركسي الذي رأى أنّ انقسام البشر إلى سادةٍ وعبيد ينجم عن عمليّة موضوعيّة تطالهم كطبقات لا كأفراد، وتحددها علاقة البشر بوسائل الإنتاج وموقعهم من هذه العلاقة، وليس أيّ خوف أو شجاعة أو حبّ للمغامرة. ومن الطبيعي، أيضاً، أنَّ الإيمان بجدلية السيّد والعبد لدى هيغل يقتضي الإيمان بأسس منظومته، وأولها مفهومه الأساس الذي يقضي بأنّ العقل هو جوهر التاريخ ومبدؤه، ذلك أننا أمام منظومة معروفة بتماسكها ويصعب أن نقضم منها قضمةً ونفرّ. وإلى هذا، فإنّ المرء لا يستطيع أن يهبط من المنزلة المجرّدة والفرد المجرّد اللذين يتحدث عنهما

هيغل هنا إلى مستوى وضعيّ يقف قبالة الأكل والشرب بمعناهما الحرفيّ، فضلاً عن ضرورة الإجابة عمّا إذا كانت ثورات عالمنا المعاصر (من أوروبا الشرقية إلى مصر وتونس) تجري في إطار أرستقراطي أم في عالم سبق للرأسمالية بمختلف أشكالها أن اخترقته حتى العظم. لكنّ ياسين لا يعرّض نفسه لأيٍّ من مصاعب التصدي لمثل هذه المشكلات، ولذلك سأنسى استعارته من هيغل، وأتعامل مع مقالته مجرّدة من هذا البعد.

يضع ياسين مفهوم «الكرامة» ردّاً على من يقولون إنّ ثورتي تونس ومصر ثورتا جوع وخبز. وبذلك لا تعود «الكرامة» عاملاً من عوامل الثورة -إلى جانب الجوع، واليأس، والأمل، والوعي الثوري، وانكسار حاجز الخوف، ورغبة التحرر، وتفجّر الكبت...- بل تغدو السبب المحرِّك الذي ينتظم بقية العوامل أو المطالب التي تتصل بالعمل والمعيشة وسواهما من الحاجات. فما فجّر انتفاضتي تونس ومصر، بحسب ياسين، «هو ضآلة ما يستطيع النظامان توفيره من اعتراف بمواطنيه]كذا[ومن احترام لهم وتقدير لإنسانيتهم». وهو لا يشير إن كان «إهدار الكرامة» هو السبب المحرك لشتى انتفاضات العالم وثوراته أم أنه يقتصر على هاتين الانتفاضتين. وما أراه هو أنّ مثل هذا الإعلاء لعامل «الكرامة» لا يقلّ بؤساً عن إعلاء عامل «الجوع»، كما لا يقلّ ابتعاداً عن فهم «السبب في التاريخ»، وعن تراث كامل وبالغ الثراء في فهم ثورات الشعوب وانتفاضاتها.

كان من أبلغ تجليات الحداثة على المستوى المعرفي تقسيم العالم إلى حقول أو ميادين يطال كلاً منها علمٌ بعينه هو الذي يحدد إمكانية تدخّل علوم أخرى أو مشاركتها له، بهذا القدر أو ذاك، فَهْمَ حيثيات الحقل المعني. وكانت هذه نقطة حاسمة نأت بالمعرفة عن الكلّيات الدينية وجعلت فهم العالم بكليّته تعبيراً عن تكامل تلك العلوم واندراج منجزاتها في كلٍّ نظريٍّ قادر إلى هذا الحدّ أو ذاك على التفسير الموضوعي من دون اللجوء إلى قوى خارجية أو ذاتية ضبابية معمّمة. وتوفيراً للوقت، أسارع إلى القول إنّ «الثورة» في الفهم الحديث للعالم، وحتى مجيء ياسين، كانت تدخل في باب علم السياسة وليس في باب علم النفس أو الأخلاق اللذين يضعها ياسين فيهما، وإنّ مساهمة هذين البابين وسواهما في فهم الثورة لا تحضر

إلا على النحو الذي يؤطّره، ويحدّده، وينتظمه علم السياسة. وعلى هذا الأساس، فإنّ السبب في ثورة، أيّ ثورة، لا يمكن أن يكون الجوع أو الكرامة أو سواهما من العوامل والدوافع التي يكاد لا يحصرها العدّ، بل هو تبدّل العلاقة بين الحاكمين والمحكومين على نحوٍ لا يكتفي بأن يَحُول بينها وبين الجري على سابق عهدها، بل يفجّرها أيضاً فاتحاً أمامها احتمال نسفها برمّتها وإقامة علاقات جديدة. وبذلك، لا يكون ممكناً لعامل من العوامل مهما اشتدّ حضوره أن يُحدِثَ ثورةً ما لم يُفْضِ إلى تبدّل تلك العلاقة الذي ينتظم مختلف عوامل الثورة، ويؤدي تغييبه إلى العودة بعلم السياسة وفهم الثورة والتعامل معها قروناً إلى الوراء.

قد يكون لمفهوم «ثورات الكرامة» فائدته الغنائية أو التحريضية المحقّة، لكني أشكّ في قدرته على الإجابة عن أسئلة تتعلق بمدى جذريّة ثورتي تونس ومصر واختلاف هذه الجذرية باختلاف الفئات الاجتماعية والأحزاب السياسية. فهل تقف درجات مختلفة من «الكرامة» وراء المواقف المختلفة التي تعبّر عنها تلك الفئات والأحزاب؟ وما درجة «الكرامة» التي اندفع بها الشعب التونسي تلك الاندفاعة الفذّة في البداية، وما مقدار انخفاضها عند تلك القطاعات منه التي أتاحت ولا تزال لرئيس وزراء بن علي أن يقف على رأس صوغ المرحلة الانتقاليّة؟ ما مدى نَوَسَان الكرامة بين الأيام التي رفع فيها المتظاهرون المصريون شعار «إسقاط النظام» وتلك التي رفعوا فيها هم أنفسهم شعار «إسقاط الرئيس»؟ ماذا عن اللجان الشعبية في تونس وما درجة اختلافها عن تلك التي في مصر، وهل يجب دفعها هنا وهناك لأن تكون نواة سلطة بديلة، وكم يلزم من «الكرامة» لإنجاز ذلك؟

سبق لفيلهلم رايش أن تساءل -في كتابه **ما الوعي الطبقي؟**- عمّا يدفع عاملين لهما الوضع الاقتصادي الاجتماعي ذاته لأن يكون أولهما شيوعياً والآخر فاشياً، وكان يسخر بذلك من الفهم الاقتصادوي الطبقوي المبتذل. وأتساءل بالقدر ذاته من السخرية، ما الذي يدفع مصريين يعانيان شعور المهانة ذاته والرغبة ذاتها في نيل الاعتراف، لأن ينزل أولهما إلى ميدان التحرير في حين يبقى الآخر في البيت أو يكون مع «البلطجيّة»؟ ولماذا لم تثر كرامة الشعب المصري مثل هذه الثورة العارمة الباسلة خلال الثلاثين

عاماً الماضية، مع أنّ إهانتها لم تكن أقلّ، وكيف لنا أن نقيس درجة الإهانة التي تدفع إلى القيام بثورة؟

ثمّة أسئلة كثيرة يمكن طرحها على هذا الفهم لثورتي تونس ومصر وسواهما من الثورات العربية القادمة لا محالة بسبب تهرّؤ أساليب الحكم السائدة وما ينطوي عليه استبدادها وفسادها من دفع المجتمع إلى مهاوي الانهيار إذا ما استمرت على هذا النحو. ولعلّ نقاشاً مفيداً أن يتركز على مفهوم «الطبقة الوسطى» بالمعنى الذي ورد لدى ياسين. غير أنّي أقتصر هنا على تناول مفهوم «السبب» في ظاهرة كبرى كظاهرة الثورة مشيراً إلى أن مفهوم «الكرامة» لدى ياسين ينطوي على عودة إلى مكان أكثر تخلفاً مما كان عليه الوعي السياسي السوري المعارض في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، وتكاد فائدته تنحصر في استكشاف ما «يُحْتَمَل» أن ينطوي عليه الذلّ من طاقة ثورية.

بخلاف ياسين، يقرر سلامه كيلة في مقالته «النظم العربية كلها فلترحل»، أنّ «المسألة باتت تتعلق... بتغيير نمط اقتصادي جرت صياغته خلال العقود الأربعة الماضية، وأفضى إلى نشوء تمايز طبقي واسع... وعدم مقدرة كتلة أساسية من الطبقات الشعبية على العيش نتيجة البطالة أو تدني الأجور»، وذلك بعد أن يضع ما يجري في إطار ما يعيشه «النمط الرأسمالي ذاته [من] أزمةٍ عميقةٍ لا تجعله قادراً على الضبط»، ما يدفعه إلى نقل أزمته إلى الأطراف «من خلال زيادة نهبها بأشكال مختلفة»، الأمر الذي «يزيد من أزمة العيش في الأطراف بشكل جنوني» كما «يزيد من فرص الثورة، ومن استمرارها إلى حين تحقيق التغيير العميق في النمط الاقتصادي»، هذا التغيير الذي سيشمل «كل الوطن العربي، الذي خضع للسياسات الاقتصادية ذاتها المفروضة من قبل الطغم الإمبريالية وبالتبعية لها». باختصار، «إن جوهر الأمر يتمثل في طبيعة النمط الاقتصادي الذي يجب أن يجري بناؤه من أجل استقرار الوضع».

لا شكّ عندي أن مصطلحات سلامة، «الإمبريالية» و«النمط الرأسمالي» و«الأطراف»...، على الرغم من عدم رواجها هذه الأيام، أدقّ بكثير وأقرب إلى فتح باب المعرفة العلمية والممارسة السليمة من مفاهيم مثل «الكرامة»

و«المهانة» و«الجدارة»...، من دون أن ينتقص ذلك من أهميّة هذه الأخيرة أو ضرورتها. لكنّ مشكلة الإطار المفهومي الذي يقدّمه سلامة هي عموميته، بمعنى صلاحيته الواسعة لأن ينطبق على أيّ مكان في الأطراف ولأن يفسّر الشيء ونقيضه، فالإمبريالية واستغلال الأطراف يمكن أن يكونا سبباً لثورة شعب كما يمكن أن يكونا سبباً لاستكانته، ولا بدّ، في فَهْمِ ثورةٍ ما، من إدراك «توسّطات» و«خصوصيات» كثيرة تتعلّق، في نهاية المطاف، بمدى اضطلاع البشر بمسؤولياتهم في التغيير أو في الحيلولة دونه بحسب طبقاتهم وفئاتهم ومواقعهم ومداركهم. فمهما يكن ثقل الظروف الموضوعية الدافعة إلى الثورة، فقد يبقى الاستنقاع إلى أمد غير مسمًّى، بل قد ينتهي إلى الانتحار الحضاري إذا ما تنصّل البشر من مسؤولياتهم ولم يبادروا إلى تقرير مصيرهم. والقول الصحيح أنّ السياسة في المآل الأخير هي الصراع الطبقي، كما يبدو منطق سلامة، لا يعني المطابقة بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي. فهذان مستويان مختلفان من مستويات البنية الاجتماعية على الرغم من ارتباطهما وتحديدهما المتبادل. والثورة، أكثر من أي شيء آخر، أمر سياسي، يقتضي فهمه الدخول في المناطق التي يجري فيها تعبير الجماعات عن أنفسها، وتشكيلها قوى وتحالفات سياسية، وممارستها السكون أو الانتفاض، وصياغتها سيناريوهات وبنى جنينية بديلة، وإقامتها توازناً متجدداً للقوى، فضلاً عن تناول عفويتها أو وعيها، وتكتيكاتها، و...، و...، مما لم يعد أحد يهتم به هذه الأيام، وأخشى أن يكون ثمن إهماله فادحاً.

إلى هذا، فإنّ «اقتصاديّة» سلامة توحي بأن ما يجري في كلّ من تونس ومصر عبارة عن «ثورة اجتماعيّة» تريد أن تُحِلّ نمطاً من الإنتاج محلّ نمط آخر، لا يغيّر من ذلك كثيراً مصطلح «النمط الاقتصادي» الذي يخفف به سلامة من جذريّة مصطلح «نمط الإنتاج» جاعلاً منه نوعاً من الطريقة في إدارة فئات أو طبقات معينه أمور البلد. والحال، إنّ الثورة ليست كذلك بعد؛ أي أنها ليست «ثورة اجتماعيّة» بالمعنى المشار إليه، بل إنها لم تَغْدُ حتى «ثورة سياسية» إلى الآن، بمعنى أنها لم تغيّر النظام بعد بل تكتفي بإزاحة رأسه. ولا نعلم بعد إن كانت ستنجلي حتى عن تغيير شكل الحكم، ذلك أنّ هذه الأمور جميعاً لا تزال تُحْسَمُ في الميدان. وبعد رحيل بن علي، لم

يكد الشعب التونسي يستريح يوماً واحداً حتى هبّ رجالات النظام لالتقاط الأنفاس واستجماع القوى للحفاظ على بقيّة أركان النظام (الدستور، القوانين، البنى والمؤسسات السياسية والعسكريّة، وحتى الأشخاص...). أمّا في مصر، فتترجّح المطالب بين «إسقاط النظام» و«إسقاط الرئيس»، بينما تتلاعب أحزاب المعارضة (ومعظمها جزء من النظام في حقيقة الأمر) بثورة الشعب المصري لتوقفها عند حدود الحفاظ على النظام ومعاهداته، في حين تعطي الانتفاضة إشارات إلى احتمال تحولها إلى ضرب من الاعتصام فضلاً عن إشارات تصاعدها وتطورها، وذلك في الوقت الذي ينمُّ فيه النظام ذاته عن إمكانيّة إحلال «جناحه» الأمني محلّ «جناحه» المكوّن من رجال الأعمال في موقع السيطرة والتحكم، ولعلّ هذا أن يكون الأسوأ.

مثل هذه الأمور الحاسمة -تَوَقّفُ الثورة عند حدّ معين أو تعمّقها وانفتاح آفاقها- لا تحسمها عموميات «الفقر» و«الامبريالية» و«الأطراف» التي تنطبق على معظم بلدان عالمنا، سواء كانت في ثورة أم لم تكن. غير أنّ أخشى ما أخشاه هو أن نكون، في فكرنا عموماً وفكرنا السياسي بوجه خاص، في حال من «تطور التخلف»، كي نستعير تعبير سمير أمين، هذا التخلف الذي يتجلى أكثر ما يتجلى في ضروب من العودة إلى الدفاتر ما قبل القديمة، وفي تحويلنا الصحفي إلى مفكّر، وفي توقّف الفكر عند حدود ما تقتضيه الكتابة الصحفيّة المتواصلة من استعجال وإيهام الفهم في كلّ شيء (أي في لا شيء عملياً). هل كان ماضي الفكر السياسي السوري القريب، على هناته وبؤسه، أفضل مما هو سائد الآن؟ هل بتنا نغلّب التأمل على السعي وراء المعرفة العلميّة التي تصوّبها الممارسة وتتصوّب بها؟ وهل ينجم ذلك كُلّه عن أننا بدلاً من أن نكتب ثورةً، رحنا نكتب عنها أو نتوهم أنّ ما نمارسه من «حرتقات» هو ذاته الثورة؟

مكتبة
t.me/soramnqraa

- 2 -

كَنْسُ الأوراق الذابلة:
اختلاقاتٌ ثقافيةٌ سياسيةٌ تبدّدها الثورة[1]

لم تَمْضِ أشهر قليلة على نقاشات كُنَّا لا نكفُّ عن الخوض فيها، ونحسب أنّها ستظلُّ على إقامتها بيننا، فإذا بالثورات العربية المتتالية تجعل مجرّد طرحها ذلك الأمر المُخْجِل، المُفَوَّت، وتكشف أنَّ رسوخها السابق لم يكن سوى عَرَضٍ من أعراض الركود وانغلاق طاقة التغيير وما يولّده كلُّ ذلك من ركاكةٍ وموات.

من يأبه اليوم لما كان يُقال منذ وقت قريب عن انقراض الحضارة العربية؟ ومن يهتمّ لكلّ ذلك النقاش المكرور عن أنَّ مشكلتنا الجوهرية هي مع «النصّ المؤسِّس» لا مع البنى الاجتماعية الاقتصادية والأنظمة السياسية الثقافية التي نعيش في كنفها؟ ومن يلتفت لما كان يُقال من أنَّ مجتمعاتنا تقليدية قديمة، بدليل قبائلها وطوائفها وعشائرها التقليدية القديمة، بعد أن تكشّفت القبليّة والطائفية والعشائرية عن كونها نتاجات حديثة بامتياز؟

لكنَّ هذه الأسئلة، على أهميتها، ليست موضوع هذه المقالة، بل اختلاقاتٌ ثقافيةٌ سياسيةٌ، أو أوهام وأكاذيب، راحت تبددها رياح الثورة وتذيبها أشعة شمسها الساطعة. اختلاقاتٌ خَطَر لي أن أدعوها أساطير، قبل أن أنتبه إلى أنَّ الأسطورة، إذا ما قورنت بالأكذوبة، تبقى ذلك السرد الحسن البناء، العميق الدلالة، المديد الرسوخ. أمّا الذي أتكلّم عليه هنا فأوهام لا

1- السفير، 11/ 3/ 2011.

صحّة لها خارج واقع الثبات والاستنقاع، ذلك الواقع الذي لا تدخله الجِدَّة ولا يجري فيه إعمالُ عقلٍ نقدي.

أول هذه الاختلاقات له طابع العنصرية الثقافية التي تتزيّا بزيّ التعددية الثقافية وحريّة الاختيار، إذ يرى أنَّ الديمقراطية جزء من التقاليد الغربية لا يصلح لسواها، فإذا ما وُجِدَ الحسّ الديمقراطي في غير الغرب كان مقصوراً على نخب ليبرالية ضيقة، أمّا الغالبية الساحقة فلا تحتشد إلا وراء الأصولية الدينية أو الشعور القومي. وكان الماركسيّ السلوفيني البارز سلافوي جيجيك، في مقالته الصحفية «من يخاف روح الثورة العربية؟» (**الغارديان**، 1 شباط 2011)، قد سخر من هذه «الحكمة الكلبيّة» لدى ليبراليي الغرب، ورأى أنَّ ثورتَي تونس ومصر قد أثبتتا بطلانها، حيث ثار الشعب في هذين البلدين ضد نظامين جائرين، وضد فسادهما وما يسببانه من فقر وجوع، مطالباً بالحرية والأمل على الصعيد الاقتصادي، وذلك تبعاً لأفضل التقاليد الديمقراطية العلمانية، وفي غياب للأصولية الإسلامية واضح لا يفوت العين.

لكنَّ الاختلاق الآنف الذّكر لا يقتصر على الليبراليين الغربيين وحدهم، بل يتعدّاهم إلى أنظمتنا التي سرّها أشدّ السرور ما ساد في السنوات الماضية من مطابقة الديمقراطية مع ما فعله الاحتلال الأميركي وأذنابه في العراق، كما يتعدّاهم إلى «ماركسيين» سابقين غدوا «ليبراليين جدداً» وأكّدوا جازمين أنّه لا تغيير في بلداننا إلّا من الخارج. غير أنّ السؤال يبقى، أبعد من هؤلاء جميعاً، إنْ كان هذا المثال من أمثلة العنصرية الثقافية محتاجاً إلى كلّ هذه الثورات كي تثبت بطلانه؟ وما إذا كان من الصعب، قبل هذه الثورات، إثبات أنّ ما من مورّثات ثقافية تميّز العرب والمسلمين وتحول بينهم وبين مطلب التخلّص من الدولة البوليسية التسلطية الفاسدة التابعة التي فات أوانها، وأنّ الهمود الذي شهدته العقود الماضية لا علاقة له بـ«طبيعة» مزعومة تتميّز بها الثقافة الإسلامية والدين الإسلامي، وأنَّ فهم هذا الهمود يحتاج أدوات نظرية لم تلوّثها العنصرية الثقافية، لا سيما تلك العنصرية المستجدّة التي تكاد تختزل الثقافة في الدين، والتي سبق لمفكّرنا العربي سمير أمين أن كرّس لنقدها كثيراً من كتاباته، وتبعه في ذلك كثيرون.

أمّا الاختلاق الثاني، فهو زعم الطغاة العرب أنّ أنظمتهم هي السدّ المنيع في وجه المدّ الأصولي الفاشيّ الذي سيزحف على البلاد العربية بوصفه الاحتمال الوحيد إذا ما زالوا. ويتقاسم هذا الوهم أيضاً، علاوةً على الأنظمة، ليبراليو الغرب وحكوماته وبعض سُذّج «العلمانيين» لدينا. لكنَّ ما تكشفه الثورات العربية المتلاحقة هو أنَّ ما يزحف في أرجاء العالم العربي اليوم هو أفضل قيم الثورة الفرنسية. وبخلاف ما يقوله أصحاب هذا الاختلاق من أنَّ هذه الثورات بلا قيادة، وأنّ الإخوان المسلمين يقفون في الخلف منتظرين على أحرّ من الجمر للاستيلاء عليها، فإنَّ هذه الثورات -مع أنَّ أحداً إلى الآن لا يستطيع أن يجزم بأنها سوف تسفر عن تغيّرات بنيوية في الاقتصاد والمجتمع- تتركّز من غير شكّ على قضايا علمانية مثل التغيير الديمقراطي، وحقوق الإنسان بما فيها حقوقه الاقتصادية، ومحاربة الفساد...إلخ، وقد بلغت علمانيتها من العمق حدّ إعلان الإخوان المسلمين في مصر منذ البداية أنَّ الانتفاضة لم تندلع من أجل الإسلام بل من أجل مصر، وأنّهم لا يسعون إلى احتلال موقع خاص في النظام الجديد، بل تحالفوا مع جماعات علمانية. أمّا حزب النهضة التونسي، فقد قصر مطالبه الخاصة على الاعتراف به والسماح له بالمشاركة في العملية الديمقراطية. وقال زعيمه، راشد الغنوشي، للفايننشال تايمز: «الديمقراطية ينبغي ألّا تستثني الشيوعيين... ومن غير الأخلاقي بالنسبة إلينا أن ندعو حكومة علمانية لأن تعترف بنا، وما إن نصل إلى السلطة حتى نستأصل العلمانيين». أمّا في مطالبه العامة، فقد دعا حزب النهضة رسمياً إلى «مجلس دستوريّ يمثّل كلّ الاتجاهات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، كالنقابات العمالية والمهنية وممثليّ الخريجين العاطلين عن العمل... بهدف بناء دستور ديمقراطي لنظام برلمانيّ». وهذا موقف قريب أشدّ القرب من موقف حزب العمال الشيوعي التونسي.

الحال، أنَّ فَهْمَ سلوك التيارات السياسية الإسلامية يقتضي الكفّ عن أخذ أيديولوجيتها الدينية وحدها بالحسبان، والنظر إلى موقعها الاجتماعي والسياسي أولاً، وبالمعنى العميق، وليس بالخفّة التي تحبّب لبعضهم تياراً إسلامياً مرتبكاً لمجرّد أنّه يعادي نظاماً ما وتنفّرهم من مقاومة إسلامية مشرّفة

لمجرد تحالفها مع نظام ما. ثمّ إنَّ الإخوان المسلمين في مصر، أو حزب النهضة في تونس، مع أنّهما جزء هام من الانتفاضة، شأنهما شأن عديد من التشكيلات السياسية السابقة، فإنهما لا يقودانها ولم يخلقاها، بل هي فعل شعبيّ كاسح تدعمه قطاعات المجتمع كافّة. وعلى الرّغم من الخلافات التي ستبرز في المستقبل من غير شكّ، فإنّ ما يهمّ الآن هو تلك الوحدة التي يظهرها الشعب كلّه إزاء الأنظمة والقوى الخارجية التي تدعمها ولا تتخلّى عنها إلا مرغمةً. ولعلّ الأخطر في الأمر، أنَّ إخفاق الثورة وبقاء الأنظمة، ولو مع بعض الجراحات التجميلية، سوف يولّد ردّة أصولية لا سابق لها، وليس ثمة سوى الثورة وقاءً منها. أمّا معارضة القوى الإمبريالية للأصولية الإسلامية فليست سوى نفاق كامل. فهم يرحّبون بها ما دامت «نفطية»، وعندئذٍ تختفي كل قضايا حقوق النساء والأقليات والديمقراطية وسواها، أما إذا كانت تهدّد مصالحهم فتغدو غير مقبولة. ولم نَنسَ بعد كيف سعدت القوى الاستعمارية القديمة والولايات المتحدة بالتحالف مع الأصولية الإسلامية منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى أواخر سبعينياته، ليس ضدّ اليسار فحسب بل ضد القومية العربية أيضاً.

الاختلاق الثالث هو حزمةُ أوهامٍ وأكاذيب خطرة أشدّ الخطورة، لكنَّ خطورتها الكبرى هي على مروّجيها من الأنظمة، نظراً إلى ما تبديه الثورات العربية من عزم على الخلاص من أنظمتها المستبدّة الفاسدة التي بات ثمن بقائها أفدح من أيّ ثمن آخر. ومفاد هذه الأكاذيب أنَّ زوال الأنظمة القائمة مرادفٌ للفوضى وعدم الاستقرار، والعجز عن إدارة الدولة، وحروب القبائل والطوائف التي لم تَغدُ جاهزةً بعد للحرية. وهذا يذكّر بالمنطق الاستشراقي العنصري لدى الاستعمار القديم الذي كان يحتجّ لإدامة استعماره ببدائية ضحاياه وعجزهم عن ممارسة الحرية، وكأنّه من الممكن تعلّم ممارسة الحرية من دون زوال ذاك الاستعمار، وهذا التسلّط.

لكنَّ الأمر الأهمّ الذي كشفته هذه الثورات هو أنَّ تاريخاً من الاستبداد والفساد والتبعيّة حوّل هذه الأنظمة ورموزها من رجال سياسة إلى رجال عصابات وزعماء قبائل وعشائر وعوائل، لا يترددون في إشاعة الفوضى وبذر الخراب عامدين، بسحب قوات الشرطة وإطلاق المجرمين والبلطجية

واستخدام المرتزقة والكتائب الخاصة وإثارة الفتن. هكذا ظهر النظام، أو اللانظام، على أنّه مصدر الفوضى ورأسها. وظهر شعار «إمّا النظام القائم أو الفوضى» على أنّه كذب صفيق وحجّة ضد النظام ذاته، شأنه شأن الزعم أنّ ما من قوة منظّمة لتستلم الحكم إذا ما مضى النظام ورأسه. فمن أطاح بمثل هذه القوى المنظّمة، وردّ المعارضة إلى مجرد زخرف هامشي تافه، هو النظام ذاته الذي يتحمّل مسؤولية مثل هذا النقص، إن كان موجوداً حقيقةً، كما تتحمله معه تلك «المعارضات» الزائفة، على غرار ذلك المعارض التونسي الملتحق بالنظام ويرى أنَّ الدكتاتورية، والبنيان السياسي الذي لطالما عرفته تونس قد أدّى إلى وجود كلّ الأشخاص الفاعلين في الحزب الحاكم، ليبني على ذلك أنه لا مجال للقطع مع هذا الحزب، لأنّ كلّ الناس القادرين على إدارة الحكم هم هناك. منطق لا يستحق حتى الردّ!

واضحٌ أنّ الثورة قد حسمت أمرها مع ما خلقته الأنظمة من حالة «أنت أو لا أحد»، كما يقول عنوان مسلسل مكسيكي سخيف اشتُهِر في المنطقة. وواضح أيضاً أننا أمام نوع من انقلاب السحر على الساحر، بفعل ترياق الثورة الذي يحوّل كل السموم السابقة إلى أدوات بيد الثائرين. فالبطش يغدو عامل ضعف لا عامل قوة. ومنفيّو الأنظمة من المثقفين المعارضين يغدون منظّرين للانتفاضة وناطقين باسمها. وخصخصة الدولة ونهبها وتحويلها إلى مزرعة خاصة للتوريث وشلّة رجال الأعمال المرتبطين بالنظام تؤدي إلى زوال القواعد الطبقية والاجتماعية والطائفية وسواها، ما يجعلها هشّة أمام جموع الشباب المرتبطين بشرائح واسعة متوسطة وعمالية.

أمّا القبلية والجهوية والطائفية التي تبشّر بها الأنظمة في حال زوالها، فهي أكبر حجّة عليها، ولن يذهب ضحيتها في النهاية سوى هذه الأنظمة ذاتها. فهذه القبائل والمناطق والطوائف هي «أبناء البلد» قبل أن تكون أيّ شيء آخر، وسوف تبقى فيه بعد فرار الطغاة النهّابين الذين لم يكن لها معهم، كطوائف، أيّ مصلحة من قبل، ولن يكون لها أيّ مصلحة من بعد، في حين أنّ لها كلّ المصلحة في أن تكون إلى جانب بقية شعبها في هذه الثورات الديمقراطية، ثورات المواطنة والعدالة، التي لا يمكن إلا أن تكون خروجاً من ربقة الولاءات الطائفية والقبلية، بخلاف الأنظمة المثقلة بالخطر الطائفي الماحق.

ها هي الأنظمة تهدّد بما كان على «ثوراتها» المزعومة أن تزيله من مذهبية وطائفية وقبلية وجهوية، لكنها بدل أن تزيله راحت تنتجه وتعيد إنتاجه. فليس وجود القبائل والطوائف والجهات بحدّ ذاته هو المشكلة، بل تسييس هذا الوجود وإقامة مصالح وولاءات تبدو لأول وهلة كأنّها تقوم على أساسه. لكنَّ الحقيقة أنّ الطغيان والفساد لا قبيلة لهما ولا طائفة ولا عشيرة. وما تكشفه الانتفاضات العربية هو أنّ مثل هذه اللغة هي لغة الماضي، لغة الأنظمة البائدة، وليست لغة المستقبل، لغة الثورة التي تنظر إلى البشر في المجال العام بوصفهم مواطنين وأفراداً وطبقات وفئات اجتماعية، لا بوصفهم أديناً وعشائر وقبائل، فهذه الأخيرة لها مجالها الخاص. ولعلّ الأهمّ من نقد منطق الطغاة على هذا الصعيد، هو نقد منطق يسود قطاعات من المعارضة تنظر إلى أبناء البلد على أنّهم طوائف أولاً، ثم تدعوهم لأن يكونوا شركاء. وهذا منطق طائفي، هو مقلوب منطق الأنظمة ووجه عملته الآخر.

أمّا الاختلاق الرابع، الخطير، فيتعلّق بعلاقة الثورات العربية الراهنة بالمسألة الوطنية. فبين أنظمةٍ ترى أنَّ هذه الثورات قامت ردّاً على «لا وطنية» هذا النظام أو ذاك ومعارضةٍ ترى أنّ لا علاقة لهذه الثورات بالمسائل الوطنية بل بالقمع والفساد، يتكشّف فَهْمٌ خاطئ وخطير لما تعنيه «الوطنية» بالفعل. فالوطنية جُهْدٌ يرمي إلى إقامة بنية اقتصادية اجتماعية مستقلة ومتمحورة حول ذاتها وحول مصالح شعبها بعيداً عن أيّ ارتهان أو تبعيّة، وليست محاربة عدوّ محتلّ على أهميتها العظيمة وضرورتها التي لا بدّ منها، سوى جزء من هذا الكلّ. ومن الواضح أنّ مثل هذا التعريف للوطنية لا يفصل بين ما يُحَقَّق من تنمية وتقدم اجتماعي وحريات تضمن مشاركة أوسع قطاعات الشعب وبين مقاومة الاحتلال والمشاريع الخارجية وممانعتها. وبذلك تكون الوطنية وجه العملة الآخر للديمقراطية والحريات والحفاظ على الثروة الوطنية وتنميتها. وليست قطباً يواجه ذلك كلّه، أو يمكن فصله عنه في ترتيب زائف لهذه الأولويات. وكما يجب أن نشكّ في «وطنيّة» من يمارسون النهب والقمع، كذلك يجب أن نشكّ في «ديمقراطية» من يستقوون بالإمبريالية الأميركية، وتلتبس عليهم حروب مقاومة إسرائيل.

هل كانت ثورة مصر سقوطاً لنظام كامب ديفيد؟ لا شكّ أنها تنطوي على

ذلك، لكن هذا السقوط لم يحصل بعد. ذلك أنَّ كامب ديفيد ليست السادات ولا مبارك وحده، بل خيار نظام هو نظام تلك الطبقات والفئات الاجتماعية من القطط السمان التي سلبت مصر وجوّعت شعبها وقمعته وانتفخت بالمال المنهوب حتى صارت مصالحة العدو خياراً استراتيجياً لها، وهذه الفئات المؤيدة لإسرائيل لا تزال في السلطة. ولا مجال للفصل، إذاً، بين سقوط كامب ديفيد، وسقوط نظام القمع والنهب وتقييد الحريات، فهذان الطرفان ليسا سوى الطرف الواحد ذاته. وبغية إثبات ارتباط المسألة الوطنية، في جانبها المتعلق بالقضية الفلسطينية وإسرائيل، لا حاجة بنا لأن نلجأ إلى نتنياهو، يكفي أن نسمع الإنتلجنسيا الإسرائيلية الليبرالية وما أبدته من ذعر إزاء نجاح الانتفاضة المصرية: «على مدى 60 عاماً، أبقت الإمبراطورية الأميركية العالم مستقراً، ووفّرت الهدوء والسلام والازدهار. أمّا الرئيس الأميركي الحالي، باراك أوباما، فيقوّض الإمبراطورية الأميركية. وخيانته حسني مبارك ليست مجرد خيانة لرئيس مصري معتدل بقي على إخلاصه للولايات المتحدة وعمل على تعزيز الاستقرار وتشجيع الاعتدال، بل هي خيانة رمزيّة لكلّ حليف استراتيجي في العالم الثالث». هذا ما يقوله آري شافي في هآرتس، وهو قول لا ينقصه سوى الإشارة إلى أنَّ أوباما بما يرمز إليه ليس أقلّ أسىً على ذلك الرئيس المصري «المعتدل»، وعلى الأقلّ، فإنه لن يكون البتّة أقلّ أسىً على نظامه. ولا بدّ أخيراً، من الإشارة إلى صلة بين ما يجري والمسألة الوطنية، هي صلة جوهرية يمكن تبيّنها لو نظرنا في احتمال فشل هذه الثورات. فهل ثمة من يستبعد عندئذ ما سيتاح للصهيونية من فرصة التحرّك صوب تصفية نهائية للقضية الفلسطينية، وربما اجتياح غير بلد من بلدان العرب.

هكذا تغدو الثورة ونجاحها حصن المسألة الوطنية بكل أوجهها، وليست نقيضاً لها بأيّ حال. وهكذا، مثل ساحرٍ، تسوق الثورةُ الأوراقَ الميتة وتطاردها كأرواح هاربة، أو حشود منكوبة بالوباء، على حدّ تعبير شيللي في رائعته **قصيدة إلى الريح الغربية**، وذلك قبل أن تأتي رياح الربيع لتنفخ في نايها فوق الأرض الحالمة، وتملأ السهول والتلال بأشكال حيّة، وروائع، دافعةً البراعم الحلوة مثل قطيع لتغتذي في الهواء.

حين يأتي الشتاء، لا يتأخر بعده الربيع كثيراً.

- 3 -

رؤوس الأنظمة العربية: الواحد والكَثْرَة[1]

بحثاً عن الكلّي والمشترك:

هل تفضي الانتفاضات العربية التي انطلقت منذ أواخر عام 2010 إلى ما نَشَدَته من حرية وكرامة وعدل؟ ما الذي يجعل مسيراتها بمثل هذا التعثّر والألم؟ لماذا سقطت أنظمة وتأبى أخرى أن تسقط ولو دكّت البلد أجمعين؟ ما الذي يجعل أنظمةً قروسطية وضواري إمبريالية تبدو كأنها نصيرة الثورات؟ كيف يُقْبَل أن تكون «القاعدة» أو فروعها وشبيهاتها أجزاء جوهرية من الثورات؟ ما هذا النوع من الثوّار الذي يطلق إعلانات قتلٍ طائفية وعنصرية ويحتفي بأن يكتريه كلّ من يملك المال؟ لماذا يتوارى الثوّار الحقيقيون والشباب في بعض البلدان ويتحولون إلى جزر معزولة في حين يطغى من هم أشبه بالأنظمة إن لم يكونوا أردأ منها؟ كيف يُحتفى بانقلاب يقوم به العسكر على شرعية صناديق الاقتراع في مصر؟ إلى أين أخذ التدخّل العسكري الخارجي ليبيا وإلى أين تأخذها الميليشيات؟ ما المعنى الحقيقي للمبادرة الخليجية في اليمن؟ أيّ آفاق في البحرين وسوريا؟

أسئلةٌ كثيرة وكبيرة تحتاج إجاباتها الوافية من الجهد ما لا يمكن لأيّ فرد أن يجرؤ على التصدي له وحده، ومن الوقت والحيّز ما لا يتيحه المقام مهما اتسع. لكنّ الضرورة تبقى أن يحاول الفكر وضع إطار للإجابة أو أن يبيّن

1- السفير العربي، 15/ 8/ 2013.

منهجاً عاماً يمكن أن يُتَّبَعَ صوبها. ولعلّ أول السبيل أن يكون التمسّك بتلك المقولة الأرسطية الشهيرة: «لا علم إلا بالكلّيات»، لا علم إلا ذاك الذي يتوسّل مقاربة شاملة تطاول جميع أبعاد الموضوع المدروس وتهدف إلى الخروج بنموذج كلّي أو نماذج كليّة تتصف بالتجريد والشمول والاقتصاد. والسؤال الآن، إذاً، لماذا تبدو الانتفاضات العربية على مثل هذا القَدْر من التنوع والاختلاف، وهل ثمّة أيّ شيء جوهري مشترك في ما بينها؟

انطلقت انتفاضات العالم العربي جميعاً لا من مؤامرة، كما يحلو للأنظمة أن تخدع نفسها قبل الآخرين، بل من تبدّل داخليّ وجوهريّ في العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، على نحوٍ لم يكتفِ بأن حال بين هذه العلاقة وبين الجَري على سابق عهدها، بل فجّرها أيضاً فاتحاً المجال أمام احتمال نسفها برمّتها وإقامة علاقات جديدة. ولعلّ «انفجار أزمة الدكتاتوريات» هو الاسم الذي يعبّر عن تبدّل تلك العلاقة بين الحكّام العرب ومحكوميهم، حيث لم يعد بوسع تلك الدكتاتوريات إعادة إنتاج سيطرتها على الغرار السابق، وبات زوالها ضرورياً بتغيير شكل الحكم على الأقلّ، عبر تحوّل ديمقراطي لم يعد ثمّة مهرب منه، اللهم إلا بالفاشية أو الحرب الأهلية أو استجلاب التدخّل الخارجي. وهذا ما يكاد ينطبق فعلياً على جميع الدكتاتوريات العربية بما فيها تلك التي تخطّت مشكلة التوريث وإعادة إنتاج الدكتاتور، رأس النظام.

بعكس التصور الجزئي والخصوصي للانتفاضات العربية، يضعنا هذا التصور الشامل مباشرةً أمام ضرورة توصيف العلاقة القديمة بين الحكّام والمحكومين ووجهة تحوّلها، وإزاء ضرورة تحليل طرفيها وتحالفات كلٍّ منهما، ومدى جذرية هذه التحالفات، واختلاف هذه الجذرية باختلاف الحلفاء الخارجيين فضلاً عن الفئات الاجتماعية الداخلية ومدى تبلورها السياسي، وإزاء ضرورة الدخول في المناطق التي تجري فيها ممارسات الجماعات وتعبيرها عن أنفسها، ومدى نجاحها في صوغ سيناريوهات وبنى بديلة وتوازن متجدد للقوى، فضلاً عن تناول عفويتها أو وعيها، وتكتيكاتها...، الأمر الذي يفتح على مصراعيه باب العلم بهذه الظاهرة وتطورها أو تراجعها، ويدلف إلى دقائق لا يتاح الدخول إليها في حال البقاء مع فكر الفرادة والخصوصية.

الثورة موجات، النظام رؤوس:

نحن، إذاً، أمام ثورات سياسية راحت تتنقّل من بلد إلى بلد منذ أواخر عام 2010، وتشترك جميعاً، إلى الآن، في محاولتها زعزعة النظام بإسقاط رأسه والظفر للشعب وقواه السياسية بالحريات والحقوق الأساسية (التعبير والتنظيم والتظاهر والتنقّل... فضلاً عن تداول السلطة). وهذا يعني فتح المجال العام أمام برامج وتحالفات وفرص يمكن أن تشكّل مراحل تالية متقدّمة (اقتصادية واجتماعية) من الثورة، إذا ما اضطلعت القوى المناسبة بمسؤولياتها.

أمّا الفارق الواضح بين هذه البلدان جميعاً فهو فارق في درجة التحام رأس النظام مع النظام ككلّ، الأمر الذي يقاس بمدى حضور المجتمع المدني (أحزاب، حركات، جمعيات، نقابات، نوادٍ) ودرجة استقلال الجيش عن رأس النظام. هكذا، لم يحتج إسقاط النظام سوى أيام في تونس ومصر، في حين احتاج تدخّلاً خارجياً في ليبيا ومبادرة خليجية في اليمن، ولا يزال يحتاج كلّ هذا الدمّ والخراب في سورية.

عادةً ما تتجلّى الأزمات الكبرى التي تحلّ بالأنظمة السياسية في تغيير متتابع للحكومات، وتبديل للقوانين والدساتير، وإجراء شتى الانتخابات، وتقديم التنازلات الاقتصادية والاجتماعية. كلّ ذلك بهدف الاكتفاء بتعديلات طفيفة هي بمنزلة انحناء أمام العاصفة من دون مسّ بجوهر النظام. فإذا ما انضاف إلى الأزمة سقوط رأس النظام، تزعزع النظام واضطرب ككلّ، الأمر الذي يعمّق أزمته وينقلها إلى مستوى أرفع، ويفتح المجال العام، السياسي أولاً وقبل كلّ شيء، أمام الشعب وقواه. عندئذٍ تشتدّ كثيراً محاولات إنقاذ النظام، فتتتالى الحكومات والقوانين والدساتير وسواها بوتيرة أسرع، وتتعالى وتيرة جدل الثورة – النظام: دَفْعٌ نحو التغيير الجذري من جهة ومحاولة للتكيّف والحفاظ على الوضع القائم بالترغيب و/ أو الترهيب من جهة أخرى. وهنا، أي بعد سقوط الرأس القديم للنظام، عادةً ما تتضح له رؤوس متعددة، قد يصل الخلاف بينها حدّ الاحتراب، وكلّ منها ينظر إلى نفسه على أنّه الخادم الأمثل لخلاص النظام ومصالحه.

هذا من جهة النظام، أمّا من جهة الشعب وقواه الثائرة، فإنَّ ما يعنيه سقوط رأس النظام وتملّك المجال العام هو انفتاح جدل الثورة - النظام على مصراعيه، وتتالي موجات الثورة موجة إثر موجة: كلما تكيّف النظام مع واحدة أردفتها الثورة بأخرى جديدة تجبره على مزيد من التكيّف والتنازل في محاولة لتلافي السقوط.

قياسٌ على مثال:

لعلَّ الثورات التي انطلقت في أوروبا من بلد إلى بلد في عام 1848 أن تكون الأشدّ شبهاً بما تشهده البلدان العربية منذ أواخر عام 2010. فمع بداية عام 1848، اشتعلت أوروبا بثورات شعبية ضدّ الاستبداد الملكي والاستلاب الرأسمالي لم تلبث أن أُغرقت بالدماء في كلّ مكان. لكنّ أوروبا لم تعد بعد تلك الثورات كما كانت قبلها، في جدلٍ شديد الخصوبة والغنى بين الإخفاق والنجاح. ولدى مقارنة ماركس تلك الثورات التي وصفها بأنّها بروليتارية بالثورة البرجوازية التي سبقتها، رأى أنَّ الأخيرة، كالتي حدثت في القرن الثامن عشر، تندفع كالعاصفة من نجاح إلى نجاح، وآثارها الدرامية تفوق بعضها بعضًا، ويبدو فيها الأشخاص والأشياء في إطار باهر وهّاج، ويكون كلّ يوم مشبعًا بالحماسة والنشوة. بيد أن عمر هذه الثورات قصير، فسرعان ما تدرك نقطة الأوج وتخيّم على المجتمع وخمة السكرة الطويلة الممضّة قبل أن يستطيع أن يهضم بتعقّل واتزان نتائج فترة الضغط والاندفاع العاصف تلك. أمّا الثورات البروليتارية كتلك التي تحدث في القرن التاسع عشر، فهي، بالعكس، تنتقد ذاتها على الدوام، وتقاطع نفسها بصورة متواصلة في أثناء سيرها، وتعود ثانية إلى ما بدا أنّها أنجزته لتبدأ فيه من جديد، وتسخر من نواقص محاولاتها الأولى ونقاط ضعفها وتفاهتها باستقصاء لا رحمة فيه، ويبدو أنّها تطرح عدوها أرضًا لا لشيء إلا ليتمكن من أن يستمد قوة جديدة من الأرض وينهض ثانية أمامها وهو أشد عتيّاً، وتنكص المرة تلو المرة أمام ما تتصف به أهدافها من ضخامة غير واضحة المعالم، وذلك إلى أن ينشأ وضع جديد يجعل أيّ رجوع إلى الوراء مستحيلاً وتصرخ الحياة نفسها قائلة بصرامة: «هنا رودوس، فلتقفز هنا!» هذا المثل الذي قيل في إحدى قصص إيسوب لفشّار كثير الكذب زعم أنّه قفز قفزة هائلة في جزيرة رودوس.

تبدو الثورات العربية، بما تتسم به من طابع شعبي، كأنّها تقف في موقع وسط شديد الخطر بين الثورة التي يصفها ماركس بالبرجوازية والأخرى التي يصفها بالبروليتارية. ففي صفوف الثورة كثير من القوى التي هي، في حقيقتها، من قوى النظام أو من المرتهنين لقوى إقليمية ودولية لا مصلحة لها في الثورة ولا في ما يمكن أن تندفع إليه الشعوب من جذرية، لا سيما في منطقة حيث النفط وإسرائيل. وبالمقابل، فإنَّ في الثورة طبقات شعبية بلغت أقصى الفقر وانعدام الأمل وانغلاق الأفق، طبقات خرجت تطلب الحرية والعدل والكرامة، ومن المرجّح أن تربط قريباً بين كلّ ذلك وبين نهب ثروات المنطقة ووجود إسرائيل. ولذلك يدور الجدل والصراع حاميين وخطرين بين الثورة والنظام، بين الشعب الذي بات مجال السياسة مفتوحاً أمامه إذ ظفر بحرياته السياسية وبين الثورة المضادة برؤوسها المتعددة التي نبتت لها مع سقوط الرأس القديم.

هكذا، أسقطت ثورة مصر ليس نظام مبارك فحسب، بل المجلس العسكري الذي تلاه، ونظام الإخوان المسلمين الذي لحق به، ولا نعلم بعد من ستسقط أيضاً في ما تنطوي عليه من موجات تالية ممكنة إذا ما قُيّضت لها العوامل الذاتية والموضوعية المناسبة وعرف الثوار كيف يدفعون أزمات النظام إلى مزيد من العمق ويديرونها ببرامجهم وتنظيماتهم المناسبة. الأرجح أنها ستسقط نظام العسكر الجديد، الذي انقلب بعد 30 تموز/ يوليو، إذا ما كان قد انقلب، ليس على نظام مرسي في الحقيقة بل على ما يمكن أن ينجم عن نزول 33 مليوناً من المصريين إلى الشوارع، مستبقاً جذريتها وقاطعاً عليها الطريق.

نشازٌ يؤكّد القاعدة:

في ضوء ما سبق، يبدو السؤال الذي راح يُطْرَح بصدد مصر بعد 30 تموز -مع الشرعية الانتخابية أم مع الانقلاب؟- سؤالاً زائفاً يغطي على السؤال الحقيقي -مع الثورة أم مع النظام؟- كما يغطي على أنَّ ما جرى الانقلاب عليه بالفعل هو الثورة التي عبّرت عن نفسها بنزول الملايين إلى الشوارع

نازعةً الشرعية عن حكم الإسلام السياسي والنظام ككلّ. والحال، إنّه بعد عقود من أيديولوجيا «نهاية الثورات»، بات من الواجب اليوم إعادة مفهوم الثورة إلى النظرية والاعتراف بأنها تمثّل شرعيةً قصوى تفوق شرعية الأزمنة العادية، وبأنها قاطرة التاريخ التي لا تركن لفكر الزمن الداجن المستكين.

ما يصحّ على مصر يصحّ بدرجات مختلفة من الدقّة والوضوح على بقية بلدان الانتفاضات العربية، بما فيها البحرين وسورية اللتين لم تسقطا للنظام أيّ رأس بعد، ولم تفتحا، كما يجب، المجال العام أمام الطبقات الشعبية.

في تونس، ثمة رأس جديد للنظام القديم يقف حجر عثرة في وجه الانتقال الديمقراطي بعد الثورة التي أطاحت ببن علي، بل بلغ به الأمر حدّ ممارسة القتل والاغتيال، وحدّ تعالي الهتافات بسقوط حكم الإسلام السياسي. وفي ليبيا، أدّى التشوّه الذي مثّله التدخّل الخارجي وما رافقه من تسليح وعسكرة إلى بلد تتنازعه الميليشيات وشركات النفط بدل تقدّمه باتجاه مزيد من الديمقراطية والمواطنة المتساوية. وفي اليمن، أعادت المبادرة الخليجية تماسك النظام ناقصاً رأسه القديم، بانتظار جولات جديدة. حتى في سورية والبحرين، يبدو الأمر كما لو أنّ هذين البلدين إثبات بالمقلوب للقاعدة العامة التي تقول بإسقاط رأس النظام وفتح المجال العام أمام الشعب الذي ظفر بحرياته السياسية تمهيداً لموجات جديدة. ويعني الإثبات بالمقلوب أنّ عدم اتّخاذ الثورة هذا المسار، لأسباب تعود إلى تمكّن النظام من التماسك بعون من حلفائه الخارجيين واستخدامه الوحشية القصوى، دفع الثورة إلى توسّل العنف والسلاح والطائفية وأفسح في المجال واسعاً أمام التدخلات الخارجية ولعب القوى الإقليمية والدولية أدواراً تخريبية خطيرة على المدى البعيد. وما يكشفه كلّ هذا هو أنّ عثرات الثورة وأخطاءها منافذ تدخل منها قوى الثورة المضادة المتعددة، وأطواق نجاة للأنظمة لا تقدّر بثمن، وأنّ هذه العثرات كفيلة بأن تضع على كفّ عفريت ليس مطالب الثورة الأصلية -الحرية والكرامة والعدالة- فحسب بل بنية البلد ومستقبله أيضاً دافعةً به في مهاوي التمزّق وتدمير الذات والانتحار الجماعي.

- 4 -

الثورات: من الواقع إلى النظرية وبالعكس[1]

ازداد في العقود الأخيرة عدد النظريات التي لا تسبغ على الثورات حكمَ قيمةٍ من حيث نتيجتها، إنْ كانت أفضل أو أسوأ، وتعتبرها خروجاً على ما هو قائم يحرّكه خليطٌ متفاوت من السخط والأمل بشيء أحسن، سواء تحقق هذا الأحسن أم تحقق عكسه.

في المقابل، تقدّم الماركسية تمييزاتٍ، أجدها أشدّ صقلاً وإحاطة، تُقيْمُها على أساس مفهوميّ مختلف. فهي تميّز بين «الثورة الاجتماعية» التي تنقل المجتمع من نمط إنتاجي إلى نمط آخر، وبين «الثورة السياسية» التي تُحدِث تغييراً في شكل الحكم من دون تغيير في نمط الإنتاج. وهي تميّز بين «طبقة ثورية» تنطوي على نمط إنتاج جديد تضفيه على المجتمع (مثل البرجوازية والعمال) و«طبقة غير ثورية» بهذا المعنى، مثل العبيد والفلاحين والبرجوازية الصغيرة. وما يجعل طبقة ما ثورية هو توضّعها ضمن نظام الإنتاج وتكاملها معه وما يتيحه لها من تنظيم بحيث يمكنها أن تعطله أو تديره على نحو مختلف تماماً. وبذلك، لا تضع الماركسية مجرد السخط أو البؤس أو المعاناة على مستوى الأهمية ذاته مع ما سبق. فهي ليست مجرد نظرية أخلاقية، ولو كانت كذلك لربما كانت ركّزت على المتشردين والفلاحين الفقراء

1- السفير، 6/ 4/ 2016.

والسجناء والمتقاعدين والطلاب الذين هم أشد بؤساً ومعاناة بدلاً من التركيز على العمال[1].

لا تقلل الماركسية قط من شأن «الثورة السياسية» لكنها لا تتهاون أيضاً في قراءتها في ضوء أفقها الاجتماعي، فترى إلى تغيير شكل الحكم في ضوء مساعدته على مزيد من التغيير الاجتماعي، وترى إلى الفئات القائدة للثورة السياسية بمقدار ما تتيحه من حريات سياسية للطبقات الشعبية الأوسع. من هنا، يُفترض ألا يتردد الماركسيون في الانخراط في الثورات الديمقراطية بل وفي دفع برنامج العمال والطبقات الشعبية الراديكالي إلى قيادتها ما أمكن. الأمر الذي يعني، بالمقابل، عدم تربية أيّ أوهام شعبوية على مجرد غضب فئات قد تكون مقهورة لكنها لا تناصر الحريات وحقوق المواطنة المتساوية، أقلّه.

يمكن القول، بصيغة أخرى، إنّ تحديد طبيعة الانفجار الاجتماعي السياسي الذي يشهده مجتمع من المجتمعات -ما إذا كان ثورةً أم مجرد احتجاج ساخط، وما إذا كان ثورة اجتماعية أم سياسية... إلخ- يتوقف عند الماركسيين على أمرين مترابطين تماماً: أولهما، هو طبيعة الوضع الاقتصادي الاجتماعي القائم وأفق تغييره؛ وثانيهما، هو الطبيعة الاجتماعية السياسية للفئات القائدة للثورة أو التي تمارس عليها أكبر الأثر.

بالطبع، لا يقتصر ما في تراث الماركسية عن الثورة على هذه التخطيطات المبسّطة الأوليّة. فثمّة محاولات بالغة القيمة تذهب أبعد من ذلك ونجدها لدى غرامشي وفانون وغيفارا وماو والشيوعيين اليوغسلاف والفيتناميين وكابرال وماركوزه وهوبزباوم وغي ديبور وباديو وعشرات بل مئات الحركات والمناضلين والمنظّرين والأكاديميين، في جَمْعٍ بين النظّري والممارِس قلّما عرفته اتجاهات أخرى. حتى المحاولات غير الماركسية في هذا الموضوع تصعب رؤيتها على غير كونها نوعاً من الحوار والنقد والتفاعل مع الرؤية الماركسية.

1- تيري إيغلتون، **أوهام ما بعد الحداثة**، ترجمة ثائر ديب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2019، ص 90-91.

لكنَّ هذه التخطيطات، على أوليّتها وتبسيطها، تبقى، باعتقادي، جوهر الرؤية الماركسية للثورة ونواتها. ولعلّ من المغري أن نقارن، في هذا الضوء، بين نظراتٍ للثورة قديمة وجديدة تشيع اليوم بوصفها نظرات حداثية وما بعد حداثية وبين الرؤية الماركسية التي بات يُزعَم على نطاق واسع أنّها تقادمت وباتت كلاماً من كوكب آخر وعصر آخر. والمغري أكثر أن نستكشف، في الضوء ذاته، حال ثورات الربيع العربي، لا سيّما السورية منها.

- 5 -

عن الثورات، وعن اصطيادها[1]

إذا كان من غير الممكن فهم الظواهر بمعزل عن السياق التاريخي الذي يخترقها، فإنّ ما يُدعى بـ «حقبة ما بعد الحداثة»، كما تتجلّى في العالم العربي الذي يتّسم بتخلف بناه وتبعيته، هي سياق ثورات «الربيع العربي» وإطاره.

ما يعنيه الوجود في «ما بعد الحداثة» هو الوجود في حقبة تاريخية مخصوصة تبدي ارتياباً بقيم «التنوير» ومعاييره، كالحقيقة والموضوعية والعقل والتقدّم، وتعتبرها «سرديات كبرى» أفل عصرها، وترى إلى العالم بوصفه طارئاً وعَارضاً، بلا أساس، ولا ثبات، بعيداً عن أيّ قَطْع أم حسم، بل مجرد مجموعة من التأويلات الخلافية والسرديات الصغرى هي منبع الارتياب المشار إليه.

مثل هذه الرؤية لها شروطها المادية، الأمر الذي قد لا يروق ما بعد الحداثيين: فهي تنبع، كما يرى مفكّرون ماركسيون، من تحوّل تاريخي شهده الغرب صوب شكلٍ جديد من الرأسمالية، وصوب عالمٍ من التكنولوجيا والنزعة الاستهلاكية واستيلاء المصالح التجارية على الثقافة؛ عالم سريع التبدد والزوال، بلا مركز، انتصرت فيه صناعات الخدمات والمال والمعلومات على المصنع التقليدي، وأخلت فيه السياسات الطبقية الكلاسيكية الميدان لسلسلة واسعة ومتباينة أشدّ التباين من «سياسات الهوية والجماعة».

1- **السفير**، 26/ 8/ 2015.

بلغت هذه الحقبة ما بعد الحداثية العالم العربي، المتخلف والتابع أصلاً، مع بلوغها آخرها وأزمتها في الغرب. وبذلك انضافت إلى ركام سابق من «تطور التخلّف» في بنية تاريخية اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية عربية تجمع في كيان واحد بين القديم والحديث، والتقليدي والمعاصر، فتحضر هويات حديثة بالمعنى الحقيقي الواضح للكلمة إلى جانب هويات حديثة لكنها تبدو كأنّها تستمد مضمونها وشكلها من ماض قديم فائت تريد استعادته: هويات حديثة تسير بخلاف الحداثة.

بعبارة أخرى، لا تنطوي ما بعد الحداثة وعولمتها السائدة الآن على تزامن حضاري على الرغم من إقامتها الأساس لحضارة عالمية. ففي حين يعيش الجميع داخل الحداثة وما بعدها، فإنّ بعضهم فحسب هم الذين يعيشون معها، في حين يعيش بعضهم الآخر بخلافها وإن يكن ليس خارجها. وليس هذا باللعب على الألفاظ بقدر ما هو إشارة معقدة إلى واقع معقد.

هذه الآلية المعقدة الموحَّدة والمتباينة في آن معاً، هي الإطار الذي يفسّر ما نواجهه من ظواهر ثقافية جديدة. ففي حين تجعل العولمة من الصعب فهم ما يحدث في مجتمع محدد من دون الالتزام بتقديم تصوّر شامل، وفي حين تجعل من العالم وحدة التحليل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتضع الهوية الثقافية القائمة على الدولة الوطنية تحت ضغط كبير، وتعمل باتجاه تفكيك العلاقة بين الهوية والمحلّة أو المنطقة أو الدولة، نجد أنّها بآثارها هذه، تولّد ردود فعل متنوعة، منها ما يسعى إلى تعريف الهوية تعريفاً كوسموبوليتياً تابعاً وسطحياً ومائعاً، ومنها ما يسعى إلى تعريفها تعريفاً ضيقاً وخطيراً تحدوه نزعة عنصرية عدوانية تكشف عن نوع من الارتداد الدفاعي. وهذا ما نجده في كلّ من المركز الغربي والأطراف التابعة، حيث يُضاف إليه في هذه الأخيرة ذلك الأثر الذي يولّده عدوان المركز، مما يخلق نزوعاً قوياً إلى التحصّن بالماضي والإيواء إلى التراث والأصول والانغلاق على هويات خاصة مضادة.

هذا السياق ما بعد الحداثيّ، في منطقة متخلفة وتابعة يسودها الاستبداد الوحشي، يجعل من الثورات التي يخترقها نموذجاً تاريخياً جديداً يتّسم بكثير من السمات الخاصة التي يجب تتبّعها، ومنها التأليف بين مطالب ذات

خلفيات مختلفة في الوقت ذاته: طبقات وفئات اجتماعية مختلفة ومتناقضة، تيارات سياسية مختلفة ومتناقضة، مطالب هوياتية وغير هوياتية مختلفة ومتناقضة، فنرى في مواجهة الأنظمة الحاكمة كلّ من الليبراليين واليساريين والتديّن المعتدل والإرهاب الديني، ونرى في صف الثورة قوى ثورية بالفعل إلى جانب قوى الثورة المضادة. كلّ ذلك في إطار من الاستبداد المحلي الذي صحّر الواقع وكاد يفني قواه الحيّة سجناً وقتلاً وطوائف، وفي إطار من العولمة التي أحلت «الناشط المموَّل» محلّ «المناضل» وأحلّت الـ NGOs (المنظمات غير الحكومية) وورشاتها التدريبية، حيث يُخصى من يريد من «المناضلين»، محلّ الأحزاب والنقابات الثورية.

هذا الاتساع والتعدد والتناقض في المطالب، مضافاً إليه قمع الأنظمة الوحشي الذي لا حدّ له، يضع عقبات ومخاطر كثيرة في طريق انتفاضات شعوب منطقتنا: تبدأ هذه المخاطر بصعوبة قيام قيادة فعلية واضحة ومسموعة، ولا تنتهي بفرض أجندات خارجية هي أبعد ما يكون عن الشعارات والمطالب الأساسية المتمثلة بالحريات والحقوق والكرامة والعدل الاجتماعي والمواطنة المتساوية، مروراً بغياب أي برنامج جدّي للحكم القادم. لكن الأخطر على الإطلاق هو ما يمكن أن يترتب على عنف الأنظمة من عنف مقابل يمكن أن يجرّ البلد في مهاوي الخراب والدمّ والطائفية. والأمر، باختصار، أننا إزاء ثورات تقف عند مفترق طرق جاهزة للسير في هذا الاتجاه أو ذاك من الاتجاهات المتناقضة.

ما تشير إليه تجارب ما دُعي بـ «الربيع العربي» إلى الآن، هو أنّ الحفاظ على روح الثورة حيّة، والحيلولة دون تحولها في اتجاهات هوياتية دينية وطائفية، ودون اصطياد مطالبها في شبكات الحرب الأهلية، يقتضي من قواها الحقيقية فكراً وممارسةً يتّسمان بأشد الدقّة والحذر والنَّفس الطويل: بحيث يُحَافَظ على حضور الحراك وسلميته ووطنيته (بمعنى شموله جميع أبناء الوطن بصرف النظر عن مذاهبهم، كما بمعنى حمله القضايا الوطنية والقومية وعدم تركها لادّعاءات الأنظمة)، وبحيث يُحْرَص على إمكانية توسّعه باتجاه فئات لا تني تتزايد بدلاً من جعلها تفرّ بالحرب، وبحيث يُبْقَى على الطابع الراديكالي الأصلي للصراع بوصفه صراعاً من أجل الحرية

والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، لا صراعاً قاتلاً بلا أفق بين هذه الطائفة وتلك، ذلك أنَّ حرف الصراع في مثل هذه الاتجاهات كفيل بأن يحوّل أولاد البلد الفقراء والمظلومين من قوى للثورة إلى قوى للتدمير المتبادل، ومن قوى للحلّ إلى جزء من المشكلة، سواء علموا أم لم يعلموا. مثل هذه المطالب الاقتصادية الاجتماعية هي التي يجب أن تشكل الأساس الذي تقوم عليه مطالب الهوية وليس العكس، وإلا فليس من أفق سوى الموات والخراب.

ما سبق يقتضي وجود سياسة للثورة، على عكس بعض الدعوات الطفولية التي اعتبرت أنّ الثورة سياسة ذاتها. وسياسة الثورة في ظروف كظروفنا تقتضي شعارات ممكنة التحقيق، وتقتضي التفريق بين الممكن النظري والممكن التاريخي والشعار العملي الذي يمكن رفعه وتنفيذه. فهذه مسائل مختلفة كل الاختلاف ويقتضي الانتقال من واحدها إلى الآخر زمناً ونضالات. وربما أمكن القول إنه كلما كبرت الشعارات ابتعدت الثورة، وإن الأفضل للثورة هو شعارات مدروسة ومحددة تكون عبارة عن خطوات مترابطة جاذبة وعامة لا تدفع أبناء البلد إلى طوائفهم، ولا تجعلهم يفرّون من الميدان بدخول المسلحين إليه.

ما سبق قد يشير أيضاً إلى ضرورة المقارنة بين تجارب التحول الديمقراطي في مناطق مختلفة، كأوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية وعالمنا العربي، لاستكشاف ما يميّز كل تجربة على الرغم من اندراجها جميعاً، بنجاحها وفشلها وخصائصها المتفردة، تحت العنوان العريض للثورة السياسية الرامية إلى الديمقراطية والمواطنة ودولة القانون. ومع أنّ مثل هذه المقارنة يمكن أن تبقى عند الشكليات التقنية، فإنها يمكن أيضاً أن تمضي إلى عمق الأمور: تميّز كل بلد في بنيته وتاريخ تطوره، تميّز المواقع الجيوسياسية، تميّز الثقافة والدين، تميّز قيادات الثورات واختلافهم الجذري بين ثوّار حداثيين يعتبرون أنفسهم جزءاً من هذا العالم المتناقض والصراعي وينظرون باتجاه مستقبل أفضل و«ثوّار» يريدون استعادة ماضيهم «المجيد» المرتبط بالدين غالباً فلا ينفكّون ينظرون وراءهم ويخبطون برؤوسهم جدران الحاضر المنيعة.

أخيراً، لعلّ الأقلّ نقاشاً في هذه الأيام ما بعد الحداثية التي غزاها ناشطو الـ NGOs من جهة وملتحو التكفير والإرهاب الدينيين من جهة أخرى، هو موضوع التنظيم وقيادة الثورة. صحيحٌ أنّه يصعب تصور حزب لينينيّ في هذه الأيام، إلا أنّ حزباً كحزب العمال البرازيلي لا يصعب تصوره البتّة. ففي مثل هذا الحزب الذي لا تلعب فيه الأيديولوجيا سوى دور الخلفية التي تقف بعيداً، ثمّة مقاتلون في حرب العصابات وشيوعيون كلاسيكيون وتروتسكيون وماويون ورجال دين ومثقفون مستقلون ومحض تقنيين... وضعوا لأنفسهم ولبلدهم برنامجاً عاماً وخصصوا كثيراً من فرص النقاش وأدواته كي يتفقوا على ما يجب القيام به كلّ فترة، قبل أن ينصرفوا إلى تنفيذه بكلّ انضباط، وبوسائل سلمية هي التي جلبت لهم ما حازوه من أصوات أبناء شعبهم. مثل هذه الأشكال الحديثة والتقدمية والجماهيرية من التنظيم هي أداة استمرار أيّ ثورة، وإلا لغرقت في أيدي أغرار لا يلبثون أن يؤذوا أنفسهم قبل أن تؤذيهم الأنظمة، أو في أيدي ناشطي التمويل الذين يُراد إبرازهم على أنهم ثوّار العصر، أو في معمعة الجماعات الإسلامية الأصولية التي تدعمها تركيا ودول النفط مع وجود قوي للقاعدة وداعش في ظلالها.

- 6 -

عن المطرقة والسندان السوريين، أو عن الأزمات السياسية التي لا يحلّها أيّ عسكر[1]

مرّتين، على الأقلّ، خلال ما يقارب ثلاثة عقود ونصف العقد، كانت التيارات الإسلامية في سورية وأذيالها القديمة والمستجدّة من «اليسار» الشعبويّ مقبرةً باكرةً لآمال السوريين، والسندان الذي تنهال عليه مطرقة نظام الاستبداد والفساد بنجاح لتطحن فوقه لا تطلّعات الشعب السوري فحسب، بل أجساده أيضاً.

في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، شهدت سورية صراعاً بين التيارات الإسلامية الإخوانية والسلطة أودى ببوادرِ حراكٍ شعبيٍّ ونقابيّ بازغ. وبين مطرقة النظام القمعية العنيفة وسندان عمليات الإسلام السياسي العسكرية، سُحِقَت أشكال النضال الأخرى كلّها وهُرِسَت جميع خيارات المقاومة المدنية بما تنطوي عليه من مرونة وحساب رشيد لموازين القوى وقدرة على جذب أوسع قطاعات المجتمع وفئاته.

هكذا انقشع غبار ذلك الصراع عن تعزيز غير مسبوق للقمع والاستبداد المطلقين، وعن «تسويغ» لهما في أذهان كثير من السوريين على مدى العقود الماضية وصولاً إلى آذار 2011 وما نعيشه منذ ذلك الحين. فقد أتاحت تلك الأحداث الكبرى تطوراً سريعاً ونوعياً لآليتين كبيرتين قديمتين من آليات الاستبداد: الأولى، تغييب كلّ مظهر ذي فحوى من مظاهر المجتمع المدني

1- السفير، 14/ 10/ 2015.

بالبطش والشدّة (أحزاب، نقابات، جمعيات، نواد، صحافة مستقلة،... إلخ)؛ والثانية، ربط الجيش، أو أجزاء حاسمة منه، بالسلطة ونظامها الأمني الذي يدير شؤون البلد وأهله في كلّ شاردة وواردة، على الرغم من مظاهر شكلية للديمقراطية والتعددية فارغة تماماً.

في نهاية تلك الأحداث، أواسط ثمانينيات القرن العشرين، كان أن اكتمل تطورُ نظام مستبدٍ فاقدٍ لأيّ مرونة سياسية ولأيّ قدرة ذاتية على التحوّل من شكل للحكم إلى سواه حين يقتضي الأمر. وبخلاف الأنظمة التي تعمل فيها الديمقراطية على امتصاص الصراعات العنيفة وإحالتها إلى صناديق الاقتراع وسواها من أجهزة التعبير والتمثيل وأدواتهما وأبنيتهما القانونية والشرعية، بتنا أمام نظام لا يحتمل نقداً بسيطاً من صحفيّ أو نزاهة في حدّها الأدنى لدى قاضٍ، الأمر الذي سوّر سورية بخطر محدق وماحق، هو خطر العنف الوحشي الذي بات خبزنا اليومي هذه الأيام، وما زال يحبل بالمزيد في حقيقة الأمر.

حين انطلق الزلزال التونسي وبلغتنا ترددداته في آذار من عام 2011، كنّا إزاء شعبٍ نادراً ما فتح فاهاً طوال خمسين عاماً، ومعارضةٍ كسرت المعتقلات ظهورها وسيقانها ولَوَتْ أدمغتها على مدى عقود من الاحتجاز والتعذيب والتنكيل، ونظامٍ أفلح في إدامة ذاته حتى بالمعنى الجسدي الفردي البيولوجي، على الرغم من فقدانه كلّ قدرة على المناورة والتفاوض السياسيين، وكل قدرة على احتمال أدنى اختلاف مهما تكن طبيعته. ومن جديد، كانت التيارات الإسلامية، من نصرة وداعش وإخوان وتوابعهم المعتادين والجدد من مهتاجي «اليسار»، على أتمّ الاستعداد لتشكيل السندان الذي تنتظره مطرقة النظام، بل الذي ساهمت في صوغه على نحو من الأنحاء، كي تطحن الحراك المدني السلمي وتدفع المتعجّلين فيه باتجاه تبنّي العنف والسلاح والطائفية وطلب التدخّل الخارجي.

تكمن الجريمة السياسية التي ارتكبتها هذه التيارات وملحقاتها في تشكيل هذا السندان بالضبط. وهو تشكيلٌ جرى، من بين أشياء كثيرة أخرى، عبر الزراية بكل حصافة سياسية في حساب ميزان القوى واعتبار درجة تطور الحراك ونضجه، ورفع الشعارات السياسية «الحربجية» لا على

أساس إمكانية تحقيقها بل على أساس استغلال المظلوميات التي تعبّر عنها، والمسارعة إلى طلب السلاح والدعوة إليه، وغياب أيّ برنامج جدي سواء للانتفاض أو ما بعده، واقتصار رهاناتهم كلّها على التحالف مع قوى إقليمية ودولية هي بطبيعتها أبعد ما تكون عن الثورة ومطالبها في العدل والقانون والكرامة والحرية، وفتح مستودعات التبرير لاحتقار كل شكل مدني سلمي من أشكال النضال والمقاومة، وتسويغ التحالف مع أعداء عقائديين حتى البارحة («كفّار» ورأسماليين إمبرياليين)، والعجز عن إبراز ولو شخص واحد عليه القيمة في تمثيل المعارضة السورية أمام العالم، كما العجز عن تقديم أي خطاب فكري متماسك يتعدّى تبرير عنف النصرة والطائفية والقياس على صورة النظام وتصوّر سقوطه السريع على غرار أنظمة تونس ومصر وليبيا واليمن.

قد يبدو كلّ هذا الآن على أنّه بات مُفَوَّتاً ووراءنا، بعد التدخلات الخارجية التي صار يصعب إحصاء أصحابها وآخرها التدخل الروسي. وقد تترك هذه التدخلات ضباباً كثيفاً يشجّع على اللجوء إلى نظريات المؤامرة التي لا تصحّ ولا مرّة واحدة، ولو وُجِدَت المؤامرات. وقد يزيد الضباب تباكي المعارضة السورية الآنفة الذّكر لا من خداع حلفائها وتقاعسهم فحسب، بل من الدرك المزري الذي أوصلهم إليه تذاكيهم السياسي في وضع كل البيض في سلّة الجهات الإقليمية والدولية التي خذلتهم... إلخ. لكن هذا كلّه لا ينبغي أن يحجب الحقيقة الثابتة الأكيدة، وهي أنّ الإرهاب، والتدخّل الخارجي لمحاربة الإرهاب، والتدخّل الخارجي الآخر لمحاربة الإرهاب الذي لم يحاربه التدخّل الأول، وهذه المعارضة البائسة التي لا تكاد تتعدى الدمى الملفّقة على عجل، وهذا التردي الطائفي المتعالم في خطابات السوريين المكتوبة والشفهية، وكلّ هذا الدم والنزوح و«الانتصارات»... لا تنمو ولا تترعرع ولا تستوطن إلا في الأماكن الموبوءة التي ضربها عفن الاستبداد والفساد واستعباد الناس، الأمر الذي يعيدنا إلى نقطة البدء، وهي أنّ المشكلة داخلية تتمثّل في عجز الاستبداد عن احتواء تبدّل علاقته بمحكوميه وخروجهم عليه بغير العنف والقتل. ذلك أنه ليس بوسع مثل هذه الأنظمة في حال الخروج عليها أن تعيد بذاتها وعلى نحو

مرن إنتاج سيطرتها بتغيير شكل حكمها من الاستبداد إلى الديمقراطية. ولا يبقى سوى أن تخضع بالضغط والقوة لمطالب شعبها الجذرية فتزول، أو لضغط القوى الخارجية المطالبة بشيء من هذا التحول فتضع قدميها على طريق الزوال، أو تختار البطش والحرب الأهلية وخلق الظروف المواتية للتدخّل الخارجي فتضع البلد أمام احتمالات عديدة رهيبة، وهو الأمر الذي يتعزز ويتبرر إلى أبعد الحدود بوجود معارضة كالتي وصفناها، تصوغ صورتها على غرار خصمها.

يستطيع التدخل الخارجي الساحق أن يغيّر موازين القوى ويقلبها. وقد يؤدي دوراً مهماً في محاربة الإرهاب التكفيري الفاشي. وقد يختلف تدخّلٌ عن تدخّلٍ في أشياء كثيرة. غير أنّ أحداً لا يستطيع إحداث تغيير جوهري مستدام ما دام يحافظ على العلاقة الجوهرية التي سببت في الأصل كلّ ما نراه من عنف وإرهاب وتدخّل وموت: علاقة الاستبداد التي تعيد إنتاج أزماتها العنيفة على نحو يكاد أن يكون دورياً. وما وثب في وجه الاستبداد بكل هذا العنف والشدّة، مهما يكن شائهاً ومرتبطاً وفاشلاً وفاشياً، هو في التحليل الأخير عقود القهر والعسف والقتل والنهب التي ترعرعت في حِجْرِه هو نفسه. وهذه قد تُهزم عسكرياً لكنها لا تلبث أن تعاود الولادة من رحم الاستبداد الذي لا يتوقف عن تفريخها. ومن الواضح أنّه في كلّ مرة تتجدد الأزمة يتصاعد العنف على نحو غير مسبوق، حتى إنّ سورية باتت اليوم مأساة العصر، سواء بحجم القتل أم بحجم النزوح أم بفداحة أرقام الكارثة على كل صعيد.

يبقى الحلّ المستدام في سورية، إلى جانب محاربة الإرهاب واستئصال شأفته، هو حلّ سياسي، كما هي الأزمة سياسية: إعادة ما اختُطف من الناس إلى الناس: حرياتهم وحقوقهم الأساسية التي تضمنها دساتير الدنيا وشرائعها، كرامتهم ومساواتهم أمام القانون، مواطنتهم ودولتهم الحديثة العادلة. هذا ما يضع أساساً حقيقياً لوطنيتهم، وهذا ما يضمن أفول معارضة رديئة بأفول الغرار الذي صاغت نفسها عليه. هل هناك من يقوى، في الداخل أم في الخارج أم في أي مكان، على القيام بأيّ نأمة تعمل على تحويل أيّ شيء من الكارثة الجارية في سورية إلى فرصة لاجتراح بداية لذلك الحلّ؟

- 7 -

مصر وسوريا: مقارناتٌ مُقْتَضَبَة[1]

-I-

تبدو وحدة مصر راسخةً قياساً بسورية. ولطالما كانت مصر «أمّة» تاريخية موحّدة، إذا جاز التعبير، في حين تخترق النسيج الوطني السوري انقسامات عمودية كانت قد أُطْلِقَت في صورتها الحديثة بتفاعل الحكم العثماني والتدخّل الأوروبي وحراك النخب المحلية، ثم تَرَكَ لها الاستقلالُ وأنظمتُه المتوالية البابَ موارباً، لتشتدّ باشتداد الاستبداد والفساد والصراع، بما يؤمّن الولاء والحماية. وهذا يعني أنَّ هذه الانقسامات ليست جوهرية ولا خطيرة إلا بالسياسة، فما من مجتمع إلا وهو منقسم إلى أديان ومذاهب وأقوام من دون أن تتفجر هذه الانقسامات في صراعات بالضرورة. وثمّة فكاهة تفسّر تأخير الوحدة في شعار الناصرية، «حرية اشتراكية وحدة»، وتقديمها في شعار البعث، «وحدة حرية اشتراكية»، تفسيراً قُطرياً لا قومياً، بحسب درجة احتياج كلّ قطر من القطرين إليها.

-II-

ذهب الاستبداد في سورية بكلّ مظاهر المجتمع المدني، بخلاف الحال في مجتمع عريق كالمجتمع المصري، كان منذ عام 2004 على الأقل قد بدأ مقاومته المدنية المفضية إلى ثورة يناير 2011 (حركة «كفاية» وسواها).

1- السفير، 14/ 6/ 2016.

–III–

تضافرت المسألة الوطنية (التي تميّزت بخصوصية معينة في سورية لا مجال للتوسّع فيها الآن) مع النظام الاستبدادي بخصائصه المعروفة ومع حوادث ثمانينيات القرن العشرين لتزيل قدراً كبيراً من استقلال الجيش عن قمّة السلطة، فضلاً عن إقامة فرق خاصة بارتباط قيادي خاص، بخلاف ما بدا عليه الحال في مصر حيث أبدى الجيش قدراً من الاستقلال عن ذروة السلطة كان كافياً لإطاحتها مرتين قبل إعادة إنتاج النظام.

–IV–

تفسّر الفروق السابقة شيئاً كثيراً من السرعة والسلمية اللتين نجحت فيهما ثورة يناير المصرية بإطاحة قمّة النظام، بخلاف الحال في سورية. وكان معارضون سوريون من الاتجاه الوطني الديمقراطي واليساري قد توقعوا منذ أوائل انتفاض السوريين في 2011 ألّا يشتمل تفكيك النظام، إذا ما حصل، على «لحظات سقوط درامية كما جرى في مصر وتونس، حيث بادر النظام بدفع من الانتفاضة إلى التخلص من رأسه وقمّته». وأن يكون، إذا ما حافظ على مقاومته المدنية السلمية الصبورة وأجندته الوطنية الديمقراطية، عبارة عن «سيرورة متصاعدة ومعقّدة، إذ لا تكاد تنفصل قمّة النظام وحلقته العليا الرئيسة عن النظام ذاته، وحيث يبدي النظام تلاحماً شديداً في مكوّناته، ويحظى بتأييد قواعد اجتماعية واقتصادية شتّى، في بلدٍ يتميّز بفسيفسائه القومية والمذهبية الخاصة المعقّدة»[1].

–V–

إذا أضفنا إلى الفروق السابقة عقود الصمت السورية الطويلة –وهي أيضاً عقود القمع الشديد لكل القوى السياسية يميناً ويساراً– وهشاشة تجمعات الشباب السوريين وتنسيقياتهم التي قامت بعد آذار 2011 وضآلة حجمها

1– http://alhiwaradimocraty.free.fr/20–08–2011–2.htm

من بيان لحركة «معاً من أجل سورية حرّة وديمقراطية» كنت وراء صياغته قبل افتراقي عن الحركة.

وقلّة عددها قياساً بنظيرتها المصرية في ثورة يناير، وما يعنيه كلّ ذلك من اختلال فادح في ميزان القوى بين النظام والخارجين عليه، فإنّنا نتحصّل على ضوء يكفي لتبيان مدى الغرارة والعَبَط في سياسات أقسام أساسية من المعارضة السورية، بدءاً من رفض أيّ «حوار سياسي مع النظام إلا بشرط أساسي وهو أن يكون هدفه الوحيد تسليم السلطة وتنحي نظام الأسد برأسه وأركانه معاً»[1] في الأشهر الأولى، وصولًا إلى تبرير العنف والتسلح والخطاب الطائفي واستجداء تدخّل حلفاء هم الأشدّ عداءً للثورات الحقّة إلخ. وكلُّ هذا، لو دققنا فيه، هو أفعال نخب وجهات ودول حليفة، لا أفعال الشعب السوري العادي في المقام الأول، كما يزعم شعبويو المعارضة. أمّا من حيث تحقيق ذلك كلّه أيّ نجاح يُذكَر، فالأمر كارثة كبرى ليس غير.

1- https://www.zamanalwsl.net/news/article/24091

- 8 -

عن ثورة «بطيئة» و«ثوّارها» المتعجّلين[1]

ثمّة روايتان سائدتان عن انطلاقة الثورة السورية ومرحلتها الأولى، لكلٍّ منهما فريقها، وكلتاهما مبسّطتان ومتهافتتان إذا ما نُظِرَ إلى الوقائع بتدقيقٍ في ضوء الخبرات التي كرّستها تجارب الشعوب.

تقول الرواية الأولى، باختصار، إنَّ «الشعب السوري» (بأل التعريف) نزل إلى الشوارع أعزل مسالماً، بمطالب بسيطة محقّة تتعلّق بالكرامة والحرية فجوبه بالرصاص من نظام معروف أصلاً أنّه لا يعنو للسلمية، ما اضطر هذا «الشعب» إلى التسلّح وطلب العون وحتى إلى الطائفية، وإنَّ من لم يشاركوا ذلك «الشعب» ثورته وطريقته في خوضها -سواء كانوا مدناً بأكملها أو مذاهب وأدياناً برمّتها أو غالبية ساحقة من الجيش- ليسوا سوى أقلية باتت بحكم العدوّ.

أمّا موجز الرواية الثانية، فهو أنَّ سورية في الذروة من مخطط تآمري يبتغي تدمير سورية المقاوِمة الممانعة التي تتطابق مع نظامها كلّ التطابق، ليبقى كلّ ما عدا ذلك ممن يُخالف النظام أدنى مخالفة مجرد عملاء متورطين وبضعة مواضع للغدر والخيانة.

تختفي في الرواية الشعبوية الأولى، على الرغم من عدلها الظاهري، تباينات الشعب السوري وآثارها، كما تختفي أدوار النُّخب والبنى السياسية الفاعلة في الانتفاضة وأخطاؤها. يختفي، مثلاً، ما كان من أثرٍ لجماعة كالتي

1- السفير، 18/ 3/ 2015.

أدارت صفحة «الثورة السورية ضدّ بشار الأسد»، ويختفي دور «الجزيرة» و«العربية»، وعواقب الحيلولة دون وحدة المعارضة السورية في لحظةٍ معيّنة كالتي سحب فيها برهان غليون توقيعه على اتفاق القاهرة بعد ساعات من إعلانه في 30/ 12/ 2011، وسذاجة وانتفاخ المطالبة بتغيير النظام من خلال إسقاطه في تلك اللحظة من توازن القوى، وسوء المطابقة بين ما حدث في تونس ومصر وما يجب أن يحدث في سورية، وصولاً إلى اندفاع كثير من الشباب وراء الرغبة في محاكاة أمثلة كمثالي وائل غنيم وتوكّل كرمان، بقَدْر قليل من الخبرة والمعرفة وقدر زائد وغير موضوعي من الثقة بالنفس، ومن دون توقّفٍ نقديّ أمام هذين المثالين يتعدّى الانبهار الذي يصنعه الإعلام.

في الرواية السلطوية الثانية، يبدأ التاريخ كلّه من لحظة «المؤامرة»، أو يتحوّل برمّته إلى «مؤامرة» قديمة تكشّفت الآن. فلا استبداد ولا فساد، ولا امتناع عن كلّ إصلاح عدا ما تقتضيه النيوليبرالية المُفَصَّلة على قَدِّ نظامٍ متصلّب يطلب الأبدية من دون أن يجرؤ على أي تطوير جدّي. وكذلك، لا قمع مخالفاً لكلّ شرعات السماء والأرض، ولا انتهاكاً لكرامات الناس وحقوقهم بأنانية يكاد لا يكون لها مثيل، ولا صداقات حميمة حتى البارحة مع رؤوس المؤامرة الإقليميين والدوليين.

هكذا تقوم الروايتان على نوع من التبسيط الشديد، المألوف في الصراعات الحادّة، حيث تجري شيطنة الخصم باستخدام منطق الثنائيات الذي يضع كلّ الخير والطهارة والبراءة في طرف فلا يبقى في الطرف الآخر سوى الشرّ والنجاسة والإجرام. لكنّ الأسوأ والأخطر هو تغييب الروايتين كلَّ إمكانيةٍ لفهمٍ عقلاني وعملي لجوهر ما جرى –وهو حدث مهول بحجم ثورة– أو فهم ظروفه وتسلسل مجرياته وبنيته وسياساته وعثراته. وإذا ما كان مفهوماً تمسّك الأنظمة بمثل هذا المنطق الذي يساعدها في الحفاظ على بقائها، شأنه شأن كلّ منطق يحجب الواقع، فإن الغريب هو أن يتمسّك به الطرف «الثوري» مع أنه يحول بتعميته دون تبيّن ما يجب فعله لتطوير الثورة وإزالة عثراتها، ويُلحق بها أفدح الضرر.

لا يكاد أحد يشكّ في أنَّ انطلاقة الثورة السورية كانت من ترداد الزلزال الذي بدأ في تونس وراح ينتشر. لكنّ جوهر الأمر يبقى ما ساعد عليه هذا

التردد من تكشّف أنّ سورية لم يَعُد ممكناً أن تُحكم كما كانت تُحكَم. فثمّة من يعبّر عن ذلك بأفعال على الأرض تطالب بالتغيير، وثمّة عجز عن إبقاء الوضع كما كان عليه بالوسائل المعهودة، مع أنها لم تكن قطّ بالوسائل الناعمة. وهذا ما تدعوه أدبيات الثورات بـ«الوضع الثوري» الذي تتبدل فيه علاقة الحاكم والمحكوم، تلك العلاقة التي يُعَدُّ حساب توازن القوى بين طرفيها وتطوره حساباً لحياة الثورة وموتها، شأنه شأن روايتها الفعلية البعيدة عن أيّ رواية زائفة أو ناقصة.

هكذا تغدو مسألةَ حياة أو موت معرفةُ أعداد المشاركين في الثورة وفئاتهم وانتماءاتهم وسياساتهم ودرجات تنظيمهم ومقدار توسّعهم. ويغدو مسألة حياة أو موت تجاهل الظرف الذي اندفعوا فيه فجأةً: بعد ما يقارب نصف قرن من القمع والصمت (لم يكد يقطعه سوى مثال رديء هو صراع الإخوان مع السلطة في أواخر سبعينيات القرن العشرين وأوائل ثمانينياته)؛ وبعد نصف قرن من غياب أيّ مظهر من مظاهر المجتمع المدني (أحزاب، نقابات مستقلة، نوادٍ...)؛ وبعد نصف قرن من تحطيم متواصل لكلّ معارضة بإلقائها في السجون لا تخرج منها إلا منحلّة المفاصل مكسورة الظهر متقدّمةً في السنّ؛ وبعد نصف قرن من التحام متنام للنظام والجيش في قمته العليا وعدد غير قليل من وحداته الأشدّ تجهيزاً وتدريباً؛ وفي بلد محدّد اسمه سورية، له موقعه الجغرافي السياسي البالغ الحساسية، بدءاً بجيرانه المميّزين وصولاً إلى القوى الإقليمية والدولية الأبعد التي لا يمكن أن تغضّ الطرف عن شكل ما يجري ومضمونه.

كلّ ذلك وسواه الكثير، خصوصاً ما تعلّق ببنية البلد وسِمات النظام، كان يُفْتَرَض به أن يحدّ من مطامح الحركة الشعبية في تلك الجولة الأولى، ويوقف مطالبها عند مستوى لعلّه لا يتجاوز ما كانت عليه مصر في 2004 عندما بدأت حركة «كفاية» نشاطها، استعداداً لجولات أخرى. بل إن بعض المظاهرات عبّرت عن ذلك صراحةً باكتفائها بإسقاط المحافظ مثلاً، لكن قمع النظام الرهيب، و«تعجّل» من نصّبوا أنفسهم قادةً للحراك ومنظّرين له، وأجندات «الحلفاء» سرعان ما دفعت باتجاه المطالبة بإسقاط النظام، وباتجاه العنف والسلاح.

على هذا النحو أُخرِسَ المنطق الذي يرى أنّ للثورة السياسية الرامية إلى تغيير النظام في سورية من الدكتاتورية إلى الديمقراطية ميزاتها الخاصة المتأتية من البنية التي سبقت الإشارة إليها، وأنها ليست ضربة لازب واحدةً بل سيرورة تتحقق بوضع الشارع ومقاومتِه المدنية قَدَمَ النظام على سكّة التغيير ودفعه فيها، متصاعدةً شيئاً فشيئاً وسط احتمالات الفشل الذي قد تنتهي إليه بل وتختاره مرّات.

على هذا النحو، بات أمراً يسيراً كشربة ماء تخوين المنطق الذي يدعو إلى مزيد من العمل الجدّي المتنامي البعيد عن العنف والحفاظ على الحراك الشعبي المدني وتطويره. وهو تخوينٌ كثيراً ما صدر عن هواة وقنّاصي فرص ومعارضين تجاوز يأسهم المتعجّل حدّ حرق مراحل الانتفاضة إلى دعوة ضواري العالم إلى التدخّل وحسم الأمور لمصلحة ما بات لهم من «جيوش حرّة» وحلفاء من «المجاهدين»، ليسوا سوى أشد القوى تكفيراً وإرهاباً وظلامية، بعد أن غدوا على أيديهم جزءاً جوهرياً من الثورة، ما أطاح، إلى جانب قمع النظام، بالثورة الحقّة وحراكها، إنْ لم يكن بالبلد برمّته.

الحال، إننا لا نجد إلى اليوم تقويماً علمياً، ولو بسيطاً، لحصيلة المرحلة القصيرة المدنية السلمية، أو التي غلبت عليها السلمية مقتصرةً على التظاهر من بين أشكال النضال المدني الأساسية. وعلى العكس، فإنَّ ما نجده هو تجريمها بوصفها عقيمة وإعلاء شأن السلاح الذي لا يزال ثمّة من يؤمن بنجاعته في إسقاط النظام.

عادةً ما يُقَوَّم تقدّمُ حراكٍ شعبي رام إلى تغيير نظام من الأنظمة بدرجة تعميقه أزمة ذلك النظام السياسية، الأمر الذي يُقاس من خلال مؤشرات عدّة، أهمها: تركّز أزمات المجتمع كلّها في المستوى السياسي، مستوى السلطة، بحيث يبدو النظام مسؤولاً مباشرةً عن كلّ ما هو سيئ اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ونفسياً وحتى عاطفياً وعائلياً؛ وتنامي اعتراف النظام بأنّ ما يجري سياسي، من خلال الدعوة إلى الحوار أو التفاوض وتغييره قوانين وحكومات ودساتير وبرلمانات، وتحوّل مثل هذه التغييرات شيئاً فشيئاً، على وقع انتفاضة الشارع، من مجرّد تغييرات شكليّة زائفة بقصد الانحناء أمام العاصفة إلى لحظة تحوّلٍ حاسمة.

ما أعتقده هو أنّ البدايات الأولى البسيطة لمثل هذه السيرورة كانت قد بدأت في سورية في عام 2011، وعلى وقع التظاهر السلمي وحده (أي بلا إضرابات ولا عصيان مدني ولا انتفاضة مدنية أو عسكرية) قبل أن يطيح بها السلاح والمتعجّلون. ويكفي لإدراك ذلك أن نقارن بين الخطاب الرئاسي الأول والخطابين اللذين تلياه وأُعلن فيهما إلغاء قانون الطوارئ والمادة 8 من الدستور، ثم التغييرات الوزارية المتكررة وتغيير الدستور.. إلخ. ولا تُلغي شكلية هذه التغييرات، ولا استمرار ترافقها مع الكلام على مؤامرة وعصابات، صحّة ما أقول.

كان الأمر بحاجة إلى استمرار الحراك المدني السلمي بأشكال متجدّدة تُراعي واقع القتل الوحشي، وإلى إقدام المعارضة على إجراءات، من بينها مفاوضات مع النظام وحلفائه تحمي ذلك الحراك. كان الأمر بحاجة إلى منطق يتقبّل الإخفاق في جولة أو جولات. غير أنّ ذلك كلّه توقّف، وتبدَّدَ الحراك الشعبي المباغت الفتيّ بين قمع النظام الرهيب و«أشاوس» تنطّعوا لقيادته وهدايته في غير اتجاه و«حلفاء» للثورة هم أعدى أعداء كلّ ثورة في هذه الدنيا، ليتبيّن من جديد، وأمام الخراب وسيل الدم السوري النازف منذ أربع سنوات، وفي غمرة الزعيق «الثورجي» المُصِمّ، أن الثورة في سورية، بالتعريف، هي عملية تغيير وطني ديمقراطي أداتها النضال المدني السلمي المُبدع المتصاعد من ذلك النوع الذي خطّ بدايته كثيرٌ من الشباب في الأشهر الأولى من عام 2011، ولم يُترَك لهم أن يُتمّوه، وبات عليهم أن يستأنفوه في شروط أسوأ بمئات المرات.

- 9 -

سياسات الثورة وسياسيّوها وعلماؤها[1]

منذ بدايتها، كان ثمّة خطّان في السياسات التي اقترنت بانتفاضة السوريين. ظهر ذلك جليّاً في اعتداء ثوّار مزعومين، في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، على المناضل التاريخي د. عبد العزيز الخيّر في القاهرة التي جاءها مع وفد من المعارضة الوطنية الديمقراطية لدفع العملية السياسية التي كانت المظاهرات السلمية لا تزال تسندها على الرغم من بدء السلاح التسيّد على المشهد برمّته.

منذ البداية، كان ثمّة خطّان يمكن التمييز بينهما إلى ما لا نهاية: خطّ مقاومة مدنية سلمية صبور يسعى لتطوير الانتفاضة وانتشالها من عثراتها الطرفية الريفية وحتى الطائفية، وخط آخر متعجّل يعزز هذه العثرات وما هو أشنع منها؛ خطٌّ يعلم أنّ لا ثورة في الخرائب والحروب الطائفية، وخطٌّ مضاد لا يكترث لذلك أو يجهله؛ خطٌّ يقيم تمييزاً نظرياً وسياسياً بين الدولة والنظام بخلاف رواية هذا الأخير التي تطابقهما وخطٌّ لا يني يردد روايات النظام ذاتها على كلّ صعيد؛ خطٌّ يميّز بين الوطنية و«ممانعة» النظام المحدودة المقرونة بالفساد والاستبداد وخطٌّ يخلط بينهما عابثاً بذلك عبثاً خطيراً؛ خطٌّ يتعامل مع القوى الإقليمية والدولية (بما فيها القوى الحليفة للنظام) انطلاقاً من مصلحة البلد والثورة وخطٌّ لا تعني له الثورة سوى تغيير شخوص الحكام وتحالفات البلد من إيران وروسيا إلى الخليج وتركيا وأميركا وربما إسرائيل.

1- يقوم هذا الفصل على مادتين نُشرتا في السفير، 29/ 3/ 2016، بالعنوان أعلاه، وفي السفير 12/ 4/ 2016، بعنوان «هزائم ظافرة».

مع اشتداد البطش الوحشي من جهة، وحركة التسلّح والتمويل الخارجيين من جهة أخرى، بدأت حركة نزوح سياسي لافتة من الخطّ الوطني الديمقراطي إلى الخطّ الآخر، تجلّت في مغادرة كثير من أعضاء «هيئة التنسيق» باتجاه «المجلس الوطني» و«الائتلاف». كان الخطاب السائد آنذاك يبشّر بسقوط النظام الوشيك بأيدي «الجيش الحرّ» أو «الضربة الخارجية». وضاع في الضجّة كلّ تحليل عقلاني لبنية المجتمع السوري وبنية النظام وتوازن القوى الداخلي والدولي. وبات تفاوت التطور في مناطق الانتفاضة سبباً للتخوين لا لبذل مزيد من الجهد. ولم يتبيّن كثيرون ما يعنيه شقّ الجيش والعلم، ولا تزايد حضور النصرة وشبيهاتها. وساد لدى كثيرين وهمٌ مكين أنّ السلطة قاب قوسين من أيديهم، ما عنى رفض أيّ عملية سياسية في ذلك الحين وعدم الاكتراث بطوفان دم الضحايا.

تتحدد طبيعة أيّ ثورة بطبيعة الوضع الاقتصادي الاجتماعي القائم وأفق تغييره المتوقّع من جهة وطبيعة قيادتها من جهة أخرى. وثمّة في الحالة السورية قَدْرٌ كبير من التفارق بين هذين الأمرين. وهو تفارقٌ راح يتنامى منذ البداية على وقع القمع الشديد من جهة والتدخّل الخارجي من جهة أخرى، لكنّ السبب الأساس وراء هذا التفارق يبقى بنية الفئات التي تنطّحت لقيادة الحراك وطبيعة تكوّنها التاريخي اجتماعياً وسياسياً وفكرياً. فالوضع السوري الاستبدادي الفاسد الجدير بمئات الثورات لا بواحدة فحسب، تهيّأت للتسيّد على انتفاضة شعبه، ولأسباب كثيرة -على رأسها بطش النظام وتدخلات الخارج- فئاتٌ لا علاقة لها غالباً سوى بالثورات المضادة: حركات إسلاموية وليبرالية لا أطروحة جديدة لديها تضفيها على المجتمع اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً؛ مهاجرون منذ عقود لا تكاد تربطهم بالبلد أيّ رابطة، هامشيون يكادون لا يرتبطون بأيّ فئات اجتماعية تبدي قدراً من الهوية والثبات ويبدون قدراً من المغامرة وعدم المسؤولية كبيراً، وذلك في الوقت الذي أطاح به القمع ثم التسلّح والحرب بأيّ احتمالات أخرى.

يتّسم الواقع القائم في سورية باقتران مديد بين الاستبداد والفساد، حيث أدار الاستبداد آلة الدولة الاقتصادية الكبيرة (ما يُعرَف بقطاع الدولة) على نحوٍ أدّى إلى تكوين فئات طبقية ثرية من خلال نهب المال العام، بما يخالف

العلاقة المألوفة بين الطبقات المسيطرة اقتصادياً وسلطتها السياسية. ففي حين تكون الطبقات الثرية مصدر السلطة والحكم في العادة نجد لدينا ولدى بلدان عديدة في العالم الثالث أنّ السلطة هي مصدر الثروة والطبقات الثرية أو سبباً جوهرياً في حراكها وتطورها. ومن المنطقي أن يكون أفق الخروج من هذا الواقع القائم هو أفق التحول الديمقراطي بعيداً عن الاستبداد وأفق تحرير الاقتصاد من ربقة الفساد المستبد، إمّا باتجاهٍ شعبي مساواتي يعيد بناء الاقتصاد ككل وفي مقدمته قطاع الدولة على نحو تنموي عادل حقّاً أو باتجاه الخصخصة ووصفات البنك الدولي المعروفة، بحسب البرنامج الذي يقود التحول والتغيير. ومن الطبيعي، في هذا الضوء، أن يوصف التغيير بأنّه ثورة سياسية تتوخّى تغيير شكل الحكم باتجاه لا بدّ أن يترك أثره البالغ على النظام الاقتصادي الاجتماعي للبلد.

أمّا من حيث طبيعة القيادة، فقد انطلقت في البداية مختلف الفئات الاجتماعية في حركة احتجاج سلمية غالبة استطاعت أن تدفع النظام إلى بداية أزمة سياسية تجلّت في محاولات تكيّف طالت الدستور والبرلمان وبعض القوانين، وكانت كفيلة لو استمرت أن تعمّق هذا المسار وأن تبلور مطالب السوريين وتعبيراتهم السياسية والتنظيمية المناسبة، لكن القمع والتسلّح والحلفاء قطعوا هذا المسار وأعلوا من شأن فئات معينة و«برامج» معينة وتصورات فكرية معينة وممارسات معينة على حساب سواها. وباتت طبيعة الفئات القائدة الرئيسة بعيدة كثيراً أو قليلاً عن التناغم مع الأفق الديمقراطي المشار إليه: حركات إسلامية تتراوح سياسياً من الإخوان المسلمين وصولاً إلى القاعدة وداعش ذات طابع ريفي غالب وذات طابع طائفي أكيد؛ أمراء حرب ومعاهد شرعية تفتي لهم؛ فئات هامشية متنوعة المشارب من الشباب الطلاب والمعتقلين السابقين والمهاجرين (القدماء والجدد) والمسؤولين والعسكر الذين انشقّوا عن النظام بفعل الأحداث، مع سيادة واضحة للتصورين الإسلامي والليبرالي اللذين لا ينطويان على أيّ مشروع يتعدّى التكيّف مع السوق الدولية القائمة ووصفاتها المدمرة.

هكذا، باتت الثورة السورية تنوس منفصمة بين طبيعة الوضع القائم وأفقه المنطقي من جهة وطبيعة قيادتها العاجزة عن الدّفع صوب ذلك

الأفق من جهة أخرى، في نوع من التفارق والتناقض الواضحين. وما تشير إليه تجارب التاريخ هو أنّ النتيجة، في مثل هذه الحالات، لا بدّ أن تتسم أيضاً بهذا الانفصام الذي تكرر مرّات ومرّات. فكثيراً ما خرجت الشعوب بقيادات أودت بها إلى الفشل. لكن المنتصر لا يستطيع، بدوره، أن يبقى كما كان عليه بعد خروج الشعوب ولو فشلت هذه الأخيرة. وهو مضطر لأن يحقق، ولو بطريقة مبتسرة، بعض مطالبها، ما يجعل الفشل مجرد مرحلة في سياق قريب.

لعلّ الطامة ازدادت جاماً (هل يوجد مثل هذا التعبير؟!) بأنّه لم يصدر عن كثير من أنصار الثورة السوريين والعرب المختصين، لاسيّما السوسيولوجيون والسوسيولوجيات، أي عون على مثل هذه المستويات من التبيّن بدل الاكتفاء بالتطبيل والتزمير الشعبويين اللذين يمكن الحصول عليهما من أيّ عابر سبيل أميّ.

- 10 -

السلمية أم السلاح:
وقائع نقاش متهافت[1]

تعود إلى الواجهة هذه الأيام -مع تردّي أمور المعارضة السورية المسلحة وتقهقرها- تلك النقاشات التي لم تكد تهدأ حول سلمية الثورة وعنفها. ولقد غلب على هذه النقاشات منذ البداية ولا يزال نوع من المنطق الإطلاقي الذي يرى أنّ السلاح كان حتمياً، أو أنَّ السلاح هو السبيل الوحيد لتحقيق الهدف المتمثل بإسقاط النظام، أو أنّ السلمية وحدها هي هذا السبيل، أو أنَّ لا العنف ولا السلمية تنفعان مع هذا النظام الذي يغدو بذلك استثناءً عجيباً لم يكد التاريخ يعرف مثيلاً له.

أولى الملاحظات التي يمكن تدبّرها في تفنيد المنطق السابق هي أنَّ النقاش تواصل حول سلمية الثورة وعنفها ولا يزال يتواصل بعد سنوات على كفّ الثورة عن أن تكون ثورة. فبعد أشهرها الأولى التي طبعتها بطابع شعبي وسلمي عام كان يرشحها لمزيد من التوسّع، أفضت عوامل عديدة، على رأسها القمع الوحشي وأموال الخليج والارتباط بأجندات إقليمية ودولية وطبيعة الفئات الفاعلة فيها، إلى ذهاب قيادتها إلى فئات اجتماعية وقوى سياسية وأيديولوجيات ومطالب وتكتيكات لا علاقة لها بأيّ شيء يمكن وصفه بالثورة. وهذا يعني أنّ النقاش كان يدور من دون أن يكون له أي مرتكز فعليّ على الأرض. ولك أن تتخيّل، إذاً، مقدار الكوميديا في صورة يساري يريد أن يصحح تسديد «قاعدة النصرة» أو «جيش الإسلام».

1- السفير 6/ 12/ 2016.

طبيعيّ بعد هذه الملاحظة ألا تدور التي تليها حول واقع قائم بقدر ما تدور حول احتمالات كان يمكن لها أن تتحقق وأطاح بها السبيل الذي سارت فيه الأحداث.

من ذلك مثلاً، وهذه ثانية الملاحظات، أنّ ما كان مقصوداً بالسلمية هو المقاومة المدنية السلمية التي تتقن التدرّج في مراحل انتفاضتها وأشكالها النضالية بحسب المقتضى. وليس ما فُهِمَ من اقتصارٍ على التفاوض والسياسة الرخوة وربما الخنوع.

ترى ثالثة الملاحظات أنَّ ما من ثورة تستحق هذا الاسم إلا وتضع الفشل كاحتمال وارد قد تسعى إليه بنفسها حين تكون خسائره أقل فداحةً، ما يجعل النقاش الذي دار ويدور (السلمية أم السلاح؟) نقاشاً زائفاً استبعد احتمالاً ثالثاً هو الذي يترجّح حصوله اليوم، إنّما بعد كوارث تاريخية رهيبة لن تزول آثارها.

ترى رابعة الملاحظات أنّ الحفاظ على السلمية في الثورة السورية كان يقتضي في مراكز الفاعلية والقيادة فئات غير الفئات الهامشية والغرّة والمتلبرلة والإسلاموية التي شغلتها ولم تُحسن قراءة ميزان القوى المحلي والإقليمي والدولي، وظنّت بنوع من البلاهة أنّ ما يجري في سورية كان يمكن أن يحسم من الجولة الأولى، ولم تحسن مخاطبة الجمهور المحايد ولا الموالي كما تفعل كل ثورة ناجحة إذ تقدّم نفسها على أنها تمثّل الجميع ما عدا قلّة قليلة.

أمّا خامسة الملاحظات وأخيرتها فترى أنّ القول بعدم جدوى السلمية في سورية ويُقدَّم كبداهة هو قول بائس، تكذّبه لا خلاصة تجارب الشعوب ودراستها العلمية فحسب، بل وقائع الأشهر الأولى من انتفاضة السوريين ذاتها أيضاً. فقد شهدت هذه الأشهر ذات الطابع السلمي أساساً كلّ ما اعتادت سوسيولوجيا الثورات وعلومها السياسية على تسميته بـ «الوضع الثوري» أو «الأزمة الثورية»، حيث يرفض البشر عيشهم السابق ويعبّرون عن ذلك بأفعال في الشارع ويعجز النظام عن مواصلة إدارة الأمور بالطريقة السابقة، ويأخذ بالتخبط بين القمع والتفاوض، وتأخذ أزمات المجتمع المختلفة بالتركّز في المستوى السياسي.

كلّ ذلك حصل وكان يحصل ويتصاعد قبل أن يلعلع السلاح ويعلو الزعيق المتهافت لمن سيشرعون بالنّواح المتهافت عمّا قليل.

- 11 -

الجزائر والسودان:
ليس هذا بـ «الربيع العربي»[1]

أطاحت انتفاضة الجزائر برأسٍ للنظام وأطاحت انتفاضة السودان خلال يومين برأسين؟ وهما في هذا تشبهان انتفاضات ما دُعي «الربيع العربي»، فهل يعني ذلك أنّهما استئناف له أم شيء جديد ومختلف يفسّره تاريخ البلدين الحديث؟ وما أثر غياب الإسلام السياسي اللافت عن الصورة الثورية، سواء بسبب تحالفه مع السلطة في السودان أم بسبب الربط بينه وبين العشرية الدامية في الجزائر؟ وهل يبقى ذلك الغياب على حاله في المراحل القادمة، وهل يبقى غائباً معه التدخّل الخارجي الإقليمي والدولي المدمّر، ما يفسح المجال أمام مسار وطني ديمقراطي ويساري يصعب كثيراً أن نتخيله في هذه المنطقة، لكنّه بات أملها الوحيد؟

ليس حراكا السودان والجزائر مُواصَلةً لما دُعي «الربيع العربي» ولا استئنافاً له. هذا خداع بصر يساعد عليه البقاء عند السطح الظاهر المتمثّل برؤية الشعوب المنتفضة في الشوارع ومحاولات الأنظمة قمعها أو التلاعب بمطالبها، كما حصل في انتفاضات «الربيع العربي».

من يساعد في تثبيت خداع البصر هذا وترويجه، على نحوٍ خاص، هم أولئك الكتّاب والسياسيون والمثقفون الذين دَعوا في «الربيع العربي»، لا سيما في ليبيا وسوريا، إلى العنف والسلاح والتدخّل الخارجي أو برروا ذلك أو تفهّموه. بل إنَّ «المنطق» المدمّر والكارثي الذي وقف خلف فهم

1- **أوان**، 22/ 4/ 2019.

هؤلاء الرديء لبنية الأنظمة وطرائق تغييرها يجعلهم غير مؤهّلين أصلاً حتى لوصف ما يجري في السودان والجزائر الوصف المناسب، فما بالك بتحليله وفهمه اللائقين.

لعلّ الشعوب المظلومة والأنظمة القامعة هي ذاتها، في كلّ مكان. لكنّ ذلك ليس سوى السطح الظاهر الذي لا يكفي لاعتبار حراكي الجزائر والسودان من ضمن حراكات «الربيع العربي». ولا بدّ من إمعان النظر في الإعراب السياسي لكلتا الظاهرتين، فذلك هو الحاسم في النهاية على صعيد المماثلة بينهما أو تفريق واحدتهما عن الأخرى، وليس مجرد المظلومية ولا مجرد القمع، للأسف.

ما يقتضيه إمعان النظر في الإعـراب السياسي لحراكٍ ما وتحديد طبيعته الحقّة وآفاقه الممكنة هو أن ندلف أعمق من سطح هذا الحراك، حتى لو كان عفوياً، إلى طبيعة فئاته أو طبقاته الأساسية، ونوعية شعاراته وأطروحاته، ونخبه القائدة إذا ما وُجدت، وبرامجه (أو غياب هذه البرامج ومعانيه)، وتكتيكاته ووسائله المتَّبعة، وتحالفاته، وما يبدو من آفاق يدعو لها، فضلاً عن خلفيته التاريخية القريبة على الأقلّ، وعدم البقاء عند مجرد استبداد الأنظمة وفسادها الوحشيين، ولا حتى عند بسالة الشعوب المظلومة وتضحياتها البطولية الجسام.

ثمّة مدة زمنية (8 سنوات) تفصل بين انطلاقة «الربيع العربي» وحراكيّ السودان والجزائر اليوم. ومع أنّ هذه المدّة ليست بالمدّة الطويلة الكافية لإقامة فيصل حاسم بين الظاهرتين، فإنها من الطول بما يكفي لأن تدفع إلى التفكير ما إذا كان ثمة فيصل حاسم كهذا أم لا.

لعلّ الأهمّ من المدّة هو التفكير في ما قد يكون من علاقة أوثق، في حالة السودان، بين حراكها الحالي وحراكاتها المتكررة طوال عقود ضد الأنظمة العسكرية، ثم ضد الأنظمة العسكرية وحليفها الإسلام السياسي، وإحلال الديمقراطية والنظام البرلماني اللذين لا تلبث أن تتسيّدهما القوى التقليدية، ما يفسح المجال أمام عودة العسكر وانقلاباتهم من جديد؛ وفي حالة الجزائر، بين حراكها الحالي والعشرية السوداء (أو الحرب الأهلية في الجزائر) التي بدأت عام 1991 وسوّدت صفحة الإسلام السياسي هناك

كما سوّدت صفحة النظام. بل إنَّ الإشارات الرمزية في حراك الجزائر إلى علاقةٍ مع ثورة الاستقلال، تلك الثورة التي ألهمت شعوب العالم الثالث وحركات تحرره الوطني، هي إشارات لا تخفى، على الرغم من أنَّ النظام المراد زواله هو نظام جبهة التحرير الوطني الجزائرية التي كانت قد قادت ثورة الاستقلال تلك.

هذا النبذ والغياب للإسلام السياسي، بما يمثّله من فئات وسياسات وفكر، عن الحراكين السوداني والجزائري هو أمر بالغ الأهمية في تفريقهما عن حراكات «الربيع العربي» التي حضر فيها هذا الإسلام أشدّ الحضور، سواء على رأسها أم إلى جانب سواه من الاتجاهات السياسية التي غالباً ما كان قد أضعفها القمع الوحشي المديد والانهيارات الفكرية والسياسية لأقسام واسعة منها، وامتناع الداعمين والممولين (الطبيعي) عن مدّ يد العون إلى الاتجاهات الوطنية الديمقراطية فيها.

لا يقلّ عن ذلك أهمية الحضور الباهت للتيارات الليبرالية أو اليسارية المتلبرلة في حراكي السودان والجزائر ونخبهما المتصدرة قياساً بحضور تلك التيارات الواسع في «الربيع العربي». ويكفي لتبيان جسامة هذا الفارق وأهميته أن نضع ما نجده في حراكي السودان والجزائر من حضور الحزب الشيوعي السوداني واليساريين الجزائريين ورموز الثورة الجزائرية الوطنيين والديمقراطيين قبالة حضور «حزب الشعب» (رياض الترك، جورج صبرا) ومن لفّ لفّه من سياسيين وكتّاب ومفكرين شعبويين (كبرهان غليون) أو منحدرين إلى الشعبوية (كصادق جلال العظم) راحوا يتنصّلون من الأنموذج الوطني الديمقراطي برمّته في الحالة السورية.

هذان الأمران كانا كفيلين بإسماعنا، في السودان والجزائر، شعارات مختلفة عما أسمعتنا إيّاه صفحة «الثورة السورية ضد بشار الأسد» التي بدأ حضورها قبل بدء الحراك السوري وتحكّمت بتسمية جُمَع ذلك الحراك: شعارات تربط ربطاً واضحاً بين الشأن الاقتصادي الاجتماعي والحريات والبناء الوطني ولا تقتصر على «الكرامة» و«الحرائر» و«لعن الأرواح» أو تنزلق إلى الجهوية (وما يوازيها من الطائفية في سورية) كما انزلقت ليبيا.

هذان الأمران، وليس غياب القمع الوحشي وحده، كانا كفيلين في

السودان والجزائر، بإبراز حرصٍ شديد على السلمية وتحييد الجيش وقواعد النظام الاجتماعية، وعلى تحديد العدو بدقّة، والتقتير في كلّ خطوة، ووضع تصورات ناضجة للانتقال السياسي، بخلاف ما وجدناه في سورية وليبيا من لجوء إلى العنف والسلاح بتحريض وتمويل حاسمين من الخارج، ومن توسيع لجبهة الأعداء أقلّ ما يُقال فيه أنّه غبيّ، في الوقت الذي أُعلي فيه بلا حدود من شأن نفايات النظامين المنشقّة عنهما على الرغم من تاريخها القمعي والفاسد المديد.

لا شكّ، أخيراً، أنّ ثمة فارقاً حاسماً يتمثّل في حلفاء حراكات «الربيع العربي»، لا سيما في ليبيا وسورية، (ضواري الإمبريالية ونواطير النفط وتركيا...) وغياب هؤلاء الحلفاء عن الحراكين السوداني والجزائري، بل دعم هذه القوى الواضح للنظامين هناك.

يكاد هذا كلّه أن يدعم اتجاهين محتملين متناقضين في كلّ من السودان والجزائر: ففي الوقت الذي يعزز التوجّه الوطني الديمقراطي السلمي من تماسك قوى الثورة والتغيير ومن اتساعها واحتمال انتصارها بسبب هذا التماسك والاتساع، فإنّه هو نفسه يزيد من إصرار خصومها على هزيمتها وسحقها. وذلك بخلاف «الربيع العربي»، لا سيما في سورية وليبيا، الذي لم يكن ثمة احتمال لانتصاره، وما كان ليفضي، لو انتصر، إلى أي مكان يختلف عما نراه من سيطرة أمراء الحرب في ليبيا و«المناطق المحررة» في سورية.

أمام حراكي السودان والجزائر فرصة واسعة للانتصار. وحتى لو أخفقا كحراكات «الربيع العربي»، فإنّ ذلك لا يغيّر من ماهيتهما الوطنية الديمقراطية التي تفرّقهما عن ماهية تلك الحراكات.

صحيحٌ أنّ حراكات «الربيع العربي» اشتملت على نفحات من حراكي السودان والجزائر، خصوصاً في بدايتها، وخصوصاً في تونس ومصر واليمن، لكنّ ذلك لم يكن جوهر تلك الحراكات كما تطورت وتكشّفت. ولعلنا لا نغامر كثيراً إذ نقول إنّ الربيع العربي الحقيقي قد بدأ الآن، مع حراكي السودان والجزائر، وإن كانت نسمات منه فحسب قد بدأت مع تلك النفحات الأسبق، ومع ما أوقعه قمع الأنظمة المستبدة والفاسدة الوحشي من ضحايا ومشردين لم يكن قد ترك أمامهم من الفرص الحقّة سوى الخروج عليه.

- 12 -

الثالث الغائب:
أو عن ثورة بلا ثوّار[1]

في مقالة جريئة بعنوان «سورية صراعٌ زائف»، نشرتها **الغارديان** في 6/ 9/ 2013 ونشرت **السفير العربي** ترجمتي لها في 19/ 9/ 2013، قال المفكّر السلوفيني سلافوي جيجيك بثقة: «لا حاجة بالمرء لأن يكون عالم أرصاد جوية كي يعرف إلى أين تأخذ الرياح التي تهبّ في سورية هذا البلد: إلى أفغانستان والأفغنة». وأشار بثقة أيضاً إلى أنّه «لا يمكن أن ينقذنا من هذا الاحتمال سوى إضفاء الطابع الراديكالي على الصراع من أجل الحرية والديمقراطية وتحويله إلى صراع من أجل العدالة الاجتماعية والاقتصادية.... الصراع الدائر هو في نهاية المطاف صراع زائف... يزدهر بسبب الثالث الغائب، أي بسبب غياب معارضة تحررية راديكالية قوية»[2].

يومها، سخر منه بعض الذين اعتبروا أنفسهم معارضةً تحررية راديكالية قوية، ليتبيّن بعد قليل أنّهم لم يكونوا سوى ألعوبة مضحكة بيد الإسلام السياسي، بل والإرهاب الإسلاموي، وليبدأوا، نحو عام 2017 فحسب، نقداً قاصراً وخجولاً وملوَّثاً بالدماء لتحالفهم مع تيارات الإسلام السياسي

1- **أوان**، 18/ 03/ 2021.

2- سلافوي جيجيك ، «سورية صراعٌ زائف»، ترجمة ثائر ديب، **السفير العربي**، على:
https://assafirarabi.com/ar/3627/2013/09/19/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9 -%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%8C- %D8%B2%D8%A7%D8%A6%D9%81 /

(الإخوان المسلمون، بوجه خاص) معتبرين إيّاه شيئاً من الوهم والخطأ، من ضمن أوهام وأخطاء أخرى هي جرائم سياسية وعسكرية موصوفة في حقيقة الأمر.

كان قد سبق لعديد من اليساريين والوطنيين الديمقراطيين السوريين أن انتقدوا بعمق وجرأة تلك النخب الإسلامية و«اليساروية المتلبرلة» التي تنطّحت لقيادة الثورة السورية والتعبير عنها، وتمثّلت خصوصاً في «المجلس الوطني» ثم «الائتلاف» وبعض الكتبة هنا وهناك. ولم يكن ثمة حاجة لجيجيك كي يشير إلى الأفغنة التي يقود إليها الحلّ الأمني الذي اختاره النظام، وإلى أنّ هؤلاء الذين تنطحوا لقيادة انتفاضة الشعب السوري والتعبير عنها ليسوا ثواراً ولا من يحزنون. ولأنّ صوت هؤلاء المتنطحين كان مرتفعاً ولا يزال، بسبب الدعم المالي والإعلامي الهائل كما بسبب قمع النظام الوحشي، فقد أُقصيت تلك الأصوات اليسارية والوطنية الديمقراطية وأُسيء إليها لا معنوياً فحسب، بل جسدياً أيضاً.

أسترجعُ كلّ ذلك ليس للتباكي على الماضي، بل للتطلّع انطلاقاً من التجربة إلى المستقبل. وأسترجعه لا لأخاطب الكيانات والأفراد الذين ساقوا انتفاضة السوريين إلى مزيد من المجزرة، بل لأخاطب جيلاً جديداً، في الداخل خصوصاً، علّه يربط بصورة نقدية بين تجربته الحالية والقادمة وما سبق ذلك من تجارب. لقد انتهى الماضي وأهله، ليس زماناً فحسب بل مكاناً أيضاً، والكلمة هي لليوم وللغد.

ما الذي يعنيه، في سورية، «إضفاء الطابع الراديكالي على الصراع من أجل الحرية والديمقراطية وتحويله إلى صراع من أجل العدالة الاجتماعية والاقتصادية»؟ ما الذي يعنيه حضور «الثالث الغائب» أو «المعارضة التحررية الراديكالية»؟ ما يعنيه ذلك هو استمرار النضال من أجل الحرية والديمقراطية إنّما بغير الأفق الذي أشارت إليه حتى أكثر النخب «يساريةً» بين الذين اعتبروا أنفسهم قيادة الثورة السورية وصوتها؛ ما يعنيه هو إمداد ما دُعي بـ«الحرية» و«الديمقراطية» و«الكرامة» ببرنامج وتصور للعدل والمساواة والتنمية على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي، برنامج وتصور تبقى «الحرية» و«الديمقراطية» و«الكرامة» من دونهما عبارة فارغة يمكن أن

يرددها حتى من اعتبروا واعتبرن أنّ الحلم بالكرامة لا يتنافى مع استجداء ترامب وابنته وصهره ضرب بلدهم؛ ما يعنيه هو حلول المطالب الاقتصادية الاجتماعية السياسية الحقوقية الوطنية الجامعة محلّ تهتيك النسيج الوطني بالطائفية والعسكرة والسلاح وطلب التدخّل الخارجي؛ ما يعنيه هو اختيار للحلفاء والأصدقاء مختلف كليّاً عمّا جرى؛ ما يعنيه هو تصور للتغيير والثورة في بلد صغير وفقير من بلدان العالم الثالث مختلف تماماً عن التصور الذي ساد ولا يزال، سواء من حيث التدرّج في الزمن أو من حيث الأساليب والوسائل المتّبعة؛ ما يعنيه، خصوصاً بعد التجربة الأفغانية والصومالية والعراقية واللبنانية، هو معرفة أنَّ بلدان العالم الثالث التي تتهدّم لا يُعاد إعمارها إلا بأيدي أبنائها وفي أفق غير الأفق التابع والليبرالي الجديد وعلى مدى أطول من الطويل، إذا ما أُعيد؛ ما يعنيه هو كثير من الأشياء الأخرى، لكني سأقتصر على أمرين فقط أرى أنهما يكثّفان ما سبق، وأضع لهما عنوانين هما «السلمية» و«الدفاع عن القطاع العام».

السلميّة والسلاح في بلد من العالم الثالث:

إذا كان ثمة مراحل للثورة السورية، فإنّ المرحلة الوحيدة التي حققت لها شيئاً، أيَّ شيء، هي المرحلة التي غلبت فيها السلمية، في حين لم تُفْضِ العسكرة إلّا إلى الخراب المطلق. والحال أنَّ تفضيل السلمية (ولو انتهت إلى الفشل) على السلاح لا يُستخلَص من التجربة وحدها بل من النظرية أيضاً، لا سيما في بلد عالمثالثي صغير وفقير. وما يُقصَد بالسلمية هو، بالطبع، المقاومة المدنية السلمية التي تتقن التدرّج في مراحل انتفاضتها وأشكالها النضالية صعوداً ونزولاً بحسب المقتضى، وليس ما يفهمه بعضهم من اقتصارٍ على التفاوض والسياسة الرخوة وربما الخنوع.

تشير التجارب والنظريات إلى أنَّ الثورات تبدأ بما يُدعى «وضعاً ثورياً»، يتكشّف فيه أنّ البلد لم يَعُد ممكناً أن يُحكم كما كان يُحكَم، وأنَّ ثمّة من يعبّر عن ذلك بأفعال على الأرض تطالب بالتغيير وتصنعه، فيعتري علاقة الحاكم بالمحكوم تبدّل ملحوظ. وعادةً ما يُقَيَّم تقدّمُ حراكٍ شعبي رامٍ إلى تغيير

نظام بدرجة تعميقه أزمة ذلك النظام السياسية، الأمر الذي يُقاس من خلال مؤشرات عدّة، أهمها: تركّز أزمات المجتمع كلّها في المستوى السياسي، مستوى السلطة، بحيث يبدو النظام مسؤولاً مباشرةً عن كلّ ما هو سيئ اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ونفسياً وحتى عاطفياً وعائلياً؛ وتنامي اعتراف النظام بأنّ ما يجري هو سياسي، من خلال الدعوة إلى الحوار أو التفاوض، وتغييره قوانين وحكومات ودساتير وبرلمانات؛ وتحوّل مثل هذه التغييرات شيئاً فشيئاً، على وقع انتفاضة الشارع، من مجرّد تغييرات شكليّة زائفة بقصد الانحناء أمام العاصفة إلى لحظة تحوّلٍ حاسمة.

لقد ظهرت البدايات الأولى البسيطة لمثل هذه السيرورة في سورية في عام 2011، على وقع التظاهر السلمي وحده (حتى من دون إضرابات أو عصيان مدني أو انتفاضة مدنية أو عسكرية) قبل أن يطيح بها السلاح والمتعجّلون. ويكفي لإدراك ذلك أن نقارن بين الخطاب الرئاسي الأول والخطابين اللذين تلياه وأُعلن فيهما إلغاء قانون الطوارئ والمادة 8 من الدستور، ثم دعوات النظام إلى التفاوض والتغييرات الوزارية المتكررة وتغيير الدستور.. إلخ. ولا تُلغي شكليّة ذلك في تلك الفترة صحّة ما أقول، فالنظام ما كان ليقدّم حتى هذه التغييرات الشكلية لولا ذلك الوضع.

لم تمرّ أشهر ثلاثة على غلبة الطابع السلمي على الانتفاضة حتى عمل القمع الوحشي وأموال الخليج والارتباط بأجندات إقليمية ودولية وطبيعة الفاعلين إلى ذهاب قيادة الانتفاضة إلى فئات اجتماعية وقوى سياسية وأيديولوجيات ومطالب وتكتيكات لا علاقة لها بأيّ شيء يمكن وصفه بالثورة. فبات النقاش حول السلمية والعسكرة من دون أي مرتكز فعليّ على الأرض. ولك أن تتخيّل، إذاً، مقدار الكوميديا في صورة شخص أو جماعة تدّعي «اليسارية» وتريد أن تصوّب تسديد «قاعدة النصرة» أو «جيش الإسلام».

كانت السلميّة ولا تزال وستظلّ إلى أمد بعيد، مكتوبةً في لوح الصراع السوري المحفوظ، لأنَّ بنية المجتمع والنظام السوريين، وميزان القوى الداخلي السوري، وحال القوى السياسية المعارضة السورية بعد عقود وحشية من القمع وتكسير العظام، وموقع سورية الجيوسياسي، تحتّم

جَعْلَ هذه السلمية إطاراً للصراع والثورة. وكان يجب الحفاظ عليها مهما كان الثمن (من المؤكّد أن هذا الثمن كان سيبقى أقلّ بما لا يُقاس مما دُفِع إلى الآن) لحقن دماء السوريين والحفاظ عليهم في بلدهم ولو مقابل الفشل مرّات (ذلك الفشل الذي من المؤكّد أنه كان سيبقى أكثر نجاحاً من الكارثة التي نواجهها اليوم). وكان ذلك يقتضي مبادرة من زعموا أنّهم الثورة ليس إلى المشاركة فحسب في أيّ تفاوض أو حوار يُدْعَون إليه مهما يكن، مسنودين بانتفاضة الناس في الشارع، بل إلى الدعوة إلى التفاوض والحوار هم أنفسهم، خصوصاً في بلد استولى فيه النظام على كلّ شيء وأدخلته الاحتجاجات في أزمة سياسية عميقة فرضت عليه إمّا بدء مسيرة التنازلات أو الحلّ العسكري. وكان على السلمية أن تحمي الحراك الوليد لا أن تدفعه إلى الدمار. كان عليها، البارحة واليوم وغداً، ألّا تترك أمر الشارع بيد مرتبطين أو هواة بائسين تحركهم نوازع غرّة وتخدعهم صور «الجزيرة» عن سهولة إسقاط مبارك وقتل القذافي وحرق صالح، أو للتيارات الإسلامية وحلفائها من أدعياء اليسار، تلك التيارات وأولئك الحلفاء الذين اشتهروا بأنهم، إلى جانب النظام، مقبرة كلّ أمل في سورية.

القطاع العام في الثورة والحصار:

قد يبدو غريباً أن أضع «الدفاع عن القطاع العام» في نقاشي هنا على مستوى استراتيجي واحد مع «السلمية»، لا سيما أنَّ هذا القطاع كان مصدر ثراء من نهبوه بسيطرتهم على السلطة وأجهزة الدولة ومؤسساتها وقراراتها الاقتصادية. لكنَّ هذا بالضبط، بالإضافة إلى أسباب كثيرة أخرى، هو ما يجعله مهماً بالنسبة إليّ، بخلاف الرؤى النيوليبرالية. فليس القطاع العام هو المصيبة بل ناهبوه والنظام السياسي والإداري والقانوني الذي أداره، بدليل أنَّ هذا القطاع كان، ولا يزال، في دول كثيرة أخرى مصدر تنميتها المهولة (كالصين وروسيا) أو صمودها المديد (ككوبا وفيتنام)، وبدليل أنَّ بلداً ككوريا الجنوبية كان يرى في مصر الناصرية وسوريا البعث في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات مثالاً تنموياً يُحتذى، وبدليل ما تبيّنه أزمة كورونا الحالية من تفوق الدول التي يقود فيها القطاع العام الاقتصاد على سواها.

شكّل القطاع العام عماد الاقتصاد الوطني في كثير من البلدان المستقلة حديثاً (بين أربعينيات القرن العشرين وسبعينياته) التي استولت على السلطة فيها قوى كانت تنتمي في حينه إلى البرجوازية الصغيرة العسكرية (مصر، سورية، العراق، الجزائر، اليمن، الصومال، إلخ). وقد حاولت معظم أنظمة هذه البلدان أن تصور سيطرة الدولة على الاقتصاد بهذه الصورة على أنّها نوع من «الاشتراكية»، على غرار البلدان المتخلفة التي استولى على السلطة فيها شيوعيون (من روسيا والصين إلى فيتنام وكوبا)، لكن الفوارق تبقى جوهرية وملحوظة بين التجربتين في النوعية والمآل.

يمكن القول بقصد التبسيط إنَّ القطاع العام في سورية وشبيهاتها مرَّ بمرحلتين متمايزتين، بل متعاكستين، يفصل بينهما ما يمكن أن ندعوه انقلاباً حقيقياً: المرحلة الأولى هي مرحلة بناء هذا القطاع وتوسّعه (من الاستقلال حتى سبعينيات القرن العشرين)، والمرحلة الثانية هي مرحلة نهبه وتقليصه (لا تزال جارية منذ السبعينيات المذكورة). وبالطبع، فقد تداخلت هاتان الفترتان في بعض هذه البلدان على الرغم من تمايزهما.

لو أردنا أن نصور المعنى الاجتماعي الاقتصادي التاريخي والسياسي للعملية السابقة، يمكن أن نقول إن القطاع العام بدل أن يمضي في طريق اشتراكي، حوّلته الطبيعة الطبقية والسياسية والفكرية لمن سيطروا على السلطة إلى أساس لتحول الفئات الحاكمة من برجوازية صغيرة إلى برجوازية مافيوزية فاحشة الثراء عن طريق نهبه والكفّ التدريجي عن تقديم جلّ الخدمات التي كان يقدمها لأبناء البلد، لا في الصناعة والزراعة والتجارة فحسب، بل حتى في التعليم والصحة وسوى ذلك. وإن كان هؤلاء لم يقوموا ببيع القطاع العام وخصخصته بالقدر الذي جرى في بلدان أخرى، فلأنّه بقرتهم التي تحلب ذهباً وأساس اقتصادي لاستبدادهم الوحشي. وليس ما دُعي بـ«اقتصاد السوق الاجتماعي» في أوائل القرن الواحد والعشرين، سوى تعبير مموَّه عن أنَّ ثروة اللصوص الكبار الذين نهبوا القطاع العام صارت من الضخامة بحيث تحتاج للعمل في السوق، من جهة، وأنَّ الهشاشة التاريخية لهذه الفئات لا تسمح بتصفية القطاع العام تماماً، بوصفه مصدراً للثروة الوفيرة ومبرراً (زائفاً، بالطبع) لمواصلة الاستيلاء على

السلطة والإمساك بأجهزة القمع، وهذا بمجمله ما وُصِف بـ «الاجتماعي» في عبارة «اقتصاد السوق الاجتماعي».

الأهم والأعمق من هذا كلّه، هو أنَّ نهب القطاع العام كان الأرضية التي تشكلت على أساسها فئات طبقية جديدة، بمعنى أنّ السلطة كانت مصدراً للثروة والطبقة بدل أن تكون مجرد أداة بيد الطبقة الثرية (كما هو في الكلاسيكيات)، إلى درجة أنّ معظم أثرياء البلد اليوم أو ما يُدعى «حيتان المال»، والقطاع القائد من البرجوازية بالمعنيين الاقتصادي والسياسي، هم لصوص القطاع العام أو خدمهم الذين يديرون أعمالهم، ومعظمهم كانوا أبناء فقراء أو برجوازيين صغاراً تحولوا بين ليلة وضحاها إلى أغنى الأغنياء، من دون أخلاقيات الأغنياء المعتادة، بل بأخلاقيات المافيا وأشباهها.

تتعامل هذه المافيا مع الدولة واقتصادها كأنّهما مزرعتها الخاصة بلا حسيب ولا رقيب بعد أن قامت بتصفية كلّ معارضة بالقمع الوحشي. وإذا ما كانت السلطة تستعمل هذا الخادم أو ذاك ليدير ثرواتها المنهوبة من الدولة، فيمكنها بكل سهولة أن تستغني عنه وتستبدل به خادماً آخر تحوّل إليه ثروة الأول ليديرها، إلى درجة أن كثيراً من الناس، لا سيما الأجيال الجديدة، نسيت أنّ أموال جميع هؤلاء مسروقة بالكامل حتى آخر قرش، وأنّها برمّتها ثروة السوريين.

هكذا، يختزل ما جرى للقطاع العام ما جرى لسورية على جميع الأصعدة، الاقتصادية الاجتماعية السياسية وحتى العسكرية، ويوضح كيف تمايز فقراء سورية وأغنياؤها على أساس وجوده أو تخريبه. وهو يشكّل، تالياً، بؤرة تتجمّع فيها الخيوط الأساسية لبنية سورية ومصيرها، بعيداً عن التحليلات الدينية والطائفية والليبرالية الجديدة، ويمكن أن تتركز فيها المطالب الجوهرية للسوريين، لا سيما هذه الأيام، أيام الحصار. فقطاع الدولة هو أول ما يُحمى ويُنمّى في حالات الحصار والخراب.

يصلح شعار «الدفاع عن القطاع العام» اليوم وغداً، كائناً من كان في السلطة. وكان يصلح البارحة بوصفه شعاراً جامعاً بعكس الشعارات الطائفية، وممتلئاً بالمعنى بعكس الشعارات الفارغة مثل «حنّا معاكي

للموت» وأشباهه، وصائباً في إشارته إلى الخصوم والأعداء الحقيقيين بعكس شعارات الليبراليين الذين يجهلون أن النظام أكثر ليبرالية منهم، على الصعيد الاقتصادي أقلّه. أمّا من يسأل لمن يُوجَّه مثل هذا الشعار، فالجواب إنّه يوجّه لكلّ من يوجّه إليهم شعار «حرية للبلد» أو «حرية لهذا المعتقل أو ذاك» في سياق صراع تتبدّل موازين قواه.

في السياسة، لا سيما في الثورات التي هي أشد لحظات السياسة تكثيفاً وتعقيداً وغنى، ليس من الممكن أن تكون نقيضاً حقيقياً لمن تشبهه في الجوهر. وهذا ما جعل الثورة السورية بلا ثوّار.

II

قضایا کبری

- 13 -

عن «التناقضات الداخلية» و«المؤامرات الخارجية» في المحنة السورية[1]

من بين الطرائق المتّبعة في فهم الحدث السوري الرهيب، ثمّة طريقتان شائعتان، يمكن أن ندعو أولاهما بالطريقة «الخارجية» وثانيتهما بالطريقة «الداخلية»: تهتمّ «الطريقة الخارجية» بصورة أساسية بالجغرافيا السياسية والاستراتيجيا: توضُّع سورية ضمن علاقات القوة والمصالح الإقليمية والدولية وصراعاتها، ذلك التوضّع النابع من موقعها الجغرافي والسياسي وثرواتها وتحالفاتها وما يمكن أن يلحق بكلّ قوة إقليمية ودولية في حال خسارتها... إلخ. أمّا «الطريقة الداخلية» فتهتمّ بصورة أساسية بالتناقضات السورية الداخلية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تاريخها وبنيتها وأشكال تفجّرها ومآلات هذا التفجّر.

قد تتآلف الطريقتان بدرجات مختلفة من التآلف على طول طيف تقف الأولى نقيّةً في طرفه الأول بينما تقف الثانية نقيّةً في طرفه الآخر، ليبقى المهمّ في مثل هذه الحالات تبيّن المقدار الذي تشكّل واحدتُهما الأساسَ الذي تقوم عليه الأخرى. وقد تتنافران على أنحاء تغيب فيها درجات ذلك الطيف ويعمد فيها أصحاب الواحدة منهما إلى تخوين أصحاب الأخرى وتجريمهم. وكنّا قد شهدنا جميعاً في السنوات الأخيرة، على وسائل الإعلام اليومية خصوصاً، حالاتٍ وأمثلةً فاقعةً بلغ فيها هذا التنافر

1- السفير، 17/ 6/ 2015

حدوداً كاريكاتورية ساذجة وغريبة وعمياء: من أبواق الأنظمة المضحكين وجمهورهم الشبيه بجمهور «البصّارات» و«قارئات الأبراج» حيث الإمعان في «كشف» خطط التآمر الدولي والإقليمي على أنظمتهم الحبيبة «البريئة» على الرغم من بعض «الأخطاء»، إلى أبواق الثورات التي لم تعد تجد خطيئة سوى عند الأنظمة وحلفائها، لا إسرائيل ولا بقية القوى الكبرى، ولم يعد لديها مشكلة مع القوى المناهضة للنظام، أكانت القاعدة أم إسرائيل، ولا مع الوجهة التي يسير صوبها ذلك كلّه، أكانت الخراب العميم أم أنهاراً من الدم. وفي الحالتين، بتنا أمام خبراء وكتبة لا يقدمون خبرةً ولا كتابة تحليلية بقدر ما يقدمون «تركيبات» جاهزة ترضي جمهوراً قطيعياً وساذجاً من حيث مداركه العقلية ومتطلباته الذهنية وتقييداته الأخلاقية.

غير أنّه على الرغم من أهمية هاتين الطريقتين وضرورتهما في الفهم عموماً، وفي فهم الحدث السوري على نحو خاص، تبقيان من ضمن الطرائق القاصرة حتى في الأشكال التي تعمل على المجاورة والجمع بينهما. ومصدر هذا القصور هو تجاهل لا بنية العولمة الحالية فحسب، بل تاريخ تشكّل العالم الحديث وتطوره وصولاً إليها، بما يعنيه ذلك من تجاهلٍ تصورٍ آخر للجغرافيا السياسية والتناقضات الداخلية أخذ يتطور نظرياً ويتكرّس مع نهوض أبناء ما دُعي بـ«العالم الثالث» أو «الجنوب» طلباً لاستقلال بلدانهم وتنميتها، تلك البلدان التي أحدث فيها الاستعمار تحوّلاً جوهرياً عميقاً لم يَعُدْ يمكن فَهْم تاريخها الحديث من دون فهمه وفهم آثاره، بما في ذلك تاريخها بعد الاستقلال وتفاعلها كدول مستقلة مع بقية العالم.

في هذا التصور الأخير لعالمنا، لا يعود لـ«الداخل» و«الخارج» ذات المعاني التي كانت لهما من قبل في العوالم القديمة، أو التي لا تزال لهما عند التصورين اللذين سبق أن أشرنا إليهما. ذلك أنَّ «الخارج» بات جزءاً بنيوياً من «الداخل» على المستويات جميعاً منذ أن أعاد صوغ هذه البلدان وفقاً لمقتضياته. ويكفي لفهم ذلك أن نشير إلى مثالين؛ أولهما هو أنَّ البنية الاقتصادية لأيّ بلد عربي لا يمكن أن تُفهَم إذا أُخِذت معزولة عن قوى السوق الدولية، لا بمعنى الارتباط والاعتماد المتبادل، بل بمعنى التبعيّة البنيوية وإعادة الصَّوغ الجوهرية التي تشتدّ في عصر العولمة الحالية وتأخذ

أشكالاً مرعبةً. وثانيهما، أنَّ مصالحات الأنظمة العربية مع إسرائيل لم تكن قرارات زعماء فردية بقدر ما كانت خيارات طبقات وفئات اجتماعية سائدة لم يعد لها مصلحة في العداء لإسرائيل ومن يقفون وراءها، وباتت اليوم تجرّ خلفها قطاعات من الشعوب ذاتها بعد أن كفّرها بالوطن والوطنية تغوّل الأنظمة وقتلها.

بخلاف التصورات «الوطنوية» البائتة والفارغة التي تكتفي بهجاء «الغرب» ومؤامراته، يجد التصوّر الذي نحن بصدده موضعاً للاتّهام داخلياً، مكمنه الأول والأساس الأنظمة المحلية وسياساتها المستبدة والفاسدة. وبخلاف التصورات التي تمزج بين «الثوروية» و«التعولم الليبرالي الفارغ» وتكتفي بهجاء الأنظمة المحلية الأقلّ تبعيةً وتخلّفاً أو التي يوجد في ماضي بلدانها محاولات للتنمية المستقلة مهما يكن قصورها وفشلها، فإنَّ تصورنا السابق يخشى بنيةً عالميةً جاهزةً لأن تصطاد في شبكتها الواسعة والقديرة كلّ محاولة للخروج الحقيقي عن منطقها، وتشكّل إطاراً لـ«ثورة مضادة» عالمية تحاول أن تأخذ كلّ محاولة للتغيير الحقّ في بلد من بلدان الجنوب باتجاهات مرعبة لا تورث سوى الندم والخذلان.

بهذا المعنى، مرّة أخرى، لم يعد من الممكن فهم بلد بمفرده خارج إطار دولي وإقليمي بات له تاريخه وبنيته التي يمتزج فيها الداخل والخارج على نحوٍ يدفع مقاومة هذه البنية بالضرورة إلى أن تكون تلك المقاومة التي تأخذ في الحسبان كلاً من الداخل والخارج: تناهضُ الأنظمةَ من دون أن تقع في شِباك من لا يسمحون بتغيير هذه الأنظمة إلا بأسوأ منها. وبهذا المعنى يغدو التغيير الديمقراطي وجهاً آخر من أوجه المسألة الوطنية كما يغدو وجهاً آخر من أوجه مسألة العدل الاجتماعي، ويغدو كلّ فصل بين هذه الأوجه كاشفاً لمآل فاسد لا يلبث أن يتبدّى ويظهر.

لم تكتفِ هذه البنية الدولية - المحلية، على مستوى ثورات ما دُعيَ بالربيع العربي، بتشكيل إطار عام ممانع ومشوِّه فحسب، بل «تنادت» إلى العمل المباشر منذ ثورة ليبيا (تمويلاً وتسليحاً وتخطيطاً وسوى ذلك). ولعلّها كانت قد أُخِذت على حين غرّة نسبياً في كلٍّ من تونس ومصر، لكنّها ما لبثت أن أمسكت بزمام المبادرة في كلّ مكان. وتمثّلت استراتيجيتها،

سواء كانت واعية أم غير واعية، بتحويل الثورات من ثورات وطنية ديمقراطية أبطالها الشعوب الحديثة والشباب العصريون الطامحون إلى مزيد من العدل والفرص والكرامة والتنمية، إلى «ثوراتٍ» هوياتٍ دينية وطائفية وأقوامية وسواها، أبطالها التكفيريون ومن خلفهم وأمامهم وعلى أجنابهم ما يُدْعى بالإسلام «المعتدل» بعد أن أعادت صوغه عقودٌ من العيش الفاسد على أقوات البترودولار.

أمّا على المستوى السوري، فكان الجديد نسبياً ما يمكن أن ندعوه «يسار النصرة أو القاعدة»، وهم عبارة عن جوقة من «اليساريين» السابقين و«الليبراليين» المستجدين تنطحوا لركوب انتفاضة السوريين وحوَّلهم «أصدقاء الشعب السوري» بالتمويل وسواه إلى ما يشبه الخونة والعملاء من دون أن يحققوا لهم شيئاً من مبتغياتهم يتجاوز ما هو شخصي، وراحوا الآن يهجون أميركا ويتغنون ببطولات النصرة. وتعبّر كلمة «إتلاف» التي ندّت عن وزير الخارجية القطري السابق في تسميته «ائتلاف الثورة والمعارضة» الذي يزعم تمثيل الشعب السوري وثورته، تعبيراً مجازياً مناسباً تماماً عن استراتيجية البنية الدولية -المحلية الآنفة الذكر التي تأخذ مجراها إلى التنفيذ بأيدي داعش والنصرة وأشباههما مع بضعة إيقاعات باقية من «الإتلاف» وأشباهه. ولا يعني هذا أننا أمام مجرد مؤامرة وأدواتٍ طيّعة تستخدمها هذه البنية الدولية- المحليّة، بل يعني أنَّه من غير الممكن فهم هذه الأخيرة إلا على أساس التداخل الجوهري الكامل بين عفن الاستبداد والفساد المحليين، سواء كان في السلطة أم في المعارضة، وقسوة الإطار البنيوي الطارد والخانق الذي تفرضه البنية الدولية التي يتسيّد فيها ضواري هذا العالم أشدّ التسيّد وتبلغ الضراوة فيها حدّ امتلاك بضعة أشخاص ما تملكه قارّة بأكملها.

يعني «الإتلاف» في المعاجم العربية الإهلاك والإفساد والإعطاب والإفناء والتبديد من دون فائدة. وهذا ما وفّرَ ما دُعي بـ«ائتلاف قوى الثورة والمعارضة» وسلفه «المجلس الوطني» التمهيدَ الضروري له بإضفاء الطابع الليبي على الثورة السورية: طلب السلاح والتدخّل الخارجي وشقّ الجيش والعَلَم...الخ. ومع أوّل رصاصة مُخطّط لها، ومع أوّل صرخة طائفية

مدروسة، كانت تلك البنية الدولية - المحلية قد بدأت عملها المباشر محوّلةً بدايات ثورة سلميّة مؤمّلة إلى ثورة مضادة لم تلبث أن أدخلت سورية في مجاهل الخراب الدموي.

هكذا شكّل «الإتلاف»، بوصفه مجازاً كما بوصفه كياناً مادياً موجوداً على الأرض، صلة الوصل المعبّرة عن تلاحم «الداخل» و«الخارج» في دورة الخراب السورية المقيمة. وليس أدلّ على ذلك من الحضور اللافت فيه لمسؤولي النظام الذين انشقّوا عنه للتوّ. وبخلاف الرطانة «الوطنوية» (وليس الوطنية)، فإنّ الاستبداد والفساد هما في القلب من «داخل -خارج» هذا الخراب. وبخلاف الرطانة «الثوروية»، فإنّ «الإتلاف» وجيوشه، شأنه شأن داعش والنصرة وأشباههما، هو في القلب من هذا «الداخل- الخارج» المخرِّب ذاته. ولم يَعُد أمر هؤلاء جميعاً مقتصراً على كونهم «ثورة مضادة»، ذلك أنّ هذه الأخيرة يبقى فيها من رائحة الثورة شيء، بينما نحن إزاء خراب ودمار قد لا يبقيان على شيء. وإذا ما كانت هذه قوى الخراب، فإنّه من المنطقي والواجب أن نتبيّن قوى الثورة والتغيير التي لا بدّ أنها تحتاج تحديداً مختلفاً بناءً على التصور الجديد الآنف.

- 14 -

عن الدولة والنظام وفكّ العرى[1]

-I-

في سورية، ثمّة رواية واحدة عن الدولة وعلاقتها بالنظام يرويها طرفان يزعم الواحد منهما أنّه معارضُ الآخرِ ونقيضُه. والأنكى من ذلك بعد أنَّ الرواية زائفة وغير صحيحة، مفادها أنَّ النظام القائم هو الدولة. وفي حين يبقى مفهوماً وطبيعياً أن يطابق النظام بينه وبين الدولة ويزعم أنَّ كلَّ نقض له هو نقض للدولة، فإنَّ العجيب هو أن تزعم الشيء ذاته معارضةٌ يُنتَظَر منها ومن كتبتها تقديم خطاب وممارسة هما النقيض لخطاب النظام وممارسته.

هكذا، يجري الخلط لدى الطرفين بين شكل الحكم (أو النظام، أو السلطة) والدولة، ويغدو الشكل الدكتاتوري الفاسد الذي لا يعدو كونه شكلاً عابراً من أشكال الحكم هو الدولة الباقية المعمرة. وهكذا، يرى النظام أنَّ مناهضته مناهضةٌ للدولة والأمّة، وترى معارضةٌ عجيبة أنَّ النظام لم يُبْقِ من الدولة شيئاً إلا امتصّه إليه، حتى بات النظام هو الدولة أو باتت الدولة هي النظام، وغدا دكّ أيّهما دكٌّ للآخر لا بدّ منه.

بذلك يغيب السؤال الضروري المتعلق بشكل الحكم وعلاقته بالدولة، وتغيب الرواية النقيض التي يفترَض بمعارضة فعلية أن تقدّمها، ومفادها الفصل بين التسلّط والدولة، مهما امتصّ الأول الثانية، بحيث تظهر عملية الاغتصاب التسلّطي أو التسلّط الاغتصابي التي استولى بها النظام على

1- السفير، 9/ 12/ 2015

أجهزة الدولة ومرافقها ومؤسساتها، وتظهر ضرورة استعادة كلّ ذلك بفكّ هذا الارتباط التسلّطي من خلال تغيير شكل الحكم.

-II-

تبدو الدولة بالنسبة إلى السياسة أشبه باللغة بالنسبة إلى الثقافة، فهي ما يميّز الإنسان، في المجتمعات المتنازعة على الأقلّ، إلى حين زوال التنازع والصراع وما يتبعه من اضمحلال الدولة وأفولها إذا ما صحّ زعم الماركسيين عن إمكان ذلك. وفي رأي الماركسيين أنفسهم أنَّ الدولة تجمع في آنٍ معاً، ومن دون انفصال، بين حماية المجتمع ككلّ وتأمين استمراره بالحيلولة دون إفناء الطبقات المتصارعة بعضها بعضاً بسبب مصالحها المتنافرة وبين كونها دولة الطبقة الأقوى السائدة اقتصادياً بحيث تكون هذه الأخيرة سائدة سياسياً أيضاً.

هكذا، تبدو الدولة قوة فوق المجتمع تقيّده بقوانينها وتحتكر ممارسة العنف فيه وتبقيه ضمن حدود ترسمها له فلا ينفلت ليفترس بعضه بعضاً في حرب يخوضها الجميع ضد الجميع، على حدّ تعبير توماس هوبز، كما تبدو في الوقت ذاته جهازاً للحكم الطبقيّ ولاستبداد طبقة بأخرى. ولنا أن نتوقّع، بحسب الظرف التاريخي ونوع الأطراف المتصارعة وتوازن القوى بينها وجملة من العوامل الأخرى الكثيرة، خلائط معقّدة شتّى من هاتين الوظيفتين المترابطتين أو هذين البعدين التكوينيين للدولة تختلف فيها نسب حضور كلّ وظيفة أو كلّ بعد.

-III-

حين انتفضت أقسام واسعة ومتعددة ومتعارضة من الشعب السوري وتعبيراته السياسية في عام 2011، سلمياً في البداية، وجوبهت بقوة وعنف غير متناسبين، كانت الدولة تؤدي وظيفتها المنحازة طبقياً في المقام الأول. ودفع هذا العنف غير المتناسب، متضافراً مع سلوك وخطاب قطاعات وقوى معينة في الانتفاضة نفسها، إلى تحول الثقل الأساس في الانتفاضة باتجاه العنف والطائفية وطلب التدخّل الخارجي وتسيّد تيارات الإسلام السياسي

وتابعيه الموجودين في أقسام واسعة من اليساريين والليبراليين السوريين. ولم يلبث تصاعد العنف غير المترافق بأي أفق سياسي من قبل النظام وتزايد سطوة حَمَلَة السلاح والميليشيات في الجهة المقابلة أن دفعا باتجاه حضور منفلت أشد الانفلات للإرهاب التكفيري متمثّلاً بقاعدة النصرة وداعش وتدخّلات خارجية لا يكاد يحصرها العدّ، إلى درجة مالت الكفّة فيها، بين بعديّ الدولة أو وظيفتيها، باتجاه الوظيفة الحامية للمجتمع من دون أن تتخلّى، بالطبع، عن وظيفتها القمعية الطبقية.

بهذا المعنى نفهم كيف حادت الدقّة في ما يتعلّق بالجيش وملحقاته من كونه قوة قمعية صرف تحمي مصالح معينة فئوية بأشد ما يكون القمع الوحشي إلى قوة تحمي البلد من الإرهاب وممولية، من دون أن يغيب الدور الأول، بالطبع. وبهذا المعنى نفهم أنّ القوى التي فرضت سلطتها في ما دُعي «المناطق المحررة» لم تُبْدِ ولو جنين دولة جديدة بقدر ما أبدت سطوة أمراء حرب وميليشيات وإرهاب تكفيري، وسرّعت من عودة البشر الذين يُفترض بهم أن يكونوا شعباً واحداً إلى تكوينات عصبوية، قبلية وعشائرية وأقوامية وطائفية ومذهبية ومناطقية.

بهذا المعنى أيضاً نفهم أنّ الدور القمعي الذي يدفع إليه النظام أجهزة الدولة ليس مبرراً لتفكيك وتدمير هذه الأجهزة. ويكفي التذكير هنا بأنّ الجيش العراقي في ظل استبداد صدام حسين كان قد قمع شعبه وقصفه بالطائرات والسلاح الكيماوي، لكن أحداً ذا عقل لم يسعده لاحقاً تفكيك الأميركي بريمر هذا الجيش، نظراً إلى ما يعنيه ذلك من تغييب البعد الآخر للدولة بدلاً من إعادة هيكلة ذلك الجيش وإعادة رسم دوره ودور بقية أجهزة الدولة ومؤسساتها في إطار شكل جديد للحكم بعيد عن الاستبداد والدكتاتورية.

–IV–

حين يغدو وجود الدولة ذاته مطروحاً على بساط البحث، لا يعود الشاغل الأساس شكل حكمها ونظامها، بل الحفاظ عليها، بوصفها الناظم للعلاقات داخل المجتمع ومع بقية المجتمعات، والكيان الذي يُقاس حياله

مدى حضور الحقوق والحريات ذاتها، وأولها حقّ الحياة والأمن. ومع ذلك، فإنّ الحالة السورية، في أصلها وفي تطوراتها الدراماتيكية، ربما تبدي نوعاً من التميّز الذي لعلّه يتمثّل في أنّ الحفاظ على مجرد وجود الدولة يقتضي، إلى جانب مواجهة الإرهاب وأمراء الحرب والتكفير، البدء أيضاً وفي الوقت ذاته بمسيرة فكّ ارتباط بين الاستبداد الفاسد والدولة من خلال عملية سياسية تنقل شكل الحكم من التسلّط إلى دولة المواطنة وسيادة القانون والديمقراطية من دون إلحاق أذى بمؤسسات الدولة وهياكلها بل بتعزيزها من خلال إعادة هيكلتها وجعلها في خدمة شكل الحكم الجديد. والمفارقة هنا أنّ الدولة التي تغوّلت، عبر نظامها، على المجتمع وكادت تحتله جميعاً وتخترق أخصّ خصوصياته، يكاد يودي بها تغوّلها ذاته الذي خلق الظرف الكامل المناسب لفعل قوى التفكيك الداخلية والخارجية، حتى باتت بحاجة إلى إنقاذها من تغوّلها هي نفسها.

-V-

يبقى لافتاً، من جهة أخرى، ذلك التهافت وتلك الخفّة التي تعاملت بها أقسام واسعة من المعارضة السورية «الليبرالية» و«اليسارية» ولا تزال مع مسألة الدولة وشكل الحكم والقوى الجديدة الهوياتية والنظام الدولي الحالي بما تنطوي عليه هذه القوى وذلك النظام الدولي من طاقة تفكيك للدولة وتخريب للمجتمع ونسيجه. واللافت أكثر، مع شيء من السخرية المأساوية أو المأساة الساخرة، أنّ بعض هؤلاء الذين اطمأنوا لتيارات الإسلام السياسي وتحالفوا معها وكانوا خير مدافع عنها، كانوا أول من دفع غالياً ثمن هذه السذاجة البالغة اعتقالاً وخطفاً وتشريداً وتهميشاً وقتلاً، إنما باسم الثورة هذه المرّة وتحت راياتها.

صحيحٌ أنّه ينبغي عدم الكفّ عن مناهضة أشكال الحكم التسلطية التي تبيّن أنّها لا تودي بأقسام معينة من المجتمع فحسب بل بالمجتمع ذاته، لكنّ هذه المناهضة ليست مجرد كلام من جهة ولا مجرد إطلاق نار من جهة أخرى، بل عملية بالغة التعقيد والخطر من فك ارتباط الاستبداد بأجهزة الدولة بعد عقود وحشية من الصلة الرحمية الوثيقة. وأولئك الذين خدعهم

تواتر الأحداث السريع في تونس ومصر، سرعان ما أثبتوا أنهم مهيَّأون للتهليل لقوى تفكيك الدولة، في الداخل والخارج، كما أثبت المثال الليبي وبعده المثال السوري حين اندرجت قوى سورية معارضة كثيرة في «لَيْبَنَة» سورية بالدعوة إلى العنف والسلاح وتغيير العلم وشقّ الجيش والتحالف مع أعتى رجعيات العالم والمنطقة.

ها هم السوريون يكتشفون -بعد كوارث لا يحصرها العدّ ولا يطاولها قياس، وبعد رجعة إلى الوراء قروناً على كلّ صعيد- أنّ المطلوب والممكن الآن هو ما كان مطلوباً وممكناً على الدوام من تغيير شكل الحكم وإعادة هيكلة الدولة في ضوء ذلك التغيير، وأنّ السبيل إلى ذلك هو، كما كان، سبيل المقاومة المدنية السلمية الصبورة والطويلة التي تحتمل الفشل وتتوقعه، ولا ترهن نفسها لقوى التفكيك الداخلية والخارجية بتبرير العنف أو الطائفية أو الارتهان الخارجي.

-VI-

يبقى تراجيدياً وبالغ السوء، بصرف النظر عن طبيعة الأنظمة التي لا تحتاج إلى شرح، أن تساهم «الثورات» أيضاً في دفع بلداننا إلى عواقب تكاد لا تختلف عن العواقب التي أسفر عنها الاحتلال الأميركي للعراق.

- 15 -

عن ثورة لم تَعُد كذلك، وعن الجيش[1]

لطالما كان تغيير شكل الحكم في سورية، من الديكتاتورية إلى الديمقراطية والمواطنة ودولة القانون، أمراً مطلوباً وضرورياً قبل الثورة بعقود ولا يزال. ذلك أنَّ نظام الاستبداد والعسف والاعتقال والفساد الفاجر لا يليق بالبشر ولا بالعصر. وقد تطلّع السوريون مرّاتٍ إلى أن يجري ذلك التغيير بانتقال متدرّج وآمن. ولم يُمانعوا أن يباشر النظام نفسه تلك المسيرة، بل إنَّ أحزاباً معارضة، نالها من العسف ما لا يوصف، لم تتردّد غير مرّة في الموازنة بين الأخطار التي قد تصيب البلد والأخطار التي تصيبها هي نفسها، لتفضّل الذود عن البلد على حساب آلامها وسِني اعتقالها.

حتى حين انتفض السوريون في 2011، لم تتعدَّ المطالب في البداية التصويب السلمي على الفاسدين وطلب الحرية والكرامة والعدل. وظلّ هذا الصوت هو الغالب لأشهر في ظروفِ قمعٍ وحشي غير متناسب على الإطلاق. وكلّما كان هذا القمع يزداد، متنقّلاً من العصا إلى الصاروخ، كانت المطالب تزداد حدّة ويتنحّى الصوت السلمي ليحلّ محلّه صوت العنف المنفلت، الجاهز لأن يتلاعب به نصّابون سياسيون وكلّ من يقدّم السلاح.

مع سيادة العنف، أُزيحت جانباً أغلبية السكّان والأصوات المعارضة الوطنية السلمية، وبلغ من تدخّل مَن يقدّم السلاح وسواه أن غدت الأطراف السورية المتحاربة مجرد محاربين بالوكالة، يتقدّم هذا الطرف حيناً وذاك

1- السفير، 29/ 4/ 2015

تارةً، ولا يحصد البلد من تقدمهما سوى الدمار في حرب لا نهاية لها، حرب هي ثورة مضادة باتت أداة النظام العربي والدولي في تأديب كلّ شعب يفكّر في طلب العدالة والحرية، خصوصاً بعد أن فاق عدد الضحايا كلّ تصور وزاد الخراب عن المعقول، وراح يترافق مع ضربات إسرائيلية متكررة.

كان السائد لدى النظام إلى الآن رفض الدخول في أيّ عملية سياسية جديّة، متوهّماً أنّ مشكلته ليست مع شعبه بل مع معارضين لا يريد أن تجمعه بهم المفاوضات. وحتّى حين مالت الكفّة لمصلحته عسكرياً، وأبدى كثيرٌ من السوريين، بمن فيهم مهجّرون، ميولاً انتخابية باتجاهه، وكانت تلك هي اللحظة المناسبة للتفاوض الجدّي على سيرورة انتقال إلى دولة القانون والمواطنة، لم يُبدِ النظام سوى التعنّت وانعدام الفهم لما يجري، ليتواصل القتل وطوفان الدم السوري ويبلغ تهتّك حدود البلد ونسيجه الداخلي كلّ مبلغ.

بالمقابل، لا شكّ أنّه كان بين المنتفضين جميع صنوف السوريين الذين أنتجتهم عقودُ الاستبداد والفساد: من الذين نقّتهم تلك العقود وزادت من صفاء معدنهم المدنيّ السلمي إلى الذين زادتهم تشوّهاً واستعداداً لبيع أنفسهم لأول مشترٍ، وبينهم ملايين السوريين العاديين، لا سيما الشباب الذين بدا لهم أنّ سياسات النظام تلقي بهم إلى المجهول. وكلّما كان القمع الوحشي يزداد، كانت الأمور تميل إلى العنف والطائفية وتعلو الرداءة في صفوف الثورة وتسود، وكان يزداد إمكان تدخّل القوى الإقليمية والدولية التي أرعبها صعود شعوب هذه المنطقة منصّة التاريخ والحضور والفاعليّة، ولطالما كان همّها تحطيم كيانات المنطقة وجيوشها مهما تكن مثالب تلك الكيانات والجيوش.

هكذا رأينا تشكّل الكتائب والجيوش، لا بسبب قمع النظام فحسب، بل أيضاً بسبب إرادات قوى خارجية وخططها. ذلك أنّ القمع الوحشي يخلق الألم والمرارة والاستعداد لمجابهته بالعنف والانضواء في جيش، لكنّ الجيش يحتاج، علاوةً على هذا الاستعداد، إمداداً متواصلاً بالأسلحة والذخائر والرواتب والطعام والملاذ، وكلّ هذا قدّمه الخارج وفقاً لمصالحه وترتيباته. وانتقلنا باكراً من حجّة حماية المظاهرات إلى عمليات هجومية

تقتل عناصر الجيش السوري لغير الدفاع المشروع عن النفس، وتهاجم قطعاته من دون أن تكون منخرطة في القمع بالضرورة. وكانت بداية ذلك في مجزرة جسر الشغور في 5/ 6/ 2011 التي راح ضحيتها مئات عناصر الأمن والعساكر بعد أقل من 3 أشهر على اندلاع الثورة.

هكذا بتنا أمام حربٍ مدمّرة، زاد ارتباط طرفيها بالخارج وخضوعهما له، وطُحن بين رحاها الشعب السوري والجيش السوري، وخلقت من التعفّن ورائحة الدم ما كان كافياً لاجتذاب ضواري قاعدة النصرة وداعش من أرجاء العالم لتقيم دول خلافتها المتعددة التي لم تكد البشرية تعرف عاراً يضاهيها في فاشيتها وذبحها كلّ مختلفٍ على أيّ صعيد لا مخالفيها السياسيين فحسب. ولم تعد الثورة ثورةً، لا من حيث الطبيعة الاجتماعية والسياسية لفئاتها القائدة، ولا من حيث الأهداف التي تتوخّاها، وهما الأمران اللذان عادةً ما تتعرّف الثورة بهما. وبات صعباً أن نتوقع وجود ذرّة من العقل، عداك عن الشرف، لدى من لا يزال يعدّ هذا العار الأسود ثورةً.

من جهةٍ ثالثة، كانت الانتفاضة السلمية، إضافة إلى نجاحها في إطلاق أزمة النظام السياسية، قد أصعدت ممثلين من التيارات الليبرالية والديمقراطية ذات الماضي اليساري. وتجلّى الوزن السياسي والمعنوي لهؤلاء في حضورهم القيادي البارز لا في صفوف القوى الوطنية والديمقراطية والشبابية فحسب، بل حتى في «المجلس الوطني» و«الائتلاف» اللذين اصطنعهما الخارج كلياً وهيمن فيهما الإخوان المسلمون. لكنّ هؤلاء الممثلين لم يلبثوا أن جرفت أكثرهم ردّة الفعل القاتلة حيال عنف النظام كما جرفتهم أجندات الممولين وزاعمي صداقة الشعب السوري (وهم، كما سبق القول، أشدّ الضواري الإقليمية والدولية عداءً للثورات). وباتوا مجرد أدوات تافهة بأيدي التيارات الإسلامية، ومجرّد أبواق تبرر القتل والطائفية وتمدح القاعدة، بل وإسرائيل إذا لزم الأمر.

مع تغيّر طبيعة قيادة الثورة وأهدافها وتحوّل أدواتها من المقاومة المدنية السلمية المتصاعدة إلى العنف والطائفية، بدأ ينسلخ عنها كثيرون في عملية «تلميس على الرأس» لا تزال متواصلةً إلى الآن وستشتد لدى كثير ممن كانوا عتاةً في عدم التفاتهم إلى أيّ خطأ قد ترتكبه الثورة. وانتقلنا من

مقاومة مدنية أبطالها الشباب العصريون المدنيون الذين يُنشدون مستقبلاً كريماً ودولةً حديثة، أولئك الشباب الذين وجدوا أنفسهم يُحرجون النظام ويعمقون أزمته السياسية وعجزه عن الحكم بالوسائل القديمة (وهذا ما يُقاس به التقدّم الذي تحرزه أي مقاومة مدنية أو انتفاضة)، إلى مشاركة النظام تحطيم البلد وقتل أهله وعساكر جيشه، أبطالها إرهابيون تكفيريون من ذلك النوع الذي ينمو على الدّم والخرائب ويكون جاهزاً لاستخداماتٍ رديئة متعدّدة من قوى رديئة متعدّدة، مروراً بمتسلّقي ومتسلقّات الثورات الذين لم يرضوا منذ البداية بأقلّ من إسقاط النظام بمظاهرات شعب كان قد خرج للتوّ من صمت خمسة عقود وبقوى سياسية محطّمة وعجوز، رافضين أي حوار ما لم يكن لتسليمهم السلطة، مع أنّ ميزان القوى في سورية آنذاك ما كان ليُفضي في أيّ حساب إلى أكثر من ابتداء مرحلة أولى من سيرورة التغيير الشاقّة الطويلة.

ها نحن اليوم في وضع رهيب قلّما عرفه بلد من البلدان. لم نتقدّم قيد أنملة على طريق التحول الديمقراطي على الرغم من مئات آلاف الضحايا. بل لعلّنا تقدّمنا على طريق الفاشية السوداء المدعوّة باسم «دولة الخلافة» أو على طريق الخراب العميم. وبالطبع، فإنّ الحلّ اليوم، على الرغم من تراجعه الفادح وتراجع أدواته، لا يزال إجبار النظام على سيرورة تحوّل من الاستبداد والفساد إلى الديمقراطية والمواطنة ودولة القانون، غير أنّ ذلك بات مترافقاً مع ضرورة هزيمة الإرهاب التكفيري الفاشي. وهذا لا يقتضي الوقوف ضد الجيش ولا تجريم عناصره وقتلهم. لا يجرّم جيشاً كاملاً أحدٌ يريد ثورةً أو خيراً. ثورات العالم كلّها لم تتجاوز في اتهامها الجيش المراتب الآمرة العليا. لا بل إنّ الجيش السوري، وبسبب ما طرأ على الثورة من التحولات التي ذكرنا، يكاد أن يكون، بعجره وبجره وبكل حاجته إلى إعادة البناء، ضمانة أخيرة لوحدة البلد وبقاء كيانه ودولته. ولعلّ كثيرين من الذين نتبيّن اليوم نفاقهم نسوا ما كتبوه من كلام كثير محقّ عن جريمة حلّ الجيش العراقي التي ارتكبها المحتل الأميركي، ذلك الجيش الذي طبعه الاستبداد الصدّامي المتوحش بطابعه ودفعه إلى الممارسات التي نعرفها وصولاً إلى قصف العراقيين بالطائرات واستخدام الكيماوي في حلبجة. هؤلاء

المنافقون أنفسهم يباركون اليوم قتل عساكر الجيش السوري كما لو أنهم النظام، لا الاكتفاء بالدفاع المشروع عن النفس وطلب القصاص العادل لكلّ مرتكب. لقد بات هؤلاء أدوات خراب وهزيمة وجريمة سياسية موصوفة، لا أدوات ثورة.

كي نغيّر شكل الحكم ونواجه الإرهاب التكفيري ونعيد هيكلة الجيش يجب أن تبقى هناك دولة ويبقى هنالك جيش. وهذا يحتاج مناضلين وطنيين وديمقراطيين يعيدون حساباتهم ويعيدون تجميع القوى المناسبة، مناضلين صبورين يعترفون بالفشل ويُعاودون الكرّة مرة بعد مرة حتى النجاح، مناضلين وطنيين لا تمسّ لهم الطائفية العنصرية طرفاً ولا يجرّمون مذاهب برمّتها ولا يجبرون البشر على الثورة في الوقت الذي يريدون والشكل الذي يرتأون من مخابئهم في الخارج، مناضلين لا يلجؤون إلى أعتى الرجعيات وضواري الإمبريالية طلباً للثورة، مناضلين لا يشبهون النظام في ما يجريه من مطابقة بينه وبين الدولة والجيش مهما زيّن لهم الوهم مثل هذا التطابق الذي هو رواية النظام ذاته.

أمام الغزو التركي الخليجي الهمجي الذي أداته قاعدة النصرة وداعش وأشباههما، وإزاء إطاحة هؤلاء جميعاً -مع النظام- بالثورة الحقّة وأدواتها، وعلى الرغم من الاعتراف الكامل بكلّ ما قامت به عناصر عسكرية من أفعال تحتاج محاكمةً وقصاصاً واجبين، وحيال انهيار سورية في حرب عفنة لا تُبقي ولا تذر: كيان البلد في خطر، لا الثورة فحسب. ولا بدّ من بلد وجيش كي تبقى ثورة تعمل على تغيير نظام البلد المستبد وإعادة هيكلة جيشه.

- 16 -

الديمقراطية والعلمانيّة والاشتراكية: تدقيقاتٌ وصِلات[1]

1- الديمقراطية حديثة وبنت الشعوب:

بخلاف الرائج، ليست الديمقراطية القائمة في العالم الآن، حتى بمعناها الضيّق المقتصر على حقّ الاقتراع، بنت البرجوازية التي لم تتوقّف يوماً عن محاولات تحجيمها وتقييدها، بل بنت الطبقات الشعبية والشعوب المستعمَرة والنساء والملوَّنين والإثنيات الخاضعة. وبخلاف الرائج أيضاً، فإنَّ هذه الديمقراطية ليست قديمة قِدَم البرجوازية بل نتاج القرن العشرين. وإذا ما كان النظام الرأسمالي يقتضي الليبرالية (دعه يعمل دعه يمرّ)، فإنّه لا يقتضي الديمقراطية التي انتُزعت منه انتزاعاً. وما يعنيه هذا هو أنّ ثمة ضرورة نظرية وتاريخية ونضالية لفكّ الاقتران بين الليبرالية والديمقراطية، هذا الاقتران الذي هو واحدة من أكبر السرديات الأيديولوجية، بالمعنى الرديء لكلمة أيديولوجيا الذي يعني الوهم والخداع والتعمية.

ظلّت الملَكيّات المختلفة أشكالاً للحكم في أوروبا الرأسمالية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وحلّت محلّ هذه الأنظمة التقليدية في بعض البلدان (كإيطاليا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال) كلٌّ من الفاشية والدكتاتورية

1- **النداء**، 31 / 1/ 2019، وسبق أن نُشرت على أجزاء في **السفير**، 26/ 4/ 2016، 31/ 5/ 2016، 21/ 6/ 2016.

العسكرية، فلم تقم أنظمة ديمقراطية في ألمانيا وإيطاليا إلا بعد الحرب العالمية الثانية، في حين استمرت الدكتاتورية العسكرية في إسبانيا والبرتغال حتى سبعينيات القرن العشرين. ولا تزال الأنظمة السلطوية سائدة في معظم العالم الثالث.

حتى في الدول التي تُعتبر قوى استعمارية عظمى، ليست الديمقراطية البرجوازية بالقِدَم الذي يزعمه أيديولوجيوها. ولو اقتصرنا هنا على مثال الولايات المتحدة الأميركية لوجدنا أنّ إعلان دستورها في الربع الأخير من القرن الثامن عشر أنَّ «جميع الناس وُلدوا متساوين» لم يَحُل دون استعباد ملايين البشر من السود الأميركيين على مدى الثمانين عاماً التي تلت هذا الإعلان، أو دون استمرار الفصل العنصري القانوني بين البيض وغير البيض في أرجاء واسعة من الولايات المتحدة حتى خمسينيات القرن العشرين.

حتى حقّ الاقتراع الذي تعتبره البرجوازية جوهر الديمقراطية، هو مسألة من مسائل القرن العشرين. إذ ابتدأ القرن العشرون وحقّ النساء في الاقتراع مقتصر على نيوزلندا وولاية وايومنغ الأميركية، ولم يكتمل نيل النساء هذا الحقّ في جميع البلدان التي تجري فيها انتخابات إلا في عام 1960. ولم تمنع البلاغة الثورية في دساتير وإعلانات الثورتين الأميركية والفرنسية ماري ولستونكرافت من التساؤل عن جنس الشعب والمواطن الذي تتكلم باسمه هذه النصوص. وبالطبع، فإنّ «الشعب» في عبارة «نحن الشعب»، في «إعلان الاستقلال الأميركي» لم يكن يضمّ -علاوة على النساء- لا السكان الأصليين ولا العبيد من أصل أفريقي.

لا يتسع المجال هنا للكلام على ما تركته الحركات العمالية والفلاحية والحركات المناهضة للاستعمار من أثر مُنْشِئ للديمقراطية. وإذا ما كانت هذه الحركات تعود إلى أواخر القرن الثامن عشر، وربما إلى قبل ذلك، فإنها اتّخذت زخماً جديداً وتغيّرت بصورة نوعية في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، لتنفجر في القرن العشرين على هيئة إعصار راح يضم إليه مزيداً من قطاعات المجتمع الواحد ومزيداً من مناطق العالم.

هذا المشروع الديمقراطي هو ما وقف النظام الرأسمالي في وجهه

وضيّقه ما وسعه ذلك، بخلاف الأسطورة التي تقرن الديمقراطية جوهرياً إلى الرأسمالية. ومع ما حققه هذا النظام مؤخّراً من انتصارات، هي هزائم لقوى الديمقراطية الآنفة الذكر، كان أن نشأت مجموعة من الحالات المرضية السياسية، مثل الصحوات الدينية التي تعمّ العالم، والحركات الفاشية والعنصرية الجديدة في أوروبا، وتَلَبْرُل كثير من اليسار، والحركات الأصولية والإرهابية عالمية المدى، ومختلف «سياسات الهوية» التي تشوّه نضالات الشعوب وتطلعاتها إلى التحرر والعدل.

2- الديمقراطية علمانيّة بالضرورة:

تُفهَم «العَلمانية» عادةً على أنّها تقتصر على الانفكاك عن الدين، مع أنّ لها في الأصل معنى زمنياً يوضحه لفظها الإنكليزي «secularism» المشتق من الكلمة اللاتينية «saeculum» التي تعني زمناً يساوي تقريباً العمر المحتمل لشخص أو يكافئ الزمن اللازم لتجدد شعب تجدداً كاملاً. وبذلك تكون الترجمة الأصح لـ «secularism» هي «الزمنيّة»، بالمعنى الذي لهذه الكلمة الأخيرة لدى المقابلة بين الزمني والروحي. ومن الواضح أيضاً أنَّ كلمة «عَلْمَانية» العربية مشتقّة من «العالَم» و«الدنيا». ولمّا كانت أمور «زمننا» و«عالمنا» و«دنيانا» أموراً تهمّنا غاية الأهمية ويتوقف عليها مصيرنا، فإنّ الكلام على «العلمانية» لا يعود كلام مثقفين مترفين يناقشون مسألةً نافلة.

تعني العَلمنة الحديثة اعتبار الزمن زمناً دنيوياً عادياً يُقِيْمُه النشاط البشري محلّاً لجميع بنياته وأشكاله الاجتماعية الحديثة، بعيداً عن أيّ أبديةٍ تتعالى عليه، أو بعيداً عن أي زمن أسمى يُضفي عليه المعنى والقيمة. وبذلك تعني العلمانية أننا نعيش ونعمل ونُقَوِّم إنْ كنا صالحين أو طالحين، في زمن دنيوي تصنعه فعالياتنا، سواء كنّا نؤمن أم لا بإلهٍ تُتْرَك الأبدية له وحده. وهذا بالطبع يختلف عمّا كان سارياً قبل الحداثة، حين لم يكن يمكن فهم أيّ فعالية عامة، مثل السلطة السياسية وسواها، على نحو منفصل عن الإلهي، وزمنه الأسمى.

الحال أنَّ العلمانية بهذا المعنى لا تعني نهاية الدين أو الإله، بل نهاية المجتمع الذي يشكّلان أساسه. فما إن يتبدّل هذا الأساس الأخير حتى يمكن

للدين والإله أن يواصلا حضورهما لا في المجال الشخصي وحده، بل حتى في المجال العام بمعنى ما (كما يشير المثال الأميركي). ذلك أنَّ العلمانية يمكن أن تكتفي بالحلول محلّ نسق بعينه يجثم فيه الإله ومن يدّعون تمثيله في زمن متعال يُعَدُّ هو -لا الأفعال البشرية- منبع المجتمع البشري. وبذلك قد لا تعني العلمانية نفي الدين والإله، بل تبويئهما مكاناً جديداً متوافقاً مع الإحساس بأنَّ الأفعال الاجتماعية كلّها إنّما تحدث في زمن دنيوي.

يشير الزمن العلماني، إذاً، إلى مجتمع أفقي مساواتي لا يستمدّ نشأته واشتغاله من أيّ منبعٍ متعالٍ عليه، إله أو كاهن أو زعيم. وهذا يختلف جذرياً عن المجتمعات قبل الحديثة الشاقولية التراتبية المشخصنة التي تقف الآلهة في قمّتها ويقف البشر في قاعدتها ويتوسّط بينهم الكهنة والملوك. وهذه المساواتية التي تحتضن أفعال المجتمع المشتركة التي تجري في زمن دنيوي، لا بدّ منها لقيام الديمقراطية التي تحيل في جوهرها على تساوي البشر في الحقوق والواجبات. وهذا يعني أنّ الديمقراطية علمانية بالضرورة، من دون أن يعني أنَّ العلمانية ديمقراطية على الدوام. فالفاشية علمانية وكذلك الصهيونية. وفي الفاشية، يُفهم أنّ المساواة والأفعال المشتركة إنما تعكس إرادة مشتركة تُرِكَ التعبير عنها للزعيم. في حين أنَّ الإرادة المشتركة الحقّة تبقى أكيدة ولا بدّ منها في أي نظام ديمقراطي يقوم على سيادة الشعب.

لا شكّ أنَّ كلّ هذا هو جزء من سيرورة طويلة وليس ضربة لازب. لكن غيابه الواعي والمقصود كأفق أو برنامج، خصوصاً لدى قوى تزعم الثورة، أمرٌ بالغ الدلالة والخطورة. ونقد هذا الغياب ضرورة حيوية. من لا يريد الديمقراطية التي هي علمانية بالضرورة قد يكون أيّ شيء ما عدا كونه ثورة.

3- الديمقراطيةُ «اشتراكيةٌ» بالضرورة:

كان للهزيمة التي لحقت بالنضال من أجل العدالة الاجتماعية -تلك العدالة التي لم يُوجِد أحدٌ اسماً لها أفضل من «الاشتراكية» و«التحرر من التبعية» اللتين طبعتا القرن العشرين بطابعهما- أن تلقي المشروع الديمقراطي ذاته في أتون أزمة عميقة، تجلّت في مظاهر شتّى، لعلّ أبرزها ما

نراه من ضياع الديمقراطية جرّاء ربطها بـ «حرية السوق» وبسياسات الهوية، بدل أن تكون هدفاً للنضال من أجل مساواة جذرية فعلية، الأمر الذي يصعب وجوده من دون صلة داخلية عميقة مع النضال من أجل الاشتراكية.

ما يعنيه هذا هو أنّ الديمقراطية ليست نتيجة لـ «حرية السوق» الوهمية كما تزعم سردية أيديولوجية كبرى سائدة ولا لـ «لعب الهويات الذي لا ينتهي» كما تزعم سردية أخرى مماثلة. بل إنَّ ربط الديمقراطية بـ «حرية السوق» وبـ «سياسات الهوية» هما سبب أزمتها وضياعها اليوم، إذ يحرفها ذلك عن حقيقة كونها غاية نضال المضطهَدين من أجل مساواة فعلية جذرية، الأمر الذي يصعب من دون صلة جوهرية تربطه بنضالات الاشتراكية والتحرر الوطني.

كي نوضح كلّ هذا، يكفي أن نورد شهادة شاهدين من أهله. أولهما هو جون رولز، وهو واحدٌ من أئمة الفكر الليبرالي، حاول إحياء هذا الفكر بإجراء تغيير عميق في تصوراته ومبادئه. وفي الوقت الذي كان عديدٌ من الاشتراكيين الأوروبيين يولّون وجوههم صوب الليبرالية بعد هزيمة 1968 –وهو ما سيحاكيه على نحو مُزْرٍ كثير من اشتراكيي العالم الثالث متأخرين عقوداً– كان رولز يحاول إخراج الليبرالية من أزمتها بإجراء تجديدين مستمدّين من الاشتراكية وأسلافها: دمج مبادئ المساواة الاجتماعية والاقتصادية في نظرية العدالة الليبرالية، وتقديم ليبرالية «سياسية» لا تعتمد على قيم الاستقلال الشخصي والازدهار الفردي بل على فكرة أعمّ هي احترام الأشخاص وطرائق عيشهم.

يبدو مبدأ رولز الخاص بالعدالة (المساواة المنصفة في الفرص للجميع وبمزايا اجتماعية واقتصادية قصوى للأقلّ تميّزاً) أقرب إلى الاشتراكية منه إلى الليبرالية. وهو لا يخفي أنَّ إعادة التوزيع اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية لا تقوم إلا من خلال دولة أكثر تطوراً وقوة مما يقبله الليبراليون في الحالات العادية. ولا يكتفي رولز بجمع فكرة الحرية الفردية، من التراث الليبرالي، وفكرة المساواة الاجتماعية، من التراث الاشتراكي، بطريقة جديدة، بل يتعدّى ذلك إلى اشتقاق مقتضيات المساواة من المنطلقات ذاتها التي تُستمَد منها الحريات الشخصية والسياسية في الليبرالية الكلاسيكية (فكرة الفاعلية الأخلاقية وفكرة المساواة بين الأشخاص).

أمّا الشاهد الثاني فهو من أولئك الذين كسبوا الكثير من النظام الرأسمالي من دون أن يمنعه ذلك من التشكيك في قابليته للحياة. ففي كتابه **أزمة الرأسمالية العالمية: مجتمع مفتوح مُعَرَّض للخطر** (1998) ينبّه جورج سوروس، المضارب البليونير، إلى ضرورة السيطرة على غريزة القطيع لدى الرأسماليين قبل أن يدوسوا الجميع بأقدامهم: «لا يبدي النظام الرأسمالي بحدّ ذاته أيّ ميل إلى التوازن. فالرأسماليون يسعون إلى تعظيم أرباحهم إلى أقصى حدّ. وإذا ما تركوا وشأنهم، فسوف يواصلون مراكمة رأس المال إلى أن يغدو الوضع غير متوازن. قدّم ماركس وإنجلز قبل 150 عاماً تحليلاً جيداً جداً للنظام الرأسمالي، وهو تحليل يجب القول إنه أفضل من بعض النواحي من نظرية التوازن التي قدّمها الاقتصاد الكلاسيكي... والسبب الأساسي الذي حال دون تحقق نبوءاتهما هو ضروب التدخّل السياسي المضاد في البلدان الديمقراطية. والمؤسف أننا نواجه مرةً أخرى خطر التوصّل إلى استنتاجات خاطئةٍ من دروس التاريخ. لكن الخطر لا يأتي هذه المرة من الشيوعية بل من أصولية السوق».

هل من حاجة لمزيد؟

- 17 -

لماذا كفّ العرب عن عدائهم لإسرائيل؟[1]

لا تشير كلمة «العرب» في هذا السياق إلى من لا يزالون على عدائهم لإسرائيل، ولا إلى من لم يعادوها أصلاً كي يكفّوا عن عدائها، بل تشير، على وجه التحديد، إلى «عرب» كانوا يعادونها حقّاً أو يزعمون عداءها وباتوا يجاهرون بأنّهم لم يعودوا كذلك، بل بأنّها قد تكون لهم الذّخر والحليف في مواجهة أعدائهم الجدد، سواء كانوا خارجيين أم من بني جلدتهم.

حين زار الرئيس المصري الأسبق أنور السادات القدس في عام 1977، بدا الأمر كأنَّ رجلاً فرداً هو الذي اختار الصلح المنفرد مع إسرائيل لأنّه فقد عقله (أو لأنّه وجده، بحسب الروايات وأصحابها). وراحت الكتابات العربية تهطل في تخوين هذا الفرد (أو مديحه) والنَّبْش في تاريخه الشخصي وبنيته النفسية عمّا يفسّر جبنه (أو شجاعته)، من دون أن تحظى بنية البلد والمنطقة وتاريخها السياسي الاجتماعي الاقتصادي بأكثر من كونها خلفية بعيدة يصنعها ويديرها أفراد مثل هذا الفرد. ولعلّ كتاب محمد حسنين هيكل الشهير الذي تُرجم إلى عشرات اللغات، «خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات» (1983)، أن يكون واحداً من أهمّ الأمثلة التي لم تقتصر على تمثيل هذه الرؤية بل عززتها إلى أبعد حدّ.

قبل ذلك بسنوات، في عام 1972، أخرج يوسف شاهين فيلم «العصفور» الذي يحكي عن الهزيمة في حرب حزيران 1967. لكنَّ أحداث الفيلم تدور

1- **الاتحاد**، الثلاثاء 14 تشرين الثاني، 2017.

قبل تلك الهزيمة التي يُختَتَم الفيلم بها وبإعلان الرئيس المصري جمال عبد الناصر تنحّيه عن منصبه وخروج الشعب المصري إلى الشوارع غاضباً، رافضاً الهزيمة ومتمسكاً بالصمود والحرب حتى التحرير. وما تدور حوله تلك الأحداث ذاتها هو تحقيق صحفي يجريه أحد الصحفيين حول عدم اكتمال بناء مصنع من مصانع القطاع العام بسبب سرقة آلاته وأدواته، ليكتشف أنَّ ثمة تنسيقاً في ذلك بين مسؤولين فاسدين في أجهزة الحكم ومجرم تطارده السلطة مع رجاله في صعيد مصر، بغية بيع الآلات والأدوات للقطاع الخاص.

من الواضح أنَّ ما يقوله الفيلم هو أنَّ النظام هُزِمَ من داخله قبل هزيمته العسكرية، وأنَّ الانتصار على العدو الخارجي مستحيل من دون القضاء على السوس والفساد الداخلي الذى أدّى إلى الكارثة، وأنَّ ثمّة حلفاً للهزيمة هو، بحسب الفيلم، أجزاء من النظام وأجزاء من القطاع الخاص، ومجرمون فارون من وجه العدالة. وتتلاقى في اللقطات الأخيرة من الفيلم جموع الشعب التي ترفض الهزيمة وتصرخ «حنحارب» بالشاحنات المحمّلة بالمسروقات وكلٌّ ماضٍ في اتجاه معاكس للآخر، مع لحظات تضطر فيها تلك الشاحنات للتوقف هنيهة بسبب الحشد قبل أن تتابع إلى وجهتها من جديد.

السؤال الضروري، إذاً، هو عن الوجهة التي مضت إليها تلك الشاحنات، ومن فيها، ومن كانوا يديرون حركتها. فالأمر لم يتوقف عند الهزيمة، بل تطور بعد سنوات إلى تسوية مخزية مع العدو سوف تكررها أنظمة عربية عديدة وتطيح بالمنطقة ولا تكاد تترك لها أيّ وزن. وما أشار إليه هيكل من دورٍ للفرد، وما أشار إليه شاهين من دورٍ لمجموعة من الفاسدين والمجرمين يحيطون بزعيم وطني نظيف، لم يعد يكفي لتفسير ما جرى ويجري من إدخال إسرائيل إلى القلوب والعقول وتحويلها إلى حليف ضد أعداء آخرين مختلقين، مثل إيران أو تركيا أو سواهما، مهما يكن الرأي بسلوك هذه الدول في لحظة من اللحظات.

ليس هذا بالمقام المناسب لتحليل سيرورة الانتقال هذه من العداء إلى المصالحة وربما التحالف، فهي سيرورة تاريخية متدرّجة، ليست سياسية فحسب، بل اقتصادية واجتماعية وثقافية أيضاً، انتقلت فيها فئات وطبقات

بأكملها، بل تحالفات طبقية برمّتها، من خندق العداء النسبي لإسرائيل إلى خندق التسوية معها ومصالحتها، وذلك بانتقالها من وضعٍ كانت تجد فيه بعض المصلحة في ذاك العداء إلى وضعٍ لم تعد تجد لها فيه أي مصلحة في الصراع مع إسرائيل ورفض وجودها الاستعماري الاستيطاني.

لم يكن السادات، إذاً، يعزف منفرداً حين زار القدس، بل كان يمثّل درجة متقدّمة من درجات تطور حلف طبقي كامل على مستوى مصر وعلى المستوى العربي: حلفٌ جَمَعَ القطط السمان المصرية في القطاعين العام والخاص، ممن جعلوا السلطة مصدراً للثروة في بلدٍ رأسمالي متخلّف وتابع، إلى أنظمة الرجعية العربية النفطية المدولرة، في ظلّ سيطرة دولية تعزز التبعية وتدفع الخارج ليصير جزءاً من بنية بلداننا الداخلية. وليس الفارق بين الأنظمة العربية على هذا الصعيد سوى فارق في ظروف كلّ نظام وفي درجة «تطوره» و«نضجه» على طريق محو العداء لإسرائيل. فبنية الجميع هي تلك البنية الفاسدة والقامعة لشعوبها وقواها الحيّة بما لا يتيح مجالاً لعداء جذريّ لإسرائيل.

اللافت للانتباه في العقود الثلاثة الأخيرة هو التحاق فئات غير قليلة من المثقفين، ذوي الماضي اليساري في الغالب، بتلك الفئات والطبقات والأنظمة، يوفّرون لها ما يحتاجه الحكّام من آلاتٍ ذاتِ أقلام تنظّر للعملية، وتقدّم لها المفاهيم والمصطلحات اللازمة، وتنشر عليها التعمية والتزييف الضروريين، وتبرر استبدالها بعدو المنطقة الفعلي أعداء جدداً من جيرانها التاريخيين لا ينبغي تحويلهم إلى أعداء تاريخيين، كما هو حال إسرائيل، مهما يكن الخلاف والصراع في لحظة.

بل إنَّ الأشد لفتاً للانتباه، في السنوات الأخيرة، هو ما يدفع إليه قمعُ الأنظمة الوحشي الذي لا يُطاق وفسادُ أقسام كبيرة من النخب المعارضة وفسادُ تصوراتها ومقترحاتها النظرية والعملية من استجارة -نرجو أن تكون عابرة- تستجيرها فئات شعبية واسعة بكلّ من تتوهّم أنّه يمكن أن يمدّ لها يد العون ولو كان إسرائيل، ومن معاداة لكلّ من تعتبره حليفاً لتلك الأنظمة عداءً كيانيّاً مبرماً لا نقاش فيه، على أسسٍ دينية وطائفية غالباً، من دون أن تجد، إلا لماماً، من يناقش ويبدد الأوهام ويجلو الحقيقة، ويرفع الصوت

بأنَّ وجود ما يدفع باتجاهٍ ما ويفسّر ذلك الاندفاع قد لا يبرره بالضرورة، وأنّ اللحظة التي تكاد تتطابق فيها تصورات الشعوب مع تصورات أنظمتها وطبقاتها السائدة هي لحظات كارثية توحي بانتحار حضاري وشيك.

- 18 -

عن الطوائف والطائفية:
في إشارة إلى الحالة السورية[1]

أتناول هنا، بقدر كبير من الإيجاز، أربعة جوانب نظرية وعملية لموضوع واحد، هو الطائفية (في الحالة السورية خصوصاً). أوّل هذه الجوانب، هو نقد مفهوم «الجماعة» وتبيان عدم صلاحيته لتناول موضوع الطوائف والطائفية. وثانيها، هو التمييز بين «الطائفة» و«المذهب»، بدفع النقد السابق لمفهوم «الجماعة» قُدُمَاً، في محاولةٍ للانتقال من تحديد الطائفة بالسلب، أي بما ليست هي، إلى تحديدها بالإيجاب، بما هي عليه. وثالثها، هو الملامح الأساسية للمشكلة الطائفية في سورية، في تلمّس سريع يمكن تطويره بالمقارنة مع الحالتين اللبنانية والعراقية. ورابع الجوانب وآخرها، هو نقد مفهوم «الديمقراطية التوافقية» كما تُطرح بوصفها علاجاً للتعدد في بلداننا. وتبيان أنَّ ثمة فارقاً جوهرياً يميّز النحو الذي طُرحت عليه في بلدان أوروبية من النحو الذي طُرحت وتُطرح عليه لدينا.

1- الطائفة كجماعة: نقد مفهوم «الجماعة»

النظرة السائدة إلى «الطائفة» أنّها جماعة أو كيان اجتماعي قائم بذاته، متماسك داخلياً، قديم، وثابت أو متكرر. وتُدفع هذه النظرة أكثر، في

1- مشاركتي في المؤتمر الدوليّ **المجتمعات المتعددة: الطوائف في الشرق الأوسط -تاريخ وهشاشة**، المركز الدوليّ لعلوم الإنسان- بيبلوس برعاية اليونيسكو، 6-7 أيلول 2016، وكانت نُشرت متفرقة في **السفير**، 18/ 2/ 2015، 4/ 3/ 2015، 27/ 5/ 2015، 6/ 9/ 2016، قبل أن تُنشَر مجتمعةً في مجلة **بدايات**، العدد 27، 2020.

مجتمعاتنا خصوصاً، فتُرى الطائفة على أنّها جوهر أو وحدة أولى بسيطة يتكوّن منها المجتمع ويتعدّد بتعددها (كما يفترض الكلام الرائج على «المكوّنات» المتعددة التي تشكّل قوام مجتمع ما، وكما يشيع دعاة إدارة التعدد).

تنطوي نظرتي إلى هذا الأمر على تشكّك وتمحيص، أراهما ضروريين، في مفهوم «الجماعة» ذاته (هنا «الجماعة الطائفية» أو «الطائفة») وفي ما يفترض هذا المفهوم وجودَه في العالم الفعلي؛ فهما ليسا بديهيين، بل إشكاليان إلى أبعد حدّ. ذلك أنَّ الجماعات ليست تلك الأشياء الجوهريّة والطبيعية الثابتة، بل هي مبنيّة بناءً، وطارئة، ومتغيّرة قُلَّب، ومنقسمة متشظية، وعابرة بلا أشكال ثابتة ولا حدود واضحة. وكذلك فإنَّ «الوجود في جماعة» أمر إشكالي متغيّر وليس ثابتاً، فلا يمكن افتراضه مسبقاً. وهو يتنوّع لا عبر الجماعات المفترَضة فحسب، بل ضمن كلّ منها؛ ويمكن أن يخبو ويزول بمرور الزمن، وأن يشتدّ في لحظات معينة.

يعني هذا أنّ الطائفية لا تقتضي مثل هذا «الوجود في جماعة». فهي لا تعمل عملها في الجماعات المحددة بحدود أو من خلالها فحسب، أو حتى بصورة خاصة، بل تعمل من خلال تصنيفات، وترسيمات معرفية، ومواجهات، وتماهيات، ولغات، وأُطُر خطابية، وسرديات، ومؤسسات، وتنظيمات، ومشاريع سياسية، وشبكات، وحوادث طارئة ومن خلالها. باختصار، ما تعنيه «الطائفة» لا يُطَال من خلال مفهوم «الجماعة» المتميزة الملموسة ذات الحدود، بل بمصطلحات علائقية، سيروريّة، ديناميّة، حدثيّة، صراعية وانقسامية. ودراسة الطائفية -بما في ذلك الصراع الطائفي- لا ينبغي أن تُختَزَل إلى دراسة الجماعات الطائفية، أو حتى أن تتركّز عليها. فالصراع الطائفي ليس بصورة أساسية، «جماعات طائفية في صراع».

تصوير الصراعات الطائفية و«تحليلها» على أنّها صراعات جماعات طائفية هو، في النهاية، نوع من الكلام الطائفي على الطائفية. وهو أمر لا يفسِّر شيئاً بل يحتاج هو ذاته إلى تفسير. ذلك أنّه مُعطى تجريبي وعنصر من عناصر الموضوع المدروس وليس أداة أو مقولة تحليلية، شأنه في ذلك شأن أفهام الفاعلين الطائفيين وأدواتهم التعبوية.

تنطوي رؤيتي هذه على نقد جذري لثلاث نزعات مترابطة وشائعة في النظر إلى المجتمعات المتعددة المذاهب، ليس لدى البشر العاديين فحسب، بل لدى المثقفين أيضاً بمن فيهم المختصون. أولى هذه النزعات هي «الفهم الشائع» (common sense) الذي يعتبر المجتمع أمراً بيّناً بذاته، ظاهراً وبدهياً، وكذلك طوائفه؛ وثانيتها هي «الجوهرانيّة» (essentialism) التي ترى إلى الطوائف على أنّها جماعات محدّدة الحدود، قديمة ومتكرّرة في التاريخ، بلا تغيير يُذكَر؛ وثالثتها هي «الجماعويّة» (groupism) التي تأخذ ما تعتبره جماعات محددة الحدود على أنّها الوحدات الأساسية للتحليل والمكوّنات الأساسية للعالم الاجتماعي، وبذلك تتصوّرها على أنّها كيانات متجانسة داخلياً تُنسَب إليها المصالح والأفعال والأغراض الجمعية الموحَّدة.

2- الطائفة والمذهب:

عادةً ما تُرسَم حدود «الطائفة» على أنّها حدود الانتماء إلى المذهب الديني المعنيّ، كما هو الحال في تساؤل كاتب: «متى نخلص من خوف السنّة من العلمانية؟»[1]، أو كما هو الأمر في قول كاتب آخر: «ينفتح العلويون السوريون على الاتجاهات الفكرية الحديثة ويتحمسون لها لأنّها تنقذهم من أقلويتهم». هكذا تُصَوَّر جماعة بشرية برمّتها على أنّها خائفة من العلمانية أو تُصوَّر أخرى على أنّها مندفعة صوب الفكر الحديث. ويُصوَّر الدافع وراء ذلك كلّه على أنّه «سنيّة» الأولى و«علويّة» الثانية. ويُجْعَل هذا الدافع تفسيراً لسلوك كلّ فرد من أفراد الجماعة، فإذا ما خرج بعضهم على هذا الإجماع، كانوا استثناءً بسيطاً قليل العدد يُثبت القاعدة ولا ينفيها.

هذا منطق طائفي، بصرف النظر عمّا يحسب صاحبه أنّه عليه. والمنطق الطائفي هو منطق عنصري ثقافي (يقيم التمييز على أساس ثقافي ديني بدل

1 - مثل هذه الأقوال التي سأوردها غير مرّة مستمدة من مقالات لكتّاب سوريين مختلفين أو من تصريحات لهم على وسائل التواصل الاجتماعي، ومن الممكن توثيقها تماماً، لكن تركيزي هنا لا ينصرف إلى السجال الشخصي الموثّق بقدر ما ينصرف إلى صراع التصورات والمفاهيم.

إقامته على البيولوجيا). وهو منطق قائم على البداهة. وأقصى ما يُمكن أن يبلغه من «علم» هو الربط بين المذهب الديني وحوادث تاريخية وأوضاع مجتمعية معينة تجعل من هذه المجموعة البشرية أو تلك مجموعةً «لها تمايز ثقافي واجتماعي معيّن»، كأن يقول إنَّ ما يجمع الطائفة الفلانية ويمايزها هو اضطهاد تاريخي أو سكن في الأرياف أو ثقافة مشتركة دينية واجتماعية أو نظرة المحيط كتحديد خارجي مؤثّر، أو قيام دولة لها في السابق، الخ. وبهذا يتزيّا المنطق الطائفي بزيّ العلم الاجتماعي والتاريخي، مموّهاً على أساسه المعطوب الذي يبقى هو ذاته: ثمّة جماعة بأكملها، حدودها حدود المذهب الديني، تطاولها هذه الحوادث برمّتها وتُحْدِثُ لديها ردّة فعل جماعية واحدة لا يخرج منها إلا ما كان استثناءً يؤكّد القاعدة أو مصادفة عابرة لا تستحق الالتفات إليها. وبهذا أيضاً لا تكون حوادث التاريخ أكثر من زينة سطحية لا تغيّر شيئاً من أمر أنّ جماعةً بأسرها ستسلك سلوكاً معيّناً وموحّداً تجاه حوادث التاريخ هذه.

لا يكتفي هذا المنطق بردّ الأفراد مهما اختلفوا إلى طوائفهم، بل يتعدّى ذلك إلى ردّ المجتمع ذاته إلى جماعاته المذهبية، بما في ذلك المجتمع الديمقراطي، كما في قول أحد المتنطعين لتناول الطائفية في سورية: «المبدأ الأساس في تجاوز الاستبداد هو المساواة بين الجماعات الاعتقادية السورية بوصفها جماعات تأسيسية للكيان الوطني». وبذلك لا يعود الكيان الوطني الحديث والديمقراطي قائماً في مبدأه الأساس على مساواة المواطنين الأفراد كما في كل الكيانات الوطنية الحديثة، بل على تساوي جماعات اعتقادية تأسيسية. وبهذا يعود المنطق الطائفي إلى أساسه: الجماعات الاعتقادية أو المذاهب. إن تساوت هذه المذاهب زال الاستبداد، وإن لم تتساو استغلّت السياسة وباتت طوائف. والحال أنَّ سوسيولوجيا هؤلاء هي من النوع الذي ينظر إلى المجتمع فيراه طوائف، وحين ينبري إلى حلّ مشكلاته يحلّها بوصفها مشكلات طائفية. ويكاد دور التاريخ أن يكون مقتصراً في النهاية على إقامة الطوائف التي يكاد لا يكون ثمّة فاعل سواها في المجتمع المعني.

حتى حين يجري الحديث عن «عوامل تاريخية مشتركة تخلق جماعة

بشرية لها تمايز ثقافي واجتماعي معيّن»، كما يقول كاتب سوري آخر، لا نجد تمحيصاً ما إذا كان ذلك التأثير واحداً على جميع أبناء المذهب المعني، كباراً وصغاراً، مشايخ وعوامّ، أغوات وفلاحين. أو ما إذا كان للسكن في الأرياف، مثلاً، التأثيرات ذاتها على القرويين السنّة والمسيحيين؟ حتى مفردة سوسيولوجية مثل «الريف»، الذي هو أرياف في حقيقة الأمر، يُمكن أن تكون مثقلة بالتعمية. أمّا «الخوف من الآخر» و«تاريخ الاضطهاد» فقد يفضيان إلى ردود فعل مختلفة لدى الجماعة الواحدة، تتراوح من الطائفية إلى حسّ المواطنة الرفيع مروراً بطيف واسع من التدرّجات.

باختصار، هذا المنطق لا يطرح على نفسه السؤال الضروري: هل تقوى الهوية المذهبية في العالم الحديث على أن تقوم عليها جماعة بشرية ذات تمايز اجتماعي وثقافي وذات حدود واضحة؟ هل تصمد الهوية المذهبية أمام فيض الهويات الهائل وفيض التناقضات والصراعات التي تكاد لا تنتهي وتشقّ كلّ جماعة بشرية مهما صغرت؟ دع عنك أنَّ ما من عامل من «العوامل المشتركة» المزعومة إلا وتشترك فيه أجزاء واسعة من جميع الطوائف وتخرج عنه أجزاء واسعة من المذهب ذاته.

لا شكّ أنَّ لمفهوم «الطائفة» فائدة وأهمية كبيرتين، نظرياً وعملياً، شرط تحديده العلمي لا العنصري. ونقطة البدء في تمييز المنطق العلمي من المنطق الطائفي العنصري هي في تبيان أنَّ هذين المنطقين لا يُشيران إلى الشيء ذاته حين يقولان «الطائفة الدرزية»، مثلاً. فهذه العبارة تشير، في المنطق الطائفي، إلى جميع المنتمين إلى المذهب الدرزي، وقد تطلب منهم في لحظة ما طلبه أحد «الثوّار» السوريين من العلويين، أن يعتذروا «عن كلّ جريمة منذ حماة وما سبقها وما تلاها حتى اليوم ارتُكبت باسم الطائفة حتى لو لم يشاركوا بها شخصياً، اعتذار يقوم به الجميع فرداً فرداً، كبيراً وصغيراً، ولا يسقط عن الجميع بقيام البعض به». أمّا في المنطق الآخر، فتشير «الطائفة» إلى علاقة سياسية تحاول أن تنتظم شقّاً مذهبياً بأكمله لتجعل منه جماعة مُتَخَيَّلة متلاحمة بعوامل مشتركة تميّزها، لكنها لا تقوى على هذا، لأنها في العالم الحديث على الأقلّ، أوهى من أن تكون لها مثل هذه القدرة. وكلّ ما تتمكّن من إقامته هو جماعة متخيّلة مختلفة تمام الاختلاف عن

جماعة المذهب. وهي جماعة لا تختلف عن جماعة المنتمين إلى المذهب المعني بحكم الولادة فحسب، بل تختلف أيضاً حتى عن جماعة المنتمين إليه بحكم الإيمان والتصديق الديني.

ما يهمّنا هنا بصورة حاسمة أنّ الجماعة المذهبية المُتَخَيَّلة لا تتطابق أبداً مع جماعة الطائفة أو الجماعة الطائفية المُتَخَيَّلة ولا تقوم على الأساس الذي تقوم عليه. فالأولى جماعة بالاعتقاد الديني، أمّا الثانية فجماعة بالسياسة. وتكاد الأولى تشمل أبناء المذهب جميعاً بحكم الولادة و/ أو الإيمان، في حين أنّ تعداد الثانية متغيّر زيادة ونقصاناً بحسب الانضواء في ممارساتها ومنطقها الطائفي، وتبعاً لما إذا كان هذا الانضواء تامّاً أم جزئياً، دائماً أم مؤقتاً، وهي تعجز بالتأكيد عن أن تشمل أبناء المذهب جميعاً.

ليس الناظم الحاسم في تشكّل الطائفة، إذاً، هو المذهب القديم بل علاقة سياسية راهنة وحديثة. وهنا يكمن الاختلاف الجوهري الذي لا يدركه الطائفيون. وعدم الإدراك هذا هو أثر لحضور «الطائفية»، أي تلك الأيديولوجيا أو ذاك المنطق الذي يوهمك أنّ الطائفية تنبع من المذهب، أو تنبع منه بشيء من مساعدة السياسة، بخلاف منطق علميّ يرى أنّ السياسة هي الأصل والمذهب أمر مساعد وثانوي تستغل السياسةُ وجودَه لأنّه موجود، ولو لم يكن كذلك لخلقته أو استغلت غيره. والدليل الواضح على ذلك أنّ المذاهب لا تُعدّ ولا تُحصى في كلّ بلد من بلدان العالم من دون أن يكون ثمّة أثر جديّ لأي مشكلة طائفية في غالبيتها الساحقة. و«الطائفية»، إذاً، هي تلك الأيديولوجيا التي لا تكتفي بتعبئة الناس على أساس الطائفة، وقد تصل حدّ إقامة كيان طائفي، بل تتعدّى ذلك إلى إخفاء حقيقة «الطائفة» وإلقاء قناع القِدَم والدين عليها لتبدو متطابقة مع المذهب الاعتقادي الديني.

3- الحالة السورية:

ما أريده الآن هو التركيز لا على المنطق الطائفي الصريح والمباشر، بل على تناول للطائفية يحاول الظهور بمظهر العلم فيعطي شيئاً من الدور للسياسة أو التاريخ أو الاجتماع، لكنه يبقي على الأساس المعطوب للمنطق

الطائفي، ألا وهو الكلام على جماعة بأكملها، حدودها حدود المذهب الديني، تطاولها السياسة أو التاريخ أو الاجتماع، وتُحْدِثُ لديها ردة فعل جمعية واحدة، لا يخرج عنها إلا من كان استثناءً.

هكذا، يبقى المنطق طائفياً حين يربط الطائفية في سورية، مثلاً، بنظام امتيازات ومقادير متفاوتة من الرأسمال الاجتماعي، معتبراً هذه الطائفية «سياسة تمييز بين السكان وفق روابطهم الدينية والاعتقادية، تمارسها نخب في السلطة أو طامحة إليها»، حيث «الطائفية تسير يداً بيد مع نظام الامتيازات والتمييز الاجتماعي والسياسي، ويغلب أن تكون أداة لنيل مكاسب خاصة على حساب محرومين بلا حقوق ولا حماية».

ربما كان مناسباً في هذا المقام، بدلاً من أن ندخل في نقاش نظري مع هذه «التخييلات»، أن نورد ما قاله بهذا الصدد دارسٌ مدقّق مثل حنا بطاطو في سياق كتابه الشهير عن سورية البعث، إذ طرح السؤال صريحاً: هل نظام الأسد طائفي؟ ووضع بين يدي قارئه شيئاً غير قليل مما يلزم للإجابة عنه. يقول بطاطو: «لا جدال في أنَّ قاعدة سلطة الأسد هي في جوهرها علوية بقوة، وأنَّ هذا الملمح من ملامح حكمه كان في جزء منه قد عمل في النصف الثاني من السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات على إيجاد مناخ سياسي مشحون بالطائفية وصدّع الرأي السوري تصدّعاً خطيراً على أساس طائفي، لكن ليس هناك، في الوقت ذاته، سوى القليل من الأدلة على أنَّ الأسد في سياساته الاقتصادية أعطى تفضيلاً ملحوظاً للطائفة العلوية، أو أنَّ أغلبية العلويين تتمتع بأسباب الراحة في الحياة أكثر من أغلبية الشعب السوري»[1]. هذا عن الامتيازات الاقتصادية، أما عن سواها من الامتيازات فيتابع بطاطو قائلاً: «من الجدير بالملاحظة أن مناوئي النظام من جميع الطوائف يعترفون أن أغلبية العلويين لا تتمتع بمعاملة مميزة، وأنهم مهمشون سياسياً مثل باقي الشعب»[2].

1- حنا بطاطو، **فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنا وسياساتهم**، ترجمة عبدالله فاضل ورائد النقشبندي، مراجعة ثائر ديب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2014، ص 422.

2- المرجع السابق ذاته، ص 424.

يلتقط بطاطو، إذاً، ملمحاً طائفياً في حكم الأسد: «قاعدة سلطة الأسد هي في جوهرها علوية بقوة»؛ ويشير إلى تاريخ بناء هذا الملمح أو الطابع الطائفي: «النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين والنصف الأول من ثمانينياته». لكن منطق بطاطو البعيد عن الطائفية يمنعه من إقامة ذلك كلّه على نظام تفضيل طائفي اقتصادي أو سياسي، الأمر الذي يدفع إلى التساؤل عن الأساس الذي تقوم عليه هذه الطائفية، وهل هو مقتصر على سورية وحدها أم أنه خصلة عامة للطائفية في كلّ مكان. فعند بطاطو ليس للمذهب (الروابط الدينية والاعتقادية) ذلك الدور الذي يعطيه له الطائفيون، والطائفية ليست قديمة كلّ القدم بل بُنِيَت بناءً منذ عهد قريب جداً، والأهم من ذلك أنّها ليست نظام امتيازات اجتماعية -اقتصادية- سياسية تطاول مذهباً بأكمله كما يزعم بعض من يمارسون «التخييل» في فهم الطائفية.

لعلَّ بداية الإجابة عن الأسئلة التي يدفعنا بطاطو إلى طرحها تكمن في التفاتنا إلى المكان الذي يجتمع فيه الولاء والخوف والخطر وترقّب خطاب «الخصم» وأفعاله والتصرّف بناءً عليها، وليس في أيّ نظام للامتيازات رسمي أو غير رسمي. لعلّها تكمن في مكانٍ حيث يسهل أن يكون لكلّ فعل ردّة فعل من جنسه، في حلقة شريرة لا يكفّ فيها السبب عن التحوّل إلى نتيجة لا تلبث بدورها أن تغدو سبباً. يكفي، مثلاً، أن تندفع الدكتاتورية إلى إحاطة نفسها بأبناء من مذهبها (أو قومها أو لونها) ضماناً للولاء حتى يتولّد لدى الخصوم الحاليين أو المحتملين إحساس طائفي مناوئ لا يلبث أن يعزّز لدى أبناء المذهب الأول ما سبق أن تولّد لديهم في دورة لا تتردد، إذا ما تفجّر العنف، في أن تدفع ملايين من البشر ممن لا ناقة لهم ولا جمل إلى التصرّف بناءً على منطق هذه الدورة المترع بالخوف والرغبة في اتّقاء الخطر وردّه بسرعةٍ لا تتيح مجالاً لأيّ تفكير منطقي أو عقلاني. وأمام الهجمة الطائفية التي لا تميّز، قد يشترك البشر الذين هم محلّ هجوم في ردة فعلهم لا لأنهم يعتبرون أنفسهم أبناء مذهب واحد أو لأنهم طائفيون جميعاً، بل لأنَّ «الخصم» يعتبرهم كذلك.

هكذا ترتبط مصالح التسلّط السياسي والاقتصادي التي هي مصالح قلّة (ليست طائفية بالضرورة) بالبعد الثقافي (المذهبي) كي تُكَهْرِب المجتمع

كلّه وتقسمه بالخوف والخطر. والخطاب الطائفي هو جهاز يدير معرفة الاختلافات المذهبية على نحوٍ يوهم بأنَّ هذه الاختلافات أساسٌ للسلوك وتفسيرٌ له. وتتمثّل الوظيفة الاستراتيجية الأساسية لهذا الخطاب في خلق فضاء تقطنه طوائف، أي في خلق فضاء هويته الأساسية هي الهوية الطائفية، متوسّلاً لذلك صوراً نمطية تُقوَّم وتُثمَّن على نحوٍ متباين. أمّا غايته النهائية فترتبط مباشرة بالسلطة (سواء بالحفاظ عليها أم ببلوغها والاستيلاء عليها). وهو لذلك يردّ الأفراد إلى طوائفهم، ويردّ المجتمع إلى جماعاته المذهبية، بل ويردّ الديمقراطية ذاتها إلى مساواة بين الجماعات الاعتقادية التي يعتبرها جماعات تأسيسية للكيان الوطني.

الحال أنَّ كلّ كلام على جماعة مذهبية بأل التعريف هو كلام يسهم في تعزيز هذا الجهاز ولو أدخل السياسة أو التاريخ أو الاجتماع بين مبررات سلوك تلك الجماعة وسيكولوجيتها. وكل كلام لا يتيح مجالاً لما يجري داخل كلّ جماعة - مذهب من صراع وتنوع وتعدّد (هو الأمر الطبيعي العاديّ والمتوقَّع لا الاستثنائي والغريب) إنما هو كلام طائفيّ عنصريّ لا يحتمل رؤية ما يجري داخل كلّ مذهب من مقاومة لتطييفه أو نأي بالنفس عن ذلك، بل لا يحتمل حتى تخيّل أنَّ في ذلك المذهب أطفالاً وعجائز ومرضى لا يقوون حتى على التفكير في الأمر أو إدراكه.

4- «الديمقراطية التوافقية»، نقد:

يبدو ما يُدعى بـ«الديموقراطية التوافقية» (Consensus democracy) واحداً من السيناريوهات القوية التي يُحتمل أن ينتهي إليها الحدث السوري الرهيب. و«الديموقراطية التوافقية» -في مفهومها النظري كما في أمثلتها العيانية، ومنها المثالان اللبناني والعراقي- هي ديموقراطية توافق الطوائف، بل ديموقراطية ممثلي هذه الطوائف وزعمائها؛ أي ديموقراطية تقاسم هؤلاء الممثلين الطائفيين مؤسسات السلطة ومواقعها. والحجّة الأساسية هنا أنَّ الطوائف أمر واقع، وأنّ ثمّة تمييزاً بينها، فلا بدّ من تصويب الحال بوضع هذه الطوائف على قدم المساواة.

عادةً ما تُمرَّر «الديموقراطية التوافقية» في إهابِ أسئلةٍ تبدو علميةً رفيعة، لكنها أبعد ما تكون عن العلم في الحقيقة: كيف نخطّط الديموقراطية في بلد منقسم إلى طوائف وأعراق، فلا يطيح بها الصراع الداخلي ولا الرياح الإقليمية والدولية؟ ما الأنظمة الانتخابية التي تساعد الديموقراطية على البقاء في بلدان تشطرها الانقسامات الدينية والعرقية؟ والجواب دوماً هو: الديموقراطية التوافقية، ديموقراطية ممثلي الطوائف والأعراق. وهذا ينطوي على نظرة إلى المجتمع تراه، أصلاً وفي الأساس، طوائف وأعراقاً. وإذا ما كانت فيه هويات أخرى، كالطبقة والجنس والقومية، «تكرّمت» تلك النظرة ووضعت هذه الهويات على سوية واحدة مع الطوائف، وبات لكونك برجوازياً الأهمية والمفاعيل ذاتها التي لكونك مسيحياً أو كردياً (لا يكفي الحيّز هنا لتناول الفروق الجوهرية بين مثل هذه الانتماءات، يُنظر الفصل التالي). والأسوأ بعد، أنَّ المجتمعات تُقسَم في هذا المنطق على نحوٍ استشراقي بين مجتمعات تُسْتَطَبُّ لها وصفة ديموقراطية الطوائف ومجتمعات أخرى لا يليق بها مثل هذا الاستطباب، مع أنها تعجّ بالطوائف التي سبق أن تصارعت وأسالت أنهاراً من الدماء. كما يُنسى في السياق أنَّ مجتمعات ليس فيها طوائف شهدت ظواهر وصراعات لا تختلف في أسبابها وجوهرها عن تلك التي شهدتها وتشهدها مجتمعات أخرى تُوصف بأنّها طائفية.

يبقى الأساس النظريّ لدى أصحاب «الديموقراطية التوافقية» أنَّ انقسام المجتمع إلى طوائف وإثنيات هو انقسام جوهريّ إن لم يكن الانقسام الجوهري ذاته، ولا بدّ تالياً من أن يُفْهَم المجتمع ويُدَار ويُصَاغ على هذا الأساس، وبذلك تغدو هذه الهويات الجماعية الطائفية والإثنية مرجع الدولة الوطنية وليس العكس. فما يؤسّس الكيان الوطني الحديث، بحسب هذا المنطق، هو جماعات مؤسِّسة، مذهبية وطائفية وإثنية، تتساوى في ما بينها، وليس علاقة مواطنة تربط الفرد بالدولة. وطبيعيٌّ أنَّ مثل هذا المنطق، عدا عن خطله النظري، يؤسّس لكيانات سياسية متعددة وليس لكيان موحّد كما يدّعي. ودعوته إلى تقاسم السلطة والتوافق والتعايش هي نوع من إدارة حرب مفترضة مخبوءة قد تغدو حرباً أهلية في أيّ لحظة. والمساواة التي

يطلبها ليست سوى مسكّن مؤقّت لبلاء يعمل هذا المنطق على تعزيزه بدلاً من أن يخفّف منه أو يزيله.

صحيحٌ، بالطبع، أننا مواطنون أفراد لهم، في الوقت ذاته، انتماءاتهم الأخرى. وهنا يغدو السؤال: هل هذه الانتماءات الأخرى جميعاً كيانات قائمة بذاتها، ما يرتّب على الدولة حقوقاً تجاهها تتعدّى حقوق المواطنة والفرد؟ وهل من حقّ هذه الجماعات أن تكون لها سلطة على الفرد والمواطن؟ وهل تتعدّى هذه السلطة حدّ حقّ هذا المواطن باختيار انتماءاته؟ بعبارة أخرى: ما العلاقة بين الجماعة والفرد والدولة؟ هكذا، ينفتح المجال واسعاً أمام تناول علمي لمسألة الجماعات، الطائفية والعرقية وسواها، بدل الاكتفاء بأخذ واقع وجودها ذريعةً لتكريسها ومأسستها، باسم التحرر والانعتاق.

طبيعي أنّ الإجابات عن الأسئلة السابقة تتعدد بتعدد المجيبين ومنابتهم ومصادرهم وانتساباتهم. ولا نخفي، بل نجهر ونفخر، بأنَّ الإجابة الصائبة والعادلة والتقدمية والحضارية هي الدعوة إلى إقامة المساواة والعدل على أساس المواطنة، على أساس تساوي الأفراد أمام القانون وفي حرياتهم وحقوقهم السياسية. ذلك أنّ هذا وحده ما يُمكن أن يوفّر إطاراً سياسياً واحداً للقانون والعدل، أو مرجعاً أساساً لهما، يمكن أن يستوعب في داخله حقوقاً جماعية لجماعات مختلفة. فحين تُربط الحقوق بالمواطنة وبالفرد المواطن، لا بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد، يغدو وجود جماعات لها حقوق مسألة يسيرة، إذ يغدو الانتماء إليها واحداً من حقوق الفرد المواطن ذاتها، ألا وهو حقّه في اختيار هويته الثقافية أو الدينية، مثلاً. وبالمقابل، فإن اتّخاذ حقوق الجماعات مرجعاً وأساساً ليس سوى مشروع لإقامة كيانات منفصلة ومتحاربة لا يجمعها إطارٌ واحدٌ لإدارة العدالة.

- 19 -

الطبقة، القوم، الجنس، الطائفة وكَتَبَةُ الثورة السورية[1]

قد يبدو ترفاً وانعداماً للّياقة أن يُعنى المرء بالنظرية والمفاهيم في لحظات القتل والخراب. غير أنّ أولئك الذين يزعمون أنّ بمقدورهم فهم ما يجري من غير نظريةٍ ليسوا في الحقيقة سوى ضحايا لنوع من النظرية متسرع وضمني لا يعي ذاته، ولا مجال تالياً لأن يتخذ حيال ذاته أيّ موقف نقدي.

العداء للنظرية، أو للأيديولوجيا كما تُدعى في كثير من الأحيان، لا يعني في العادة سوى العداء لنظريات الآخرين ونسيان المرء نظريته الخاصة. ذلك أنّه لا مهرب لأحد من الأيديولوجيا، وكلّ ما نقوى على فعله تجاه أيديولوجياتنا هو أن نعيها ونتخذ حيالها مواقف نقدية، بدل أن نجهلها ونقع في قبضة أنواع منها ساذجة وخطيرة، لعلّ أردأها هي أيديولوجيا «نهاية الأيديولوجيا».

جرت ثورات الربيع العربي وتجري في عصر ما بعد الحداثة. وهذا العصر، من بين أشياء لا تُعَدّ ولا تُحصى، هو عصر تكاثر الهويات وعصر المحلّة والمكان المحدد، بخلاف عصر الحداثة الذي هو عصر المقولات الكبرى الجامعة والزمان الواسع أو التاريخ الشامل. وربما كان من أهمّ إنجازات التيارات الفكرية والسياسية ما بعد الحداثية هو أنها كانت صوت هويات معذَّبة، صوت أولئك المذلّين والمهانين من النساء والأقوام

1- السفير، 1/ 4/ 2015

والشعوب المضطهدة التي عبّرت عن اعتلائها منصّة القول والفعل، مع حركات الاستقلال والتحرر في العالم الثالث وحركات الحقوق المختلفة في بقية العالم.

لقد طرحت هذه التيارات قضايا التمييز المختلفة، الجنسية والقومية والمذهبية...، على جدول أعمال السياسة بصورة لم يعد من الممكن شطبها قبل أن تُحَلّ. وجاء هذا الطرح بمنزلة نقد جذري لتلك الديناصورات الماركسية التي أهملت هذه المناطق وتخيّلت أنَّ ثمة قوة واحدة وحيدة للتغيير الاجتماعي هي الطبقة العاملة (وربما حزبها أو أمينه العام) التي تتكفل ثورتها بصورة آلية بحلّ جميع ما يعتري البنية الاجتماعية من ضروب البلاء والمشاكل سواء كانت قومية أو جنسية أو مذهبية أو سواها.

لعلّ هذا الطرح لقضايا التمييز وأشكاله أن يكون من الأهمية إلى درجة تغفر لهذه التيارات ما بعد الحداثية كثيراً من أخطائها، إنّما من دون أن يعني ذلك إنكار هذه الأخطاء أو عدم تسليط أسطع الأضواء عليها. ولعلّ أخطر هذه الأخطاء عدم التمييز بين الهويات، واعتبار كلّ هوية على نفس القدر من المعنى والجدارة بالوجود والحقوق مثل غيرها، الأمر الذي يكاد يبرر هوية النازيين الجدد والطائفيين وسوى ذلك من الهويات القاتلة.

الحال أنَّ الدافع وراء كلامنا هنا هو ذلك الطَّفح الرهيب من الكتابات السورية التي عُنيت، مع اندلاع الثورة السورية وتطورها، بالطائفة والطائفية وبالأقوام والقوميات من منظورات منفلتة وغرّة بلغ بها الأمر حدّ التحالف مع الإرهاب والتكفير أو تبريره. غير أننا بدل ملاحقة مثل هذا الصنف من الكتابة، ربما كان الأكثر فائدةً ملاحقة «المعلّم» ما بعد الحداثي، أو «الطبعة الأصلية» ما بعد الحداثية بدل ملاحقة نسخها الباهتة التي قد لا تعلم بوجودها أصلاً.

ترد مقولات «الطبقة الاجتماعية» و«القوم» و«الجنس» و«الجماعة» (كالطائفة) في أدبيات التيارات ما بعد الحداثية بوصفها عناصر في البنية الاجتماعية على ذات القدر من المعنى والأهمية، من دون إجراء ما يلزم من ضروب التمييز السليم بين هذه المقولات. ويكاد المنطق الذي يقف

خلف هذا الورود أن يكون مكتفياً بالقول: "إنّ التمييز بين الأقوام أمر سيئ، شأنه شأن التمييز بين الجنسين، أو بين الطوائف، وكذا ذلك الشيء الذي يُدعى بالطبقة. وإنّ بعض البشر يعانون الاضطهاد بسبب جنسهم، وبعضهم بسبب قومهم، وبعضهم بسبب طائفتهم، وبعضهم الآخر بسبب الطبقة التي ينتمون إليها. وما تشترك به هذه الجماعات الاجتماعية هو واقعة أن إنسانيتها الكاملة تُنكر عليها، حيث يُكتفى بمعاملتها تبعاً للتجريد والاختزال والتنميط الذي تنطوي عليه كلّ مقولة من هذه المقولات.

يبدو هذا المنطق في الظاهر وعلى السطح منطقاً بسيطاً ومقنعاً، بل بدهياً، غير أنَّ إمعان النظر في الأمر كفيل بأن يدفع المرء إلى مزيد من الأسئلة والشكوك.

هل صحيحٌ، أولاً، أنَّ الطبقة أمر سيئ؟ أليس في هذا القول نوع من الرؤية الأخلاقية التي لا تكترث بالتاريخ وتصل بالتعميم إلى درجة يأباها حتى الفهم الشائع أو ما يُدعى الحسّ السليم؟ هل كانت البرجوازية سيئة حين دكّت بكلّ شجاعة عروش الاستبداد وأورثتنا ميراثاً وضّاء من الحرية والعدالة وحقوق الإنسان وثقافة فائقة الجلال، على الرغم من أنّ هذه الطبقة أمر سيئ عموماً هذه الأيام؟

هل صحيحٌ، ثانياً، أنَّ هنالك صفات معينة يبديها بعض الأفراد فلا تلبث أن تفضي إلى تصنيفهم في طبقة، ما يؤدي تالياً إلى اضطهادهم؟ أم أن الأمر يتمثّل، على العكس، في أنّ الانتماء إلى طبقة اجتماعية هو بالضبط أن تكون مضطهَداً أو مضطهِداً؟ أليست الطبقة بهذا المعنى الأخير مقولة اجتماعية تماماً وبالكامل، بخلاف كون المرء امرأة أو كونه يحمل لوناً معيناً أو ينتمي بحكم الولادة إلى مذهب معين أو قومية معينة؟

هذه الأمور الأخيرة، بخلاف الطبقة الاجتماعية، تتعلق بالجسد و/ أو الثقافة التي ينتمي إليها الشخص بحكم الولادة. والمساواة بين اضطهاد بعض البشر لكونهم نساء أو من عرق معين أو طائفة معينة واضطهاد بعضهم الآخر لكونهم من طبقة معينة، ينطوي على نوع من الخداع أو الضلال، إذ يغفل ما هو خاص ومميز في شأن تلك الأشكال من الاضطهاد التي تتحرك

في الفضاء الفاصل/ الواصل بين الطبيعة والثقافة، بين البيولوجيا والمجتمع. فاضطهاد النساء هو مسألة تمييز بين الجنسين، أي إنه بناء اجتماعي بكلّ ما للكلمة من معنى، غير أنَّ النساء يُضْطَهَدْن بوصفهن نساء، الأمر الذي ينطوي على نوع من الجسد يصادف أن يمتلكه المرء. واضطهاد الكاثوليك في إيرلندا هو مسألة تمييز بين المذاهب، أي إنه بناء اجتماعي بكل ما للكلمة من معنى، غير أنّ الكاثوليك الإيرلنديين يُضطهدون بوصفهم ينتمون إلى ثقافة دينية معينة صادف أن وُلدوا فيها. أمّا أن يكون الواحد برجوازياً أو عاملاً، بالمقابل، فهو مسألة لا علاقة لها بالبيولوجيا ولا بثقافة المولد.

ربما أمكن لنا أن نتصور في الماضي، وربما في المستقبل، مجتمعاً ليس فيه برجوازية أو عمال، مع أنَّه من الصعب أن نتصور مثل هذا المجتمع من دون نساء وصينيين وأديان من نوع ما. ومن ثمّ فإنّ العلاقة التي لا تنفصم بين بعض الطبقات (كالطبقة الوسطى الصناعية والعمال مثلاً) هي علاقة لا توجد بين الأجناس أو الأعراق. بمعنى أنَّ ما من مجتمع يمكن أن يشتمل على البرجوازية من دون أن يشتمل على العمال، في حين أنّ المقولات الجنسية والعرقية ليست متبادلة التكوين على هذا النحو الكامل والكلي. فالذكر والأنثى، شأن الصيني والأميركي من أصل إسباني، مقولتان تتبادلان التحديد من دون شكّ، غير أنّ أحداً لا يصطبغ جلده بلون معين لأنَّ جلد سواه قد اصطبغ بلون آخر، أو يكون ذكراً لأنَّ آخر هو امرأة، على النحو الذي يكون فيه بعض البشر فلاحين فقراء لأن سواهم أسياد يملكون الأرض.

من ثمّ، فإن البقاء عند مستوى اشتراك هذه الجماعات بإنكار إنسانيتها الكاملة عليها هو بمنزلة اقتصار على إطلاق حكم أخلاقي محض وإصرار على عدم تجاوزه. وهذه التيارات ما بعد الحداثية التي تنتقد السرديات الكبرى (وغالباً ما تقصد بذلك التنوير والماركسية) تقصّر كثيراً عمّا أتى به التنوير والماركسية. فاهتمام الماركسية بالعمال لم يبق عند هذا المستوى الأخلاقي، وما يجعل العمال قوة كامنة للديمقراطية الاشتراكية، تبعاً للمنطق الماركسي، ليس كونهم يعانون كثيراً. ولو كان الأمر متعلقاً بالمعاناة والبؤس لكان ثمّة مرشحون كثر لاحتلال هذا الموقع السياسي (كالمتشردين والفلاحين الفقراء والسجناء والمتقاعدين والطلاب...) وما تدقّق فيه

الماركسية أبعد من المعاناة والبؤس، هو توضّع الجماعة الاجتماعية ضمن نظام الإنتاج. فهذه الجماعات البائسة ليست متوضّعة مثل العمال ضمن هذا النظام وليست منظّمة من خلاله ومتكاملة معه مثلهم بحيث يكون بمقدورها أن تجعله يتوقف أو أن تسيّره على نحوٍ تعاوني[1].

أخيراً، ليست المسألة مسألة نزاع حول أيّ جماعة مضطهدة هي التي ينبغي رفعها إلى أعلى علّيين، ذلك أنّه لا خيار في هذا الأمر إذا كنا نؤمن بأنّ أحداً لا يستطيع أن يحرر أحداً آخر. فضرورة أن يقوم ضحايا القوة الظالمة بتحرير أنفسهم من هذه القوة هي مسألة مبدأ ديمقراطي. وطبيعي أنّ هذا يعني في ميدان الإنتاج المادي أولئك المتضررين بصورة مباشرة من القوة الظالمة القائمة هناك. وطبيعي أيضاً أنّ ما يستتبعه هذا المبدأ هو أنّ النساء، وليس العمال، هنّ قوى التغيير السياسي حيث يتعلق الأمر بالبطريركية، وأن الكرد، وليس البروليتاريا، هم قوى تقرير المصير، حيث يتعلّق الأمر بالقومية.

بالمقابل، فإنّ الطائفة، حين تصبغ التغيير بصبغتها، تبدو أقرب إلى الهوية القاتلة وإلى التدهور والرجعي التي تهدر على مذبحها كلّ مواجهة للظلم، على نحو يشبه، من جهة، القوميات المعتدية ويختلف، من جهة أخرى، أشد الاختلاف عن القوميات التي غالباً ما كانت ديمقراطية وتقدمية وهي تخوض معارك تحررها، وعن النساء والملونين المضطهَدين وهم يخرجون على هذا الخضوع. وهذا، أي ما يجعلُ تطييفَ نضالٍ ما دفعاً إلى الوراء وتخريباً لهذا النضال، أمر يحتاج إلى مزيد من الاستكشاف وإلقاء الضوء.

1- تيري إيغلتون، **أوهام ما بعد الحداثة**، ترجمة ثائر ديب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2019، ص 90-91.

- 20 -

غباء العنصرية الثقافية ووقاحتها[1]

أين يمكن لنا -على قائمة صنوف التمييز بين البشر- أن نضع العبارات التالية المأخوذة من معجم التراشق السوري: «لا بد من افتراض سيكولوجيا جمعية لعلويي سورية»، «خوف السنّة من العلمانية»، «خوف العلويين من الديمقراطية»، «الأكثرية المسلمة المتخلفة»، «الأقليات القابلة للحداثة»، «جينات الأقليات»، «العلوية السياسية»، «العلوية الثقافية»؟ هل يمكن أن ندرج ذلك في إطار العنصرية في الوقت الذي يؤكّد أصحابها أنّهم لا يتكلمون على أيّ شيء بيولوجي ووراثي، بل عن أشياء سياسية ونفسية وثقافية؟

الفكرة الأصلية في العنصرية هي «العرق» أو «العنصر» والخوف المرضيّ من اختلاط الأعراق للحفاظ على نقاوة الدم. وهي نتاج حديث و«غربيّ» تعود جذوره الحقيقية إلى منتصف القرن الخامس عشر وظهور ثنائية ذوي الدم النقي/ ذوي الدم الملوَّث في إسبانيا والبرتغال، حيث أُريدَ لها أن تعلي من شأن نقاوة الدم على نقاوة الإيمان فتشكّل عقبة كأداء أمام المتنصّرين الجدد من اليهود والمسلمين وتحول دون ارتقائهم الاجتماعي.

لكنَّ عناصر أخرى متعددة راحت تنضاف في مراحل تاريخية محددة لتشكّل جذوراً أخرى للعنصرية: استرقاق السود؛ الاستعمار؛ صيرورة العنصرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر جزءاً مكوّناً أساسياً من بنية «التمركز الأوروبي على الذات» إلى جانب عناصر أخرى مثل الاستشراق، وإلحاق المسيحية بالغرب، وبتر علاقة اليونان القديمة بالبيئة

1- السفير، 25/ 10/ 2016

الشرقية وضمّها تعسفياً إلى «الغرب» الأوروبي. وذلك لأنَّ العنصرية كانت أمراً لابدّ منه لتأكيد الوحدة الثقافية الأوروبية على مدى القرون.

بدأ التقارب بين نظرية العنصرية وممارستها مع منتصف القرن الثامن عشر حين ظهرت أولى محاولات تصنيف أجناس البشر وإيجاد أساس تشريحي للمفاضلة بينهم، وأولى محاولات تصنيف اللغات البشرية وإقامة تمايز في كفاءاتها الأدائية والعقليات التي تقف وراءها. واكتملت صياغة العنصرية مفهومياً وإيديولوجياً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع «التمركز الأوروبي على الذات» الذي أتاح للعنصرية قدرةً على إعادة إنتاج أفكار قديمة واختراع أخرى جديدة تحلّ بهذا القدر أو ذاك محلّ فكرة «العرق» وتحافظ في الوقت ذاته على ما كانت تنهض به من وظائف وأغراض. فالمهم في النهاية هو القول بوجود طبائع محددة وخاصة تقف وراء الظواهر الاجتماعية والتاريخية أو وراء الحضارة ذاتها التي تنهض بها جماعة من الجماعات أو مجتمع من المجتمعات.

يكفي العنصرية كي تقوم، إذاً، إنكار وحدة البشر بزعم وجود اختلاف جوهري بينهم، سواء أكان بيولوجياً أو مناخياً أو ثقافياً. والحال أنّ تهافت الأسس البيولوجية للعنصرية كان من شأنه أن يدفعها في الاتجاه الثقافي. وربما كان من الممكن أن نطلق على هذا الشكل الأخير اسم «العنصرية الثقافية» التي تجعل من الفروق والتنوعات الثقافية (لا سيما الدينية والمذهبية) جواهر مطلقة لا يعتريها ما يعتري ما هو إنساني من تطور وتواصل وتمازج وتأثّر متبادل.

اللافت في هذه «العنصرية الثقافية» أنها لم تعد تدور بين الثقافات فحسب، بل ضمن الثقافة الواحدة أيضاً، ولم تعد مقتصرة على الغالب بل تعدّته إلى المغلوب، كنوع من ردّة الفعل المرضية والخوف المرضي. وسواء عند الغالب أم عند المغلوب، فإنَّ تصوّر نجاتك من العنصرية، لمجرد أنك لا تحيلها إلى البيولوجيا والجينات الوراثية، هو نوع من الغباء بعد مرور نحو قرن على تهاوي العنصرية البيولوجية، أمّا مهاجمة الذين ينتقدون العنصرية بأشكالها الجديدة الثقافية والسياسية معتقداً أنّهم يتهمونك بالعنصرية البيولوجية ويسيئون فهمك، فهو ضرب من الوقاحة التي تُضاف إلى ذلك الغباء.

- 21 -

عن «المنفى»: أسماؤه ولذائذه وآلامه[1]

«جاء طوفانُ نوحْ!/ المدينةُ تغرَقُ شيئاً.. فشيئاً/ ... ها همُ «الحكماءُ» يفرّونَ نحوَ السَّفينهْ/ ... ها همُ الجُبناءُ يفرّون نحو السَّفينهْ/ ... صاحَ بي سيدُ الفُلكِ قبل حُلولِ السَّكينهْ:/ «انج من بلدٍ.. لمْ تعدْ فيهِ روحْ!»/ قلتُ:/ طوبى لمن طعِموا خُبزه/ في الزمانِ الحسنْ/ وأداروا له الظَّهرَ/ يوم المِحَن!/ ولنا المجدُ نحنُ الذينَ وقَفْنا/ (وقد طَمسَ اللهُ أسماءنا!)/ نتحدى الدَّمارَ/ ونأوي إلى جبلٍ لا يموت/ (يسمونَه الشَّعب!)/ نأبى الفرارَ/ ونأبى النُزوحْ!/ كان قلبي الذي نَسجتْه الجروحْ/ كان قَلبي الذي لَعنتْه الشُروحْ/ يرقدُ الآن فوقَ بقايا المدينه/ وردةً من عَطنْ/ هادئاً/ بعد أن قالَ «لا» للسفينهْ/ وأحَبَّ الوطن!»

• **أمل دنقل، «مقابلة خاصة مع ابن نوح»، أوراق الغرفة 8.**

ارتبطت بالاستعمار وعواقبه ظاهرة هجرة (أو شتات أو منفى أو لجوء، إلى غير ذلك من التسميات التي تبدو مترادفةً للوهلة الأولى) جسيمة، عادت لتتصاعد، في منطقتنا، بانهيار تجارب التحرر الوطني وانقلاب أنظمتها عليها وما ارتبط بذلك من قمع وفساد وتمردات وحروب داخلية وأزمات اقتصادية

1- **أوان**، 23/ 5/ 2024

عميقة ومقيمة. وربما كانت الهجرة السورية، في العقد ونصف العقد الأخير، هي الأشدّ مأساوية والأضخم عدداً والأسرع تواتراً.

شكّل «الابتعاد عن الوطن الأصلي»، بهذا المعنى، جزءاً بنيوياً من العالم الحديث، ما جعل تناوله في النظرية والعلوم الإنسانية والأدب أمراً مؤكّداً، حدّ صيرورته جنساً أدبياً قائماً بذاته، «أدب المهجر»، وحقلاً دراسياً في الدراسات الثقافية يتنامى ويستقلّ باطراد. ومن هنا هذه الجولة السريعة المقتضبة، إنّما الضرورية والنقدية، على أبرز من تناولوا هذه الظاهرة.

يعرّف إدوارد سعيد المنفى، في الجملة الأولى من مقالته الأشهر عن هذا الموضوع «تأملات في المنفى»، بأنّه «الشرخ المفروض الذي لا التئام له بين كائن بشري ومكانه الأصلي، بين الذات وموطنها الحقيقي». وبذلك نكون مباشرةً، وبصرف النظر عن النوايا، أمام انعدام للتمييز بين أشكال مختلفة كثيرة من الابتعاد عن الوطن، نفياً أو لجوءاً أو هجرة أو اغتراباً أو حتى مجرد سفر؛ وأمام شحن عاطفي وانفعالي رهيب، نظراً إلى ما يولّده النفي من «شَجَن أساسي» لا سبيل إلى التغلّب عليه يجعل مجرد التفكير في المنفى «تجربة فظيعة»، كما يقول سعيد. وبالطبع، فإنّ مثل هذا الشَّحْن العاطفي والانفعالي محقّ غالباً، لكنّه يحول دون النظر الهادئ والمدقِّق في ضروب مغادرة الوطن وأشكالها.

ما يحرص سعيد على إبرازه، علاوةً على هذا الشجن، هو ما ارتبط بالمنفى والمنفيين من «مآثر»، وتحوّله إلى «حافز قوي، بل ومُخصِّب، من حوافز الثقافة الحديثة». ليصل، مع جورج شتاينر، إلى اعتبار المنفى شرطاً **لا بدّ منه** للإبداع. وهو ما سيعبّر عنه سعيد بصيغ شتّى، كإبرازه مزايا العيش «بين عالمين» أو التفكير والكتابة «طباقياً» كعربي وأميركي، وسواها. ويبدو الأمر كما لو أنَّ سعيداً يضفي على الوجود في المنفى ضرْباً من الأهمية البارادايميّة في رؤيته إلى العالم والعصر، فيغدو ذلك الوجود إطاراً مفهومياً حاكماً (بارادايماً) ولا يعود ثمّة شيء في الشرط الإنساني إلا وهو استعارة من استعارات هذه التجربة. وهذا يُعلي، صراحةً وعلى نحو واضح، من شأن المثقف المنفي والمهاجر واللاجئ على حساب الثقافة الوطنية والمثقفين الوطنيين الذين يعيشون ويبدعون ويقاومون في بلدانهم.

يتوغّل راناجيت غُهَا، مؤسس الدراسات ما بعد الكولونيالية ومجلة «دراسات التابع»، أكثر وأعمق في موضوع المنفى، فيفرّق، في مقالته «بكاء التتري» التي تتناول المنفى عند سعيد وتحلل قصة تشيخوف «في المنفى»، بين منفيّ ومنفيّ، ويجد صداماً بين موقفين أو بين «نظرتين متنافستين إلى الحياة في شروط المنفى». فثمّة منفيّ ينظر أبعد من حقيقة المنفى المميتة، ويأمل بالتئام الشمل، وتقرن ذاكرته الماضي إلى بهجة التجربة المعيشة بوصفها القوة التي يحتاجها كي ينهض ويندفع باتجاه المستقبل؛ ومنفيّ لا علاقة له بالماضي ولا بالمستقبل، لا يهمّه سوى الحاضر وحده إلى درجة الإقصاء التام لوجهي الزمن الآخرين، بالتزام مطلق كما لو كان ذلك حقيقة عقيديّة، الأمر الذي يجعل منه بحسب قصة تشيخوف وغُهَا أيضاً «حقيراً تماماً»، «خاوياً من الرغبة في أيّ شيء»، «مجرد مادة بهيمية ميتة مثل حجر أو طين».

يستعمل غُهَا، في مقالته «زمن المهاجر»، مفردتي «migrant» و«immigrant» ليميّز بين «المهاجر» و«المهاجر الدائم» على التوالي. ذلك أنّ الأولى تشير إلى شخص يرتحل عن بلده أو مكانه إلى بلد آخر أو مكان آخر، للعمل مثلاً؛ في حين تشير الثانية إلى شخص يهاجر إلى بلد آخر ليعيش هناك على الدوام. بعبارة أخرى، تركّز المفردة الأولى على «الهجرة من»، في حين تركّز الثانية على «الهجرة إلى»، والتداخل كبير ومعقّد، بالطبع، بين الاثنتين.

هكذا يُشرع غُهَا بالتفريق بين النظر إلى المهاجر من زاوية البلد الذي مضى إليه والنظر إليه من زاوية البلد الذي مضى منه. فالأول بعيد عن الجماعة -الشعب أو الأمّة أو البلد أو كائناً ما كان اسم الجماعة- إلى حيث يجد نفسه ضيفاً غير مُرحَّب به في الغالب. ومنذ اللحظة التي يقرع فيها باب مضيفه، يكون ذاك الذي أتى من الخارج. أمّا الثاني فهو، على العكس، ذلك الذي ابتعد عمّا كان مرّة وطناً؛ عن الأرض الأم أو أرض الآباء. وفي هذه الحالة قد يكون المهاجر، بما في ذلك المضطر الذي تدفعه بعيداً ظروفٌ أقوى منه، قد نقض العهد وبات عرضةً لأحكام عادةً ما تُدَّخَرُ للمارقين: «لم تعد من هنا؛ لم تَعُدْ واحداً منا»، وهو ما قد تشير إليه على نحو من الأنحاء

خاتمة قصيدة أمل دنقل التي صدّرتُ بها هذه المقالة. كما يفرّق غُهَا، أخيراً، بين أجيال المهاجرين في البلد المضيف، وإن كان لا يتناول ذلك بالفعل.

أمّا هومي بابا، وهو أيضاً من أعلام دراسات التابع والدراسات ما بعد الكولونيالية، فيستحضر، في سياق كلامه على رواية سلمان رشدي **آيات شيطانية**، التعارض الشهير، في شأن الهجرة، بين الأديبين والمفكّرين الرومانيين العظيمين لوكريتيوس وأوفيد، إذ يرى أولهما أنّ عبور الحدود الثقافية يغيّر جوهر الذات، في حين يرى الثاني أنّ الهجرة لا تغيّر سوى سطح النَّفس وتحافظ على الهوية كما هي تحت أشكالها المتقلّبة. وبالطبع، فإنّ هومي بابا، داعية الهجنة والبينيّة، يرى أنّ ذات الاختلاف الثقافي تحيا في الفرجات والسطوح البينيّة بين لوكريتيوس وأوفيد، واقعةً بين سلفيّةٍ «محلية» أو حتى وطنية وقومية، من جهة، وبين تمثّل أو احتواء كوسموبوليتي، من جهة أخرى. وعليها، إذْ تفعل هذا، أن تبتعد عن حلم داعية التمثّل، أو كابوس داعية العنصرية، وعن السلفية أو الوطنية، في «سيرورة متجاذبة من الانشطار والهجنة تَسِمُ التماهي مع اختلاف الثقافة».

غير أنّ إعلاء سعيد وبابا من شأن الهجنة والطباقية والوجود بين العوالم لا يبلغ بهما ما بلغته جوليا كريستيفا، المنظّرة الأدبية البلغارية – الفرنسية، من استهتار بألم المنفى وكلام متسَرّع على لذّته واعتبارها الغربة شرطًا حتى للحدّ الأدنى من المعرفة: «كيف يمكن للمرء أن يتفادى الغرق في مستنقع الفهم الشائع، إن لم يكن بأن يغدو غريباً عن بلاده ولغته وجنسه وهويته». وفي حين يدرك سعيد وبابا كم تُلْقِي الأمّة والوطن بكامل ظلّهما على حالة المنفى، فإنّ كريستيفا لا يبدو أنها تدرك ذلك، الأمر الذي يفسّر جزئياً تماهياتها المتقلّبة اللاحقة مع صور أمم أخرى، مثل الصين وأميركا.

تحضر «الهجرة» كفكرة أساسية في تمثيل سلمان رشدي لذاته، سواء في رواياته أم في كتاباته الأخرى. وهي تأتي لديه في صيغتين. في الأولى، تُقَدَّم «الهجرة» على أنّها شرط كيانيّ (أنطولوجيّ) للبشرية جمعاء، يطفو فيه المهاجر «مبتعدًا عن التاريخ». وفي الثانية، تحلّ محلّ أسطورة عدم الانتماء الأنطولوجي هذه أسطورة أخرى أكبر، هي أسطورة فَرْط الانتماءات: لا بمعنى عدم الانتماء إلى أيّ مكان، بل بمعنى الانتماء إلى أمكنة كثيرة جدًا.

فالأمر لا يقتصر على أنَّ لدى الكاتب جميع الثقافات متاحة له كموارد، للاستهلاك، بل يتعدّاه إلى كونه ينتمي فعليًا إليها كلّها، بفضل عدم انتمائه إلى أيّ منها. ويعبّر رشدي عن ذلك بإيجاز تام: «القدرة على الرؤية من الداخل والخارج في آن هي شيء عظيم، مسألة طالع حسن لا يمكن للكاتب المحليّ أن يتمتع به». ها هنا أيضاً يتركّز الكلام على خصوبة انفصال المرء عن مجتمعه الأصلي وليس على ألم هذا الانفصال. بل إنَّ رشدي نفسه يخبرنا أنّه رجع فعلاً ليعيش في الباكستان، لكنه غادر لا بسبب المصاعب السياسية أو الضغوط الاقتصادية بل لأنه وجد البلد «خانقًا» ويُخْدِثُ «رهاب الأماكن المغلقة».

لا يخفي رشدي أنَّ منفاه كان اختياريّاً، بخلاف أمين معلوف الذي تبلغ به القحّة، على لسان شخصية تمثّله في روايته **التائهون**، حدّ إدانة بلد بأكمله ونفيه عنه: «حين يُخَيّبُ صديقٌ أملك؟ لا يعود صديقك. ماذا تفعل حين يُخَيّبُ البلدُ أملك؟ لا يعود بلدك!!... أنا لم أرحل إلى أي مكان، بل لقد رحل البلد». وإذا ما كان ثمة في كلام معلوف شبهة لوعة تبدو في الظاهر صادقة، فإنّها تختلط مع أطنان من المغالطة والأنانية والتشاوف تسمح لمُؤَسْلِب الروايات التاريخية ومُطْلِق المواعظ الكوسموبوليتية السطحية هذا، بما يُعرف عنه من طموح وانصياع للمؤسستين الأدبية والسياسية السائدتين حيث هو، بأن يضع نفسه مقابل بلد بأكمله.

مع ذلك، يبقى معلوف، بين «عبيد المنزل» الذين يروق للسيّد من حين لآخر أن يسبغ عليهم بعضاً من ملابسه القديمة -انتُخب معلوف مؤخّراً أميناً عاماً للأكاديمية الفرنسية- من أقدر من يحسنون استخدام اللغة لمقاصدهم. ولا يجوز ظلمه بمقارنته قط، وعلى سبيل المثال لا الحصر، برفيق شامي، الحكواتي المسلّي للألمان، ولا بعتيق رحيمي الكاره لشعبه والكاذب في تصوير هذا الشعب للأجانب، فما بالك بكثير من الكتبة المهاجرين واللاجئين الذين يتضوّرون توقاً لأيّ خرقة يلقيها عليهم السيّد من دون أن تؤهلهم مواهبهم ومواردهم الفكرية والأدبية لأن يطمحوا بالانضواء في صفوف ما سبق لتيموثي برينان أن دعاهم، في كتاب له عن رشدي، بـ«الكوسموبوليتانيين العالمثالثيين» الذين يضمّون «أولئك الكتّاب الذين

يبدو أنَّ المراجعين الغربيين يختارونهم بوصفهم مفسّري العالم الثالث وأصواته العامّة الموثوقة».

بخلاف من سبقوا جميعاً، بمن فيهم سعيد وغُهَا، يميّز المفكّر والناقد الثقافي الماركسي الهندي إعجاز أحمد، بخصوص المنفى، بين أولئك الذين يعيشون في المتروبولات لأسباب مهنية تخصصية لكنهم يستخدمون كلمات مثل «المنفى» أو «الشتات» كي يشيروا إلى ما هو، في النهاية، مصلحتهم الشخصية ليس غير، وبين أولئك الذين حرمتهم سلطة النظام السياسي أو خوف البطش بهم شخصيًا من العيش في مسقط رأسهم بعكس إرادتهم ورغبتهم. ليس المنفى، بعبارة أخرى، امتيازاً بل استحالة، ليس مصلحةً بل ألم، بخلاف الهجرة المخطط لها. الهجرة أن تمضي وعينك وقلبك وعقلك على البلد الوجهة، المنفى أن تترك كلّ ذلك في الوطن لا يبرحه. ومن غير الأخلاقي أن نستخدم كيفما اتُّفق كلمة كهذه نُقِشَت فيها قرون من الاستحالة والألم والتشرد.

ينظر أحمد إلى الابتعاد عن الوطن على أنه «ظاهرة واسعة ومعقدة تنطوي على كثير من السير الذاتية الفردية»: كثيرون ساقتهم الحاجة، آخرون نخسهم الطموح، سواهم دفعهم الاضطهاد؛ بعضهم لم يعد ثمة وطن يعودون إليه؛ وفي كثير من الحالات ارتبطت الحاجة بالطموح ذلك الارتباط الغامض الذي لا فكاك له. فما من تعميم ثابت، وما من خيار سياسي موحَّد ومحايث بالضرورة لفعل الهجرة بحدّ ذاته. وهو يرفض، حتى في حالة المنفيين السياسيين، تلك «البلاغة المنتفخة التي لا تُصدَّق» في استخدام كلمة «المنفى»، كاستعارة أولاً ثم كلصاقة مخصصة برمّتها لوصف الشرط الوجودي للمهاجر، أيّ مهاجر، ما يجعل «المنفى» شرطاً روحياً، لا علاقة له بوقائع الحياة المادية، ويجعل المنفى والهجرة والتفضيل المهنيّ التخصصي مترادفات لا يمكن التمييز بينها.

يشير إعجاز أحمد، بصدد كتابة المغتربين عن بلدانهم، إلى أنَّ الكتّاب المنفيين الحقيقيين غالباً ما يكتبون بالدرجة الأولى لقرّاء غائبين مادياً عن الشروط المباشرة لإنتاجهم، وليسوا حاضرين إلا في البلد الذي نُفي منه الكاتب قسراً، ومن هنا كلّ ذلك الحضور الحيّ والمبرّح الذي يحضرونه في

خيال الكاتب لأنَّ حقيقتهم الفعلية متشابكة مع معاناة المنفيّ الوجودية ومع فعل الكتابة ذاته. أمّا «المنفيون» الاختياريون فلا يربطهم مثل هذا الرباط المبرم؛ لأنّهم أحرار في اختيار درجة مرونة ذلك الارتباط، ولأنّ العواقب المادية لهجرتهم تدفعهم بالضرورة إلى علاقة محسوبة أكثر بكثير مع القرّاء الحاضرين مادياً ضمن بيئة عملهم المُنتَج، الأمر الذي ينعكس في كتابتهم، لا سيما الغياب المتصاعد لحيواتٍ تُعاش في ظلّ الاضطهاد والتقييد -يوميات المقاومة واللياقة والبطولات العاديّة والاستثنائية التي لا حصر لها- وتمكّن أعداداً هائلة من البشر من أن يضعوا أعينهم بعضهم في أعين بعض بمودة وتضامن وظَرْف، من دون شعور بالذنب. ولا يعود يحضر في أدبهم عن بلدانهم سوى وحش السلطة و/ أو وحش الأصولية المتخلفة وما يحفّ به من لوازم الحجاب والختان والحريم، إلى آخر هذه الصور النمطية التي تحتل كامل المشهد وتحلو للقارئ الغربي فتشجّع على الترجمة.

هكذا يتبدّى ما يُدعى «المنفى» كظاهرة معقّدة تقتضي التدقيق والتمييز الذي ينبغي ألّا يحول دونهما لا «حق السفر والتنقّل» الذي يجب أن يتمتع به البشر جميعاً، ولا شرطٌ رهيب يعيشه البلد الأم. فثمة من لم يهاجروا رغم كل شيء، ومن حقّ هؤلاء تمييزهم، وثمة بين المهاجرين ألوان وأشكال. ليس الوجود خارج الوطن، رغم قسوته، تلك التجربة الواحدة الموحّدة الجديرة بالتعاطف والمديح على طول الخط. ولعلّها تجربة من الضروري، ونحن نتعاطف معها عموماً، ألّا نخرجها بعيداً عن مبضع التدقيق والنقد. لقد سبق لماركس وإنجلز، المنفيين العظيمين نفسهما، أن وضعا مؤلّفاً بعنوان **عظماء المنفى** (*The Great Men of the Exile*)، أو **أبطال المنفى** (*The Heroes of the Exile*)، هو عبارة عن أهجية مطنبة لمن يدعوانهم «أبرز حمير» الشتات الاشتراكي الألماني والأوروبي و«أوغاده الديمقراطيين».

- 22 -

لاجئون وتجّار:
منفى الشعب VS «منفى» الشطّار[1]

بينما يغلي الشعراء، بقوافٍ مغرّدةٍ،/ ثريدَ حبٍّ وعنادل،/ يتلوّى الشارع الأبكم/ مفتقراً لشيءٍ يهتف به أو يقوله./ ... / صامتاً يرسف الشارعُ في العذاب./ ... / الشعراء،/ غارقون في النحيب والشكوى،/ يهرعون من الشارع،/ ساخطين مشعثين/ ... / في إثْر الشعراء/ آلافٌ اندفعوا:/ طلاب،/ عاهرات،/ مقاولون.

• **فلاديمير مایاكوفسكي، غيمة في بنطلون**

–I–

في يوم 2022.09.16، نقل تلفزيون «سورية» المعارض عن استطلاع للرأي نشرته مؤسسة «نوفوس» السويدية أنّ الغالبية العظمى من اللاجئين الذين يعيشون في السويد قضوا إجازة في البلد الذي فرّوا منه، على الرغم من عدم وجود رغبة لديهم في العودة بشكل دائم. ومع أنَّ الخبر لا يشير إلى نسبة السوريين بين هؤلاء، لكنّه يذكر أنّه في العام 2019، أثيرت قضية زيارة اللاجئين للبلدان التي فرّوا منها في ألمانيا، وهدد وزير الداخلية حينذاك، هورست سيهوفر، بإلغاء وضع اللجوء للسوريين الذين قاموا بزيارة بلدهم،

1- **أوان**، 4/ 7/ 2024.

مشيراً إلى أنّه «لا يمكنهم تقديم دعاوى جديّة بالاضطهاد إذا عادوا إلى بلادهم». كما يذكر الخبر أنَّ مدوِّناً سورياً جاء إلى ألمانيا كلاجئ اشتكى من عدم قدرته على الذهاب لقضاء إجازة في سورية، معتبراً أنَّ ألمانيا كانت «مرهقة» له وأنّه بحاجة إلى «استراحة»[1].

حين قرأتُ هذا الخبر في حينه، لم أكد أصدّقه إلى أن رأيت مؤخّراً بأمّ عيني لاجئين سوريين إلى بلدان أوروبية في مقاهي اللاذقية، جاءوا في زيارة من غير علم سلطات بلد اللجوء بالطبع، تلك السلطات التي من المؤكّد أنّهم أبكوها وهم يروون ما عانوه في بلدهم من فصول اضطهاد أوجبت قبول لجوئهم. أمّا آلية خداع تلك السلطات في شأن المجيء، عداك عن الكذبة الأصلية، فمعروفة: تأتي من بلد اللجوء إلى لبنان بجواز سفرك، لكنك تدخل سورية ثم تخرج منها إلى لبنان بالهوية الشخصية، وفي مطار الحريري، بعد أن زرتنا وتريد العودة إلى «المنفى»، تعاود استخدام الجواز «ولا مين شاف ولا مين دري»، وتبقى ذلك «المنفيّ» المناضل المعارض الذي لا يُشَقّ له غبار، أو على الأقلّ «ذلك الذي يُلْبَس على الوجهين» حسب اللزوم، حتى لو سبق لك أن كنت جلوازًا عند النظام الذي لم يترك أحداً إلا واضطهده ما عداك.

–II–

في يوم 12/ 6/ 2024 نقلت ما تُدعى «الوكالة السورية للأنباء – سنا» المعارضة، إحصائية لفريق «منسّقي استجابة سورية» عن مخيمات «المناطق

1– تلفزيون سورية، 79% من اللاجئين في السويد قضوا إجازتهم في البلد الذي فروا منه، 2022.09.16:
https://www.syria.tv/79 –%D9%85%D9%86– %D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86–%D9%81%D9%8A– %D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%AF –%D9%82%D8%B6%D9%88%D8%A7– %D8%A5%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%AA%D9%87%D9%85–%D9%81%D9%8A– %D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF–%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A–%D9%81%D8%B1%D9%88%D8%A7 – %D9%85%D9%86%D9%87

المحررة»، جاء فيها أنَّ أكثر من 918 مخيماً لا تحصل على مساعدات غذائية، و437 مخيماً تحصل عليها بشكل متقطع؛ أكثر من 1.133 مخيماً لا تحصل على مادة الخبز؛ أكثر من 991 مخيماً تعاني من انعدام المياه بشكل كامل، في حين يعاني 318 مخيماً آخر من نقص توريد المياه؛ أكثر من 829 مخيماً تعاني من غياب الصرف الصحي اللازم؛ أكثر من 1.378 مخيماً لا تحوي أي نقطة طبية أو مشفى ويقتصر العمل على عيادات متنقلة ضمن فترات متقطعة؛ أكثر من 1.128 مخيماً غير معزولة الأرضية، إضافة إلى 1.289 مخيماً بحاجة إلى تركيب أو تجديد العزل الخاص بالجدران والأسقف، كما يحتاج أكثر من 997 مخيماً إلى تجديد الخيام بشكل كامل أو جزئي؛ أكثر من 1.016 مخيماً لا تحوي أي نقطة تعليمية أو مدرسة ضمن المخيم ويضطر الأطفال إلى الانتقال إلى مخيمات مجاورة أو إلى القرى المجاورة للحصول على التعليم. وبيّن الفريق أن عدد المخيمات الحالية: 1.904، وعدد الأفراد 2.027.656، أما عدد العائلات فهو 368.569، ونسبة الأطفال 54%، ونسبة النساء 26%، ونسبة ذوي الاحتياجات الخاصة 2.91%. وأشار الفريق إلى أنَّ أبرز أسباب ضعف الاستجابة الإنسانية هو نقص التمويل إزاء الاحتياجات الإنسانية المتزايدة ضمن المخيمات[1].

هذا عن مخيمات ما أطلق عليه «الثوّار» -من «منافيهم»- اسم «المناطق المحررة». ولا شكّ أنّ الوضع أسوأ بكثير في مخيمات اللجوء الأكثف في دول الجوار، لبنان والأردن وتركيا، حيث التضييق والتعامل العنصري والمتاجرة الدولية. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: أين «الثوّار» وحلفاؤهم الأثرياء من مناطقهم «المحررة» كما أسموها، تلك المناطق التي بلغت في لحظة، كما قالوا هم أنفسهم، 70% من البلد؟ لا تعدم هذه المخيمات جميعاً زوّاراً موسميين، سوريين يعيشون في الخارج (في هذه البلدان أو سواها، خارج المخيمات، بالطبع)، يملكون من المال والامتيازات ما يكفي لأن تُسقط عنهم صفة اللجوء، ولو كانوا خارج بلدهم. ويمارسون بزياراتهم تلك

1- الوكالة السورية للأنباء (سنا)، 918 مخيماً في المناطق المحررة بدون مساعدات غذائية، 12/ 6/ 2024:

https://syrianewsagency.net/breaking/48335/

المخيمات استغلالاً معنويًا و/ أو مادياً ملفوفاً بخرقة الجمعيات الإنسانية والإنجوزية التي هم أصحابها وكاتبو «بروبوزالاتها» وقابضو تمويلاتها، أمّا اللاجئون الحقيقيون سكّان الخيم وبيوت الصفيح فهم «المازوت الذي يشغّل هذه الماكينة»[1].

-III-

في يوم 12/ 6/ 2024، أوردت «الوكالة السورية للأنباء - سنا» ذاتها خبرًا مقتضبًا مفاده «وفاة الطفل السوري أحمد عرفات الموزر، أثناء رحلة اللجوء إلى أوروبا، بعد مطاردته من قبل حرس الحدود البلغاري. الموزر يعاني من مرض الربو، وينحدر من مدينة الطبقة غربي الرقة»[2].

ما أغفلت «سنا» إيراده هو أنّ الطفل الموزر وأهله ليس لديهم «صلات» تتدبّر أمر سفرهم ولجوئهم بالطرق «السوّية». فهم لا يعرفون مثلًا ذاك المعتقل الشيوعي السابق، في أواخر ثمانينيات القرن العشرين وأوائل تسعينياته، الذي تحول إلى مُخبر داخل المعتقل بدفع (خفيف) من قريبه ضابط المخابرات. وحين خرج، عيّنه صحفياً اقتصادياً في صحيفة رسمية وتقاسم معه «الخوّات» مقابل مديح هذا الاقتصادي وذاك المسؤول أو السكوت عن فساد سواهما. وحين انتهت خدمة الضابط القريب، «لجأ» المخبر - الشيوعي إلى فرنسا بحجة الاضطهاد. وحين اندلعت الاحتجاجات أقام ما يشبه «الشركة» لتدبير اللجوء (ليس بالمجان، طبعاً) لكثيرٍ من السوريين العاديين وكثيرٍ من «رفاق المعتقل» الذين راحوا يتدافعون بالمناكب ويتناهشون إلى أن استوى منهم هناك كلّ من أراد ألّا تذهب «حَبْسَتُه» القديمة أدراج الرياح.

ما أهملته «وكالة سنا» هو أنّ الموزر وأهله ليسوا من تلك «الشلّة» الضئيلة من الشباب الذين زعموا، في البدايات الأولى للاحتجاجات، أنّهم قادة المظاهرات والإضرابات الاقتصادية ومخططو «الثورة»، وكانوا يدعون إلى

1- جنى نخال، عن ديكتاتورية المثقف الذي لا يرى غير نفسه، 4/ 4/ 2019:
https://www.awanmedia.net/article/761

2- https://x.com/syrianewsag/status/1804540778473251093

المظاهرات ويغيبون عنها ما أمكنهم. وإذا اعتقلوا لأيام، صبّوا كلّ ما لديهم من معلومات ووثائق، وقادوا دوريات الأمن إلى حيث رفاقهم، وظهروا في الإعلام الرسمي مشهّرين بقضيتهم وبرفيقاتهم خصوصاً. لقد تبخّر هؤلاء تماماً، وأمثالهم كثر، منذ أواسط عام 2012، لا سيما بعون لوجستي من «ابنة ذوات» سابقين كانت تعمل في السفارة الفرنسية في لبنان، الأمر الذي يفسّر لجوء معظمهم إلى فرنسا تحديداً، إنّما ليس قبل سهرات حنين عارمة في بارات بيروت، في حين كان اللاجئون الحقيقيون الفقراء يتكدّسون في مخيمات لبنان.

ما لم تذكره «سنا» هو أنّ أحمد الموزر وأباه عرفات وأمّه لم يدعهم أحد إلى ما راج عقده في عام 2013 في الخارج من مؤتمرات طائفية -للأقليات غالباً، لا سيما العلوية المعتبرة طائفة النظام- كان على رأسها تنفيذياً دعاة «شيوعية» سابقون وشاعرات علويات وزوجات «شيوعيين سابقين»، وشارك فيها كل من استطاع إليها سبيلاً ممن قضت مصادفة بيولوجية أن يولدوا لدى أقلية «كريمة» وأرادوها مجرد معبَر للجوء و/ أو «القَبْض» الثوري.

لم يكن الموزر ولا أبوه من تلك العائلة الممتدة التي أسمّيها «المنشار الخلّاق»، التي لا يعلم إلا الله كيف كانت أمورها الاقتصادية والخدمية والمعنوية «عال العال» مع النظام والمعارضة في آن معاً، فتقصّ في الاتجاهات جميعاً، فلم تكن تغيب عن مناسبات النظام الفنية والأدبية ولا عن سجونه، كما لم تكن تغيب عن سهرات المعارضة والسفارات المناوئة، وبين أفرادها كلّ من يلزم لوصفها بأنها معارضة أو موالية، علوية أو سنية، ثورية جامحة أو ثورية عاقلة، إلى أن حَسَبْتَهَا في أوائل الاحتجاجات، فانتهى الأمر بها جميعاً، وعن طريق مطار دمشق حينها، في «المنافي» الأوروبية حيث تعيش «عال العال» أيضاً.

ليس الموزر ولا أبوه ضابطاً سابقاً سُرِّح لأنه سرق دينامو ات المياه في ثكنته وحين هبّت رياح اللجوء اغتنمها بوصفه من «الثوّار»، وراح يقود الثورة من ألمانيا، على الفيسبوك، لا استراتيجيًا فحسب، بل نظريًا وأخلاقيًا أيضًا. وليست أمّه تلك الزوجة الساحلية لذاك «الشيوعي» الساحلي الذي ألجأه الشيوعي - المخبر الساحلي الآنف الذكر إلى باريس هو وعائلته، فسافروا

إليها «نظامياً»، عبر الحدود السورية «النظامية»، فراحت تزعق من هناك، وقد نهشتها الغيرة من احتجاجات السويداء: «إلى أهلنا بالساحل لبوا النداء... أنا من اللاذقية لن يثلج قلبي إلا انتفاضة الساحل»، ناسية أو متناسية أن الساحل يصعب أن يلبي النداء من دون قيادتها وقيادة زوجها الميدانية.

ليس الموزر وأهله من أبناء مناطق كانت هادئة إلى حد بعيد، وهاجروا منها بإرادتهم وتخطيطهم، فسافروا إلى بيروت أو سواها مرّات عدّة لترتيب أمور هجرتهم مع سفارة من السفارات، وكانوا يعودون إلى البلد ريثما يُوافق على سفرهم، ولعلّهم في أثناء انتظارهم باعوا السيارة والبيت ولا أعلم ماذا، على أقل من مهلهم، وأعدّوا في تلك الفترة رواية عن نضالاتهم واضطهادهم سيحكونها ما إن يبلغوا وجهتهم وسيصدقونها هم أنفسهم بعد حين.

ليس الموزر ولا أبوه ولا أمّه من «المجلس الوطني» أو «الائتلاف» أو «وفد التفاوض» أو «نساء ديمستورا» أو سواهم من النساء والرجال «الثوّار» الذين يسترزقون في «منافيهم» من استمرار المجزرة السورية. الأرجح أنّ الموزر وأهله من أبناء الشعب السوري الحقيقيين الذين كانت لديهم مئات الدوافع المحقّة للاحتجاج والثورة، وصدّقوا هؤلاء «الشرلطانات» الثورية الهاربة باكراً والذين هم مجرد مثال على أشباه لهم كثر.

–IV–

يبقى القتل الوحشي السافر وجوّ الحرب المديدة السببين الأساسيين لنزوح السوريين وهجرتهم خلال ما يقارب العقد ونصف العقد الماضيين، لكنّ ظاهرة رحيل السوريين عن وطنهم و/ أو ترحيلهم منه تبقى شديدة الاختلاط والتعقيد، من حيث دوافعها ومناطقها وأشخاصها ووجهاتها وأخلاقياتها، لا سيما حين يتعلّق الأمر بالنخبة المعارضة، سواء القديمة منها أو المستجدّة منذ 2011 فصاعداً.

في الوقت الذي يتفهّم فيه المرء حقّ مغادرة أيّ أحد أيّ مكان بوصفه حقّاً بشرياً أساسياً في التنقّل والحركة والسفر، دع عنك حقّ البشر وأبنائهم في الأمن والتعلّم والعلاج وما شابه، لا سيما في ظلّ حرب شاملة وقتل شامل، تبقى مغادرة كثير من النخبة السورية المعارضة أمراً جديراً بمزيد من التأمّل، سواء

لجهة تناقضها مع الدور الذي تدعو هي ذاتها للاضطلاع به في الصراع الدائر؛ أم لجهة تناقضها مع اعتبار هؤلاء أنّ الحرب أسفرت عن «مناطق محرَّرة» واسعة يُفترَض بها أن تكون محطّاً لهم لكنها لم تكن؛ أم لجهة استغلال هذه النخب نخبويتها وصِلاتها -قياساً بالسوريين العاديين- لاقتناص فرص هؤلاء الأخيرين في الهجرة وبينهم مصابون وأبناء ضحايا وعوائل منكوبة؛ أم لجهة استثمار كثيرين حالات اعتقال وقمع سابقة على 2011 أو فرص دعوات إلى مؤتمراتٍ وأنشطةٍ بالغة الغرابة في بعض الأحيان إذا ما قيست بماضي أغلبهم اليساري المزعوم أو حاضرهم الليبرالي المزعوم؛ أم لجهة التزييف الذي مارسه هؤلاء في شأن الأسباب الفعلية لمغادرتهم في تعمية على التوصيف الحقيقي لحالتهم، إذ غالباً ما يعتبرون أنفسهم منفيين تحديداً، وليس لاجئين أو مهاجرين أو مشردين أو مغتربين، إلى آخر قائمة طويلة من التوصيفات التي تفرّق بدقّة بين حالات تقع على طيف مغادرة الوطن الواسع.

الحال أنّ هؤلاء من النخبة المعارضة المهاجرة وكتبتها باتوا يشكلون ظاهرةً ثقافية لها صفاتها وأخلاقياتها التي تتصادى، وترتبط بلا شكّ، مع الإخفاقات السياسية والعسكرية الذريعة التي وسمت المعارضة السورية على كلّ صعيد حتى باتت مثالاً للبؤس الذي لا يُفَسَّر بالقمع الوحشي وحده.

من الصفات التي تلفت الانتباه في شأن هؤلاء حاجتهم وحاجة سرديتهم الماسّة إلى تصوير سورية على أنّها فرغت من أهلها المعارضين، فإذا ما اصطدموا بحقائق تكذّب مزاعمهم هذه، وما أكثر هذه الحقائق، كذّبوها بدورهم ورموا أصحابها بالخيانة. كأننا أمام دعيّ يزعم أنّه فارسٌ مغوار ولا يكفّ عن التحريض على القتال لكنه فرّ من ساحة المعركة في أوّل فرصة، وبات عليه أن يحكي حكاية تجمع بين هذه النقائض.

ومن صفاتهم أيضاً صمتهم شبه المطبق عمّا تُسمّى «المناطق المحرّرة» التي اكتفوا بالتهليل لما دعوه تحريرها، كائناً من كان محرِّرها، وربما أتوا إليها في البداية ورقصوا قليلاً أو التقطوا الصوَر قبل أن يفرّوا ثانيةً تاركين أهلها وأطفالها فريسة أمراء الحرب الأصوليين.

ومن صفاتهم صمتهم عن كثير من حقائق رحيلهم أو تزييفهم هذا

الرحيل، فذاك «ثوري» نحرير ظلّ صامتاً صمت القبور، وربما ظلّ في الصفّ الآخر، في عزّ انتفاض السوريين، وما إن تدبّر أمر خروجه حتى نبتت له الشجاعة والألسن والخبرة فراح يشير على الثورة والثوار. وتلك كاتبة تحكي عن الأهوال التي لقيتها في الاعتقال ثم في الهرب، مع أنَّ أحداً لم يعتقلها قطّ من أولئك الذين لم يتركوا أحداً إلا اعتقلوه، ومع أنَّ أحداً لم يمسّها حين طارت من المطار، ولم تكن قد شاركت في أيّ نشاط يتعدّى الفرجة على مظاهرة من بعيد. وذاك مناضل «ديمقراطي» قديم بات من أعتى المدافعين عن السلاح والتسلّح بعد أن فرّ بأولاده بعيداً من الخدمة في أيّ جيش. وذاك رفيق له لَمْلَمَ أيّ وثيقة من وثائق اعتقال قديم وجاء بها إلى السفارات الأجنبية في بيروت ثم عاد إلى سورية منتظراً موافقة اللجوء الإنساني. يُضاف إلى هؤلاء معارضون علمانيون ويساريون انتدبوا أنفسهم لتمثيل طوائفهم في مؤتمرات طائفية مشبوهة وخرجوا للمشاركة فيها ولم يعودوا، وأمثالٌ لهم تزعّموا منظمات «فيسبوكية» ثورية ولم يلبثوا أن تركوا أنصارهم في الداخل وفرّوا ليبتدعوا في أماكن لجوئهم قصص نضال ونفي تليق؛ إلى آخر هذه القصص المشينة التي لا آخر لها.

من الصفات اللافتة أيضاً أنَّ هؤلاء في الخارج هم الأعلى صوتاً قياساً بمناضلين حقيقيين خرجوا لأنَّ الاعتقالات المتكررة بعد 2011 حوّلت حياتهم وحياة عوائلهم إلى جحيم بالمعنى الحرفيّ، أو بات خطر الموت الأكيد يتهددهم بالفعل. بل إنَّ إقصاء هؤلاء الأخيرين عن الصورة وعن الأنشطة السياسية وسواها التي تجري في الخارج بات ضرورة من ضرورات السردية المزوَّرة التي اتّسعت حتى غطّت المشهد.

الأمر اللافت الآخر هو ما تدفع إليه عمليات التزوير والتزييف السابقة من إساءة للمعاني المتباينة التي تحملها الأشكال المتعددة للابتعاد/ الإبعاد عن الوطن، ومن احتلال مكان المنفيين واللاجئين الحقيقيين الذين لم يكن أمامهم بالفعل سوى السجن أو الموت.

ثمة فارقٌ يبقى، رغم المقتلة السورية الشاملة، بين من خرج لأسباب تخصّه، ولما فيه مصلحته الشخصية وحدها في النهاية، وبين اللاجئ الحقيقي، وأكثر منه المنفيّ، أيّ المُرَحَّل بالإكراه أو الذي حرمه خوف

البطش به شخصياً وعلى وجه التحديد العيشَ في مسقط رأسه بعكس إرادته ورغبته. ليس المنفى، بعبارة أخرى، امتيازاً بل استحالة، ليس مصلحةً بل ألم. ومن غير الأخلاقي استخدام كلمة كهذه نُقِشَت فيها قرون من الاستحالة والألم والتشرد كيفما اتُّفق.

غاية القول وخلاصته أنّه في الوقت الذي يتحمّل النظام المسؤولية الساحقة عمّا حصل، يجب التفريق بين لجوء النخب (لا سيما الثورية الزاعقة منها) ولجوء الشعب. وذلك بالتدقيق في زمن اللجوء أو فترته، وهوية أصحابه، ومبرراته، وطريقته، ومدى صدق روايته، وسلوك أصحابه في بلد اللجوء تجاه مظالم أهله وقمع سلطاته، وسلوكهم تجاه بلدهم الأصلي، الخ. لا سيما أنّ قدراً كبيراً من الكلمات والمفاهيم قد تشوّه في سياق الاستخدام السوري، ومن جميع الأطراف، ولم يوفّر هذا التشويه حتى كلمات مثل «نظام»، «ثورة»، «ثائر»، «شهيد»، «لاجئ»، و«منفيّ».

- 23 -

الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في سورية بعد عام 2011[1]

مكتبة
t.me/soramnqraa

إطار منهجي تاريخي:

ثمة خلفيتان ضروريتان لما سيأتي في هذا البحث يُستحسَن أن نَبْسطهما مباشرة قبل خوض غماره:

الأولى، هي أنّ مصطلح «الأمن الغذائي» لا يؤخذ هنا إلّا بدلالة «السيادة الغذائية» وقبالتها. ذلك أنّ «الأمن الغذائي» لا يتحدد بذاته، بل بالبنية التي تكتنفه وبمنظور القوى والعلاقات المتحكمة بهذه البنية أو المقاومة لها. ولذلك، فإنّ المفهوم السائد في العالم اليوم لـ «الأمن الغذائي» هو مفهوم نيوليبرالي يتقاسمه، على سبيل المثال لا الحصر، كلٌّ من البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومعظم بلدان العالم الرأسمالي، لا سيما الولايات المتحدة الأميركية، ومفاده أنّ الأمن الغذائي هو القدرة على الحصول على

1- مجلة سيادة، العدد5، تموز 2024، شبكة سيادة: من أجل سيادة الشعوب على الغذاء والموارد.
https://www.siyada.org/siyada -board/%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%af%d8%a9- %d8%ba%d8%b0%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a9/%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%86 -%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%b0%d8%a7%d8%a6%d9%8a- %d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%af%d8%a9 -%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%b0%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a9- %d9%81%d9%8a - %d8%b3%d9%88 /

الغذاء الذي تحتاجه حين تحتاجه، أو القدرة على شراء الغذاء. وهذا يعني ضمنًا أنَّ الأسواق هي أكثر الوسائل فعالية لتعزيز الأمن الغذائي العالمي الذي يتوفّر على أفضل وجه من خلال أداء سلس لسوق عالمية. وهذا يعني، بدوره، كسر الحمايات الوطنية وتغيير دور الدولة الوطنية وتقويض المنتجين الصغار، من بين أشياء كثيرة وعميقة يعنيها[1].

في المقابل، يفنّد مفهوم «السيادة الغذائية» هذه المزاعم النيوليبرالية، ويبيّن أنّ السوق ليست لإطعام العالم، بل لتعزيز قوة شركات التجارة الزراعية وتدمير اقتصادات المزارع الأسرية وخلق أزمة عميقة في المجتمعات تهدد وجودها ذاته. وهو يتعدّى التفنيد إلى اقتراح البدائل، ما يجعله حركة مضادة للسياسات الغذائية النيوليبرالية، لديها رؤية للاستخدام الديمقراطي للأرض وتوفير الغذاء. فما تقترحه «السيادة الغذائية» هو أنَّ «الغذاء قوتٌ أولًا وقبل كلّ شيء. وليس مادة للتجارة إلّا في المقام الثاني»[2]، ولذلك تقترح «أسواق غذاء محلية، وحقّ أيّ بلد في أن يحمي حدوده من الأغذية المستوردة، وزراعة مستدامة، ودفاع عن التنوع البيولوجي، وغذاء صحي، ووظائف وسبل متينة للعيش في المناطق الريفية»[3]. وبذلك تغدو «السيادة الغذائية» تدخّلاً استراتيجيًا لا يكتفي بتناول الاحتياجات الفورية (الشكلية) وطرح بدائل جوهرية طويلة الأجل، بل يتعدى ذلك إلى طرح حقّ الأمم في حماية الإنتاج الغذائي المحلي والمنتجين المحليين الذين «ينتجون حاليًا الغالبية العظمى من غذاء العالم»[4]. ولا حاجة للقول إنَّ ظرفًا كظرف الحرب المديدة يترك آثاره وتعديلاته الضرورية الموقتة والانتقالية في تعريف كلّ من «الأمن الغذائي» و«السيادة الغذائية».

الخلفية الثانية هي مراحل تطور النظام الاقتصادي -الاجتماعي-

1- Philip McMichael, *Food Regimes and Agrarian Questions*, Practical Action Publishing Ltd, 2021, pp. 47, 53, 81.

2- Via Campesina, »A response to the global food crisis: Sustainable family farming can feed the world.» Press release, February 15, 2008, p. 8.

3- Nicholson, P. 2008. «Via Campesina: Responding to global systemic crisis.» *Development* 51, 4: 456–59.

4- Via Campesina، 2008.

السياسي في سورية، منذ الوحدة مع مصر ثم بعد استيلاء البعث على السلطة، من نظام وصفه التنظير السوفييتي والأحزاب الشيوعية الرسمية التابعة له في المنطقة العربية، من أواسط ستينيات القرن العشرين وحتى أواسط ثمانينياته، بأنّه يسير بقيادة «أنظمة ديمقراطية ثورية» على طريق «التطور اللارأسمالي» والتحول الديمقراطي الثوري باتجاه البناء الاشتراكي، إلى نظام يسير في طريق تطور رأسمالي مترددٍ ومتزايد التبعيّة، يفترس بالفساد وسوء التخطيط والإدارة ما سبق أن بناه هو ذاته[1].

شكّل القطاع الحكومي المترافق مع نوع من الإصلاح الزراعي عماد الاقتصاد الوطني في سورية. ويمكن القول، بقصد التبسيط، إنَّه مرَّ بمرحلتين متمايزتين، بل متعاكستين، يفصل بينهما ما يمكن أن ندعوه انقلاباً حقيقياً: المرحلة الأولى هي مرحلة بناء هذا القطاع وتوسّعه (من الاستقلال حتى سبعينيات القرن العشرين)، والمرحلة الثانية هي مرحلة نهبه وتقليصه (لا تزال جارية منذ السبعينيات المذكورة). ولو أردنا أن نصور المعنى الاجتماعي الاقتصادي التاريخي والسياسي لهذه السيرورة، لقلنا إن القطاع الحكومي حوّلته الطبيعة الطبقية والسياسية والفكرية لمن سيطروا على السلطة إلى أساس لتحول الفئات الحاكمة التدريجي من برجوازية صغيرة إلى برجوازية مافيوزية فاحشة الثراء عن طريق نهبه والكفّ شيئًا فشيئًا عن تقديم جلّ الخدمات التي كان يقدمها لأبناء البلد، لا في الصناعة والزراعة والتجارة فحسب، بل حتى في التعليم والصحة وسوى ذلك. وإن كان هذا القطاع لم يُبَع ويُخصخَص أو يُستولى عليه بالقدر الذي جرى في بلدان أخرى، فلأنّه لا يزال البقرة التي تحلب ذهباً والأساس الاقتصادي لاستبدادٍ وحشي[2].

لم تكن الدعوة إلى ما دُعي بـ «اقتصاد السوق الاجتماعي» في أوائل القرن الواحد والعشرين، سوى تعبير مموَّه عن أنَّ ثروة اللصوص الكبار الذين نهبوا القطاع الحكومي صارت من الضخامة بحيث تحتاج للعمل في السوق، من

1- فؤاد مرسي، **هذا الانفتاح الاقتصادي**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1976، 123-126.

2- ثائر ديب، «الثالث الغائب: أو عن ثورة بلا ثوّار»، على:
https://www.awanmedia.net/article/5440.

جهة، وأنَّ الهشاشة التاريخية لهذه الفئات لا تسمح بتصفية القطاع العام تماماً، بوصفه مصدراً للثروة الوفيرة ومبرراً (زائفاً، بالطبع) لمواصلة الاستيلاء على السلطة والإمساك بأجهزة القمع، وهذا الجانب الأخير هو ما يوصف بـ«الاجتماعي» في عبارة «اقتصاد السوق الاجتماعي». والأهم والأعمق من هذا كلّه، هو أنَّ نهب القطاع الحكومي كان الأرضية التي تشكلت على أساسها فئات طبقية جديدة، بمعنى أنّ السلطة كانت مصدراً للثروة والطبقة بدل أن تكون مجرد أداة بيد الطبقة الثرية (كما هو في الكلاسيكيات)، إلى درجة أنّ معظم أثرياء البلد اليوم أو ما يُدعى «حيتان المال»، والقطاع القائد من البرجوازية بالمعنيين الاقتصادي والسياسي، هم لصوص القطاع الحكومي أو «أزلامهم» الذين يديرون أعمالهم، ومعظمهم كانوا أبناء فقراء أو برجوازيين صغاراً تحولوا بين ليلة وضحاها إلى أغنى الأغنياء، من دون أخلاقيات الأغنياء المعتادة، بل بأخلاقيات المافيا وأشباهها[1].

تتعامل هذه المافيا مع الدولة واقتصادها كأنهما مزرعتها الخاصة بلا حسيب ولا رقيب بعد أن قامت بتصفية كلّ معارضة بالقمع الوحشي. وإذا ما كانت تستعمل هذا الواحد أو ذاك من «الأزلام» ليدير ثرواتها المنهوبة من الدولة، فيمكنها بكل سهولة أن تستغني عنه وتستبدل به واحدًا آخر تحوّل إليه ثروة الأول ليديرها، إلى درجة أنَّ كثيراً من الناس، لا سيما الأجيال الجديدة، نسيت أنّ أموال جميع هؤلاء مسروقة بالكامل حتى آخر قرش، وأنّها برمّتها ثروة السوريين.

غير أنّه على الرغم من جميع الانتقادات الجذرية التي يمكن توجيهها لعيوب القطاع الحكومي والإصلاح الزراعي كما أجرته دولة الوحدة مع مصر ثم نظام البعث، فإنَّ التغييرات الانقلابية الجوهرية اللاحقة على هذا القطاع وهذا الإصلاح الزراعي هي التي تتحمل مسؤولية التدهور والخراب اللاحقين. فليس القطاع الحكومي ولا الإصلاح الزراعي هو المصيبة بل ناهبوه والنظام السياسي والإداري والقانوني الذي أداره، بدليل أنَّ هذا القطاع كان، ولا يزال، في دول كثيرة أخرى مصدر تنميتها المهولة (كالصين

1- محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، الدوحة - بيروت، 2015، 4-6.

وروسيا) أو صمودها المديد (ككوبا وفيتنام)، وبدليل أنَّ بلداً ككوريا الجنوبية كان يرى في مصر الناصرية وسوريا «البعث» في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات مثالاً تنموياً يُحتذى، وبدليل ما تبيّنه أزمة كورونا مؤخّرًا من تفوق الدول التي يقود فيها القطاع الحكومي الاقتصاد على سواها.

هكذا، يختزل ما جرى للقطاع الحكومي ما جرى لسورية على جميع الأصعدة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى العسكرية، ويوضح كيف تمايز فقراء سورية وأغنياؤها على أساس وجوده أو تخريبه. وهو يشكّل، تالياً، بؤرة تتجمّع فيها الخيوط الأساسية لبنية سورية ومصيرها، بعيداً عن التحليلات الدينية والطائفية والنيوليبرالية، ويمكن أن تتركز فيها المطالب الجوهرية للسوريين، لا سيما هذه الأيام، أيام الحرب والحصار. فقطاع الدولة هو أول ما يُحمى ويُنمّى في حالات الحصار والخراب.

الطامة الكبرى أنَّ الفئات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والفكرية التي تسيّدت الانتفاضة السورية، بعد شهرها الأول الذي غلب عليه الطابع الشعبي، هي فئات جرت سياساتها وتجري بعكس الضروري والمطلوب، فلم تكن نقيضة للنظام بقدر ما ساعدته على أخذ البلد إلى الخراب. وكان المفكّر السلوفيني سلافوي جيجيك قد عبّر عن ذلك في مقالة جريئة بعنوان «سوريا صراعٌ زائف»، نشرتها **الغارديان**، الجمعة 6 أيلول/ سبتمبر 2013، قال فيها بثقة: «لا حاجة بالمرء لأن يكون عالم أرصاد جوية كي يعرف إلى أين تأخذ الرياح التي تهبّ في سورية هذا البلد: إلى أفغانستان والأفغنة». وأشار بثقة أيضاً إلى أنّه «لا يمكن أن ينقذنا من هذا الاحتمال سوى إضفاء الطابع الراديكالي على الصراع من أجل الحرية والديمقراطية وتحويله إلى صراع من أجل العدالة الاجتماعية والاقتصادية... الصراع الدائر هو في نهاية المطاف صراع زائف، يزدهر بسبب الثالث الغائب، أي بسبب غياب معارضة تحررية راديكالية قوية»[1].

1- سلافوي جيجيك ، «سورية صراعٌ زائف»، ترجمة ثائر ديب، **السفير العربي**، على:
https://assafirarabi.com/ar/3627/2013/09/19/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9 -%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%8C- %D8%B2%D8%A7%D8%A6%D9%81 /

الأمن الغذائي السوري زمن الحرب

على الرغم من تراجع الأهمية النسبية للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي السوري، من 32% في سبعينيات القرن العشرين إلى 22.4% في العقد الأول من الألفية الجديدة، إلى 18% في عام 2011، وتراجع حصة القطاع الزراعي من إجمالي المشتغلين من حوالي 50% عام 1970إلى حوالى 14 %فقط في عام2010 [1]، كانت سورية، قبل انتفاضة آذار/ مارس 2011، البلد الوحيد في المنطقة المكتفي ذاتياً في مجال إنتاج الغذاء، لا سيما المحاصيل الزراعية الأساسية مثل القمح والشعير، بل تحوّلت إلى مُصدِّر إقليمي قبل أن يُجبرها جفافٌ كبيرٌ بين العامَين 2008 و2009 على استيراد كميات كبيرة من القمح للمرة الأولى منذ سنوات عدة. بل إنّ مركز كارنيغي للشرق الأوسط يعيد صمود الأمن الغذائي النسبي في سورية حتى عام 2015 إلى القطاع الزراعي المتطور في البلاد قبل الأزمة، وإلى اقتصاد مُوجَّه من الدولة ركَّزَ على القمح باعتباره سلعة غذائية استراتيجية، وساعدَه نظامُ دعم سخي لتعزيز إنتاج القمح.[2]

1- المركز السوري لبحوث السياسات، **الأمن الغذائي والنزاع في سورية**، 2019، 6. يُنظر على:

https://scpr –syria.org/ar/%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82– %D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1 –%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86– %D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A –%D8%A7%D9%84%D9%86–%D8%A7 –%D8%B2%D8%B9– %D9%81%D9%8A – %D8%B3 /

2- **مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، «انعدام الأمن الغذائي في سورية التي مزّقتها الحرب: من الاكتفاء الذاتي طوال عقود إلى الاعتماد على الواردات الغذائية»، ورقة أُعِدَّت في **عام 2014 وجرى تحديثها في آذار/ مارس 2015 في إطار «مشروع إعادة الإعمار الاقتصادي في سورية 2013–2014 » الذي يديره مركز كارنيغي للشرق الأوسط.** تُنظر على:

https://carnegieendowment.org/research/2015/06/food –insecurity– in –war– torn –syria– from –decades– of –self– sufficiency –to– food – dependence?lang=ar

كان للحرب وقع الكارثة على هذه المستويات المرتفعة نسبيًا من الأمن. وتشير بيانات إحصائية للأمم المتحدة قريبة من العام 2021 إلى أنّ أكثر من 12 مليون شخص في سورية يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويعاني 1.3 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد[1]. وبالطبع، فإنّ اتجاه هذه الأرقام الآن، في عام 2024، هو إلى الأسوأ مع استمرار الكارثة وأطرافها الفاعلة وتفاقمها باحتلالات وحصارات وزلزال ومعدلات هجرة وموجات غلاء غير مسبوقة.

تركّز منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تعريفها الأمن الغذائي على طبيعته المتعددة الأبعاد التي تشمل توافر الغذاء، والقدرة على النفاذ إليه، واستخدامه البيولوجي والاستفادة منه بتوفر مياه الشرب وغاز الطهي، واستقرار هذه الأبعاد الثلاثة أو استدامتها. وهذا ما يتبنّاه التقرير الموسوم **الأمن الغذائي والنزاع في سورية** الذي أعدّه المركز السوري لبحوث السياسات بالتعاون مع الجامعة الأميركية في بيروت، إذ لا يكتفي بقياس الأمن الغذائي كمؤشر إجمالي، بل يرصد تغيّرات مكوّناته الفرعية الأربعة وتفصيلاتها أيضًا[2]. ويحيل هذا التقرير ما كانت تتمتع به سورية قبل الحرب من مستويات مرتفعة من الأمن الغذائي إلى بعدي الوفرة والنفاذ، في حين كان أداء بعدي الاستخدام والاستقرار أو الاستدامة أقل جودة بسبب ضعف مصادر الدخل وتراجع التشغيل وعدم استدامة استخدام الموارد الطبيعية[3].

أمّا خلال الحرب فنجد تراجعًا حادًا، بل كارثيًا، في مستوى الأمن الغذائي بنحو 34%بين عامي 2010 و2014، وتراجع مكوّنات الأمن

1- هذه الأرقام منقولة عن برنامج الغذاء العالمي 2021، في «التحديات الراهنة للأمن الغذائي وسبل تعزيز الخبرات الزراعية»، تقرير عن ورشتي عمل تشاركيتين نظمتهما جامعة سسكس ومنظمة كارا وخبرات أكاديمية سورية في شهر أيلول 2021 في إطار مشروع مدونة «أصوات زراعية سورية» في كل من مدينة سرمدا في محافظة إدلب وفي مدينة إعزاز في محافظة حلب. يُنظر على:

https://agricultural –voices.sussex.ac.uk/wp– content/uploads/2021/11/Report –on– Workshops –in– NW –Syria– SEPT –21_– Arabic.pdf

2- المركز السوري لبحوث السياسات، **الأمن الغذائي والنزاع في سورية**، 2019، 14.

3- المصدر السابق، 7.

الغذائي كافة، لا سيما مكوّن النفاذ إلى الغذاء بنحو48% ، إذ تأثّر بحالات الحصار والقيود على الانتقال وتراجع القدرة الشرائية. يليه تراجع مكوّنات الاستخدام والاستقرار والوفرة بنحو37% ، و25% و23 % على التوالي[1].

في الفترة 2014-2018 تراجع مؤشّر الأمن الغذائي بنحو 8%على الرغم من تحسّن مكوّن النفاذ بنحو 3% نتيجة تراجع حالات الحصار وحدّة العمليات العسكرية، لكن مكوّنات الوفرة والاستقرار والاستخدام تراجعت بمعدلات 20% و14% و1% على التوالي[2]. وإذا ما كانت مسوح ودراسات تعرّضت للأمن الغذائي في سورية، معظمها من قبل منظمات الأمم المتحدة، تشير إلى أن وضع الأمن الغذائي في سورية قد تحسّن في أجزاء كثيرة من سورية بعد 2018، نظرًا إلى تحسّن الحالة الأمنية والقدرة على النفاذ إلى الأسواق، فإن الحالة العامة ظلّت متردية، سواء بسبب استمرار الحرب في بعض المناطق (الحسكة والرقة وحلب والقنيطرة ودير الزور وإدلب والغوطة الشرقية والرستن وأحياء من مدينتي دير الزور وحلب)، أو بسبب الغلاء الفاحش الذي يضعف النفاذ إلى الغذاء حتى في مناطق لم تكد تشهد حربًا وفيها مستويات عالية من الوفرة (اللاذقية والسويداء وطرطوس).

لم يكد يبقى جانب أو تفصيل لم يتأثّر على نحو كارثي مقارنة بالعام2010 ، من الناتج المحلي الزراعي النباتي والحيواني الذي انخفض في عام 2014 بنحو 50%؛ إلى إنتاج القمح الذي انخفض من 3083 ألف طن عام 2010إلى2024 ألف طن عام2014 وعاد إلى التحسن في عام2015 إلا أنه تدهور بشكل حاد ليصل إلى نحو 1227 ألف طن سنة 2018؛ إلى إنتاج القطن والشوندر، وهما من أبرز ضحايا النزاع، فقد انهار الإنتاج من هذين المحصولين اللذين يحتاجان إلى ري غزير وعناية خاصة؛ إلى أعداد الأغنام التي انخفضت من18 مليوناً في العام2011 إلى 8 ملايين تقديرياً في العام 2018، وكذلك بقية الماشية والدواجن، وهي خسارة هائلة لهذه الثروة التي نمت وتراكمت عبر عشرات السنين؛ إلى إنتاج الطاقة الكهربائية

1- المصدر السابق، 38.

2- المصدر السابق، 39.

الذي تراجع بنحو 59% في عام 2016؛ إلى تضخم وسطي الأسعار أكثر من ثمانية أضعاف بين 2010–2017، وأضعافاً مضاعفة بعد ذلك مع انهيار قيمة العملة السورية وعدم تشكيل الأجور الحقيقية قيمة تُذكر في عام 2010؛ إلى ارتفاع معدلات الفقر والحرمان إلى مستويات خطيرة وصلت إلى 93.7% في نهاية عام 2017 ، بينما بلغ الفقر المدقع معدل 59.1 في العام نفسه؛ إلى الانخفاض الحاد في المساحات المروية، فعلى الرغم من وجود 1.6 مليون هكتار قابلة للري من أصل 4.6 مليون، فإنَّ أقلّ من 500 ألف هكتار هي التي سُقيت خلال عامي 2017 و2018 منها 300 ألف سقيت من الشبكات العامة، مع تزايد في أعداد الآبار غير المرخصة، بعد عام 2013؛ إلى تعرّض الأراضي الزراعية لمختلف أنواع الأسلحة وانتشار أنشطة تكرير النفط بالطرق البدائية في المنطقة الشرقية، ما أدّى إلى تلوث كبير في الأراضي الزراعية ومصادر المياه المحلية؛ إلى خلل واضح في التركيب الغذائي، إذ يشكّل الخبز 54% من التركيب النسبي للغذاء في حين لا تشكل الخضراوات سوى 21%؛ إلى تراجع إمكان الحصول على مياه شرب نظيفة من 89.1% قبل النزاع إلى 32.6% في أثناء النزاع؛ إلى تراجع مؤشر توفر غاز الطهي الذي هو من الأساسيات لضرورة طهي الطعام وتناوله من 98.3% قبل النزاع إلى 38.3% في أثناء النزاع؛ إلى تدهور مكون الاستقرار بنحو 25% بين 2010 و 2014 واستمراره نتيجة زيادة الاعتماد على الاستيراد والمساعدات وتردي الظروف المعيشية ومصادر الدخل للأفراد[1]. وليس هذا كلّه سوى مجرد أمثلة وغيض من فيض.

يجعل كلُّ هذا من سورية مثالاً صارخاً على دمارٍ ليس ما شاع من صور المدن والأحياء المدمرة سوى رأس جبل الجليد منه. وخلف الأرقام والبيانات، فإنّ الأخطر الذي تشير إليه هو أنَّ المحدِّد الأكثر أهمية للأمن الغذائي هو ما يدعوه تقرير المركز السوري لبحوث السياسات بـ«الأداء

1- المصدر السابق، 41، 42، 43، 45، 47، 54، 61. يُنظر أيضاً: «التحديات الراهنة للأمن الغذائي وسبل تعزيز الخبرات الزراعية» و«انعدام الأمن الغذائي في سورية التي مزّقتها الحرب: من الاكتفاء الذاتي طوال عقود إلى الاعتماد على الواردات الغذائية»، مذكوران من قبل.

المؤسساتي للقوى المسيطرة» في كلّ منطقة، إذ العلاقة إيجابية إحصائياً بين حالة الأمن الغذائي ووجود المؤسسات وسلوكها وعدم تمييزها بين السكّان[1]. وهو ما يمكن إعرابه، في ضوء الواقع المتردي لجميع المناطق، حتى تلك التي تعتاش على الحقن الخارجية، بأنّ القوى السائدة المناهضة للنظام لا تختلف عنه جوهرياً، فما بالك بأن تكون نقيضاً له. وهذا ما يعود بمشروع التغيير الوطني الديمقراطي عقوداً، على الأقلّ، إلى الوراء. ويُدخله في ضرورات مراحل انتقالية إسعافية عديدة وثقيلة، أقلّها وأولها وقف الحرب، وإنهاء الاحتلالات والتدخلات الخارجية، واستعادة وحدة البلاد، كجزء صار لا يتجزأ من استئناف مشروع التغيير الوطني الديمقراطي الذي لطالما كان المساهمة النظرية والنضالية الكبرى التي قدّمها الوطنيون الديمقراطيون واليساريون السوريون وأُمّوهَا على مدى عقود منذ أواخر ستينيات القرن الماضي إلى الآن.

1- المركز السوري لبحوث السياسات، **الأمن الغذائي والنزاع في سورية**، 2019، 69.

III

ثوّار / «ثوّار»

- 24 -

عبد العزيز الخيّر:
«حكيم» المعتقل والثورة الحقّة[1]

لو جمعتَ مقاتلاً ماركسياً من الجيش الايرلندي السريّ إلى ليبراليّ من عصر نصاعة الليبرالية لكان الحاصل صورةً شديدة القرب من صورة الدكتور عبد العزيز الخيّر، القيادي البارز في «حزب العمل الشيوعي» وفي «هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي» في سورية الذي اختُطف مؤخّراً في حرم مطار دمشق.

يذكّرك عبد العزيز الخيّر بجيري آدامز، المناضل والقائد السياسي الايرلندي الشهير. يذكّرك بما في جسد هذا الأخير من طلقات الإنكليز وإصراره رغم ذلك على أن تكون للنضال الثوري سياسته وثقافته وأدبه بل ولياقاته.

الحال أنَّ للصور قصّة ممتدّة مع عبد العزيز الخيّر، ربما بسبب تخفّيه واختفائه المديدين: 12 عاماً من العمل السرّي والملاحقة و13 عاماً من الاعتقال، وصولاً إلى اختطافه الجديد.

في الصورة الأشهر لما دُعِيَ «غزوة البيض» أمام مبنى الجامعة العربية في القاهرة، يبدو عبد العزيز مشيحاً بوجهه عن لكمة «ثورية» مسدّدة إليه، وقد أغمض عينيه أشدّ الإغماض عن رؤية «الثورة» وهي تواصل ما لم يكفّ النظام عن ممارسته على مدى نصف قرن من سحق الرأي المخالف

1- الأخبار، 10 / 10/ 2012

والمجتمع بأسره. وتبدو يده وهي تحاول ما استطاعت، لا أن تتقي الضربة، بل أن تساعد يد الضارب على عدم الوصول إلى وجهه، لكي لا تسجّل آلة التصوير أنَّ «ثائراً» قد أساء لثائرٍ، لتباينٍ في الرأي.

لم يكن قد بان جليّاً وقتها أنَّ ثمّة خطّين في الثورة الواحدة ذاتها، وأنَّ اليد التي ترمي «الحكيم» بالبيض أو تنهال عليه صعبٌ أن تمتّ إلى الحرية بصلة، وأنّها يدُ كلِّ ما هو كفيل بأن يودي بالثورة، شأنها شأن اليد التي تعتقله وتعذّبه، ويصعب أن تمتّ إلى الوطنية والمقاومة بصلة، بل إلى الخراب وكلِّ ما هو كفيل بأن يودي بالوطن.

حين أسهم الخيّر في تأسيس «هيئة التنسيق»، وصولاً إلى الإعلان عنها في 30/ 6/ 2011، كانت الثورة السورية لا تزال عفيّةً، تحدوها السلمية والمدنيّة وطلب العدالة والحرية والكرامة في إطار من وحدة الشعب السوري الأكيدة. ولم تكن الثورة قد عبّرت، بفعل القمع الوحشي، عن آهاتها الرهيبة: حاجتها إلى وحدة المعارضة، وعون الخارج، والسلاح، وربما الطائفية. حينذاك، بدت «هيئة التنسيق» المكان الذي ينبغي أن يوفّر للثورة صمّام أمانها ويضمّ قواها الوطنية والديمقراطية واليسارية جميعاً، من برهان غليون الذي بقي فترة ممثّل الهيئة في الخارج إلى «حزب العمل الشيوعي» الذي يقف الخيّر على رأسه، ذلك الحزب الصغير الذي اشتهر بين أواخر سبعينيات القرن الماضي وأوائل تسعينياته، وترى الآن أبناء تجربته أنّى اتجهت في أنحاء الثورة المدنية المدينية، كأنهم يتدفقون من نبع لا ينضب.

على الرغم من السرّية التي أحاطت بتجربة «حزب العمل الشيوعي»، الذي نشأ نشأةً نقديةً في سبعينيات القرن الماضي من حلقات ومشارب ماركسية شتّى تحت مسمّى «رابطة العمل الشيوعي»، وعلى الرغم من «القيادة الجماعية» وغياب ما يُدعى «الأمين العام» في هذه التجربة، يبقى مؤكّداً أنّ عبد العزيز الخيّر كان الرجل الأول في الحزب منذ بداية الثمانينيات حتى اعتقاله في العام 1992، ثم بعد خروجه من المعتقل وإلى الآن. وعلى الأقل، فقد كان قيادياً بارزاً وعضواً في هيئات تحرير صحف الحزب ومجلاته، **الراية الحمراء والنداء الشعبي والشيوعي** التي بلغت مستوى لافتاً نظرياً ونضالياً بمقاييس تلك الفترة، وبالمقارنة مع ما كان يصدر عن الأوجه

المختلفة للشيوعية الرسمية التي انضوت في الحزب الشيوعي السوري (خالد بكداش)، بما فيها تلك التي انشقّت عنه لتشكّل وجه عملته الآخر.

تحت ضربات القمع المتوالية التي كانت تنهال على ذلك الحزب الصغير (أكثر من حملة اعتقال في العام الواحد منذ 1977)، اضطر كثير من كوادره ومناضليه إلى التخفّي. غير أنَّ تجربة الخيّر على هذا الصعيد تبقى الأشهر، ليس في سورية وحدها بل ربما على مستوى عالميّ، إذ دامت 12 عاماً، الأمر الذي يجعلها من أطول فترات الملاحقة بالنسبة إلى أي معارض، فضلاً عن ترافقها مع اعتداءات متواصلة على أهله وأسرته بالضرب والاعتقال والاحتجاز كرهائن.

كما تخفّيه وملاحقته، كان اعتقاله مميّزاً: في 1 شباط 1992، تمكّن «الأمن» من القبض عليه في منطقة باب الجابية في منطقة دمشق القديمة، وكان ذلك مدعاةً لإطلاق النار احتفالاً في ساحة القلعة بدمشق. وأُخضع لتعذيب وحشي على مدى شهرين ونصف الشهر، أشرف عليه كبار ضباط الأمن في تلك الفترة. وبقي معتقلاً من دون محاكمة حتى 1995، حين حكمت عليه «محكمة أمن الدولة» بالسجن 22عاماً مع الأشغال الشاقة بتهمة «الانتماء إلى جمعية سياسية محظورة، ومناهضة النظام الاشتراكي، ونشر أخبار كاذبة من شأنها زعزعة ثقة الجماهير بالثورة والنظام الاشتراكي، ومناهضة أهداف الثورة». وأمضى مدّة اعتقاله في سجن صيدنايا العسكري. وحين خرج آخر معتقل من رفاقه في 2001، لم يبق سواه إلى أن أُطلق سراحه بعفو رئاسي عام 2005، بعد حملات دولية للإفراج عنه.

في المعتقل، راح «الحكيم»، كما أسماه المعتقلون، «يحمي الحياة بلا حدود، ويسافر في طبّه من عهد الطبيب البابلي... وصولاً إلى حقّ الحشرات بالحياة»، كما يقول معتقل أمضى بقربه ما يزيد على العام، بعد أن يتساءل: «مَن الذي لا يفخر بمجاورته في السجن؟»

لعلّ الصورة الأشهر والأبقى لعبد العزيز الخيّر -الطبيب الذي لم تُتَح له ممارسة الطبّ طويلاً قبل تخفّيه، والذي عاين في المعتقل ما يزيد على 100000 حالة وأقنع إدارة السجن بتحويل واحدة من حجراته إلى عيادة

تستقبل المرضى من السجناء- هي صورته التي رسمها له رفيق المعتقل هذا وهو ينفخ في فم سجين ميّت «روح الحياة»: نفخ حتى لم يعد يقدر. احمرّت عيناه ونفرتا حتى كادتا تخرجان من صدغيه. نفخ لساعات، ثم انهمر في بكاء مرير.

كلُّ هذا الطبّ، لم يحل دون حرصه البالغ على أداء دوره في الخدمات وضرورات السجن الأخرى، من الطبخ والتنظيف إلى التثقّف الذي يمضي في اتجاهات لافتة بالنسبة إلى شيوعي حزبي باقٍ على المتراس. ولعلّه، قياساً برفاقه الذين «تلبرلوا» بشدّة بعد «تمركسٍ» زائد، أحسن المطلعين على الفكر الليبرالي واقتراحاته المتجددة التي لا أحسب أن أكثرهم قد سمع بها.

حين خرج الخيّر من المعتقل، لم يلبث أن استأنف نشاطه الحزبي مع بقية باقية من رفاقه. وشارك في تأسيس «إعلان دمشق» وانتُخب نائباً للرئيس. وعندما وقعت اعتقالات «إعلان دمشق»، غادر عيادته متخفياً، ليسهم، بعد انسحاب حزبه من «الإعلان»، في تأسيس «تجمع اليسار الماركسي» (تيم) في العام 2007، في عودة إلى عمل النمل الدؤوب الهادئ الذي اشتُهر به والذي اشتدّ إلى حدّ الإنهاك مع اندلاع الثورة في آذار 2011.

ربما كان عبد العزيز الخيّر، كما دلّت ظهوراته الإعلامية باسم «هيئة التنسيق»، أفضل ممثّل لخطّ الثورة الوطني الديمقراطي المدنيّ، بعيداً عمّا دفع إليه النظام، ووقعت فيه بعض قوى الثورة، من عسكرة وطائفية وطلب للخارج. ولعلّه أول من لفت الانتباه إلى وجود قوى في قلب الثورة لا تريد سوى تغيير تحالفات سورية الإقليمية والدولية، من غير حرية أو كرامة أو عدالة. يُضاف إلى ذلك إدراكه الحاد ما يكتنف الوضع السوري من تعقيد بنيته الداخلية وموقعه على خارطة المنطقة والعالم، بعيداً عن أي بلاهة تبسيطية تكتفي بأن تكون صورة معكوسةً للنظام في كلّ شيء: كأن تضحّي بالمسألة الوطنية وتتلاعب بها أو تهملها قبالة «وطنية» النظام المعطوبة المتلاعَب بها، أو أن تتقبّل طائفية «الثورة» ما دام النظام طائفياً، أو أن تبرر جرائم «الثوار» مكتفية بتسميتها أخطاء لأن النظام مجرم المجرمين، أو أن ترتمي في أحضان أميركا وتركيا مقابل ارتماء النظام في أحضان روسيا والصين وإيران.

كان عبد العزيز الخيّر، والتيار الوطني الديمقراطي اليساري عموماً، في قلب هذه الثورة منذ البداية ولا يزال. قد تحجب صورتَه ورشدَه الخطايا والمزايدات والديماغوجيا المسنودة بأموال النفط وإعلامه، فضلاً عن عقود الضعف والقمع المديدة، لكنه يبقى حاضراً و«مخيفاً» لكثيرين: من «الثوار» الذين قذفوه بالبيض ووضعوا الورود على عنق برنار هنري ليفي وجون ماكين إلى النظام الذي عامله كمجرم على الدوام، وصولاً إلى اختطافه، مع إياس عيّاش وماهر طحّان، في حرم مطار دمشق قادماً من زيارة إلى الصين للمشاركة في مؤتمر الإنقاذ الوطني، رغم ضمانات الروس وقيصرهم بوتين.

5- تواريخ:

- **1951** الولادة في القرداحة، سورية
- **1976** تخرج في كلية الطب في جامعة دمشق
- **1992** اعتُقل أول مرة بعد تخفٍّ دام 12 عاماً ثم أُفرج عنه في عام 2005
- **2011** الإعلان عن تأسيس هيئة التنسيق الوطنية
- **2012** اعتُقل في أيلول/ سبتمبر الماضي بعد خروجه من مطار دمشق مع رفيقين له.

- 25 -

عن يوسف، الفنّان الشيوعي ببطاقة[1]

تعرّفنا على يوسف عبدلكي، في البداية، من بعيد ومن دون أن نراه.

كانت تلك سنوات حزبه الباكرة، وسنوات استعدادنا أن نستقبل بشغفٍ أساطيرَه الجاذبة التي كانت توسّع له مكاناً بين أحزاب قديمة وعتيقة ولدى جمهور واسع من الشباب. بيد أنَّ أسطورة يوسف في هذا الحزب، كانت بالنسبة إليّ على الأقلّ، أنا الطالب في أوائل دراسته الثانوية، أكثر متانة من كلّ أساطير الآخرين. كانت أسطورة يوسف مسنودةً برسمتين: الأولى تلك الرسمة التي كانت تعتلي جريدة الحزب السرّية، **الراية الحمراء**، رسمة البروليتاري السوري الفتيّ الذي يحمل الراية الحمراء خفّاقة كبيرة ويبسط يده الأخرى مفعمةً بالعزيمة؛ والثانية رسمة لوغو الحزب حيث رسم يوسف المنجل والمطرقة تحملهما قبضة قوية وحريصة أدخلتْ عليهما حضوراً بشرياً حملهما بعيداً عن التجريد والانتظام في مناجل ومطارق السلطات الشيوعية وأحزابها التابعة آنذاك.

بلغتنا آنذاك أساطير كثيرة، لعلّها كانت ضرورية لكي يشقّ حزبٌ صغير طريقه في بلد القمع وبين أحزاب عديدة انهالَ عليها بالنقد. بلغتنا أساطير منظّرين لا يُشَقّ لهم غبار، ومتخفّين دوخّوا الأمن بفطنتهم، ومناضلين أعيوا الجلّاد بصلابتهم تحت التعذيب، وأبناء ذوات انسلخوا بكل فدائيةٍ عن طبقاتهم وأتوا إلى هذا الحزب ليفنوا فيه أعمارهم، وشعراء فاقوا في نظمهم

1- نُشرَت مادة هذا الفصل في السفير العربي، 2013-08-02 والسفير، 13/ 12/ 2016.

كلّ ما سبق أن قيل...، غير أنّ أسطورة يوسف -بعد أن تعرّفنا على الجميع و«فَشَّتْ» أساطير كثير منهنّ ومنهم- كانت من بين القليل الذي صمد لأنها لم تكن تقوم على المبالغة، لا في فنّه ولا في التزامه المتواصل، بل كانت ترتكز، بخلاف سواها، إلى ما لديه حقّاً؛ وما لديه كان ما لدى كبيرٍ بالفعل.

حصل بعد ذلك أن رأيتُ صوراً للوحات يوسف الأخرى، لا سيما مشروع تخرّجه ورسومه الكاريكاتورية، وبالأخصّ حصانه الشهير الذي قلّدتُه على جدار غرفتي وتسبّب بأذى لوالدي، وكاد يفضي إلى اعتقاله: في عام 1984 دقّت المخابرات باب بيتنا تطلبني. ولمّا أجابهم أهلي أنني لست هناك، أجبرت الدوريةُ أبي أن يفتح غرفتي في الطابق السفلي من بيت أهلي. وما إن وقعت عينا الضابط على جدارٍ كاملٍ من الرسوم التي قلّدتُها (قنديل كاز لنذير نبعة، فلسطيني وفلسطينية على كتفيهما بندقيتان لاسماعيل شموط، رأس حصان عبدلكي وهو يصهل صهيلاً مريراً مدويّاً، وسواها) حتى بادر أبي قائلاً: «شو هالكرّ الريسمو إبنك؟» فما كان من أبي إلا أن باغته: «هادا حصان ما كرّ، بسّ في كرارة كتير نسيان يرسمن ابني».

أول مرّة أرى فيها يوسف كانت يوم عاد من المنفى واستقبلناه في المطار في العام 2005. كان عدد مستقبليه كبيراً بالفعل بعد غياب طويل وبعد انهيار الأنظمة الشيوعية التي كانت قائمة. وحين دخل البهو حيث ننتظر ورآنا بدا مرتبكاً بهذا العدد وممتنّاً. كان بعضنا يستقبل رفيقاً له لا يزال، وكان بعضنا الآخر يستقبل من كان رفيقه، وكان ثمة بعضٌ ثالث يستقبل مع جميع الآخرين فناناً كبيراً لا يمكن الكلام على الفن السوري والثقافة السورية من دون أن يحتل فيها المكانة البارزة.

جمعتنا بعدئذ لقاءات كثيرة: وحدنا، ومع آخرين، لا سيما المناضل الكبير عبد العزيز الخيّر الذي تفتقده سورية أيّما افتقاد وتحتاجه أيّما حاجة في محنتها الآن. ولا أنسى كيف كان يوسف يفتح الباب لعبد العزيز، في مرّات كثيرة، فيدخل وهو يتصبب عرقاً غرفةً في بيت يوسف غير التي نجلس فيها ولا يلبث أن يخرج من البيت إلى موعد جديد وهو يسلّم علينا عابراً ومتعجّلاً. ولعلّ الصور الشهيرة التي التُقطت في بيت يوسف لعبد العزيز وهو يلاعب الحمامة على ركبته ويشرب الشاي من اللحظات القليلة التي

أتيح له فيها أن يجلس ويرتاح بعد 2011. لقاءاتٌ كثيرة، مع يوسف، وفي كلّ لقاء كانت تتكشّف شخصية الفنان الكبير، والمناضل ذي البأس، والمثقف العميق، وابن البلد الذي يعيش مع شعبه ثورة شعبه، من دون تلكؤ ولا تأتأة، إنما أيضاً من دون سكوت عن كلّ ما يحرفها ويودي بها وبالبلد معها.

تثير لديّ صورة يوسف، الفنان والمثقّف والسياسيّ الحزبيّ في آن معاً، مشكلة علاقة الفنان والمثقف اليساري بالحزب، تلك العلاقة المعقدة الملتبسة المتبدلّة. كيف لفنان بمزاج الفنانين، وبإبداع يوسف، وثقافته العميقة، واطلاعه الواسع، وفهمه النظري والسياسي أن يبقى في حزب صغير غادره معظم أعضاؤه ويُقال إنَّ الفكر الذي يستند إليه قد انهار برمته؟ ليس هذا بالمكان الذي يتّسع لإجابة مفصّلة ومُحْكَمة تضع يوسف في مكانته اللائقة بين سلسلة تاريخية فذّة من الفنانين اليساريين الذين كانت يساريتهم من العمق بحيث لم يجدوا تعارضاً بين فهمهم الواسع والعميق من جهة والتزامهم السياسي الضيق والمحدد من جهة أخرى، بل كان لديهم هذا سبباً لذاك. غير أنني لن أترك الأمر يمرّ من دون أن أوضح رأيي، في موقف يوسف هذا، بإيراد استشهاد وحادثة:

الاستشهاد هو تعليق المنظّر الماركسي الهندي إعجاز أحمد على مقطع لإدوارد سعيد يقول فيه: «إنَّ وصفَ نقدٍ ما بأنّه ماركسيّ هو نوع من الجمع بين لفظتين متناقضتين، وتتمثّل النتيجة النهائية لهذا الجمع لا بالإعلان عن انحياز سياسي فحسب، بل أيضاً بوضع المرء نفسه خارج قَدْرٍ كبيرٍ من الأشياء الجارية في هذه الدنيا وفي ضروب النقد الأخرى». وقد علّق إعجاز أحمد على ذلك بأنّ موقف سعيد من الماركسية قد ظلّ ملتبساً وغريباً على الأقلّ. وبأنه، أمام هذا الموقف، ربما كان علينا أن نبذل جهداً كبيراً لنذكّر أنفسنا بأنَّ أهمّ مرجعيات سعيد، مثل أنطونيو غرامشي وجورج لوكاش وفرانز فانون وإيميه سيزار، ورايموند وليامز، وسي. ل. ر. جيمس، وعبد الله العروي، وراناجيت غُها وكثيرين آخرين، كانوا ماركسيين بكلّ ما لهذه الكلمة من معنى. وبذلك يبدو قول سعيد السابق غريباً، فهو لا يشير لنا ما هي الأشياء التي حرم كلٌّ من غرامشي أو لوكاش أو وليامز أنفسهم منها بقيامهم بما قاموا به من نقد ماركسي صريح. وهو لا يقول لنا أيضاً ما إذا كان من

الممكن لأحد أن يضع نفسه داخل كلّ الأشياء الجارية في هذه الدنيا وفي ضروب النقد الأخرى من دون أن يختار أو ينطلق من موقع!

أمّا الحادثة فهي ما شهدتُه من متابعة يوسف مؤتمر «إنقاذ سورية» الذي عقدته هيئة التنسيق الوطنية في قلب دمشق مع فصائل أخرى في ظروف اختطاف عبد العزيز الخير ورفيقين له من المطار قبل أيام قليلة وشائعات عن مقتلهم، وفي ظروف انسحابات متعددة من الهيئة، وخطابات في المؤتمر مثقلٌ أغلبها بلغة قديمة بائتة وخشبية تنشر الملل واليأس، وسَيْرٍ للمؤتمر يمكن وصفه بالمرتجل والفوضوي الذي لا يشجّع على شيء. تابع يوسف كلّ ذلك حتى آخر لحظة، بخلاف كثيرين، من دون كلل الفنان ولا ملل المثقف أو مزاجه النيّق. وحين كنت أسأله عن رأيه بين الفينة والأخرى وفي الاستراحات، كان يجيب: «منيح، ماشي الحال»، بخلاف جاري في المقعد الذي ملّ وأَشْعَرَتْهُ اللغة والفوضى بأن لا أمل ولا جدوى، كمن كان ينتظر ذريعة للتنصل من كلّ جهد. وفهمكم كفاية أيضاً!

لن أقول شيئاً عن نزاهة يوسف ونظافته، ولا عن احتقاره مموّلي المعارضات وزبائنهم، ونفوره من السفراء الأجانب وعشّاقهم، بعكس ما افترى عليه بائسون لا يستحقون الردّ. لقد انتمى يوسف ولا يزال إلى تيار وطني وديمقراطي ويساري من أنبل وأنزه وأوعى ما أنجبته سورية. تيار يتبيّن السوريون اليوم كم كان مناوئاً للدكتاتورية وكم ضحّى ويضحّي في سبيل دحرها، وكم كان في الوقت ذاته على طرفي نقيض من التجّار، والنصّابين، والمستعجلين، وأولاد العوائل، ومدَّعي الفهم، والفلاسفة الطائفيين، وكتّاب وكاتبات العلاقات العامة، وثوار الغفلة والخليج... الذين أرادوا أن يفرضوا على الثورة والشعب وكالةً حصرية فأعانوا النظام على إغراق البلد بالدماء، وساهموا إلى جانبه في تقديم الثورة على طبق من ذهب لقوى محلية وإقليمية ودولية هي الأكثر رجعية وتخلفاً، وهاهم يقفون الآن على أطلال بلد يمعن في الدمار والانتحار.

أن يبقى هذا اليوسف السياسي – الفنان المعارض في سورية التي عاد إليها من باريس في عام 2005، وأن يقيم معارضه فيها وسط ضجيج «الثوار» الهاربين، هو أمر ينطوي على معانٍ تُسْتَمَدّ من فنّ هذا المبدع كالعادة لكنها تفيض عن الفنّ أيضاً في السياق السوري الراهن.

ذلك يعني أنَّ ثمة معارضين جذريين لا يزالون يعيشون ويبدعون ويقاومون في بلدهم، في ظروف رهيبة من نقص الأساسيات والخطر، وفي هذا إخصاء تام للرواية السخيفة التي أشاعها ويشيعها «مناضلون» و«ثوّار» لم يكتفوا بتفضيل السلامة بعيداً فحسب، بل كانوا الأعلى زعيقاً وتحريضاً على الموت بعد أن غدوا في مأمن، ومفاد هذه الرواية الخرافية أنّه لم يبق أحد في سورية له قيمة ثقافية أو فنية، في تكرار لأسطوانة عراقية دبّجها يوماً معارضون عراقيون واكتشفنا لاحقاً حجم زيفها.

ذلك يعني، أيضاً، أنّ سوريين باقين على أرضهم سوف يستمتعون بباقة جديدة من إبداع هذا الفنان الكبير الذي لو قيّض لي أن أختار شيئاً سوريّاً يكثّف عظمة سورية وتواضعها، محليتها وكونيّتها، فنّها الراقي وشعبيتها، فهمها العميق وبساطتها، حيويتها ورفض قوى الموت فيها، رقيّها وحسّها الإنساني حدّ البكاء والفجيعة، لاخترت اليوم، ومن دون تحزّب ولا تحيّز، لوحةً له تحكي للعالم عن جوهر سورية، وتقول له إن الدكتاتورية لم تعش يوماً من دون نبذ، وإنّ المذبحة لم تمرّ من دون مقاومة، وإنّ ثمّة من رشق ولا يزال يرشق الثورة المضادة ولصوصها وأغبياءها بكومة من النظافة والوعي والفنّ المتقن الرفيع.

ذلك يعني، ثالثاً، أنّه إذا ما كانت لسورية قيامة، وسوف تكون لها بالطبع، فهي من داخلها وعلى أرضها، بأهلها الذين تمسّكوا بها وبأبنائها الذين غادروها مضطرين ولن يلبثوا أن يعودوا إليها، لا بالذين فرّوا بجلودهم من دون أن يخدشها أحد، أو بالذين حوّلوا خدوشاً سابقةً إلى مصدر دخل شهري، ولا بالذين سفحوا كرامة المعارضة السورية والسوريين عموماً على أعتاب ضواري العالم وأردأ أنظمته متسولين «ضربةً» لشعبهم الباقي في الداخل، حاذين حذو النعل بالنعل مع النظام الذي يزعمون عداءه.

قيامة سورية رهنٌ بلا شك بسوريين مثل يوسف، وخصوصاً بمعارضين مثله، لا تنفصل لديهم مسألة الظفر بالحريات ودحر الديكتاتورية عن المسألة الوطنية ولا عن المسألة الاجتماعية. وكانوا يعلمون حقّ العلم مخاطر هذا الفصل، وأعلوا به الصوت وسط انتفاضة شعبهم، وإن كان صوتاً أوهنه قمع النظام الوحشي المديد وعلت فوقه أصوات المعارضين الذين لطالما عُرفوا في سورية بأنهم «مقبرة الأمل» وقتلة براعمه في أوّل تشكّلها.

- 26 -

عن «يسار النُّصرة» و«يسار النِّظام»، وعن اليسار في سورية[1]

ما الذي يدفع أحداً هذه الأيام إلى الكلام على اليسار في أيّ مكان، فما بالك بالكلام عليه في سورية؟ ما الذي يدفع أحداً إلى الاهتمام بجماعةٍ هامشية عجوز، لم يتجاوز جمهورها بضع آلاف من «المثاقفين» في أيّ يوم من الخمسين عاماً الماضية، وتبدو وخطابها اليوم كأنّها قادمة من كوكبٍ آخر وعصرٍ مغاير؟

ما يدفعني إلى ذلك، الآن تحديداً، أربعة أمور:

الأول، هو أنَّ الخطّ التاريخي لليسار السوري، خطّ التغيير الوطني الديمقراطي، على الرغم من كلّ ثقوبه التي تركها القمع والتخلّف مفتوحةً على وسعها، هو خطّ الثورة في سورية. وقد رأينا إلى الآن ما يكفي ويزيد من تبعات تراجعه وغيابه، بدءاً بانحراف الحراك صوب سياسات الهوية الطائفية، مروراً بالخضوع لقوى العنف السلفي التكفيري، وصولاً إلى الارتباط بأجندات خارجية هي أجندات أعنى أعداء الشعوب وثوراتها إقليمياً ودولياً، حتى يكاد يصحّ القول إنَّ لا ثورة ولا تغيير في سورية إن لم يكن خطّهما هو هذا الخطّ.

الثاني، هو أنّ اليسار السوري الوطني الديمقراطي، على تواضع حضوره، كان الوحيد الذي وقفت سرديته، خصوصاً في السنوات الأربع الماضية، إزاء سردية النظام كما إزاء سرديات ليبرالية وتكفيرية تدّعي مناصبة النظام العداء

1- جدلية، 14/ 5/ 2015

لكنَّ روايتها تكاد تتطابق مع روايته، إذ ترى، مثلها، أنَّ ما يجري مؤامرة، وأنَّ للطائفية فيها الدور الأساس، وأنَّ النظام والدولة متطابقان تمام التطابق، وأنَّ الحلّ العنيف هو الحلّ، واستجلاب التدخل الخارجي مباح ومبرَّر؛ فيكاد لا يختلف هذان الطرفان في شيء عدا الطائفة التي يُعلى من شأنها والجهة الخارجية التي يُستجلَب تدخلها.

ربما كان الأهمّ في سردية اليسار السوري هذه هو حسن تقديره موازين القوى في سورية منذ بداية عام 2011، واتجاهاتها المحتملة ومخاطرها، وما تتيحه من أشكال نضالية تواكب انطلاقة الحضور الشعبي وتتفادى حرفه باتجاهات رديئة على يد قوى ليست نقيضة للنظام في الحقيقة ولو عارضته. وجوهر رؤية اليسار هنا هو أنَّ الخلاص من الاستبداد الفاسد إمّا أن يكون خلاصاً وطنياً ديمقراطياً أو لا يكون؛ وأنّ ميزان القوى وطبيعة النظام يقتضيان أن يكون هذا الخلاص سيرورة متصاعدة تتلاقى فيها المقاومة المدنية السلمية والعمل السياسي، والعفوية والوعي، وحماس الشباب وخبرة الشيوخ، في جولات متلاحقة تحتمل الفشل والتراجع لا بسبب قوة الطرف الآخر فحسب، بل أيضاً درءاً للمخاطر الأسوأ التي رأينا كيف دُفعَ بلدنا على سكّتها بكلّ توحّشٍ وبفقدان للبصيرة لا تجده سوى لدى أنظمة القتل والأغرار ذوي البلادة العقلية والمجرمين السياسيين.

ثالثُ ما يدفع إلى الكلام على اليسار في سورية هو ما يبديه خصومه حياله من خشية واعتبار لخطره المحتمل، وإلا فما سبب القمع الرهيب المتواصل على مدى عقود لبضع مئات من الطلبة والمثقفين؟ ولماذا يُخطَف اليوم أمثال عبد العزيز الخيّر ورجاء الناصر؟ ولماذا الخوف من التفاوض مع القوى الوطنية الديمقراطية وتخريب كل محاولة على هذا الصعيد؟ كما أنَّ ما يدفع إلى الكلام على اليسار، من جهة أخرى، هو ما كان قد أُعطي له من وزن في بداية الانتفاضة في جميع الكيانات السياسية التي تأسست لتواكب الحراك، من «هيئة التنسيق»، اليسارية في مجملها، إلى «المجلس الوطني» و«الائتلاف»، حيث ترأس يساريون سابقون دورات عديدة لهذه الكيانات وكان لهم فيها دور ووزن راجحان، قبل وفي أثناء استكمالهم هناك وفي غير مكان مسيرة التحول إلى ما أدعوه «يسار النُّصرة».

لا أقصد بـ «يسار النُّصرة» و«يسار النِّظام» كيانات تقف إلى يسار النُّصرة أو إلى يسار النّظام، بل أقصد يساراً لصاحبته النّصرة أو لصاحبه النّظام، يساراً لهما، خاصاً بهما و«تبعهما»، بعلمهما أم بغيره. و«يسار النّظام» قديم ومعروف، توطّن في جبهته الوطنية التقدمية منذ الأزل، وتماهى معه منذ اعتباره نظاماً سائراً في طريق «التطور اللارأسمالي» في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، حين كان هذا النظام يخطو خطوات واسعة في طريق أسوأ أنواع التطور الرأسمالي الطفيلي المشوّه والمتخلف، وصولاً إلى اعتباره قلعة ممانعة الإمبريالية في العقود اللاحقة، حين كان يواصل قمعه للوطنيين والديمقراطيين وكبته للحريات الأساسية على نحو كفيل بأن يحدث شرخاً أكيداً في أيّ ممانعة أو مقاومة، ويودي بها.

«يسار النُّصرة» قديم ومعروف أيضاً، بعكس ما قد يتوقع المرء للوهلة الأولى. هو «يسار النُّصرة» قبل أن توجد النُّصرة. كان يسارها بالقوّة، كما يُقال في الفلسفة، قبل أن يصير يسارها بالفعل. ويكاد يكفي لتوصيفه أن نقول إنه مقلوب «يسار النّظام» ووجه عملته الآخر. ولا نحتاج إلى أكثر من تحديد أعداء النّظام في كلّ فترة كي نعلم قائمة الذين هم محطّ إعجاب «يسار النُّصرة» وحلفاؤه في تلك الفترة: صدّام حسين الذي اعتبره هؤلاء «حارس البوابة الشرقية» وغضّوا البصر عن كلّ قمعه الوحشي؛ الجيوش الأميركية المحتلة أو المستعدة للاحتلال باعتبارها «صفراً استعمارياً» مفضّلاً على الاستبداد الداخلي وأسهل مقاومةً لا نعرف كيف؛ ممالك النفط وإماراته؛ عرفات وميشيل عون حين كانا خصمين للنظام والانقلاب حيالهما بانقلاب مواقفهما من النظام؛ قوى الانعزال اللبناني.. إلى آخر هذه القائمة العجيبة التي ثمّة بوادر لافتة أنها قد تنتهي عند بعضهم بإسرائيل.

مع ثورات الربيع العربي، وخصوصاً مع بداية تعثّرها وقمعها المفرط، بدأ «يسار النّصرة» هذا عملية تحوّله من يسارها بالقوة إلى يسارها بالفعل: لم يلاق الحراك العفوي السوري في 2011 ببرامج واستراتيجيات وتكتيكات تأخذ في حسبانها الوضع وتوازن القوى والأخطار المحتملة، بل لاقاه بأردأ أنواع الشعبوية التي تعزف على آلام القتل الوحشي وجراحه، وراح يبيع المنتفضين شعاراته الفارغة كأنها شعاراتهم بعد أن مررها إليهم هو وحلفاؤه

الإسلاميون من وراء الكواليس ثم تبنّياها على أنّها مطالب الشعب الذي لا سبيل إلى رفض ما يريد. بدا الأمر آنذاك كأنّه فرصة لا تتكرر، نقتنصها ولو خرب العالم. وحين صعب اقتناص الفرصة، حبّذ هذا «اليسار» لا العنف المعارض فحسب، بل قسمة الجيش والعلَم والبلد، والتدخل الخارجي، والطائفية... حجّته في كلّ ذلك لا تتعدّى حجج «الفهم الشائع» أو ما يُدعى «الحسّ العام» الذي كثيراً ما يكون انعداماً تاماً لكلّ حسّ.

مع ازدياد القمع وتسيّد حركات إرهابية تكفيرية ليست داعش والنصرة سوى مثاليها الأبرز، كشف «يسار النصرة» هذا عن وجه ظلاميّ عبثي رهيب، لا يكتفي بتبرير الإرهاب، بل توجّهُه الطائفية وفكرة عجيبة في سذاجتها مفادها أنّ داعش والنصرة أداة التاريخ في إنفاذ خططه، وأنهما، مثل الاحتلال الأجنبي في التوهّم السخيف المدعو «نظرية الصفر الاستعماري»، يسهل الخلاص منهما أكثر من النظام المستبد. ولا يكاد «يسار النصرة» هذا يتلمس رأسه ويتحسس خطر مثل هذه القوى، إذ تمارس حياله تهميشاً أو قمعاً وخطفاً لا يزالان يكتنفهما الغموض، حتى يعود سريعاً إلى اعتبار كلّ أرض يستولي عليها هذا الإرهاب التكفيري «أرضاً محررةً»، واعتبار ما يقوم به هو «الثورة» التي يرى أنها لا تزال مستمرة مهما تكن قيادتها وطبيعة قواها وأهدافها.

مع خروج معظم «يسار النصرة» من البلد، وانعدام دوره تماماً، تبقى «معجزته» التي لا بدّ من تسجيلها باسمه هي تلك الطائفية العنصرية البالغة التسطيح والغباء التي تستسهل الكلام على جماعات بشرية كاملة مدحاً أو قدحاً، ولا تتردد في الإشارة إلى كتل مصمتة لها سيكولوجيتها الجمعية ومن الممكن إبادتها أو إدخالها جنان الخلد، الأمر الذي لم يقل النازيون أو يفعلوا ما يتعدّاه كثيراً.

كي لا يبدو الأمر كما لو أننا نتكلم على أشباح وهلام، فإنّ الكتلة الأساسية لـ«يسار النُّصرة»، بمنطقه النازي المستجد المُشار إليه، تبقى في إطار «المجلس الوطني» و«الائتلاف»، خصوصاً حزب الشعب (جماعة رياض الترك) والأطراف القريبة منه في «إعلان دمشق» و«حركة إحياء المجتمع المدني»، ومن انضاف إليهم من متلبرلي حزب العمل الشيوعي

الذين لم يبينوا عن أيّ شيء يؤكّد أدنى معرفة جدّية بالليبرالية، ولا كلام في أفواههم إلا على الطوائف (بدلاً من «الطبقات» أيام الماركسية)، وبضع آحاد من الشيوعيين الرسميين السابقين (أعضاء برلمان ومستشارين اقتصاديين للنظام وكتبة مداومين في جرائده...) نبتت فجأة لا ثوريتهم فحسب، بل طائفيتهم أيضاً، واستعدادهم للإخلال بكل ثوابت وطنية لطالما قدّموها على مقتضيات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وينضاف إلى هؤلاء جميعاً عدد ممن دُعوا «شباب الحراك»، كانوا الأميز بانعدام الخبرة والمعرفة وكثرة الزعيق وسرعة الهروب والاستعداد لبيع أرواحهم لكل من يشتري، وكذلك ثلّة من الكتبة الجاهزين للكتابة أنّى تشاء وكيف تشاء، لم يعد في عقولهم وعلى أفواههم سوى الطوائف تتشكل وتتصارع بحسب مشيئتهم التي يحسبونها الواقع.

رابع، وآخر، ما يدعو إلى الكلام على اليسار هو المستقبل. فكما تبيّن أنَّ لا حياة لربيع فعلي من دون أجندة وطنية ديمقراطية ويسارية للتحرر السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كذلك لا سبيل إلى إنقاذ البلد، أو ما تبقى منه، من دون اقتراحات اليسار، الغائب الأكبر.

هل بقي ثمة يسار سوري، وطني ديمقراطي، يقترح ويلتمّ ويعاود دفع الصخرة؟

- 27 -

الوطنيون الديمقراطيون في سورية: تنسيق هيئة التنسيق[1]

شكلّت «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» في سورية محاولةً يساريةً ووطنية ديمقراطية للتجاوب مع ارتدادات الزلزال البادئ في تونس، وذلك من طرف قوى أنهكتها عقود القمع الشديد والاعتقال المديد والانقسامات العميقة السياسية والفكرية التي كان آخرها «تَلَبْرُل» أقسام واسعة من هذا الاتجاه على صورة تبرير الاحتلال الأجنبي وسيلةً للتخلّص من الاستبداد.

جمعت «الهيئة» في خطّها السياسي بعض مزايا بالغة الأهمية. أولها، إدراك عقلاني لتوازن القوى المحلي والإقليمي والدولي، إذ انقسم المجتمع السوري مع تفجّر الانتفاضة أثلاثاً ثلاثة (معارضةً وموالاةً وحياداً) بما يرشّح لحرب أهلية دائمة، شأنه شأن الانقسام الإقليمي والدولي حول سورية. وثانيها، إدراك قديم متجدد لبنية النظام والمجتمع السوريين، حيث الغياب المطلق لجميع مظاهر المجتمع المدني الجدية (أحزاب، نقابات، إلخ) والارتباط المتزايد للأمن والجيش بقمة النظام وإمكانية التسييس العنيف للشقوق المجتمعية؛ وثالثها، عدم الانبهار ببعض الأساطير التي راجت وتقدّست مع انطلاق الانتفاضات العربية مثل «العفوية» و«الشباب» و«ضرر التنظيم والسياسة»؛ ورابعها، الانتباه إلى أنّ أقساماً من المعارضة

1- السفير 19/ 7/ 2016

ليست معنيّة بالحرية والكرامة بقدر عنايتها بتغيير تحالفات سورية الإقليمية والدولية؛ وخامسها، وعي شديد لأهمية المقاومة المدنية السلمية المتصاعدة بغية إطلاق عملية سياسية جوهرها «التغيير الوطني الديمقراطي»، شعار الحركة الوطنية الديمقراطية واليسارية السورية بما ينطوي عليه من إدراك لـ «عالمثالثية» سورية وعدم انفكاك المسألة الديمقراطية فيها عن المسألتين الوطنية والاجتماعية؛ وسادسها، حرص دائم على وحدة المعارضة على خطّ وطني وديمقراطي، الأمر الذي تجلّى في ما دُعي «اتفاق القاهرة» في أواخر عام 2011 الذي وقّعه كلّ من هيثم منّاع عن «الهيئة» وبرهان غليون عن «المجلس الوطني»، لكن الديك لم يَصِح قبل أن ينكر غليون الاتفاق بأمر.

يبقى مهمّاً في شأن «الهيئة» أنّ مسار الصراع السوري دفع المجتمع الدولي، بضغط روسي كبير، إلى انتقال واضح من «بيان جنيف» 2012 إلى «بيان فيينا» 2015، ما يعني في جوهره الانتقال إلى تصوّر بالغ القرب من تصوّر «الهيئة» وبعيداً عن تصور «الائتلاف»، خَلَف «المجلس الوطني» الذي اقتصرت سياساته على استدعاء التدخلات الخارجية ورفض كلّ حوار أو تفاوض مع النظام إلى أن أُمِرَ بذلك. لكن الغريب أشدّ الغرابة أنّ «الهيئة»، أو أقساماً نافذة فيها على الأقلّ، اختارت هذه الفترة بالذات، فترة مَيل معطيات الواقع والمجتمع الدولي نحو خطّها، كي تتخلى عن هذا الخطّ، وتترك خندقها، وتلتحق بخط «الائتلاف» الذي ساد في مؤتمر الرياض وفي «الهيئة العليا للتفاوض» التي يُقاد فيها ممثلو الهيئة ويُنطَق باسمهم من قِبل إرهابيين وجلاوزة نظام سابقين ودعاة طائفية وعملاء قوى عربية وأجنبية ومجرمين سياسيين من مختلف الأصناف وأبناء سبيل يسعون إلى مكرمات المُعطين.

لا تقتصر الغرابة على الافتراق السياسي والأخلاقي الذي تفترقه، بل تقترفه، الهيئة تجاه خطّها في هذه اللحظة، بل تتعدى ذلك حتى إلى ما هو براغماتي، إذ تسير الأمور على أرض الواقع باتجاه أفول «الائتلاف» الذي تخلّى عنه أصدقاؤه وخدعوه باعتراف معظم رموزه. والأغرب بعد، هو ما ترتكبه «الهيئة» بحقّ الأقرب إليها، بل بحقّ أعضاء فيها كرد وعرب، كي تتعلّق بجثة «الائتلاف».

بترك الهيئة موقعها لا يعود لها أيّ معنى يتعدّى مجموعها الجبري

الزهيد، بعد أن كانت تجسيد الخط الوطني الديمقراطي في نضال السوريين الحديث كما في انتفاضتهم، فهل يقبل مناضلو الهيئة أن يتركوها لقسمٍ فيها يحاول أن يفرض، بقوة الضلال السياسي وربما بإغراء المال الخليجي، مثل هذه النهاية الانتحارية الوخيمة؟

- 28 -

عن الليبراليين والأصوليين في سورية[1]

ثمّة رواية شائعة ومكينة بين روايات الحدث السوري هذه الأيام، مفادها أنَّ الإسلاميين عموماً، والإسلاميين الأصوليين على وجه الخصوص، اختطفوا الثورة السورية وأودوا بها، بعدما كانت في أمان بيد قادتها «الليبراليين»، من مجلسٍ وائتلاف وسواهما من الفاعلين والكَتَبَة، ولم يكن ينغّص عليها أو يحول دون انتصارها القريب سوى النظام وتوحّشه.

كذلك، ثمة رواية شائعة ومكينة بين روايات النظام العالمي السائد، مفادها أنَّ هذا الأخير يخوض معركةً فاصلةً ضد شيطان أكبر هو الأصولية، الإسلامية بوجه خاص، معركة أشبه بصراع الخير والشرّ أو النور والظلام، في تضادٍ مستحكم بين جوهرين متناقضين لا شيء يجمعهما.

هاتان الروايتان كاذبتان وخطيرتان بالقدر ذاته.

صحيحٌ أنَّ الليبراليين السوريين الأعلى صوتاً هذه الأيـام، بخلاف الليبراليين السوريين القدامى، هم أقرب إلى كونهم «متلبرلين»، بمعنى مجيئهم إلى الليبرالية من اليسار أو القومية أو الإسلام السياسي، مدفوعين بأزمات هذه التيارات وانهياراتها وبما بدا من انتصار فوكوياميّ (نسبةً إلى فرانسيس فوكوياما صاحب كتاب **نهاية التاريخ**) للرأسمالية وقيمها الليبرالية. وصحيحٌ أنَّ هؤلاء اندفعوا في هذه الوجهة لمجرد أنّها أقرب وأسهل ما يمكن أن يندفع إليه المرء، بوصفها الوجهة «المنتصرة»، من دون كبير وعيٍ أو حسّ نقديّ. غير أنّه يبقى بمقدور أي تصنيف أيديولوجي نظري أن يحسبهم على الليبرالية

1- السفير 28/ 1/ 2015

وأن يحاسب خطابهم على هذا الأساس، خصوصاً تلك الرواية التي أشرنا إليها وتبقى أضعف من أن تصمد أمام أيّ تدقيق يُحسن تذكّر الماضي السوري القريب، ماضي السنوات الأربع المنصرمة التي ارتكب فيها هؤلاء المتلبرلون ولا يزالون ما يفوق الكفر بالنسبة إلى المؤمنين. ومع أننا يُمكن أن نمدّ يد النقد إلى كلّ ما في ذخيرة هؤلاء: شعبويتهم، ودعوتهم إلى ما تدعو إليه النيوليبرالية من توجهات اقتصادية، وطائفيتهم، وبناؤهم كامل محاججتهم وممارساتهم على القياس إلى النظام كأنّه مرآتهم...الخ، فإنني أقتصر على ما قد يكون الأخطر بين مقترفاتهم: تحالفاتهم في الداخل والخارج.

كان لتفضيل المتلبرلين السوريين التحالف مع «الإخوان المسلمين» والتيارات الإسلامية على التحالف مع التيارات الوطنية والديموقراطية (اليسارية والقومية وبعض الإسلاميين الإصلاحيين)، وصولاً إلى الاعتداء الجسدي على بعض رموز هذه التيارات الأخيرة وتمزيق كلّ اتفاق معها، الأثر البالغ في تسهيل عمل النظام على دفع الحدث إلى أيدي القوى الإسلامية التكفيرية المنظّمة وأيدي القوى الخارجية بنفوذها وأموالها. وعلى هذا الطريق، كان أن تردَّد المتلبرلون في إدانة تجاوزات «الثورة»، بل أصرّوا على ممارسة الإخفاء والكذب في هذا الشأن إلى أن بات الأمر أفدح من أن يُخفى أو يُغطى بالكذب، وبلغ البلّ ذقونهم بالمعنى الحرفي للكلمة، ولم يعد بمقدورهم حتى أن يضعوا أقدامهم في المناطق التي دعوها «محرّرة». وعلى هذا الطريق أيضاً، كان أن امتدح متلبرلون نافذون منظمات إسلامية تكفيرية، من بينها «النصرة» بل و«داعش» في أحيان كثيرة، واعتبروها جزءاً جوهرياً من الثورة السورية، ما دامت تواجه النظام. دع عنك، بالطبع، ما يُضاف إلى كلّ هذا من استعجال «النصر» في بلدٍ معقّد ومركّب مثل سورية، وما زيّنه الاستعجال من تصوّر أن الإمساك بالسلطة بات قريباً، فلا داعي لرسم سياسات للثورة، أو التفكّر بتحالفاتها، أو التأمّل بمراحلها، أو تدبّر وسائلها، حتى بات الاعتداء على من يقول بأي شيء من ذلك وتخوينه واعتباره «عدواً للشعب» أمراً «ثوريّاً» لا شكّ في مشروعيته.

كان لتحالف المتلبرلين السوريين مع من دُعوا باسم «أصدقاء الشعب السوري» أفدح الأثر أيضاً، لا في مشاركة النظام تدمير البلد فحسب، بل

تدمير «الثورة» أيضاً. وبدا المتلبرلون على هذا الصعيد، موضوعياً على الأقلّ، بعيدين كلّ البعد عن قيم الثورة في الحرية والديموقراطية والكرامة والعدل، شأنهم شأن كثير من حلفائهم في الداخل والخارج ممن لا يتوخّون من الثورة أكثر من تغيير تحالفات سورية وموقعها الجيوسياسي، بل وتحطيمها وتفكيك نسيجها الاجتماعي. هكذا بات كل هذا الخليط الداخلي الغريب «ثوّاراً»، وباتت جحافل الضواري من حلفائهم «مراكز دعم للثورة».

بيد أن أخطر ما انطوى عليه هذا الاختيار للتحالفات الدولية هو فهمٌ للمسألة الديموقراطية ومسألة الحريات والمسألة الاجتماعية يفصلها عن المسألة الوطنية في بلد من بلدان جنوب العالم، إذا جاز التعبير، مثل سورية، حيث لا مجال نظرياً أو عملياً لمثل هذا الفصل. ذلك أن الوطنية في مثل هذه البلدان، وبعيداً عن تعريفاتها السلطوية والرومانسية القومية، هي جهدٌ يرمي إلى إقامة بنيان سياسي واقتصادي واجتماعي مستقل متمحور على مصالح شعبه العليا. ومثل هذا التعريف للوطنية لا يفصل ما يُحَقّق من تنمية اجتماعية ومن حريات تضمن مشاركة أوسع فئات الشعب وبين مقاومة الاحتلال أو التبعيّة وممانعتهما. وبذلك تكون الوطنية وجه العملة الآخر للديموقراطية والعدل والحفاظ على الثروة وتنميتها، كما يكون فصل هذه الأوجه واحدها عن الآخر نظيرَ فصل النظام لها ومقلوبَه ليس غير. ويبدو الأمر كما لو أن المتلبرلين السوريين يعيدون، في حالٍ أسوأ بكثير، ما ارتكبه ليبراليون أُصلاء إبّان الاستقلال إذ تهاونوا في المسألة الوطنية (خصوصاً كما تجلّت في وجهها الفلسطيني)، ما ساهم في فتح الباب واسعاً أمام الجيوش وانقلاباتها المتتالية.

يبقى أنَّ هذه الرواية الشائعة والمكينة عن «براءة» المتلبرلين السوريين ليست بالبدعة الفريدة في هذه الدنيا رغم سيل الدماء الفريد الذي لا يزال يرافقها ويقترن بها اقترانه بالنظام الذي لا ينبغي أن ننسى أنّه «متلبرل» أو طامحٌ لأن يكون «ليبرالياً» أيضاً، مثل خصومه هؤلاء، اقتصادياً على الأقلّ، وبقدر ما يتيح نظام العالم الحالي لأنظمة العالم الثالث أن تكون ليبرالية. وإصرار ليبراليي النظام العالمي على تبرئة أنفسهم من الإسلام التكفيري وسواه من الأصوليّات، لا يخدع سوى السذّج ولو تخللته الحوادث الجسام كتلك التي وقعت في باريس في 7 كانون الثاني 2015 وقبله في نيويورك 2001. ها هنا،

أيضاً، رواية فاسدة تريد أن تغرس في الأذهان أنَّ العالم منقسمٌ بين الرأسمالية الليبرالية والأصولية، وأنَّ علينا أن نقف في صفّ إحداهما لنواجه الأخرى. وها هنا، أيضاً وأيضاً، ضرورة لتفكيك هذه الرواية وتعرية هذه الثنائية وما تنطوي عليه من تواطؤ خفيّ بين طرفيها. تواطؤٌ لا بمعنى المؤامرة ونظريتها، بل بمعنى أنَّ الأصولية هي تلك العقيدة الشنيعة لأولئك الذين يشعرون أن ما يُدعى «الغرب» قد أنهكهم وأذلّهم وداس كراماتهم ومصالحهم وما كان لهم من ماضٍ مجيد. وكذلك بمعنى أنَّ حرية السوق (التي هي جوهر الليبرالية) والأصولية الدينية بعيدتان كلّ البعد عن إقصاء واحدتهما الأخرى، مهما سالت بينهما الدماء، إذ ليس لدى أيّ منهما، في الجوهر، ما يحتّم نفي الأخرى أو وضع حدّ لها. وبمعنى أنَّ صعود الفاشية الإسلامية يتوافق أشدّ التوافق مع اختفاء اليسار العلماني في البلدان الإسلامية، ذلك الاختفاء الذي لم يألُ «الغرب» جهداً في تعزيزه، بل قام بالدور الأكبر في إخماد حركاته والقضاء عليها وخلق فراغ سياسي تمكّنت الأصولية من احتلاله.

ثمة ضرورة لأن يُعاد التفكير بذاك التضاد الذي يستسهل كثيرون إقامته بين السماحة الليبرالية والقمع الأصولي. ولا يُمكن لما يُدعى بـ «الغرب» أن يتبرّأ من ماضيه، ماضي الإبادة والاستئصال، إزاء الردّة الإسلامية التي ساهم في إطلاق العنان لها. وأولئك الذين لا يطيقون نقد الديموقراطية الليبرالية عليهم أن يلتزموا الصمت حيال الأصولية أيضاً، وجه عملتها الآخر. وعليهم أن يعلموا، كما تُشير ثورات ما دُعي بـ «الربيع العربي»، أنّ تجاهل اليسار وبرامجه الاجتماعية الاقتصادية الراديكالية سوف يولّد موجات أصوليّة يصعُب التغلّب عليها. وعليهم أن يعلموا كذلك أنَّ الإطاحة بالطغاة ليست سوى فاتحة لعملية تحوّل اجتماعي راديكالية عسيرة لا بدّ من دونها أن تعود الأصولية، وأن يكفّوا إذن عن ذلك التفكير الساذج في شعار «نُسقطُ الأنظمة ثم نرى»، ذلك أنهم لن يكونوا هناك كي يروا أي شيء.

في عالم يدوسه رأس المال بكعبه، وحدها السياسة الراديكالية يُمكن أن تستعيد ما هو وضّاء وجدير بإنقاذه في الإرث الليبرالي. وهذه، لعمري، وجهةٌ معاكسةٌ تماماً للوجهة التي اتخذها مَن في سورية من ليبراليين. عفواً: مَن في سورية من متلبرلين.

- 29 -

اليسار السوري خلال العقد الأخير وبعده[1]

يصعب أن نتصوّر، في المدى المنظور على الأقلّ، يسارًا سورياً ثوريًا ذا وجه مستقل، يقوم بالدور الذي يُنتظَر أن يقوم به يسار يستحقّ هذا الاسم، وذلك لجملة متراكبة من الأسباب.

طوال أكثر من نصف قرن، تعرّض اليسار السوري الجدير بهذا الاسم لحملات قمع وحشي متلاحقة ومتسارعة لم تسمح ببناء جدّي لكوادره أو قواعده أو برامجه. وأتى انهيار «الكتلة الاشتراكية» في أواخر ثمانينيات القرن العشرين وأوائل تسعينياته، لتجري كتل كبيرة من هذا اليسار مع الطَّفو الليبرالي الرائج متنكرةً لأبسط مبادئ تاريخها السابق. وأتت بعد ذلك انتفاضة الشعب السوري، ليرتكب فيها هذا اليسار السوري المتلبرل أشنع الأخطاء، بل الجرائم، السياسية.

عند تناول اليسار السوري بعد العقد الأخير، لا بدّ من التنبيه منذ البداية إلى أمرين ضروريين لن ندخل هنا في نقاشهما: الأول، هو أنّه مهما تكن أخطاء وجرائم اليسار السوري والمعارضة السورية عموماً، فإنّهما ليسا السبب في ما جرى للبلد. مشكلتهما، ومشكلتنا معهما، أنّهما لم يكونا بديلاً أو فاعلاً يحسن الفعل، لا أنهما علّة ما جرى، فالعلّة معروفة لا تستحق أدنى نقاش في كونها العلّة البنيوية الجوهرية. والثاني، هو أنَّ الأساس الاجتماعي أو الطبقي الذي تنهض عليه هشاشة اليسار السوري على مختلف الصّعد إنّما هو هامشية هذا اليسار. والمقصود بالهامشية هو الارتباط الواهي بالطبقات

1- جدليّة، 4/ 8/ 2021

والفئات الاجتماعية ومصالحها والانعزال الاجتماعي الاقتصادي عن السيرورات الجارية، نظراً إلى احتلال الكتلة الأكبر من هذا اليسار مواقع هامشية ضمن بنية البلد، سواء بسبب الأعمار المتقدمة أو الفتيّة (الطلاب خصوصاً)، أو بسبب الوظائف والمواقع، أو بسبب ما تركته اعتقالات سابقة من آثار التخلّع الشخصي والاجتماعي، أو بسبب الارتباط -المستجدّ- ببنى وسياقات خارج البلد.

كانت الانتفاضة التي انطلقت في سورية في عام 2011 واحداً من ارتدادات الزلزال البادئ في تونس ثمَّ في مصر وليبيا واليمن وصولاً إلى سورية، على نحوٍ يذكّر بعض الشيء بثورات عام 1848 التي اكتسحت أوروبا متنقلةً من بلد إلى بلد. لكنَّ سورية تميّزت عن تلك البلدان بأمور حاسمة، منها: تغييب احتكار السلطة والقمع المديد كلَّ مظهر جدّي من مظاهر المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، جمعيات، نوادٍ، صحافة مستقلة، قضاء مستقل... إلخ)؛ والتحام الجيش التحاماً وثيقاً بقمّة السلطة؛ وتمكّن قبضة النظام الأمنية على مدى عقود من إسكات الشعب وكسر عظام المعارضة؛ وموقع سورية الجيوسياسي الإقليمي والدولي وعلاقتها الوثيقة بالقضية الفلسطينية؛ وبنية النظام الصلدة العاجزة عن احتمال أدنى اختلاف.

ساهمت في الانتفاضة بدايةً شتّى الفئات الاجتماعية والتيارات السياسية والفكرية، وغلب على أشهرها الأولى طابع التظاهر السلمي الذي تمكّن، على الرغم من القمع الوحشي، من أن يخلق ما تدعوه سوسيولوجيا الثورات بـ«الوضع الثوري»: حيث يرفض المحكومون أن يُحكَموا بالوسائل السابقة، ويعجز الحاكمون بوسائلهم تلك عن إبقاء الوضع على ما كان عليه، وتتزعزع بأفعالٍ على الأرض علاقةُ الإخضاع التي تربط الطرفين، وتتركّز شتى التناقضات في المستوى السياسي على شكل أزمة سياسية يحاول النظام حلّها لا بالقمع وحده، بل أيضاً بالاعتراف بأنّ ما يجري سياسيّ، وبالدعوة إلى الحوار أو التفاوض، وبتغيير الحكومات والقوانين والدساتير والبرلمانات، بما يخلق احتمال أن تتحوّل مثل هذه التغييرات شيئاً فشيئاً، على وقع انتفاضة الشارع، من مجرّد تغييرات شكليّة زائفة بقصد الانحناء أمام العاصفة إلى لحظة تحوّلٍ حاسمة.

لم تكد التظاهرات السلمية تضع قدم النظام على أوّل هذه الطريق حتى أدّى القمع الوحشي والتمويل والتسليح الخارجي (لا سيما الأميركي والتركي والخليجي) وتزايد نفوذ تيارات الإسلام السياسي وحلفائه من اليساريين السابقين المتلبرلين في المعارضة إلى طغيان الطابع المسلّح وتحوّل الانتفاضة إلى حرب مدمرة اختلط فيها المحلي بالإقليمي والدولي وأفسحت المجال لتسيّد الإرهاب التكفيري من «نصرة» و«داعش» وأشباههما، لتتوارى في الخلف الأقسام الأوسع من الشعب السوري ومطالبه المحقّة المزمنة في الحريات والحقوق الأساسية ودولة القانون. ولم تعد الثورة ثورةً، لا من حيث الطبيعة الاجتماعية والسياسية لفئاتها القائدة، ولا من حيث الأهداف التي تتوخّاها، وهما الأمران اللذان عادةً ما تتعرّف بهما الثورات.

لم يكن اليسار السوري عموماً بالغائب عن الحراك، على الرغم من الطابع الشعبي غير الحزبي الذي غلب في المراحل السلمية الأولى، وعلى الرغم من الضعف البنيوي الذي يعاني منه هذا اليسار بعد عقود القمع والاعتقال المديدة وتمزّقه الحاسم (بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج الثانية) بين أربعة تيارات: تيار وطني ديمقراطي ماركسي، سيعبّر عن نفسه بعد الانتفاضة من خلال «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي»، كما من خلال أشكال جمعية وفردية مستقلة أخرى؛ وتيار ليبرالي جديد، سيعبّر عن نفسه من خلال «المجلس الوطني السوري» ثم «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية»؛ وتيار شيوعي تقليدي مرتبط بالنظام من خلال «الجبهة الوطنية التقدمية»؛ وأعداد كبيرة من اليساريين المستقلين من شتى الآراء. كان لليسار، على الرغم من ضعفه، حضوره في الحراك، كما كان له الوزن المعنوي الذي فرض نفسه على تيارات الإسلام السياسي وداعميه وممولية وتجلّى في مسائل عديدة أبرزها تعاقب ثلاثة من اليساريين السابقين المتلبرلين على رئاسة «المجلس الوطني» (برهان غليون وعبد الباسط سيدا وجورج صبرا).

شكّلت المراهنة على التصاعد التدريجي لنضالات السوريين وعلى نبذ كلّ من السلاح والتدخّل الخارجي والطائفية محور سياسات اليسار الوطني الديمقراطي المنضوي في «هيئة التنسيق» والشخصيات المستقلة القريبة منه. ومثّل هؤلاء مشروعاً لـ«التغيير الوطني الديمقراطي» لطالما كان المساهمة

النظرية والنضالية الكبرى التي قدّمها الوطنيون الديمقراطيون واليساريون السوريون وأنْمُوهَا على مدى عقود منذ أواخر ستينيات القرن الماضي إلى الآن. ويجمع هذا المشروع بين التشديد على ضرورة التغيير الجذري الذي ينقل البلد من الاستبداد إلى دولة القانون والحريات السياسية كشرط لا بدّ منه للانتقال من التخلّف الاقتصادي الاجتماعي إلى التقدّم والعدل، وبين معرفةٍ ببنية البلد ونظامه وموقعه الجيوسياسي تسبغ على ذلك التغيير الجذري صفات الوعي بالمخاطر المحتملة، وبين إدراك لأهمية المسألة الوطنية والقومية وعدم انفكاكها عن المسألتين الديمقراطية والاجتماعية في بلد مثل سورية.

تمثّلت هذه الرؤية خلال الحراك في التشديد على أنَّ الخلاص من الاستبداد الفاسد إمّا أن يكون خلاصاً وطنياً ديمقراطياً أو لا يكون؛ وأنّ ميزان القوى وطبيعة النظام يقتضيان أن يكون هذا الخلاص سيرورة متصاعدة تتلاقى فيها المقاومة المدنية السلمية والعمل السياسي، والعفوية والوعي، وحماس الشباب وخبرة الشيوخ، في جولات متلاحقة تحتمل الفشل والتراجع، لا بسبب قوة الطرف الآخر فحسب، بل أيضاً درءاً للمخاطر الأسوأ التي رأينا بالفعل كيف دُفِعَت سورية على سكّتها بكلّ توحّش وفقدان للبصيرة.

لذلك لم ينبهر أصحاب هذا المشروع ببعض الأساطير التي راجت وتقدّست مع انطلاق الانتفاضات العربية مثل «العفوية» و«الشباب» و«ضرر التنظيم والسياسة». وانتبهوا إلى أنّ أقساماً من المعارضة ليست معنيّة بالحرية والكرامة بقدر عنايتها بتغيير تحالفات سورية الإقليمية والدولية. ووعوا أهمية توحّد المعارضة على خطّ وطني ديمقراطي، الأمر الذي تجلّى في ما دُعي «اتفاق القاهرة» في أواخر عام 2011 الذي ساهم في صوغه القيادي اليساري البارز عبد العزيز الخيّر ووقّعه كلّ من هيثم منّاع عن «الهيئة» وبرهان غليون عن «المجلس الوطني»، لكن غليون ما لبث أن سحب توقيعه بأمر من ممولي «المجلس» ورعاته.

بيد أنّ «الهيئة» ذاتها -في ظلّ اختطاف قياديها البارزين عبد العزيز الخيّر ورجاء الناصر ونزوح كثير من عناصرها باتجاه من حسبوه منتصراً- لم تبق على تمسّكها السابق بخطّها الوطني الديمقراطي، الأمر الذي تجلّى في مشاركتها الخانعة في «الهيئة العليا للتفاوض» إلى جانب «الائتلاف» ومسؤولين سابقين

في النظام منشقّين وفصائل مسلحة عديدة، ما أضعف كثيراً تمثيلها الخط الوطني الديمقراطي.

تَمَثّلَ الجناح «اليساري» الآخر بعدد من القوى والشخصيات التي كانت يسارية وتحولت إلى الليبرالية و/ أو الشعبوية ودخلت «المجلس الوطني» وخليفته «الائتلاف» إلى جانب، بل تحت، الإسلام السياسي (ممثلاً بالإخوان المسلمين بصورة أساسية). ويكاد هذا «اليسار» أن يكون مقلوب «يسار النّظام» ووجه عملته الآخر. ويكفي أن نعرف أعداء النّظام في كلّ فترة، كائناً من كان هؤلاء الأعداء، كي نعلم من هم محطّ إعجاب هذا «اليسار» في تلك الفترة، وصولاً إلى إعجابه بالجيوش الأميركية المحتلة أو المستعدة للاحتلال، كما نجد في أطروحة «الصفر الاستعماري» التي طلع بها في تسعينيات القرن الماضي اليساري السابق رياض الترك (القائد التاريخي للحزب الشيوعي السوري–المكتب السياسي الذي غيّر اسمه إلى «حزب الشعب الديمقراطي السوري»). ومفاد هذه الأطروحة أنّ الاستعمار يعيد بلداننا إلى الصفر الذي أنزلها الاستبداد تحته، وأنَّ الخلاص من الاحتلال الخارجي الاستعماري أسهل من الخلاص من الاستعمار الداخلي الذي تمثّله الأنظمة المستبدة.

لم يُلاق هذا «اليسار» الأخير الحراكَ العفوي في 2011 بأيّ برامج أو تصورات تحسب حساب توازن القوى والأخطار المحتملة، بل لاقاه بأردأ أنواع الشعبوية التي تعزف على آلام القتل الوحشي وجراحه. بدا الأمر آنذاك كأنّه فرصة لا تتكرر، يقتنصها هؤلاء ولو خرب العالم. وحين صعب اقتناص الفرصة، حبّذ هذا «اليسار» لا العنف المعارض فحسب، بل قسمة الجيش والعلَم والبلد، والتدخل الخارجي، والطائفية. ومع ازدياد القمع وتسيّد حركات إرهابية تكفيرية ليست «داعش» و«النصرة» سوى مثاليها الأبرز، كشف هذا «اليسار» عن وجه ظلاميّ عبثي رهيب لا يتردد في تبرير الإرهاب التكفيري وفي اعتبار ما يستولي عليه من أرض أرضاً «محررة»، من دون أن يجرؤ على دخولها.

يقول عضو «حزب الشعب» جورج صبرا في محضر اجتماع «المجلس الوطني» بتاريخ 20 و21 آب 2013: «إننا في المجلس الوطني لم نعلن لا تصريحًا ولا تلميحًا ضد جبهة النصرة أو غيرها، وقد دافعنا في اجتماعنا مع

الأمريكان دفاعًا قويًا عن جبهة النصرة، كما لم تدافع هي عن نفسها». ويهذي ياسين الحاج صالح، العضو السابق في الحزب ذاته والذي اشتهر بلقب «حكيم الثورة»، في مقابلة معه في جريدة المستقبل اللبنانية في 6 تشرين الأول 2013: «لا أزال على موقفي الأول: لا لتبنّي الموقف الأميركي من النصرة، ولا لفتح جبهة صراع معها، طالما كان هذا ممكناً... الصراع مع النصرة ثانوي ويعالج بالسياسة، والصراع مع النظام وجودي... تخوض الثورة معركة صعبة مع النظام، بينما النصرة لا تفتح جبهة ضد أحد في الثورة». والهذيان هنا لا يقتصر، بالطبع، على موقف هذا الكاتب من «النصرة»، ولا على ثمرة صراعاته الثانوية والوجودية التي نراها أمامنا، بل تتعدّاهما إلى فكرته عن الجبهات وحسبانه أنّه وأمثاله كان يمكن، في اللحظة والسياق المعنيين، أن تكون لهم جبهتهم بين الجبهات.

يبقى الإنجاز الفريد لهؤلاء تطويرهم أطروحة «الصفر الاستعماري» إلى تحالف فعلي مع ضواري العالم الاستعماري (لا سيما أميركا وإنكلترا وفرنسا ونواطير نفطهم في الخليج)، ودعوة هؤلاء إلى التدخل العسكري وإنزال ضربات عنيفة بالبلد (الذي يطابقون بينه وبين النظام). وفي حين كان وهم الحريات والديمقراطية والتنمية لا يزال يظهر مع الطبعة الأصلية لأطروحة «الصفر الاستعماري» مثل ورقة توت تغطي عورتها، سقطت هذه الورقة تماماً عن النسخة المطورة لتبدو على حقيقتها العارية من أيّ مطامح ما عدا الانتقام وإرواء الغليل، الأمر الذي يتجلى في عدم تفريق هؤلاء بين مطار أو مركز للبحوث وبين النظام، كما يتجلّى في افتقارهم إلى كلّ خطاب ما عدا خطاب التضرّع إلى رؤساء أميركا (بل وإلى إسرائيل) وتوسّل ضرباتهما ولومهما على التقصير فيها.

في مطلع العام 2017، بعد 6 سنوات من طوفان الدم والخراب، اعترف عدد كبير من أبناء هذا التيّار، في وثيقة موسومة «نداء إلى شعبنا السوري: من أجل الحرية والكرامة والمواطنة والديمقراطية، وجهة نظر نقدية لتصحيح مسارات الثورة السورية»، بأنهم اقترفوا «أخطاءً» و«أوهاماً» جسيمة، كما دعوها، من بينها وهم المراهنة على «أن نوعاً من التدخّل الدولي سيحصل»، و«التعويل على الخارج والارتهان لأجنداته»، و«وهم المراهنة على «جبهة

النصرة... وأخواتها»؛ و«وهم المناطق المحرّرة»؛ و«وهم المراهنة على الكيانات والخطابات الأيديولوجية والطائفية»؛ وسواها من الأوهام التي «ثبت أنها كلها تصدر عن عقليات قدرية ورغبوية لا علاقة لها بالسياسة ولا بموازين القوى، ولا تبدي أي حساسية للأرواح والتضحيات ولا للأثمان الباهظة المدفوعة ولا لعذابات شعبنا». لكن حبر هذا البيان الذي كُتب في ظلّ نوع من العزوف الأميركي والغربي عن الاهتمام بالوضع السوري، لم يكد يجفّ حتى عاد هؤلاء إلى التطبيل لا لضرب ترامب مطار الشعيرات ثم مركز البحوث فحسب، بل لضربات إسرائيل المتكررة أيضاً.

تعيش سورية اليوم وضعاً رهيباً تعوم فيه على خراب هائل وعلى مئات آلاف الضحايا وملايين المشردين من دون أن تتقدّم قيد أنملة على طريق التحول الديمقراطي الذي كان من المفترض باليسار أن يكون حامله الأبرز الذي ينتزعه من أيدي دعاته الزائفين من الضواري الإمبرياليين بجمعه مع المطلبين الوطني والاجتماعي، وبإضفاء طابع العدالة الاجتماعية والاقتصادية والاستقلال الوطني على الصراع من أجل الحرية والديمقراطية. غير أنّنا لو دققنا فسنجد أنّه ليس لدى اليسار السوري الحالي، بكتلته الغالبة، بل وليس لدى الإنتلجنسيا السورية والمثقفين السوريين عمومًا، أيّ مشاريع نظرية وفكرية جادّة ومفصّلة، فما بالك بالمشاريع السياسية والعملية، على هذا الصعيد. بل إننا نكاد لا نجد دراسات ذات قيمة عن بنية البلد الاجتماعية الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية وتاريخ تكوّنها. ونكاد لا نجد حتى أعمال أدبية عليها القيمة عن سورية ومحنتها. جلّ ما نجده شعارات ومطالب سياسية تُحسَب خطأً أنّها رؤى فكرية. حتى الأطروحة السياسية الأهمّ لدى هذا التيار، «التغيير الوطني الديمقراطي»، ببعد نظرها وإدراكها تكوين البلد وتناقضاته وتوازن قواه، سرعان ما كانت تُرمى جانباً كلّما لوّح لهؤلاء أحد، سواء كان النظام نفسه أم خصومه.

إذا ما كان معروفًا عن اليسار وعن الإنتلجنسيا عمومًا أنّهما بعيدان عن شعبوية عموم المثقفين، لا يتنازلان عن معرفتهما العلمية رغم انحيازهما للقيم الديموقراطية ومصالح الناس، فإنّ اليسار السوري والمثقفين السوريين يبدون انتقالاً سريعاً ومفاجئاً من احتقار الشعب الصامت إلى تقديس الشعب

الصارخ، من الدعوة العجيبة إلى العمل الثقافي البعيد عن السياسة حينًا إلى الانخراط السياسي التام لإسقاط النظام ثم إلى الفرار حتى من المناطق التي سقط فيها حينًا آخر. هكذا انتقل هؤلاء من مديح الأنظمة البرجوازية الصغيرة القومية غير النقدي حتى أواسط سبعينيات القرن العشرين إلى اعتبار التمرد الإسلامي المحدود عليها أوائل الثمانينيات حركة شعبية تلفّ سورية من أقصاها إلى أقصاها. وبدوا في 2011 كأنّهم يحولون «الشباب» إلى أسطورة. والتحقوا بمشروع الإخوان المسلمين وامتدحوا حتى «النصرة» و«داعش» من دون أي انتقاد إلا بعد فوات الأوان ومن منطلق الخندق الواحد. وطالبوا بتدخّل حلفائهم الخارجيين (أميركا وأوروبا والخليج وتركيا) من دون أيّ تبرير نظري يتعدّى مظالم النظام وخزعبلات شعبوية مفادها أنّهم لا يسمحون لأنفسهم بأن يتعالوا على «الحراك» أو بأن يطالبوا «الشعب» بغير ما يفعله.

يكمن تفسير جزء كبير من دور المثقفين السوريين واليسار السوري في تاريخ سورية الاجتماعي الثقافي وموقعهم فيه على أساس الانشقاق غير الحاد بينهم وبين النظام السياسي لفترة طويلة، وحصوله، حين حصل، على نحو مترع بالأخطاء وأسواء الفهم، وعلى أساس الالتحاق بعد ذلك بمشاريع سياسية مناقضة لمشروعهم الديمقراطي، إسلامية غالباً، والانخراط في تصوير هذه المشاريع على أنّها مشاريع شعبية بغية تغييب كلّ نقد جدي لها على غرار تغييب كلّ نقد جدي للشعب الثائر.

هذه التبعية لمشاريع أخرى، سلطوية وإسلامية، تفاقمت في العقود الأخيرة بتحوّل عالمي أطاح بدور المثقفين النقدي والأخلاقي لمصلحة فكر ليبرالي ضامر يركّز تركيزاً قاصراً على حقوق الإنسان، ويفهم العدالة فهماً ضحلاً وفوضوياً، ويُحِلُّ الناشطَ محلّ المناضل، والمنظمات غير الحكومية المتمولة والمرتبطة محلّ أحزاب المناضلين ونقاباتهم، ويحتفي بصعود التيارات الهويتيّة الطائفية والقوموية الشعبوية ذلك الاحتفاء المجرم.

هذه هي الظروف الكارثية العامة والخاصة التي يتعيّن فيها على يسار سوري أن ينهض إذا ما أراد النهوض واستطاع إلى ذلك سبيلاً، بتصورات جديدة، وآليات عمل جديدة، وربما ببنى جديدة، بل وبأجساد وعقول جديدة بالمعنى الحرفي للكلمة.

- 30 -

المتحوّل «اليساريّ» في الميدان: بصدد الطائفية[1]

يكاد يكون من المعيب التذكير بأنَّ أقلَّ المُنتظَر من شخصٍ يساري، أو حتى ليبرالي، هو رؤى وممارسات ديدنها النظر إلى البشر على أساس مواقعهم الاجتماعية الاقتصادية التاريخية وما يقترن بها من سياسات وأفكار، كلّ ذلك في أفق الحداثة والمدنية والتقدّم وأدواتها النظرية والتحليلية. فإذا ما تعقّد الوضع، كما في البلدان التي دخلتها الحداثة استعماراً، وبدا أنَّ كلّ ما سبق مرتبط بعناصر من تشكيلات سابقة على الحداثة، كعنصر الطائفية مثلاً، توقعنا أن ينبري اليساري إلى فكّ مغاليق هذا الارتباط فكّاً علمياً قدر الإمكان بطرح الأسئلة المناسبة: ما الذي يأتي بهذه العناصر القديمة إلى الحداثة؟ هل هي قديمة حقّاً، أم أنّها تبدو كذلك في الظاهر وحده، ولماذا تبدو كذلك؟ إلى آخر مثل هذه الأسئلة الأساسية التي اعتاد أن يطرحها إزاء هذه الظواهر لا اليساريون فحسب، بل كلّ من لديه ولو حدّ أدنى من العقلانية، إذ لا سبيل إلى الفهم من دونها.

الحال أنّه قليلاً ما تكون مشكلة يساريّة اليساريّ أو ليبراليّة الليبراليّ مطروحةً في الأحوال العادية الهادئة، فإذا ما نشب صراع طائفي، مثلاً، واحتدم، رأيت ما سبق لمهدي عامل أن دعاه «انزلاقاً إلى المنطق الطائفي»، وهو انزلاق ليس ضرورياً أن يستثني اليساريين، فما بالك بأدعياء اليسار.

1- أوان، 13/ 05/ 2020

ويمكن اختصاره، وفقاً لعامل، بأنّه نظر إلى الطائفة على أنّها جماعة بشرية، بدلاً من رؤيتها على أنّها علاقة سياسية، الأمر الذي لن نفصّل فيه هنا ويمكن العودة إليه بيسر لدى صاحبه. لكنَّ اللافت في انزلاقات اليوم إلى المنطق الطائفي قياساً إلى الماضي (كما لدى اليساريين الذين تناولهم مهدي عامل) أنّها بعيدة عنها كلّ البعد معرفياً وأخلاقياً، الأمر الذي يجعلنا نضع كلمة «يساريّ» حين نستخدمها لمنزلقي اليوم بين أقواس، تشكيكاً بها وسخرية منها.

سبق للمناضل الشيوعي المختطَف عبد العزيز الخيّر أن رصد في سورية، قبل «الثورة» السورية بسنوات، موجةً ليبرالية طارئة، بدأت مع بدايات القرن الجديد وبعد عقود من الديكتاتورية. ورأى أنَّ هذه الموجة لا تصدر عن أوساط البورجوازية الحالية المسيطرة، ولا عن شريحة بورجوازية جديدة تشكّل أساساً لوعي ليبرالي، بل هي نبتٌ بلا جذور ولا حامل، وتكاد تقتصر على بعض القوى والشخصيات المعارضة التي كان أغلبها ماركسياً. ورأى أنَّ أسباب هذا «التلبرل» أسبابٌ «سلبية»، هي هزائم تجعلها أقرب إلى ردّة الفعل المَرَضيّة، من بينها الإحباط الناجم عن الدكتاتورية وعنفها؛ وانهيار السوفييت وما أثاره من ارتداد نموذجي؛ واجتياح الرأسمالية العالم باسم اللبرلة والحداثة مع التعتيم على المحتوى التدميري لهذا الاجتياح؛ وتدمير الاعتقال الطويل القاسي نفوس كثير من المناضلين الذين راحوا يتمسكون بما ألقاه الإعلام والتنظير الإمبرياليان في السيل الناتج عن انهيار السدّ السوفييتي من أخشاب (تمجيد الليبرالية، موت الاشتراكية، انتهاء مفهوم السيادة الوطنية، مُضِيّ عهد التنمية المستقلة، التغني بالعولمة التي ستمدن العالم رغم أنف الشعوب)؛ والحقد ونزعات الانتقام التي شكلت لبعضهم منبع طاقة لوعيهم المستجد ومواقفهم[1].

بيد أنَّ الخيّر سيختطف، على طريق مطار دمشق الدولي عائداً من الصين، قبل أن يكحّل عينيه تمام التكحيل بفَقْسٍ جديد من اليساريين

1- عبد العزيز الخيّر، «لطمة كبرى للمعارضة الوطنية الديمقراطية» ص 91-105، في: عبد العزيز الخير: مناضل من سورية، تحرير عدنان الدبس، ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، اسطنبول 2018.

المتحولين يحقّ التساؤل إزاءهم إن كان ما يصدر عنهم جديراً بأيّ تحليل أو نظر جدّيين. فنحن هنا، في أحسن الأحوال، أمام ركون للفهم الشائع (common sense) أو ما يبدو كأنّ بداهة لا تحتاج إلى نقاش، كأن يكون أحدٌ على قناعة مفادها أنّ «السنّة يخافون العلمانيّة»، أو كأن يكون أحد آخر واثقاً من أنّ العلويين السوريين ينفتحون «على الاتجاهات الفكرية الحديثة ويتحمسون لها لأنّها تنقذهم من أقلويتهم». وذلك في تصوير لجماعة بشرية برمّتها على أنّها خائفة من العلمانيّ أو في تصوير لجماعة أخرى على أنّها مندفعة صوب الفكر الحديث، وتصوير الدافع وراء ذلك كلّه على أنّه «سنيّة» الأولى و«علويّة» الثانية، واعتبار هذا الدافع تفسيراً لسلوك كلّ فرد من أفراد الجماعة، فإذا ما خرج بعضهم على هذا الإجماع، كانوا استثناءً بسيطاً قليل العدد يُثبت القاعدة ولا ينفيها. وهذا، بالطبع، منطق طائفي، بصرف النظر عمّا يحسب صاحبه أنّه عليه. وهو منطق لا يتوقعه المرء من يساري يزعم، أو يتصور، أو يتوهّم أنّه خصم للطائفيّ.

لكنّ هذه تبقى مع ذلك أحسن الأحوال، أمّا في أسوأها فنحن أمام طيف واسع يبدأ ببرهان غليون الذي سبق له أن كتب غير مرّة في المسألة الطائفية كتباً تبقى جديرة بالقراءة والنقاش، كائناً ما كان رأينا فيها، لكنّه هبط إلى منطق سياسات طائفية صريحة في مقابلة مع **وول ستريت جرنال** في 2 كانون الأول 2011، حين كان على رأس «المجلس الوطني»، وهو يستشرف مستقبل ثورته قائلاً: «يجب أن يكون العلويون متساوين أمام القانون، وفي الحصول على الوظائف في الاقتصاد، وفي الحصول على فرص العمل في مختلف القطاعات ما عدا أجهزة الأمن والجيش»[1] (التشديد لي). ويمارس

1- لهذا الكلام الذي قاله غليون هنا قصته معي. فأنا أذكر أنه نُقل عنه ونُشر على هذا النحو يوم قيل. وحين بحثت عنه لأوثقه وجدته مختلفاً على النحو التالي: «يجب أن يكون العلويون متساوين أمام القانون، وأن يحصلوا على الوظائف في الاقتصاد وفي القطاعات المتنوعة **وليس فقط** في أجهزة الأمن والجيش». (التشديد لي).

https://burhanghalioun.net/?speech=5535

وحين عدت إلى الأصل الإنكليزي لهذه المقابلة كما نشر في **وول ستريت جرنال**، وجدته على النحو:

Alawites should be equal before the law، to have jobs in the economy، and

هذا الضرب من الهبوط ذاته ياسين الحاج صالح (عضو سابق في الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي) الذي كتب مقالات عن الطائفية جديرة بالقراءة والنقاش رغم عيوبها الجوهرية التي لا تنتهي، لكنه ينزل من الكتابة إلى الصراخ الشعبوي الطائفيّ «إنّهم يقصفون السنّة»[1]، في إشارة إلى نظام يعلم القاصي والداني أنّه يشخن بخصومه السياسيين مهما تكن طوائفهم، وأنَّ مناطق سيطرته لم تخل من الطوائف جميعاً في أيّ لحظة من لحظات الصراع، بخلاف ما دُعي بـ«المناطق المحررة» التي لم يطق فيها الحاج صالح نفسه بقاءً.

يتوالى الهبوط مع لؤي حسين (عضو سابق في حزب العمل الشيوعي)، إذ يرى، في 25 نيسان 2015، بعد سقوط جسر الشغور التي تقع «على مرمى العين من قرى العلويين» وإحساسه أنَّ «النظام تنهار أطرافه»، أنَّ «لا تغيير إيجابي جدي في البلاد من دون مشاركة العلويين بشكل فاعل وحقيقي... أو حتى تقديم ضمانة لهم»[2].

---

have the chance to be employed in various sectors *beyond* in the security or army apparatus.

ومع أنَّ بعض المواقع اعتبرت beyondهنا بمعنى except (باستثناء، ما عدا)، فإنني لا أوافق على هذا، ومستعد لأن أسحب اقتباسي، إنما ليس قبل أن أشير إلى أمرين: الأول، هو أنّ **وول ستريت جرنال** تشير إلى تحرير لاحق وقع على المادة:

Additional remarks expanding on Mr. Ghalioun's answers have been added since this transcript was first published.

(تمت إضافة ملاحظات إضافية لتوضيح إجابات السيد غليون منذ نشر هذا النص لأول مرة).

والثاني، هو أنّ الجملة منطقية مع عبارة «ما عدا»، في حين لا تعود منطقية ولا صحيحة مع عبارة «وليس فقط»، إذ لطالما كان علويون يعملون في بقية القطاعات من دون أن يقتصروا قط على الجيش وأجهزة الأمن. يُنظر:

https://www.wsj.com/articles/SB10001424052970203833104577071960384240668

1- على حسابه المتوقف على فيسبوك.

2- https://shaam.org/news/syria -news/%D9%84%D8%A4%D9%8A-%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86

لكنَّ السوية تبلغ دركاً منخفضاً أشدّ الانخفاض مع ثلاثي «يساري» سابق يصعب على من لا يعرفهم ويتابع كتابتهم، في الصحف أو المواقع أو على وسائل الاتصال الاجتماعي، أن يعلم أنّه كان لهم ماضٍ يساري، أو حتى يميني متطرف، أو حتى أيّ شيء. أول هؤلاء هو عبد الرزاق عيد (عضو سابق في الحزب الشيوعي الرسمي، وصاحب مؤلّفات عديدة في الفكر والنقد الأدبي)، إذ يرى «أن ما يبدو للغرب أنه انفتاح مدني حداثي في أوساط الطائفة العلوية تجاه العلاقات الجنسية، ليس تعبيراً عن انفتاح مدني حضاري حداثي، بل هو تعبير عن حسية بدائية غرائزية لم ترتق فيه ‹الأنا الاجتماعية المدنية› للقمع أو الكبت الحضاري الضروري للـ ‹هو الغريزي› في مجتمعات الحداثة المنظمة والكابتة لاندفاعات ونزوات ‹الهو› من أجل الانتظام الذاتي الفردي والاجتماعي، حسب فرويد أحد أهم أنبياء الحداثة الغربية»[1].

الثاني هو بكر صدقي (عضو سابق في حزب العمل الشيوعي، تروتسكي التوجّه) الذي كتب، في سياق ردّه على طلب لؤي حسين ضمانات للعلويين، أنّ العلويين لم يتمكنوا كجماعة أهلية «من إفراز ممثليهم السياسيين الخاصين بهم... ليجلسوا على طاولة المفاوضات مع الجماعات الأخرى... وأنهم ينظرون بعين العداء إلى المكون الأكثري السني بوصفه تهديداً وجودياً لهم كطائفة... لفهم هذا السلوك المتناقض ظاهرياً، لا بد من افتراض سيكولوجيا جمعية لعلويي سورية». ومع أنَّ صدقي كان أول الفارّين من «المناطق المحررة» بأيدي ثوّاره، فإنّه يسمح لنفسه بالتحدّث باسمهم مخاطباً من يدعوهم «العلويين» مخاطبة المفاوض الظافر: «الضمانات تكون طرفاً

–%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1– %D9%85%D9%86 –%D9%8
5%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86– %D8%B3%D9%86%D9%8A
–%D9%86%D8%B2%D8%AD%D9%88%D8%A7– %D9%84%D9%84
%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84 – %D8%A7%D9%84%D8%B3
%D9%88%D8%B1%D9%8A

https://www.facebook.com/abdulrazakeid/posts/10151606115280978/?lo – 1
cale=ar_AR

في صفقة، طرفها الآخر تخلي العلويين عن النظام واختيار ممثلين آخرين للطائفة. طالما لم يحدث هذا فهم يطلبون الحماية، لا الضمانات. والرد الإيجابي على طلب الحماية هو 'العفو عند المقدرة' وهذا ليس مضموناً في الشروط الراهنة»[1].

آخر هذا الثلاثي المنحط هو سمير سليمان (عضو سابق في حزب العمل الشيوعي، موجود في أستراليا منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين، لا تجد له مقالات يمكن العودة إليها، لكنه يكثر التعبير عن نفسه على الفيسبوك، ويدهشك ما يبديه، وهو في أستراليا، من ثقة العالِم والقائِد الميداني في آنٍ معاً). ومن درره مخاطبته من يدعوهم «العلويين»، في 8 أيار 2015، قائلاً: «العلويون حلفاء النظام، صحيح. ولكنهم أسفل التراتيب في سلم حلفائه. فهل تنوون الخلود في أسفل هذا السلّم؟» ليعود في 4 تشرين الثاني 2017 إلى ممارسة المستقبليات: «إذا انتصر الأسد في معركته هذه لا سمح الله، فسوف ترى الأجيال القادمة على شواطئ طرطوس واللاذقية بكامل بهجتها وأناقتها تتمشى على الكورنيش حافية الأقدام، والبوط معلق بشريطة على الرأس».

هكذا نزل المتحول اليساري السوري إلى ميدان الحدث السوري الرهيب، وبلغ من شأن هبوطه حدّ أنّك لم يعد بمقدورك أن تتبيّن أنّه كان في ما مضى يستخدم «الطبقات» بالحماس المُغثي ذاته الذي بات يستخدم فيه «الطوائف» (الأمر الذي يبقى غريباً أن تجده حتى لدى الليبرالية التي زعم هؤلاء أنّهم تحولوا إليها)، بل بلغ في بعض الحالات، كما في الأمثلة الثلاثة الأخيرة، حدّ أن يخلط المرء ويضيع في رنّة التشابه اللفظي بين «المتحوّل اليساري» ومتحوّل آخر من الكائنات يعرفه الأطباء والعامة على حدّ سواء.

1- بكر صدقي، «علويو سورية بين طلب الضمانات و'العفو عند المقدرة'»، القدس العربي، 29/ 4/ 2015:
https://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%8A%D9%88 –%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7–%D8%A8%D9%8A%D9%86 –%D8%B7%D9%84%D8%A8– %D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA –%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%81%D9%88 /

- 31 -

المتحوّل اليساري في الميدان: بصدد طلب التدخّل الخارجي[1]

تصاعدَ طلبُ التدخّل العسكري الخارجي لدى قطاعات من المعارضة السورية مع اشتداد عنف النظام حتى بات، لدى كثيرين، أمراً مقبولاً بل طبيعياً ولا بدّ منه. لكنَّ الظهور الصريح لطلب المعارضة السورية التدخّل الخارجي في منطقتنا وبلدنا يعود إلى فترة احتلال النظام العراقي للكويت، وهي فترة شهدت أيضاً انهيار الكتلة السوفييتية وبروز مظاهر العولمة وأشكال تناقضها مع الدولة الوطنية.

يومذاك، ظهرت أصوات، غالباً ما سبق لها أن ادّعت اليساريّة، وراحت تبرّر التدخل الخارجي بمنطقٍ فقير التأسيس والتأثيث، يكاد يقتصر على إبراز ضرورة الخلاص من أنظمة مستبدّة مسلحة حتى أسنانها ومدعومة من أطراف خارجية إلى الحدّ الذي يستحيل معه الخلاص منها بالقوى الذاتية لشعوبها. وسوى آلام الاستبداد والقمع الوحشيين، لم يكن ثمة أساس لهذا المنطق يتعدّى القول إنّ العالم أصبح قرية كونية واحدة لا يمكن أن تترك لطرف فيها أن يُدْخِل الخلل والنشاز إلى انسجامها المترابط في ظلّ الليبرالية الظافرة؛ وإنَّ توسّع هذه الليبرالية الأميركية الأوروبية اليابانية خارج حدودها ينطوي على نشرٍ للتقدم والديمقراطية وخلاصٍ من الاستبداد والتخلف بضربة واحدة، من دون أيّ تساؤل عمّا إذا كانت هذه الليبرالية وسوقها الاقتصادي العالمي

1- أوان، 17/ 1/ 2021

هما المصدر الأساس للخلل، ومن دون تقديم أيّ مثال كان فيه الاحتلال مصدراً لأيّ تقدّم خلال قرون الاستعمار المعاصر وإلى الآن.

باختصار، غالباً ما اتسمت ذرائع طلب التدخّل بالترخّص النظري والسياسي، مقتصرةً على استغلال الألم بعيداً عن أيّ تحليل جدّي لبنى العالم الحالي وعلاقات القوة فيه ولتاريخ تدخّلاته وتمايزاتها، واتّسامها في «العالم الثالث» بمزيد من الخراب والموت بحجة التخلص من الخراب والموت. هكذا، كنا أمام أشتات أطروحات نابعة من اليأس والألم وردّة الفعل كأطروحة «الصفر الاستعماري» التي طلع بها معارضون سوريون ولا تستند في تبريرها إلا على فكرة واهية تضرب في الغيب مفادها أنّ الخلاص من الاحتلال الخارجي الاستعماري أسهل من الخلاص من الاستعمار الداخلي الذي تمثّله الأنظمة المستبدة.

بعد ما دُعي بـ«الربيع العربي»، وبعد سنوات من انتظار هذا التدخّل الذي لم يأت، كان طبيعياً أن يعبّر بعض هؤلاء المنتظرين عن خيبتهم، فتكاثرت في خطابهم كلمات مثل «الخداع» و«الأوهام» و«الأخطاء» وما شابه، إنّما من دون أيّ مراجعة نظرية أو فكرية جدية، ومن دون إقامة هذه الخيبة على أيّ أساس نظري وتحليلي، بل بقدر كبير من التعمية وربما النفاق، وباستعداد دائم للمراهنة من جديد على تدخّل خارجي يقوم به رئيس أميركي جديد، الأمر الذي حوّل هؤلاء إلى مَضْحَكَة حقيقية حتى لترامب نفسه الذي انتظروه. إذ قال هذا الأخير في 12 كانون الأول 2016 (بعد أيام من انتخابه): «أمريكا لا تدري من هم الثوار السوريون الذين تؤيدهم... نحن نؤيد الآن الثوار السوريين لكننا لا نفهم مَن هم هؤلاء». ليعيد التأكيد لمنتظريه في 2 كانون الثاني 2019: «لقد قضي الأمر في سورية منذ زمن طويل، وإضافة إلى ذلك نحن نتكلم عن رمل وموت، هذا ما نتكلم عنه. نحن لا نتكلم عن ثروات كبيرة».

كان برهان غليون، البروفيسور والمفكّر وأوّل رئيس لـ«المجلس الوطني»، قد صرّح في 8 أيلول من عام 2013، أنّ هناك «حالة من تقاطع المصالح في توجيه ضربة عسكرية لنظام بشار الأسد وتحديداً بين مصالح أميركية وفرنسية ومصالح الشعب السوري»، وأنّ «مصالح الغرب واضحة وهي أن لا تصير سورية محافظة إيرانية... تهدد أمن الخليج مصدر الطاقة الرئيسي للغرب

والعالم... وهم أيضاً حريصون على أن يحتفظوا بعلاقات ودية مع الشعب السوري في المستقبل وحتى لا يتعرضوا للنقد من قبل الرأي العام العالمي عندما يسألهم لماذا صمتّم أمام مجزرة حقيقية ولم تفعلوا شيئاً»[1].

لكنه لم يلبث أن كتب في 13/ 11/ 2014 (أي بعد انقشاع أوهامه حيال تدخل أوباما الذي أطلق تصريحه الشهير أنَّ التسوية السياسية هي الحلّ في سورية): «مع هؤلاء الأصدقاء سورية تستغني عن الأعداء... لم يترك [أوباما] فرصة للتعبير عن عدم رغبته في التورط في القضية السورية، إلا واستغلها... التزامه في الشرق الأوسط اليوم يتعلق بالحرب ضد الإرهاب، وليس له علاقة بنظام الأسد، وأنه يرى أنَّ حل الأزمة السورية لا يمكن أن يكون عسكرياً، وإنما من خلال تسوية سياسية»[2].

بعدها راهن غليون على ترامب، لكنَّ ترامب لم يلبث أنّ خذل غليون فكتب في 30 كانون الأول 2018 مقالةً رأى فيها أنَّ ما سقط في إعلان الانسحاب الأميركي من شرق الفرات ثلاثة أوهام كبيرة، عاش عليها المشرق، وخربت حياته السياسية والإقليمية: وهي دعم واشنطن للديمقراطية العربية، ووهم الحماية الأميركية للخليج وثروته النفطية، ووهم تبنّي واشنطن لقضايا الأقليات القومية والدينية[3].

1- «غليون: أميركا تحرص على ألا تكون سورية محافظة إيرانية تهدد الخليج»: خارجيات/ غليون-أميركا-/https://www.alraimedia.com/article/440761 تحرص-على-ألا-تكون-سورية-محافظة-إيرانية-تهدد-الخليج

2- برهان غليون، «مع هؤلاء الأصدقاء سورية تستغني عن الأعداء»، **العربي الجديد**، 13/ 11/ 2014:
https://www.alaraby.co.uk/%D9%85%D8%B9 -%D9%87%D8%A4%D9%84%D8%A7%D8%A1- %D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B5%D8%AF%D9%82%D8%A7%D8%A1 -%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9- %D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%BA%D9%86%D9%8A -%D8%B9%D9%86- %D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%A1

3- برهان غليون، «دلالات قرار ترامب بالانسحاب من سورية»، قنطرة، 3/ 1/ 2019:
https://qantara.de/ar/article/%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%8

وها هو يتساءل اليوم، في مقالة مكتوبة في 29/ 11/ 2020: «ما الذي أودى بنا إلى هذه الهاوية؟» ويجيب: تعلقنا بأوهام ثلاثة... الأول وجود التضامن الدولي مبدأ فاعلاً في السياسة... [و] أنَّ العلاقات الدولية مبنية على مواثيق وقوانين وأعراف دولية... الثاني انحياز الغرب الديمقراطي، بل دعمه الحتمي أي مشروع ثورة أو تغيير ديمقراطيين في العالم. وهو الوهم الناجم عن الاعتقاد بوجود تناقض استراتيجي وحتمي بين معسكري الديمقراطية والديكتاتورية، وأن الغرب الديمقراطي لا يمكن، من منطلق حماية مصالحه ذاتها، أن يتخلى عن دعم حركاتٍ ديمقراطيةٍ تقرّب منه بلداناً وشعوباً ترزح تحت سلطة الاستبداد... الثالث حتمية انتصار الحق،... وقد تبيّن لنا أن الحق لا ينفصل في السياسة والعلاقات الدولية عن المصلحة»[1].

واضحٌ، إذاً، تكرر حصول الأوهام لدى هذا «السوربونيّ» الذي ساهم في

4%D8%A7%D8%AA –%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1–
%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8 –%D8%A8%D8%
A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8
%A8– %D9%85%D9%86 –%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D
8%A9– %D8%AA%D8%AD%D8%B1%D8%B1 –%D8%A7%D9%84
%D8%B9%D8%B1%D8%A8– %D9%85%D9%86 –%D8%A7%D9%8
4%D8%A3%D9%88%D9%87%D8%A7%D9%85– %D8%A7%D9%8
4%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9
–%D8%A8%D8%AF%D8%B9%D9%85– %D8%A7%D9%84%D8%A
F%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A
%D8%A9

1- برهان غليون، «ما العمل؟ عن السؤال الصعب الذي يؤرّق السوريين»، **العربي الجديد**، 29/ 11/ 2020:
https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D9%85%D8%A7 –%D8
%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%9F–
%D8%B9%D9%86 –%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A4%D8
%A7%D9%84– %D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B9%D8%A8
–%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A–
%D9%8A%D8%A4%D8%B1%D9%91%D9%82 – %D8%A7%D9%84
%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86

أخذنا إلى الهاوية (سواء كرئيس للمجلس الوطني وعضو فيه أم كـ«مفكّر» مزعوم) والذي يتذاكى فيجعل من أصدقائه وأصدقاء أمثاله أصدقاءً لسورية كلّها وينسب أوهامه وأوهام أضرابه إلى «المشرق» أو إلى «نا» جمعيّة غامضة ينسب إليهما وهم المراهنة على أميركا في قضايا الديمقراطية والتحرر القومي، كأنّه لم يسمع بدكتاتوريات أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وانقلاباتها العسكرية المدعومة أميركياً ولا بتبنّي أميركا التام لإسرائيل، آخر استعمار استيطاني في الدنيا، أو وهم الفصل بين الحقّ والمصلحة الذي لا يمكن لربع متعلّم أن يرتكبه، أو وهم أنّ المواثيق والقوانين والأعراف الدولية هي الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الدولية الراهنة الذي لا يمكن حتى لصبيّ غرّ أن يقترفه.

يريد غليون، إذاً، أن يظهر بمظهر «البسيط» الذي لا يعلم أن ليس لأميركا ولا للرأسمالية عموماً على مرّ تاريخهما تراث يُذكَر في دعم الديمقراطية ومناهضة الاستبداد وأنَّ لديهما تراثاً معاكساً. كما يريد أن يظهر بمظهر «البسيط» الذي لا يعلم أنَّ الديمقراطية في الرأسمالية ليست بنتها هي ذاتها بل بنت الطبقات الشعبية والمضطهَدين (عمال، نساء، زنوج، فلاحين، أقوام مستعمرَة... إلخ)، وأنَّ التدخلات الأميركية (ومعها تدخلات بقية الضواري) عادةً ما تكون لمصلحة الدكتاتوريات وتثبيتها، فإذا ما اضطرت لإسقاطها حاولت أن يكون ذلك في سياق تحطيم للبلدان ينضاف إلى التحطيم الذي مارسه طغاتها بما يولّد عشرات من الطغاة المافيوزيين بدل الواحد.

السؤال الواضح، بالفم الملآن، ألا يمارس غليون هنا النفاق والكذب والتعمية، على جمهوره أولاً ثم على العالمين، فلا أوهام ولا من يتوهمون؟ فهذا «اليساروي» السابق لطالما أدان الإمبريالية الأميركية وسواها من دون أوهام. وحين تحوّل من «اليسار» صوب نسخة قوموية - إسلاموية من الشعبويّ، هي ثمرة قراءته المغلوطة والشائهة لسمير أمين، كادت كتبه التي وضعها منذ عقود أربعة تقريباً أن تقتصر على القول إنَّ الأنظمة العربية مرتبطة بما يدعوه «الغرب» ارتباطاً عضوياً (بعكس ما يدّعيه الآن من توهّم التناقض بينهما)، بل هو يتّخذ موقفاً مناوئاً لـ«النهضة» العربية ورجالاتها منذ بدايتها وحتى النهاية بسبب «غربيّتها» المماثلة لـ«غربيّة» الأنظمة، ليرى عملياً، أنَّ

الحلّ يكمن، إذاً، في ما هو معادٍ لـ «الغرب» ومناصر للأصالة (ومَن هو المرشح الأفضل لهذا الموقع عند واحد مثل غليون سوى الإسلام السياسي الشعبوي؟) وحتى لو قبلنا، على سبيل الافتراض، أنّ ما من نفاق أو كذب أو تعمية، فهل ما يدعوه بـ «الأوهام»، منظوراً إليه على خلفية الخراب السوري الرهيب، هو مجرد أوهام فحسب؟ ما الجرائم السياسية والعسكرية، إذاً؟

ما من سوري إلا بات يعلم ما الذي يعنيه الوهم والانخداع هنا من مساهمة في طوفان الدم الجاري وفي تفكيك البلد وتهتيك نسيجه الاجتماعي، على يد أشخاص لا نعلم من انتدبهم لتمثيل السوريين أو التعبير عنهم. وبذلك، فإننا لا نكون أمام مجرد منخدعين أو متوهمين، بل أمام مجرمين سياسيين تجب محاكمتهم كسواهم، بدل تركهم «فالتين» يبحثون عن مُمْتَطٍ جديد يخدعهم. وليس الحديث عن غليون هنا حديثاً عن شخص واحد يعترف هو نفسه أنّه مارس مثل هذه الضروب من التوهّم أو جرى خداعه، بل حديث عن شخص هو، رغم كلّ شيء، «الأفصح» و«الأشد تماسكاً» و«الأقل ابتذالاً» بين «جوقة» من أضرابه المهيّئين بنيوياً للانخداع والذين يتدنّى باطّراد مستوى طلبهم للتدخّل الخارجي وشكل تعبيرهم عن هذا الطلب.

يقول الائتلافي (اليساري السابق) ميشيل كيلو في مقال منشور يوم 9 تموز 2016: «صديقنا الأميركي المخلص نجح في الضحك علينا وخداعنا، طوال السنوات الخمس الماضية التي كنا في أثنائها في غفلةٍ أوقعتنا في حال من الغباء وسوء التقدير والفهم»[1]. ويقول لـ **الفيغارو** الفرنسية في 17 كانون الأول 2020: «لم نكن ندري أن المعارضة السورية ستختفي بوجود القوى العظمى، وكنا نتوقع تدخلاً أميركياً لإسقاط النظام... كنّا ساذجين، وكان لا بد من إيجاد حلّ مع النظام».

يبدو أنَّ نائب رئيس الائتلاف الحالي، عقاب يحيى (بعثي سابق، يساري سابق)، كان مقتنعاً أنّ الولايات المتحدة الأميركية تقف «مع» الثورة السورية،

1- ميشيل كيلو، «وثيقة حول سورية»، **العربي الجديد**، 9/ 7/ 2020:
https://www.alaraby.co.uk/%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9_-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

وإلّا لما كتب في 24 كانون الثاني 2016: «الولايات المتحدة تخلّت عن الثورة السورية... بات واضحاً أن إدارة الرئيس باراك أوباما، تنتقل بنا من خداع إلى آخر... ولا أتوقع تغييراً في هذا الموقف قبل الانتخابات [الأميركية] المرتقبة أواخر العام الحالي»[1].

غير أنَّ الحضيض الذي بلغه بعض الشبّيحة من «اليساريين» السابقين على هذا الصعيد، يكاد يجعل من كلّ ما سبق شيئاً عادياً. وإذا ما كنّا نتحدث في الحالات السابقة عن «متحوِّل يساري»، فإننا نتحدّث في حالة هؤلاء الشبّيحة عن شيء شائه منحط ومتفسّخ بكل ما تعنيه الكلمة. وعلى سبيل المثال، فإنَّ ترامب نفسه تورّع عن تحقيق رغبات بعض هؤلاء في ضرب بلدهم تلك الضربات التي ترضيهم ويصعب أن يجدوا من يوافقهم عليها كاملةً سوى عتاة الصهاينة. هكذا، يهلّل منحط من هؤلاء يُدعى سمير سليمان من أستراليا لضربات ترامب التي شنّها ليل 14 نيسان 2018 على مركز البحوث العلمية في برزة في دمشق (حيث يقيم الطلاب ويتعلمون): «كتّر خيرك عمّي ترامب». لكنّه ما إن يكتشف أنّ الضربات لم تسقط ما يكفي من الضحايا حتى ينحو على عمّه ترامب باللائمة: «الله لا يكتر خيرك. بس هيك؟... فينا نستعمل الكريدت كارد وناخد شوية ضربات من السنة الجاية»؟

1- أمين محمد، «تهديدات كيري للمعارضة السورية: الشروط الروسية - الإيرانية بصياغة أميركية»، **العربي الجديد**، 24/ 1/ 2016:
https://www.alaraby.co.uk/%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA -%D9%83%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9 -%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9- %D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9 -%D8%A8%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%BA%D8%A9- %D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

إنقاذاً للقارئ العزيز من الارتكاسات الهضمية التي يثيرها هذا السافل وأمثاله، وكي لا يخرج صفر اليدين من عرض مواقف يسع أولاد المدارس الصغار أن يفنّدوها. دعونا نطرح قضية التدخل الخارجي والموقف منها في ضوء بعيد أشدّ البعد عن هؤلاء:

كانت حركة التنوير الأوروبية في القرن الثامن عشر قد أَعْلَت من شأن فكرة «الكونية» والقيم الإنسانية الجامعة وأقامتها على أساس متين هو الطبيعة الإنسانية المشتركة؛ فرأت أنَّ اشتراك البشر في الطبيعة الإنسانية السامية يقتضي أن تكون لهم مطالب سياسية وأخلاقية بعضهم تجاه بعض كي ينعموا بما يجدر أن ينعموا به من حرية وسعادة وعدل، لأنَّ مثل هذه المسائل أهم وأخطر من أن تُتْرَك لرحمة ما هو محلّي ولنزوات الأسياد والطغاة وأهوائهم. وإذا ما كان صحيحاً أنَّ هذه الفكرة ارتبطت بالطبقة الوسطى البرجوازية الغربية البيضاء والذكورية التي انتهكتها أيّما انتهاك في الداخل والخارج ولم تمنح الاحترام المتساوي للجميع (العمال، النساء، غير الأوروبيين، الفلاحين الفقراء...)، فإنّ حرية الجميع صارت مهمة في النظرية على الأقلّ. وكان هذا تقدماً ضخماً، وصار بمقدور أولئك الذين قمعهم مجتمع الطبقة الوسطى أن يواجهوه شاهرين في وجهه منطقَه هو نفسه وقد أمسكوا به في حالة من التناقض بين ما يقول وما يفعل. وهذا شكل من النقد أمضى على الدوام بالمقارنة مع ذلك الشكل الذي يعمل على تقويم النظام الاجتماعي ونقده قبالة قيم لا يُعترَف بصحتها.

بعبارة أخرى، يبقى هذا المذهب الكوني الذي يرتّب مطالب للبشر كلّهم بعضهم تجاه بعض، سلاحاً فكرياً وأخلاقياً وسياسياً ماضياً في مواجهة لا الطغاة المحليين فحسب بل في مواجهة الاستغلال الأوروبي والأميركي للعالم أيضاً، إذ يمسك بهذا الأخير وهو ينتهك في الممارسة ما يدّعيه في النظرية. ولذلك، ليس من الحصافة، ولا من السهولة النظرية ولا الأخلاقية أن يُرفَض كلّ تدخل للبشر في شؤون غيرهم من البشر رفضاً مطلقاً ودائماً. ومن الضروري الدفاع عن «الكونية» في وجه ممارسات الطغم المحلية المتوحشة التي تحتمي بـ «الخصوصية» وبأشكال بائسة من «الوطنية» تكاد تقتصر على الفتك بشعوبها ومعارضاتها، كما هو من الضروري الدفاع عن

«الكونية» ذاتها في وجه ضواري العالم الكبار الذين لم يفعل تدخلهم الأناني المُغرِض في أرجاء هذا الكون سوى دفع مناطقه الفقيرة مزيداً من الدفع في مهاوي الدمار والخراب البنيوي والخروج من التاريخ على كلّ الأصعدة، على نحو ما نجد في العراق والصومال وليبيا وسواها الكثير.

ما يعنيه هذا هو أنَّ العالم، إذا ما أراد أن يضع حدّاً للطغاة الذين يذبحون شعوبهم كأنّها خراف يملكونها، عليه أن يثبت أنَّ هذا لن يكون بأيدي طغاة عالميين يذبحون هذه الشعوب ذاتها ويمتصون دماءها، وأنّه لن يكون باتجاه إحلال طغاة محليين جدد محلّ القدماء على خلفيةٍ من تدهور الدولة الوطنية باتجاه بنى ما قبل الدولة لا باتجاه القيم العالمية الأوسع. وإلى أن تغدو «الكونية» ومعها التدخّل مشروع العالم ككل، العالم الذي أصلح منظماته الدولية وأقامها على أسس العدل والمساواة لا على هيمنة الأقوياء وتفرّدهم، فإنَّه محل شكّ، كما تثبت تجارب التاريخ وكما يثبت التحليل النظري، أن التدخّل لا يفضي إلا إلى مزيد من الغوص في حمأة التخلف والظلم والاستبداد.

تكاد التدخلات المعاصرة كلها أن تكون جزءاً من مشروع للهيمنة خلّع بنى ما دُعي بـ«العالم الثالث»، ويكاد يطيح في أشكاله الأميركية الحالية المنفلتة من كل عقال بكلّ ما أنجزته الاستقلالات وحركات التحرر الوطني. كانت التدخلات الأميركية السابقة والحالية، على اختلاف أشكالها، جزءاً من مشروع وقفت على رأسه الطبقة القائدة في الولايات المتحدة ونخبها الجمهورية والديمقراطية خدمةً للشركات الأميركية عابرة القوميات أساساً، وهو مشروع إمبريالي بمعناه الفظّ الذي يرمي إلى النهب وحده وإلقاء البلد المنهوب على قارعة الخراب والفوضى المتعاظمة التي تستدعي مزيداً من الفظاظة والعنف.

ترتكز التدخلات الأميركية الحالية على فرط القوة العسكرية التي لا تكفّ عن انتهاك المبادئ الليبرالية المدّعاة أكثر مما ترتكز على مزايا النظام الاقتصادي الأميركي. فهذا الأخير ربما لا يستطيع كسب الرهان على منافسيه في سوق مفتوحة فعلاً، كما يتخيّلها الاقتصاديون الليبراليون، ولذلك نرى السياسات الحمائية الأميركية الشديدة ودعم الدولة لقطاع

السلاح المتفوق شبه الوحيد بين بقية القطاعات الاقتصادية والذي كثيراً ما يتفلّت من قواعد السوق. هكذا تبدو أفضلية الولايات المتحدة، على حدّ تعبير سمير أمين، أشبه بأفضلية قنّاص يغطي عجزه الآخرون، طوعاً أو قسراً. وهذا ما يجعله في حالة «حرب دائمة» ربما يحتاج فهمها، علاوةً على فهم بنية عالمنا الحالي، إحاطةً بالتشكل التاريخي للرأسمالية الأميركية الشمالية وخصوصياتها: الثورة الأميركية التي كانت حرباً محدودة من أجل الاستقلال ووقف تقاسم المغانم مع الطبقة المسيطرة في الوطن الأم من دون أبعاد اجتماعية كالتي عرفتها الثورة الفرنسية مثلاً؛ إبادة الهنود الحمر واستمرار العبودية؛ البروتستانتية المتطرفة الناجمة عن تكييف التأويل الديني لا عن تحوّل جذري في هذا التأويل؛ تشكّل الأمة من مجموعات من المهاجرين الذين ينشدون النجاح الفردي والانضواء في آفاق لا تتعدى جماعاتهم وطوائفهم بدل الانضواء في أحزاب معارضة؛ ديمقراطية تكاد تقتصر على جانبها الانتخابي وإدارة الاقتصاد من دون إدارة الحياة السياسية.. إلخ.

أخيراً، إنَّ عدم رضا تلك الزّمَر من المعارضة السورية المطالبة بالتدخل الخارجي عن سياسة أوباما وترامب وخيبة أملهم إزاء إحجامهما عن ضرب سورية عسكرياً، إنما تضعهم في موضع أقرب سياسياً وعقلياً وأخلاقياً إلى تلك الزمرة من مجرمي الحرب اليمينية المتطرفة التي ارتبطت بريغان وآل بوش والمحافظين الجدد، تلك الزمرة التي جاءت ببوش الصغير بعد انتخابات مثيرة للشكوك ليسرّع تنفيذ سياسة مرسومة مسبقاً، مستغلاً حدثاً غامضاً ومثيراً للشكوك أيضاً هو الحادي عشر من أيلول 2001، على نحوٍ يشبه كثيراً استغلال النازية حريق الرايخستاغ كي تصفي المعارضة وتحضّر للحرب.

- 32 -

مُهَوِّشُو «يسار النصرة» ومصائرهم: ياسين الحاج صالح وسيلة إيضاح

في تاريخ 23 آب 2021، نشر موقع **الجمهورية** مقالاً بعنوان «حين الحال يُكذِّب المقال» لياسين الحاج صالح، كرّسه لنقد تناولي إيّاه في غير مكان. ورددتُ وردَّ على الردّ، فكتبت في موقع **أوان**[1] ما أردت له أن يكون خاتمةً للسجال وتلبيةً لطلب أصدقاء أعزّاء، لا سيما صديقة مناضلة وأكاديمية لبنانية عريقة ورصينة أرسلت إليَّ قائلةً: «عزيزي، سلام، قرأته اليوم مصادفة [تقصد ردّي على ياسين]. ليتك توسعت، ليس بخصوص ياسين فهو تافه، بل بخصوص الظاهرة بكل تفرعاتها وتقلبات مواقفها الخ. بكل الأحوال شكراً لك فقد كان هذا الكلام ضرورياً».

في زعمي، أنّ ما أثار ياسين ودفعه إلى الردّ هو مقالة لي عن اليسار السوري في العقد الماضي نُشرت في موقع جدليّة وأثارت حفيظته، وذلك بالضبط لأنّها ستكون متاحةً في ذلك الموقع، كما في ترجمتها الإنكليزية المنشورة على موقع Verso[2]، لمعقلٍ لعلّه آخر معاقل ياسين ورهطه، أقصد الخارج،

1- يقوم هذا الفصل على ردّي المنشورين في **الجمهورية**، 6 أيلول 2021 و**أوان**، 9/ 11/ 2021.

2- Thaer A. Deeb, «The Left in Syria: From Democratic National Change to Devastation»:, 5 June 2018
https://www.versobooks.com/blogs/news/3864 –the– left –in– syria –from– democratic –national– change –to–

لا سيما اليساريين والليبراليين والممولين الأجانب والعرب الذين هو بأمسّ الحاجة إليهم وإلى إبقائهم في جهل له ولاتجاهه وسياساته وتحالفاته، بعد أن كشف تطور الأمور تهافت تلك السياسات والتحالفات وأصحابها. ومن يتابع كتابات ياسين الأخيرة سيرى بيسر أنّها مكرّسة لمهاجمة الإسلام السياسي التكفيري والطائفي الذي كان بجناحيه السياسي والمسلّح حليف ياسين وأضرابه ومحلّ مديحهم ودفاعهم وصمتهم حتى البارحة.

لذلك، في شأن القضية الأساسية التي تردّ عليها مقالة ياسين، أي ما يدعوه اتهامي له ولأشباهه بـ «تبرير الإرهاب التكفيري»، أقول إنّ ما أتهمهم به لا يتوقّف في الحقيقة عند «التبرير»، بل يتعدّاه إلى «التحالف» مع الإرهاب التفكيري من موقع التابع الهزيل. يقول ياسين في 27 نوفمبر 2013:

«قبل عام كان زخم التحرير يبلغ ذروته في مناطق دمشق (الضواحي الجنوبية والغوطة الشرقية والغربية...)، ثم يتوقف بطريقة غير مفهومة لا تزال خباياها غير معروفة. اليوم كأنما يستعاد بعض هذا الزخم في شروط أصعب على كل المستويات. مقاتلو الغوطة يسترجعون اليوم العتيبة، وقبله مواقع عديدة فقدوها في الشهور الأخيرة. أهدرنا عاماً كاملاً، ما كان يجب إهداره بأية حال».

يوضح هذا القول أنّ ياسين «شريك الدم» لمن يدعوهم «مقاتلي الغوطة» الذين لا يجهل أيّ سوري مَنْ هم ومن رأس حربتهم ومن الذي مولّهم وكيف كانوا وسلاحهم قارب نجاة النظام. غير أنّه، والحقّ يُقال، «شريك دم مُضحك»، بتلك الـ «ـنا» الدالّة على الجماعة التي يستخدمها (أهدرنا...!) وفعل الأمر الذي يصدره كجنرال (ما كان يجب...!)، ليكتشف بعد رقّة جفن أنّ حلفاءه «في مناطق دمشق»، كما يسمّيها، لا يتورعون عن تلقينه ما يُفترَض أن يكون أسوأ دروس حياته رغم خلافه «الثانوي» معهم والذي كان يُفترض أن «يُحَلّ بالسياسة»، كما قال عن «النصرة» في غير مكان.

هكذا، لا يكون الخلاف بين ياسين الحاج صالح ومتزعّم «جيش

---

devastation?srsltid=AfmBOooZNl_rGNqiaoJQg4k12Gy-Hwlk6I10zn4J2hNcL52oqwAiVnk9

الإسلام» زهران علوش في الأصل خلافًا بين نقيضين ولا حتى بين مختلفَين على المسائل الأساسية، بل خلاف بين حليفين، أو رفيقين في تحالف واحد. وما اضطرار ياسين وأمثاله ممن أدعوهم «يسار النصرة» إلى نقد هذا الضرب من الإسلام السياسي اليوم -بعد تكشّف الجريمة السياسية الكبرى التي ارتكبوها بتحالفهم معه، ومشاركتهم تالياً وبهذا المعنى في الجريمة الشخصية التي ارتكبت بحقّ النشطاء الأربعة في دوما وبينهم زوجة ياسين- سوى اضطرار لأن يتنصّلوا، ويمحوا ما لا يُمحى من آثار تحالفهم المشين والمجرم معه، الأمر الذي يفرضه، علاوة على التبرّؤ من إثم الجريمة، إرضاء الممولين ورفاق اليسار الليبرالي الغربيين ممن لديهم نفاذ إلى خدمات كثيرة يمكن أن يوفّروها لياسين وأشباهه.

ينتمي ياسين إلى تيار سياسي وفكري أدعوه «مقبرة الأمل»، لطالما سارع برعونته وجهله إلى المساهمة (مع النظام وبعده) في اجتثاث كلّ بذرة أمل تبدأ بالتبرعم في سورية، ليعود بعد ذلك إلى التنصّل من أخطائه وجرائمه السياسية، كأنَّ شيئًا لم يكن. آخر التّحف على هذا الصعيد دروس جورج صبرا يوم 16/ 8/ 2021 عن الانسحاب الأميركي من أفغانستان:

«الدرس الأفغاني الجديد شديد البلاغة للذين بنوا وجودهم واستراتيجية عملهم على قوة الأجنبي على أرضهم وفي بلدهم، والعمل بظل إرادته. الدرس ليس جديداً بالطبع، فهو من الحقائق الوجودية للبشر والعلاقات. ومن يتلحف بعباءة الآخرين بردان مهما استطالت المدة، وراودته أوهام الدفء».

كأنَّ جورج صبرا لم يطلب التدخّل الأميركي وسواه طوال العقد الماضي. وكأنه ليس من رأى أنّ دخول دبابات تركية إلى الأراضي السورية «خطوة إيجابية في محاربة الإرهاب والمشاريع التقسيمية على بلدنا سورية»....

قبله كان رياض الترك، بعد مغادرته سورية، وفي مقابلة في أوائل نيسان 2020 على بي بي سي العربية، قد أتحفنا، في معرض الكلام على أخطاء معارضته في التحالف مع الإخوان المسلمين، بالقول: «لم يلتزموا تماماً [يقصد الإخوان] بتوجّهات الثورة الديمقراطية الشعبية [كذا]» ولجأوا «إلى

العنف». كأنَّ الأخوان من ملتزمي «الثورة الديمقراطية الشعبية» منذ نعومة أظفارهم، وكأنّ الترك لم يسمع قطّ رفيقه جورج صبرا، حين كان رئيسًا للمجلس الوطني وهو يصرخ: «نريد سلاحاً» مكرراً ذلك ثلاث مرات.

يمكن سوق أمثلة من هذا النوع إلى ما لا نهاية، لكن الذي يهمّني هنا ليس ذلك، بل التقديم لتبياني تهافت اتهام ياسين لي بأنني «معارض للمعارضة والثورة». وهذه التهمة هي من نوع «الخزعبلات» التي يسهل تبديدها على أيّ طالب في المرحلة الابتدائية، ما إن يزيل «أل التعريف» من كلمتيّ «المعارضة» و«الثورة» في عبارة ياسين ويشكك في اعتباره أنّه وتياره هم «المعارضة والثورة»، فتصبح العبارة «معارض لمعارضة وثورة»، أنا معارضٌ لهما بالفعل حتى آخر نفس، هما معارضة ياسين وأضرابه الذين سبقت الإشارة إليهم.

ليست معارضة ياسين سوى نوع بعينه من المعارضة أرسله الله هدية للنظام تنقذه كلّما تمأزق، وتساهم معه في وأد بذور الأمل في مهدها. وليست ثورة ياسين سوى ثورة بعينها، هي في الحقيقة «ثورة مضادة» قادها (بعد انطلاقتها الشعبية العفوية في الشهرين الأولين) أردأ إسلام سياسي مسلّح وبعض مطياته وصنائعه المتلبرلين أصحاب السوابق «اليسارية»، مثل ياسين، ممن يعانون «اضطراب الوجهة» و«اختلال الهوية». أمّا أنا فلي معارضتي وثورتي المغايرة. معارضتي هي المعارضة اليسارية الوطنية الديمقراطية التي غادرها وغدر بها تيّار ياسين، معارضتي هي معارضة عبد العزيز الخيّر وأحمد فايز الفواز ومحمود جديد وحسين العودات ويوسف عبدلكي وآلاف من أمثالهم. وبذلك يغدو اتهامي بأنني «معارض للمعارضة» نوعًا من الكذب الرخيص ليس غير.

ليس اتّهامي بـ «الصمت» عن النظام -بعد إجراء ما يلزم من فحص ثوري لدى «حكيم الثورة» الذي يتوهّم أنّه مؤهَّل لأن يطلق أحكامه علينا ويمنحنا هوياتنا- سوى محض افتراء مُغْثٍ كاتهامي بـ «معارضة المعارضة»، ذلك أنني بيّنت في كتابتي مئات المرّات أنَّ النظام علّة العلل وأنَّ بنيته التي حاولت أن أشرّحها مرّات جعلته جاهزًا لارتكاب أيّ شيء، وأنّ مشكلتنا مع المعارضة، لا سيما الياسينية منها، ليست أنّها سبب ما جرى (فهي أتفه من

أن تكون كذلك) بل لأنها تتبوّأ مكان المعارضة الذي ليس لها في الحقيقة. وبيّنت، تاليًا، أنَّ الفشل في ما كان يلزم من **النقض (لا النقد)** تجاه النظام لم يكن بسبب قمعه الوحشي وحده، بل بسبب نخبةٍ منها ياسين احتاجها شعبها فأخذته إلى مزيد من الكارثة. ولطالما اشتبهتُ في أنَّ «الردح» ضد النظام قد يخفي افتقارًا لفهمه ولحسم الموقف منه، وقد يخفي أخطاءً وجرائم لدى «الرادح» من نوع أخطاء النظام وجرائمه. ورأيت، تاليًا، أنَّ نقد المعارضة الياسينية ضروري أشدّ الضرورة لأنها لا تزال تعتبر نفسها «الـ»معارضة، ولأنه من الضروري وضع حدّ نظري وسياسي لـ «مقبرة الأمل» التي تمثّلها.

يبقى المُضحك هو وضع ياسين لي على سرير التحليل النفسي ليمارس من الضرب تحت الحزام وتهويل التّهم ما لا يمارسه أي محلّل عارف و/ أو نزيه. فما يزعمه لدي من «معارضة المعارضة» و«الصمت حيال النظام» علّته، كما يفتري، أنني «جلّاد رمزي» سيجفّ قلمه ويصمت بزوال النظام. وهذا لا يستحق التفنيد بالطبع، بل يستحق الشفقة. ذلك لأنني إن كنتُ جلّادًا رمزيًا، وهذه لا يقولها سويّ، فنحن مع ياسين أمام شريك دم فعليّ لا رمزيّ، يدهشك مقدار ثقته العَرْطَل بنفسه، كما يدهشك مقدار أنانيته الشخصية وافتقاره إلى أدنى درجات نقد الذات نقدًا جوهريًا، حتى بعد كلّ الذي جرى. وما أرجوه، رغم كلّ شيء، ألّا يكون السبب في هذين الأمرين ما قاله أحد الأصدقاء معلّقاً على مقالة ياسين من أنّه كان لـ «يشنق نفسه» لو فعل.

واضحٌ من ردود ياسين أنَّه يكفي أن تخالفه وأشباهه الرأي كي يتّهمك بأنكّ معارضٌ لـ «الثورة والمعارضة». فإذا ما نَقَفْتَ برأس إصبعك أنَّ التعريف في هاتين الكلمتين وتركتَ «ثورة» ياسين و«معارضته» نكرتين عاريتين في الشمس، بوصفهما صنفًا من الثورات والمعارضات كارثيًا وبالغ الرداءة خاصًا بالإسلام السياسي المسلّح ومطاياه من نفايات يسار بائس سابق، اتّهمك ياسين بأنّك كاتب «تقارير كاذبة» وراح يفنّد النُّتَف والفتافيت ويغرق فيها، أعمىً عمّا هو الأساسيّ والجوهري.

لكنّ الواضح أكثر هو أنّنا إزاء شخص ليس لديه سبيل آخر غير هذا السبيل الرخيص. إذ كيف يمكن لياسين أن يواصل أيامه حين يدرك، في وعيه ولا وعيه، أنَّ ثورته مجرد ثورة مضادة قَضَت على ما خالطته من براعم

ثورة السوريين الحقّة وجاءت أشبه بهدية للنظام، وأنَّ معارضته، كما انتهى كثيرون إلى الاستنتاج، «أتفه» معارضة على وجه الأرض منذ فجر التاريخ، وأنّها خالطت أيضًا معارضة السوريين الحقّة التي أنهكها الاستبداد الوحشي وسمّمتها وأودت بها إلى التهلكة.

مع هذا، فإنَّ اضطرار ياسين إلى تهم شائهة الخِلْقَة والخُلُق كالتهمتين المذكورتين ليس أشدّ ما يلفت الانتباه ويثير الاشمئزاز. ما يفعل هو المفارقة المضحكة التي تجمع هذا الاضطرار إلى عدم أهليّة ياسين، لا في بنيته الفوقية ولا التحتية، لأنْ يوجّه مثل هذه التُّهَم. فهو خارج البلد منذ تشرين الأول 2013، آمنٌ على بعد قارّات عن أيدي من تُكْتَب لهم التقارير، وذلك بعد تَمَتْرُسٍ «ثوريّ» عابر في منطقةٍ وصفها بأنّها محرَّرة، لدى حليفه السابق زهران علّوش، وتلويحةِ وداعٍ عَجْلى لمدينته الرقّة التي سبق أن دَبَكَ من بعيد (مع النَّخّ) لكونها أولى المدن التي حررتها ثورته.

ثمَّ إنَّ ياسين، بين المعارضين السوريين الذين من طينته قاطبةً، هو الأشدّ سذاجة، ما يجعل السخرية أَلْيَق باستخدامها معه وحياله، بدلًا من تبديد الوقت بنقد رصين أو بكتابة تقارير، حتى لو كان في قارّتنا. ما كان جورج صبرا نفسه ليبلغ من السذاجة و«الغَبَا» حدّ الصراخ «نريد سلاحًا» قبل أن يمسي وأبناؤه جميعًا خارج البلد. وما كان المرحوم ميشيل كيلو ليترك خدّه لـ «النصرة» تقبّله من غير أن يضمن رعاتُها ومموِّلوها عودتَه من مضاربها سالمًا.

لطالما تطاول ياسين، في اتهاماته المثيرة للشفقة هذه، على مناضلين يعلونه كعبًا في مقاومة الدكتاتورية والنظام الأمني، ولهم في ذلك تاريخ أنصع وأرصن بكثير. ويبدو أنّه لم يرعوِ عمّا كان يمارسه في عزّ ثورته من فحصٍ مضحك لثوريّة الذين ينتقدونه، مطالبًا إيّاهم بإدانةِ نظامٍ أدانوه طوال أعمارهم ولا يزالون بأثمان فادحة. لكنّ مصدر الإضحاك الأكبر هنا هو الربط الزائف الذي لا ينطلي على الرضَّع، بين انتقاد الآخرين له ولأشباهه وما يزعمه كاذبًا من سكوتهم عن جرائم النظام، كما لو أنَّ هذه الأخيرة حسنات تُحسَب له وفي كفّة سفاسفه الثورية، وكما لو أنّه لا يبقى بالغ الرداءة سواء أشرنا إلى ما فعل النظام أم لم نُشِر.

من مصادر عدم أهلية ياسين أيضًا، واقع الاندحار المخزي والهزيمة المذلّة للخطّ الذي انضوى فيه. وهما، للأسف، اندحار وهزيمة حلّا بنا جميعًا وبالبلد، شئنا أم أبينا، لا بسبب طرف واحد من المؤكّد أنّه العلّة الكارثية الأولى، بل أيضًا بسبب طرف آخر سأصفه، سخريةً، بالياسينيّ، تنطّع، كما سأبيّن أدناه، لما ليس أهلًا له البتّة، وساهم في سَوْقِ شعبٍ قدّم الغالي والرخيص إلى مزيدٍ من الذّبح.

المصدر الأخير الذي سأتوقف عنده لعدم أهلية ياسين هو أنّه على قَدْرٍ من النفاق يتيح له، بحسب المصلحة، أن يضع المجموعة البشرية الكبيرة الواحدة ذاتها في موقعين متناقضين في الوقت ذاته. والمثال الأسوأ صيتًا على ذلك، هو اعتباره من دعاهم «مقاتلي الغوطة» شعبًا محاصرًا ثائرًا حين حرروا قرية العتيبة في أواخر تشرين الثاني 2013، واتّهامه هؤلاء أنفسهم حين اختطفوا رفاقه الأربعة يوم 9 كانون الأول 2013، أي بعد أقلّ من أسبوعين، بأنّهم قوى أمر واقع وعصابات شبيهة بعصابات شيكاغو، مُغَيِّباً في المثالين، وعلى طريقة شعبويّ نصّاب، أنَّ الأهمّ في مثل هذه الأحوال ليس المنبت الشعبي لهؤلاء المقاتلين، على أهميته، بل الإدارة والترجمة السياسية والعسكرية لما يجري من أفعالهم على الأرض.

كان قد شارك في عملية تحرير العتيبة، بتنسيق مشترك، كلٌّ من «جبهة النصرة» و«الجبهة الإسلامية» و«الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام» و«كتيبة عيسى بن مريم»، (وياسين الحاج صالح، طبعًا). وتشير المعلومات إلى أنَّ «الجبهة الإسلامية» هي التي كانت تقود التحالف والمعارك (إلى جانب ياسين الحاج صالح، طبعًا). و«الجبهة الإسلامية» هي سبع مجموعات منفصلة اتحدت في 22 تشرين الثاني 2013، أكبر ثلاث فيها هي «أحرار الشام» و«لواء التوحيد» و«جيش الإسلام»، وهذا الأخير هو الأكبر والقائد وهو الذي اختطف الناشطين الأربعة في دوما. وما يعنيه ذلك كلّه هو احتمال أن يكون «مقاتلو الغوطة» الذين التقاهم جون ريد الحاج صالح وكتب عنهم أنّه «ليس فيهم سلفي واحد»، قد أُمِروا وشاركوا، جمعًا أو فرادى وبعد أيام تُعَدّ على أصابع اليد الواحدة، باختطاف رفاقه. وسوف يعمد «مقاتلو الغوطة» هؤلاء، خلال أقلّ من أسبوع من شهر أيار 2016، إلى افتراس ما يزيد على

1200 قتيل في المعارك التي شهدتها الغوطة الشرقية بين «فيلق الرحمن» و«جيش الفسطاط» و«جيش الإسلام». وقد سُميّ هذا الاقتتال معركة «ذات الرقاع» على اسم الغزوة التي وقعت في السنة الرابعة للهجرة، وكان طرفاها جيش المسلمين وبني ثعلبة من غطفان. وواجهت جيش المسلمين خلالها وقبلها مصاعب عدة، من أبرزها قلّة ما يَرْكَبون عليه في الطريق، حيث كان كلّ ستة أو سبعة أو ثمانية من المسلمين يتناوبون على بعير أو راحلة واحدة. والأرجح أنَّ «ذات الرقاع» الجديدة واجهت المصاعب ذاتها (وإلا فلماذا تكرار الاسم؟)، إذ كانت قد مضت سنوات على مغادرة معظم «يسار النصرة»، وبينهم ياسين بالطبع، إلى خارج البلد.

ارتكبت «الظاهرة» التي ينضوي فيها ياسين جرائمَ فكرية وسياسية وحتى عسكرية تستحقّ أن يحاكمها شعبنا عليها في قادم الأيام مع من يجب أن يحاكمهم، إذا ما أُريد أن يطلع على سورية وشعبها ووطنييها الديمقراطيين ويساريها الحقيقيين نهارٌ نظيف.

ابتدأ ياسين مشاركته في انتفاضة السوريين في عام 2011 كما ابتدأها خطّه ككل («المجلس الوطني» ومن لفّ لفّه)، بالدعوة إلى «إسقاط النظام» وعدم الحوار معه «إلا بشرط أساسي وهو أن يكون هدفه الوحيد تسليم السلطة وتنحي نظام الأسد برأسه وأركانه معاً». وكان ذلك يعني، في ظلّ موازين القوى القائمة، سَوْقَ المنتفضين إلى مزيد من المذبحة. كما كان يعكس خلطًا بالغ الصبيانية والخطورة بين أن تكون هنالك ضرورة نظرية وأخرى تاريخية لإسقاط نظام من الأنظمة وبين رفع هذا الإسقاط شعارًا للتنفيذ. والمقصود بالضرورة النظرية هنا هو إمكان أن نبيّن بتحليل نظري علمي أنَّ النظام المعني يُعْجِزُ العقلَ والمنطقَ عن إيجاد مبررٍ لبقائه. والمقصود بالضرورة التاريخية هو أنَّ هذا النظام يسدّ أمام شعبه ومجتمعه منافذ التطور التاريخي ويجرّ باستبداده وفساده البلد إلى الوراء والهاوية. لكنّ وجود هاتين الضرورتين لا يكفي لرفع شعار الإسقاط، لأنّ هذا الأمر الأخير يقتضي أيضًا وجود القدرة الفعلية على تنفيذه، بأقصى قَدْرٍ ممكن من احتمال النجاح وأقلّ قدر ممكن من الدماء والضحايا. بعبارة أخرى، قد تكون ثمة مسافة بين الضرورتين النظرية والتاريخية لإسقاط نظام من

الأنظمة وبين رفع ذلك شعارًا للتنفيذ. وهي مسافة لا يراها مُهَوِّشٌ هائج جائع للظهور خالٍ من الشعور بالمسؤولية، مثل ياسين، ويراها الثوريون الحقيقيون الذين يدركون أنّها تُقْطَع بنضال سلمي صبور لا بدّ منه، الأمر الذي دفع كثيرين إلى تفريق حاسم بين حكيم كعبد العزيز الخيّر، رأى عند الإعلان عن «الجيش الحرّ» أواسط 2011، أنَّ «حمل السلاح سياق مناقض لمصلحة الثورة كليًا... الثورة تنتصر بسلميتها مهما كان الثمن الذي تدفعه باهظاً»، وحكيم كياسين، فوصفوا الخيّر بـ«الحكيم الفهيم».

أَزْفَقَ ياسين دعوته إلى إسقاط النظام بترّهة لا تخطر ببالِ سويّ، مفادها أنَّ «الثورة سياسة ذاتها». ومع أنّ مثل هذه العبارة قد تبدو عبارةً فوضوية للوهلة الأولى، فإنَّ من لديه أدنى اطلاع على الفوضوية يعلم أنَّ البؤس ما كان يمكن أن يبلغ بها هذا الحدّ، خصوصاً في وضع كالوضع السوري في 2011، وأنَّ صاحب هذه الترّهة كان يغطي، بوعي أم بدونه، على أخطاء قاتلة وجرائم فادحة بدأ يرتكبها رفاقه الإسلاميون و«جيشهم الحرّ» الذي قال عنه ميشيل كيلو في 16 تشرين الأول 2013: «ليست بنية الجيش الحر الحالية صالحة لحمايته او للدفاع عن منتسبيه أو لتحقيق أهدافه السياسية والعسكرية. إنها بنية تليق بعصابات وأمراء حرب أكثر مما تليق بجيش تحرير وطني». لكنّ بنية ياسين ما كانت لتتيح له أن ينتبه إلى ذلك على هذا النحو الجذري. إذ كان خصومه على الدوام أولئك النقّاد المحقّين الذين كانوا في قلب الثورة أكثر منه ومن أشباهه بكثير، وراحوا يطالبون بسياسات للثورة تحدد هويتها ووجهتها، لعلمهم أنَّ طبيعة الثورات لا تتحدد بطبيعة من تثور عليهم فحسب، بل أيضاً بطبيعة الفئات التي تقودها وخطوطها السياسية وتكتيكاتها وأشكالها النضالية المتّبعة وحلفائها الإقليميين والدوليين. وبعد فترة قصيرة جداً من الالتباس -وبسبب عقود من القمع الوحشي المديد لكلّ شكل من أشكال المعارضة الوطنية والديمقراطية وللمجتمع ككل- اتضحت بلا لبس طبيعة الفئات التي سيطرت على انتفاضة السوريين وبرامجها السياسية وتكتيكاتها المجرمة المدمرة التي قادت الشعب السوري إلى مزيد من التهلكة: الإسلام السياسي ومطياته من نفايات يسارٍ سابق.

كان ياسين في طليعة من شتموا باكراً تقارير لمنظمات حقوقية دولية

لمجرد إشارتها إلى تجاوزات الثورة. ولطالما تباهى بأنّه لا يسمح لنفسه بأن يتعالى على الحراك أو بأن يطالب «الشعب» بفعلٍ غير الذي يفعله مهما يكن. وأبدى اكتفاءً بأفعال النظام الوحشي سبباً للخطط والشعارات السياسية، كما لو أنّ المظالم وحدها والمشاعر العاطفية التي تولّدها تكفي لرسم السياسات. وتقلّب بين اعتبار منظمات إرهابية تكفيرية مثل «النصرة» و«داعش» وسواهما صنائع النظام ثم اعتبارها جزءاً من قوى الثورة ثم العودة إلى نقدها من جديد. وكان من الذين تحللوا من جميع المحاذير الخطرة التي جرى الانتباه إليها في البداية، مسرعًا في الانتقال من الدعوة إلى السلمية ونبذ العنف والطائفية ورفض التدخل الخارجي إلى قبول ذلك كلّه وتبريره، بل والدعوة إليه بذريعة أنّ النظام لم يترك مجالاً لغير ذلك وأنّ «الشعب يريد».

من المعروف، بالطبع، أنَّ مثل هذه التبسيطات الساذجة والتقلّبات السريعة تندرج ضمن ما يوصف بـ«الشعبوية»؛ وهي، باختصار شديد، خطاب وممارسة سياسيان يقاربان ما يُدعَى «الشعب» مقاربةً تبسيطية تصوّره على أنّه كتلة مصمتة، فإذا ما برز تناقضٌ أو تعدّدٌ ضمن «الشعب» فُسِّر بنظريات المؤامرة والعدو الداخلي. ويزعم الشعبويون أنَّهم صوت «الشعب» وضميره وممثّلوه الذين يعلمون تطلعاته وآماله ومطامحه، حتى من دون أن يأخذوا تفويضاً بهذا التمثيل أو يقيموا عقداً في شأنه. وأكثر ما يتّسم به الخطاب الشعبوي هو الإبهام والعاطفية ومراعاة ما يحسب أنّه المزاج الشائع، مبتعداً بذلك عن مخاطبة العقل والحسّ النقدي. ومن الواضح أنَّ أبرز الغائبين هنا هو تحديد ما يعنيه هؤلاء بـ«الشعب»، ما يفسح لهم المجال لاعتبار أنفسهم هذا الشعب مع أنّهم من النخب، وما يتيح لهم مطّ هذا المفهوم المنطوي على تعقيد شديد وتضييقه بحسب مصالحهم (هل «صفحة الثورة السورية ضد بشار الأسد» التي كانت تحدد أسماء أيام الجمع وشعاراتها بالتصويت، من الشعب أم من النخب؟).

لا يُنتظَر من الثوري الحقيقي والمثقف الفعلي، بالطبع، أن يتبع ما يريده «الشعب» بالضرورة، بل يتبع، علاوةً على صوت مظالم الشعب ونداء مستقبل أفضل ممكن، ما تقتضيه معرفته التقدمية وتحليله العلمي للواقع، الأمر الذي يتيح له أن يشارك شعبه أشد المشاركة إنّما من موقع

نقدي لا هوادة فيه. ولعلّ أنصع مثال على ذلك، تغنّي ماركس بالطبقة العاملة الباسلة «التي هبّت تقتحم السماء» في كومونة باريس، وانتقاده أوجه قصورها وعيوب أحزابها الاشتراكية والفوضوية القاتلة، بما في ذلك اختيار لحظة المعركة. ومن المرجّح هنا أن يكون ياسين قد اعتبر مقاتلي الإسلام التكفيري الطبقةَ العاملة الباريسية واعتبر نفسه ماركس، فراح يتغنّى ببسالتهم وينتقد محدوديتهم إلى أن أوقظه زهران علوش من تخاريفه، ودفعه إلى شغل أجدى ماديًا ومعنويًا هذه الأيام، ألا وهو انتقاد الإسلام السياسي.

كان ياسين من أوائل من زَعَقُوا: «المجلس الوطني يمثلني». وكان ذلك يعني في ما يعنيه الانضواء في تحالف يقوده الإخوان المسلمون على مطياتٍ يسارية متلبرلة وشعبوية هي مجرد واجهات رخيصة. وكان يعني، كما نعلم جميعاً، موافقةً على السلاح، وتسوّل التدخّل الخارجي، والتحليل الطائفي لما يجري (حيث أبدع ياسين للفكر العربي والإنساني أهم مفهومين نظريين في هذا المجال: «جينات الأقليات» و«إنّهم يقصفون السنّة»). وإذا ما كان ياسين قد انتقد لاحقاً هذا المجلس التَّعس -كعادته في العودة متأخّراً عن كلّ ما فعله أو المجيء متأخّراً إلى الاعتراف بكلّ ما أنكره- فإنَّ هاديه ودليله في ذلك ليس الانتقال إلى ما هو أحسن، بل إلى ما هو أردأ على الدوام، لأنَّ التركيبة أو الخطّ أو السياسات هي «المضروبة» أصلاً، من المصنع. بيد أنَّ الأهم من ذلك كلّه أنَّ تلك الزَّعْقَة كانت تعني طلاقاً يكاد يكون أبدياً بين ياسين وأضرابه من اليساريين السابقين وبين وجود خطّ وطني ديمقراطي يساري وليبرالي محترم مستقل في سورية والثورة السورية، وتَرْكَ العمل السياسي القيادي المعارض لجلاوزة النظام التاريخيين الذين انشقّوا عنه بالإيجار، وتَرْكَ العمل الميداني لرفيق ياسين وحليفه زهران علوش ومقاتليه في الغوطة وأضرابهم في غير مكان. وهؤلاء جميعاً رفاقٌ خُلَّص لياسين لا يكتبون فيه التقارير. وعلى العكس فإنّهم سيتركون لياسين نفسه أن يكتب فيهم التقارير حين يحتاج، على هيئة نقد فارغ وسطحي ومفوَّت للإسلام السياسي من النوع الذي يُتَاجَر به عند أوساط غربية معينة.

يمكن أن نعدد إلى ما لا نهاية الجرائم السياسية والفكرية لهذا الصنف البائس والمدحور من المعارضة، غير أنّني سأختم بمشهد رسخ في ذاكرتي

وأثار لديّ في حينه مشاعر أليمة متناقضة: نفورٌ من هذا الديماغوج الصغير الثقيل الظلّ الذي يعبث بالأفكار الكبيرة، والذي داهمنا عنوةً من دون أن نعلم من أطلقه وراح يفحص جيناتنا الثورية وسواها؛ وأسىً لحال سورية التي هبط فيها المستوى إلى هذا الحضيض. كان ثمّة مقطع فيديو، لعلّه يعود إلى أواخر عام 2013 –لا أذكر تماماً، ولن أُتعب نفسي البتّة في العودة إليه– ظهر فيه ياسين وهو يتعتع ويستحثّ تفكيره بحكّ قفاه، قائلًا، كما لو أنّه يكتشف قارّة جديدة، إنَّ الإطار الوطني للصراع السوري قد انكسر. كان قد سال حتى حينه طوفان من الدم. وكانت قد مضت سنوات على تحذير الوطنيين الديمقراطيين واليساريين السوريين النابه: لا للسلاح، لا للطائفية، لا للتدخّل الخارجي. وكانت قد مضت سنوات على تكذيب ياسين لهم أنْ ليس ثمة شيء من هذه الأخطار. وبدا واضحاً أنَّ فترة ما من الزمن ستمرّ، يعود فيها بعض أكاديميي وأكاديميات «التلاتة تعريفة» إلى هذا الفَدْم المهذار كي (لا) يفهموا ما جرى في سورية. غير أنّه بدا لي أيضاً، وشعرت في قلبي، على الرغم من كلّ شيء، أنَّ تلك الفترة لن تطول.

- 33 -

المخدوعون وزراعة الريح[1]

يقول معارض سوري سبق أن تنقّل من البعث إلى الماركسية إلى التحالف مع أميركا ثم الانخداع بها، (عفواً، برئيسها الحالي على وجه التحديد): «بات واضحاً أنَّ إدارة الرئيس باراك أوباما تنتقل بنا من خداع إلى آخر... لا أتوقع تغييراً في هذا الموقف قبل الانتخابات [الأميركية] المرتقبة أواخر العام الحالي»[2].

يقول أكاديمي سوري: «تخلى [أوباما]عن حلم الديمقراطية العربية في أكثر اللحظات حرجاً، تاركاً إياه يتحطم على يد العسكر... ويريد منا فوق ذلك كله أن نقاتل إلى جانبه، لدحر خصومه وخصوم إيران لأنهم إرهابيون... إن حجم الدمار الذي سببه هذا الرئيس «الليبرالي»، الهادئ، المسالم يتجاوز بمراحل الأذى الذي تسبب به سلفه المحافظ الأخرق، عاشق القوة والحرب، فليرحل إذاً غير مأسوف عليه وعلى ليبراليته وخداعه الذي انطلى علينا»[3].

1- نُشرت مادة هذا الفصل في **السفير**، 1/ 3/ 2016 و8/ 3/ 2016.

2- أمين محمد، «تهديدات كيري للمعارضة السورية: الشروط الروسية - الإيرانية بصياغة أميركية»، مذكور من قبل ومشار إلى الموقع.

3- مروان قبلان، « فليرحل غير مأسوف عليه»، **العربي الجديد**، 16/ 1/ 2016:
https://www.alaraby.co.uk/%D9%81%D9%84%D9%8A%D8%B1%D8%AD%D9%84-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%A3%D8%B3%D9%88%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87

يبدو المعارض حاسماً في اختيار حليفه الأميركي القادم: بوشياً، جمهورياً، من عتاة المحافظين الجدد الذين لم يترددوا في غزو أفغانستان والعراق. ولعلّه يبدو واثقاً هذه المرة من أنّ هذا الحليف الذي قد تسفر عنه الانتخابات القادمة لن يخدعه.

يبدو الأكاديمي كأنّه يتحدث عن «لورنسِ عربٍ» جديدٍ، أميركيٍّ هذه المرّة، خدعَهُ وخدع بني جلدته وانطلت عليهم خدعته، حتى قبل انتصار الثورة ودخولها دمشق وغيرها من العواصم لتحل محلّ العثمانيين (عفواً، الطغاة العرب من عمّال إيران).

لا يقتصر أمر أوباما، عند هؤلاء، على كونه مبتدأ الخداع الذي وقعوا ضحيته، بل يتعدّاه إلى كونه منتهاه أيضاً. فهم على قناعة بأنّه ما إن تأتي الانتخابات القريبة القادمة برئيس جمهوريّ شبيه بآل بوش الشجعان الذين لا يترددون في غزو البلدان واحتلالها وجلب المعارضين على دباباتهم إلى سدّة السلطة، حتى يزول الخداع ويعود الحليف عند حسن ظنّ حليفه. يتعلّق الأمر كلّه، إذاً، بأوباما المخادع، ما إن يرحل حتى يتبدد كلّ خداع وتعود أميركا إلى موقعها: قلعة الحريات ومنهل الدعم الرامي إلى الخلاص من الاستبداد وإحلال الديمقراطية. هكذا يمضي منطق «الثوّار الجدد».

إذا ما كان الأكاديمي لا يمدح سلف أوباما المحافظ، بل يقدحه واصفاً إيّاه بـ«الأخرق، عاشق القوة والحرب» -بخلاف المعارض الذي لا بدَّ أن يكون الآن منقطعاً للصلاة كي تسفر الانتخابات القادمة عن فوز حلفائه الصادقين من المحافظين الجدد وتجار السلاح- فإن أيّاً منهما لا يخطر له وجود علاقة بين الأوباميّة والبوشيّة تتعدى التشابه عند أحدهما والتناقض عند الآخر، كأن تكون الأوباميّة نتيجةً لإخفاقات البوشيّة، ولتأزّم سياساتها في أفغانستان والعراق والداخل الأميركي. وفي هذه الحالة، يكون من خدع المعارض والأكاديمي وأسلافهما القريبين من المعارضين المتأمركين -الذين تكاثروا كالفطر في العقود الأخيرة منتقلين من أحضان موسكو وبكين وطهران إلى أحضان واشنطن وإسطنبول والرياض- هو البوشية وليس الأوباميّة، أو قُلْ هو السياسة الأميركية التي لا يتغيّر جوهرها كثيراً بتغيّر الحزب الحاكم على أهمية هذا التغيير الأخير في كثير من الحالات.

لا يخطر للمعارض ولا للأكاديمي أيضاً احتمال أن يكون ما وعدت به السياسة الأميركية، في العراق خصوصاً، من ديمقراطية وازدهار -اقرأ: من تكاثر الاستبداد والخراب والتمزّق- سبباً من الأسباب الرئيسة لما تشهده المنطقة الآن من تداعٍ وتهتّك. ولعلّ المعارض بينهما على وجه الخصوص لم يعد يهتم حتى لقصة الديمقراطية التي يمكن أن تجلبها أميركا، وبات مهتماً، تحت قناع مناهضة الاستبداد، بمجرد الانتقام من كل ما يذكّره بماضيه اليساري («اليساري البائس» في الحقيقة وليس «اليساري»).

الأهمّ والأخطر من كلّ هذا، أنّ المعارض والأكاديمي، لا يخطر لهما -على خطورة موقعيهما الرمزيين وضرورة أن يحسبا مثل هذه الأمور- أن تكون الأوباميّة وقبلها البوشيّة نتيجةً لسيرورة مديدة من التدهور يعانيها مركز إمبريالي قائد، وهي ظاهرة عرفها التاريخ الحديث أكثر من مرّة، حيث تبدل موقع قائد المنظومة العالمية المعاصرة من إيطاليا، مروراً بإسبانيا والبرتغال وهولندا وإنكلترا وفرنسا، وصولاً إلى أمريكا. لا يعني هذا أن هيمنة كل بلد من هذه البلدان كانت نقية ووحيدة، بقدر ما يعني أنّ النزوع إلى الهيمنة كان يُبْرِزُ، بين الآخرين وفوقهم، مشروعاً معيناً مرتبطاً ببلد معين، كما كان التدهور عبارة عن سيرورة طويلة من الهبوط المتزامن مع صعود قائد جديد. أمّا إعاقةُ هيمنةِ مركزٍ معين والوقوف في وجه قدرته على التوسّع، كما حصل مع ألمانيا، فترافقت، مرتين على الأقلّ، بحربين عالميتين.

يبدو اليوم أنّ مرحلة أحادية القطب التي تلت انهيار الكتلة السوفياتية في طريقها إلى الزوال، وأنّ ثمّة من يطرحون أنفسهم مشاركين فاعلين في صوغ العالم وتشكيله. يأتي ذلك في سياق لا يقترن فيه التفوق العسكري الأميركي الواضح بتفوق في الميادين الاقتصادية، مقابل اقترانه ببداية انقشاع الأوهام حيال التفوق الأميركي الثقافي والسياسي (اللهم باستثناء معارضينا السوريين المشار إليهم الذين يعلّقون آمالهم على أمثال زمرة مجرمي الحرب البوشيين). وتشير الأرقام إلى أنّ الولايات المتحدة لا تتفوق في أيّ قطاع اقتصادي إذا لم تلجأ إلى وسائل تنتهك مزاعم الليبراليين عن استقلال السوق وانفتاحها بتدخّل الدولة والسياسات الحمائية وسوى ذلك، كما تشير إلى أنّ تفوقها في قطاع السلاح يعود على وجه الدقّة إلى خروج هذا القطاع

الواسع عن قيود السوق وتمتّعه بدعم الدولة ووجود حلفاء أذلّاء تُفرَض عليهم مشتريات السلاح (التي تشكل نحو 60% من السوق العالمية).

لا يريد كلّ هذا أن يوحي قطّ بأيّ عجز أميركي عن التدخّل في سورية أو سواها، أو بأنّ الهيمنة الأميركية قد انهارت أو انتهت. جلّ ما يريد أن يشير إليه هو سيرورة طويلة الأمد من التدهور في مواضع تبدو إلى الآن في الأعلى، وسيرورة من الصعود في مواضع أخرى تبدو إلى الآن في الأسفل، لكنهما، وكما تدلّ كلمات «السيرورة» و«الصعود» و«الهبوط» ذاتها، في حال من الحركة.

جلّ ما يُراد الإشارة إليه أيضاً أنّ من يزرع الرّيح يحصد العاصفة، وأنّ لا أمل صادقاً يُرتجى من عجزةٍ لا سياسة لهم سوى بذر الأمل الكاذب المقترن بأوهام التحالف مع أميركا في قضايا الديمقراطية. وليس المعارض والأكاديمي المذكوران سوى مثالين فحسب من جوقة كاملة من المعارضين السوريين راحت تجأر منذ فترة بأنّ أميركا قد خدعتها. وعندما يقترب المرء أكثر من الصوت الجماعي لهذه الجوقة يكتشف أنّ ما يقصده أغلبهم بأميركا لا يكاد يزيد على الرئيس الأميركي الحالي، أوباما.

- 34 -

عن نخبةٍ سوريةٍ خائبةٍ أخرى: تجربة الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري[1]

لعب «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي في سورية -وما ارتبط به من «وحدات حماية الشعب» و«الإدارة الذاتية الديمقراطية» و«قوات سورية الديمقراطية»- دوراً لافتاً خلال حوادث السنوات الثماني الماضية في سورية. واسترعى الانتباه في البداية بتنظيمه، ومواجهته الحاسمة للإرهاب، واختياره خطّ «هيئة التنسيق» إطاراً تحالفياً، وابتعاده الجذري عمّا سيقت إليه المعارضة السورية الائتلافية السائدة من أسلمةٍ للخطاب والممارسة غدا معها المُفتون الشرعيون مصدر الرؤية والفعل.

لكنَّ هذا الحزب ما لبث أن خرج على خطه التحالفي السابق ليغدو حليف الولايات المتحدة الأميركية ومحميّها الذي علّق عليها الآمال في تحقيق أهدافه القومية في القسم الذي يدعوه «روج افا» (غرب كردستان) من الشمال السوري، وذلك على نحو شبيه بتعليق المعارضة السورية الائتلافية آمالها على الولايات المتحدة في إسقاط النظام وإيصالها إلى السلطة. وها هما كلاهما يلوكان مرارة الخيبة التي لاكها كلّ من سبق أن انتظر من الولايات المتحدة الأميركية حلاً لقضاياه الديمقراطية و/ أو القومية. وإذا ما كانت خيبة المعارضة السورية الائتلافية قد استغرقت نحو ست سنوات كي تتظهّر وتبين، فإنّ خيبة «حزب الاتحاد الديمقراطي» لم تستغرق سوى

1- مجلة الآداب، 28/ 1/ 2019

أقل من ذلك بكثير، مترافقة مع خيبة المحاولة الاستقلالية في العراق. وها هو ترامب على وشك أن يسحب قواته تاركاً هذه التجربة بين مطرقة وسندان النظامين التركي والسوري. الأمر الذي قد يعني في مجمله عودة النخب الكردية بقضية شعبها عقوداً إلى الوراء.

لا تتوخى مقالتي المقتضبة هذه تتبّع التجربة العملية الآنفة التي خاضها «حزب الاتحاد الديمقراطي» بقدر ما تتطلع إلى قولٍ نقديّ صريح وحريص يتناول عدداً من الأسس المفهومية المختلّة التي ارتكزت إليها سياساته وتحالفاته.

أشير، بدايةً، إلى أنَّ «الاتحاد الديمقراطي»، وهو الحزب الماركسي، كان خلال الفترة الماضية واحداً من أكثر الجهات السورية استخداماً لمفردة «المكوّنات» في قراءته البنية المجتمعية السورية. وهو يضع المكوّنات الطائفية والقومية على قدم المساواة حتى في تصريحات قائده صالح مسلم[1]، من دون أن نعلم ما إذا كانت الدولةُ مرجعية هذه الجماعات أم العكس، ومن دون أن يُحْسَم إن كان يحقّ لكلٍّ من هذه المكوّنات إقامة كيانه المستقل أم أنّ المقصود هو إدارة ذاتية ديموقراطية واحدة تدير التنوع القائم. يقول مسلم: «في سورية أقليات، إسماعيليون وعلويون ودروز وشيعة وسنة، وهناك أكراد وعرب وتوركمان، لذلك فإن الحل الذي يجلب الاستقرار للبلاد يجب أن يقوم على اللامركزية». ولا تخفي تصريحات بعض الأنصار على وسائل التواصل الاجتماعي أنّه «لا حلّ في سورية الا بكيان للسنّة وآخر للكرد وثالث للعلويين ورابع للمسيحيين وخامس للدروز... ويمكن من ثم أن تتفدرل هذه الكيانات»، في خلط شنيع للقومية الكردية مع مذاهب دينية والتعامل مع العرب كأنَّ لا قضية قومية لهم وليسوا أمّة كالكرد، بل مجرد طوائف.

أشير، ثانياً، إلى أنَّ ثمة التباساً، وربما اختلافاً، بين فكرة «الأمّة الديمقراطية» عند عبد الله أوجلان، القائد التاريخي لـ «حزب العمال الكردستاني» (PKK) وكذلك عند صلاح الدين ديمرطاش، زعيم «حزب الشعوب الديمقراطي» في

1- «صالح مسلم لـ «الحياة»: الحل في جمهورية سورية... ومشروعنا يمنع التقسيم»، حديث هاتفي للحياة مع ابراهيم حميدي، 24 يونيو 2015.

تركيا من جهة، وهذه الفكرة ذاتها في أدبيات وتصريحات رفاقهما السوريين في «حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي»، الفرع السوري للخط ذاته، من جهة أخرى.

رأى أوجلان أنَّ رؤية ستالين ولينين للقضية القومية، باعتبارها أساساً قضية بناء صرح الدولة، كانت «باعثاً أولياً لوقوع الأحزاب الشيوعيةِ والاشتراكية في بحر من الغموض الأيديولوجي»[1]، و«أفظعَ انحراف وأفدحَ خطأٍ ارتكبوه في تاريخِ الاشتراكية العلمية»[2]. ورأى أنَّ التاريخ أثبت صحة رؤية الفوضويين حتى في وجه ماركس وإنجلز اللذين استمدّا من هيغل خطأ أنَّ الدولة القومية هي النموذج الأساس للدولة وشكلها الجديد الطبيعي والضروريّ من أجل العصر والحداثة. ذلك أنَّ «نموذج الدولة القومية المتينة المعتمدة على البيروقراطية المغالية في المركزية، هو الذي قضى على الاشتراكيةِ العلميةِ وممارسةِ الاشتراكيةِ المشيدة، أو بالأحرى، إنه يتصدر الدوافع الأولية التي تسبَّبَت بتهشُّشِها وتفسُّخها من الداخل»[3]. ويجد أوجلان أنَّ PKK «يعبر عن التفسيرِ الديمقراطي غيرِ الدولتي لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها فيما يتعلق بالقضيةِ الكردية»[4]. وأنَّ منظومة المجتمع الكوردستاني (KCK) «هي التعبير الملموس عن الحلّ الديمقراطي للقضيةِ الكردية. وهو مختلف عن المواقف التقليدية. ولا يرى الحلّ في اقتطاع حصته من الدولة. بل حتى إنه لا ينساق وراء دولةٍ للكردِ بمعناها شبه الاستقلالي... ولا يتطلعُ إلى بناء دولة فيدرالية أو كونفدرالية، فهو أيضاً لا يَعتَبِرُها حلاً خاصاً به. ومطلبُه الأول من الدولة، هو اعترافها بحق الكرد في إدارة أنفسهم بأنفسهم وبإرادتهم الحرة، وعدم زرعها العراقيل على درب تحولهم إلى مجتمع وطني ديمقراطي»[5].

1- عبد الله أوجلان، **مانيفستو الحضارة الديمقراطية، المجلد الخامس، القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية، دفاعاً عن الكرد المحصورين بين فكَّي الإبادة الثقافية**، ترجمَته من التركية: زاخو شيار، مطبعة آزادي، الطبعة الثانية، نيسان 2014، ص 313.

2- المصدر السابق، ص 315.

3- المصدر السابق، ص 314.

4- المصدر السابق، ص 502.

5- المصدر السابق، ص 504.

واضحٌ لدى أوجلان أنّ عصر «الدولة القومية» قد ولّى، الأمر الذي يمكن أن يُقرأ كما قرأه المحامي صلاح الدين ديمرطاش، على أنّ عصر اتحاد الشعوب الديمقراطي قد حلّ، وعلى أنّه كفٌّ عن المناداة بدولة قومية كردية، وخوضُ نضال مشترك مع القوى التقدمية الأخرى في كلّ دولة يوجد فيها الكرد لإقامة دولة ديمقراطية تراعي لا حقوق المواطن الفردية فحسب، بل أيضاً حقوق مجموعات المجتمع المدني والجماعات والإثنيات المختلفة. أمّا في خطابات رفاقهما السوريين وممارستهم فيبدو أنَّ المقصود هو بناء دولة قومية كردية تراعي حقوق أولئك الأفراد وتلك الجماعات الذين يعيشون في كنفها، سواء أقام هذا الكيان الكردي فيدرالية أو كونفدرالية مع بقية مكونات المجتمع السوري في غير مناطق أم لم يُقم.

يعني هذا، بخلاف ما ارتآه أوجلان، أنَّ رفاقه السوريين لا يزالون ضمن التفسير الدولتي لحق تقرير المصير. وإذا ما كانت هذه مشكلة نظرية وسياسية بين رفاق، فإنّ ما أراه هو أنَّ ثمة لَبْساً تثيره ممارسة «الاتحاد» وتصريحاته حتى بصدد الفهم الدولتي لتقرير المصير. ذلك أنَّ «تقرير المصير»، انفصالاً أو اتصالاً، حتى في فهمه الليبرالي الذي عبّر عنه وودرو ويلسون وتبنته الأمم المتحدة، إنّما يتمّ باستفتاء السكّان المقيمين في المنطقة المدّعاة حتى لو كانوا من قومية واحدة، وفي حال الاتحاد يكون السكّان في بقية البلد معنيين بشكل الاتحاد وحيثياته قبولاً أو رفضاً. ولا يُفْرَض في الحالين أيّ شيء بالاستيلاء والضمّ -كما بدا في محاولة «الاتحاد الديمقراطي» إقامة كوريدور بين كوباني وعفرين أو ضمّ الرقة وما تصل بنادقه إليه- ولو كان ذلك في سياق مكافحة الإرهاب.

زاد هذا اللبْس لبساً مراهنة «الاتحاد» على القوة الأميركية في دعم قضيته القومية، وهي قوة تحول بنيتها وموقعها دون أن يُرتَجى منها أيّ خير في مثل هذه المسائل، ولو أظهرت عكس ذلك. وهذا ما زكّى ويُزْكي الوهم الخطير الذي سبق إليه معارضون عرب وسوريون: وهم استغلال المرء أميركا وتوظيفها لخدمته. وإذا ما كان الأميركيون قد أطالوا خداع معارضين سوريين أكثر من خمس سنوات، فإنّ أوهام «الاتحاد» وأنصاره المتحمسين على وسائل التواصل لم تَدُمْ سوى أيام قبل أن توافق أميركا على دخول

الأتراك الأراضي السورية في عام 2016 للحيلولة دون قيام كيان كردي، قبل أن تتأهّب هذه الأيام لسحب قواتها من سورية.

يبقى مصير الكرد ذلك المصير المأساوي مع إجماع الأنظمة الإقليمية على رفض قيام كيان كردي مستقلّ. ويزداد مأساوية برهان معظم النخب الكردية على ضواري العالم. وحده الإطار المؤمِّل هو إطار الشعوب الديمقراطي مهما بدا بعيد الدرب. وهو إطار يقتضي مراجعة الخيارات الخاطئة والخطيرة المتمثلة بالمراهنة على الدعم الأميركي لقضية الكرد القومية، والكفّ عما لا يزال ينشره بعض الكتّاب والمحللين الكرد بين أخوتهم من أوهام وأكاذيب مفادها أن الانسحاب الأميركي (الذي يحصل فعلياً) لن يحصل!

لقد سبق حتى للسفير الأميركي السابق في سورية، روبرت فورد، أن أشار في أواسط 2017 إلى أنَّ «الأكراد سيدفعون غالياً ثمن ثقتهم بالأميركيين»، ذلك أنَّ «الجيش الأميركي يستخدمهم فقط لقتال «داعش» ولن يستعمل القوة للدفاع عنهم ضد قوات النظام السوري أو إيران وتركيا»[1]. ولم يمرّ وقت طويل قبل أن يعترف صالح مسلم في مقابلة مع وكالة الأنباء الألمانية بأنَّ «التفاهمات التركية الأميركية مؤامرة حصلت على الأكراد». وقال «سبق أن حدثت مؤامرة على عفرين وتم السماح بتسليمها للأتراك مقابل رحيل فصائل مسلحة عن الغوطة الشرقية... والآن هناك اتفاق أميركي - تركي حول منبج». واتهم مسلم الولايات المتحدة بالتفريط بالمناطق التي سيطر عليها المقاتلون الأكراد... مقابل «مصالح تنتزعها من تركيا، ربما مقابل مناطق أخرى في سورية أو خارجها... وفي هذا ظلم كبير لنا». أمّا الدرس الذي يستخلصه مسلم من ذلك كلّه فهو أنَّ «كل شيء وارد... وتحالفاتنا قد لا تتوقف عند دولة بعينها... كنا نأمل أن تكون الأمور مختلفة... ولكن حدث ما حدث، وبالنهاية نحن لا نتحكم بالقرار الأميركي... الأميركيون يقررون حسب مصالحهم، وبالمثل نحن أيضاً لنا تحالفاتنا التي تحددها

1- «فورد: الأكراد سيدفعون ثمن ثقتهم بالأميركيين... وأوباما لم يترك لترمب الكثير من الخيارات»، حديث إلى **الشرق الأوسط** مع ابراهيم حميدي، الاثنين -25 شهر رمضان 1438 هـ- 19 يونيو 2017 م-رقم العدد 14083.

مصالحنا، لسنا عبيداً أو خدماً لأحد... لنا سياساتنا، وإذا توافقت مصالحنا مع الأميركيين فسنسير معهم... وإذا توافقت مع الروس فسنسير معهم، وإذا توافقت مع الرئيس الأسد فسنسير معه»[1]

1- انظر، «صالح مسلم: واشنطن تآمرت على الأكراد.. والحوار مع الأسد ممكن»، المدن، السبت 09/ 06/ 2018،

https://www.almodon.com/arabworld/2018/6/9

- 35 -

بيانات المثقفين السوريين:
من النضال الخافت إلى هَجْوِ الورى مرورًا بالزَّجَل[1]

لطالما كان «البيان» المكتوب الشكل النضالي الأساس للمعارضين السوريين، مثقفين مستقلين وقوى سياسية ديمقراطية، على مدى عقود. ولم يكن «البيان» مجرد وسيلة للجهر بموقف أو الدعوة إليه، بل كان في أكثر الأحيان سبباً للتنكيل والاعتقال. لكنَّ هذا الشكل الذي كان «بطولياً» على الصعيد الفردي والحزبي، كان يعكس في الوقت ذاته تأخّر السياسة ونخبويتها، إن لم يكن انعدامها، وتغييب القمع والخوف جميع الأشكال النضالية الأخرى (إضراب، تظاهر، عصيان مدني، انتفاضة..).

احتلت بيانات المعارضين -أقصد التي تحمل أسماء موقعيها لا بيانات الأحزاب- معظم المشهد بعد تحطيم الأحزاب في الثمانينيات. ولم تكن تلك الأسماء تتعدّى بضع مئات في أحسن الأحوال: مثقفون وفنّانون ومحامون وسياسيون ومعتقلون سابقون إلخ. وفي حين كان من بين هؤلاء من يليق بهم أن يُعَدّوا من أحسن الإنتلجنسيين، قياساً بالإنتلجنسيا الروسية عند منقلب القرن التاسع عشر (ولنا عودة إلى هذه المقارنة)، كان من بينهم أيضاً ضروب من العابرين، والأدعياء، ومن يضعون رجلاً هنا وأخرى هناك، ورخويات لا تلبث أن تتنصّل أمام أدنى تهديد (قيل إن معظم موقعي بيان الـ 99 تنصلوا منه إزاء غضب النظام).

1- نُشرت مادة هذا الفصل في السفير، 27/ 9/ 2016 و4/ 10/ 2016.

في المرتين اللتين اقترنت فيهما مطالب الإصلاح والتغيير بأشكال نضالية تتعدّى البيانات، سارع الإسلام السياسي إلى دفع الجمهور أبعد من الأشكال الممكنة وتدرّجها، وأبعد من مطالب التغيير الديمقراطي، باتجاه إسقاط النظام بالسلاح، وباتجاه الطائفية وطلب التدخّل الخارجي. حدث هذا في صراع الثمانينيات بين الإخوان والسلطة، وفي 2011 مع زلزال ما دُعي «الربيع العربي». ولم يعدم الإسلام السياسي في المرتين، خصوصاً الثانية، موتورين يساريين وسواهم يساهمون معه في قَبْر براعم الأمل.

في عام 2011، انتفضت أقسام مهمة من السوريين بعد عقود من الصمت واعتقال القوى السياسية وكبت أيّ تجلٍّ للمجتمع المدني. وحين دفع القمع الوحشي هؤلاء السوريين إلى طلب معونة بقايا الأحزاب والمثقفين، كان كثير من هؤلاء جاهزين -مع الإسلام السياسي، والحقد المترعرع في السجون، وانعدام الخبرة، وحبّ الظهور، وتوهّم مسارٍ شبيه بما جرى في تونس ومصر- لسوق الاندفاعة الجماهيرية إلى المقتلة التي نراها، ما جعلهم سنداناً لمطرقة النظام الذي صاغ سياساتهم كردّات فعل على أفعاله، تشبهها وإن عاكستها في الاتجاه.

هكذا انتقل هؤلاء سريعاً من بيانات التغيير الديمقراطي إلى المطالبة بإسقاط النظام وما يقتضيه ذلك من دعوات بالغة التعجّل إلى إضرابات اقتصادية وعصيان وتبرير للعنف والسلاح. لم يحتج هذا التحول سوى شهر أو اثنين. ولم يحتج سوى تخطيطات ذهنية غرّة تتذرّع بالوقائع السطحية، بصرف النظر عن طبيعة قيادتها وحلفائها ومموليها. كلّ ذلك بات «الشعب»، رغم الانقسام الشعبي الكبير، وبات مبرره الوحيد أفعال النظام، ليختفي كلّ أثر لاهتداء الممارسة لا بالفكر وخبرات الشعوب فحسب، بل حتى بالحصافة.

اليوم، بات معظم هؤلاء خارجاً. ليسوا في مناطق النظام ولا في المناطق التي يسمّونها «محرَّرة». وبعد ما يقارب السنوات الستّ من الدم والخراب، يبدو أنّهم يعودون إلى البيانات، شكلاً وحيداً لـ «النضال» بعد صمت البيانات سنواتٍ أمام العنف الأقصى و«التحرير» وتدخّل القوى الإقليمية والدولية السافر، وعلى خلفيةٍ من الدمار الشامل وطوفان الدم والنزوح. لكنّ أحداً لا يعود إلى ما كان. وتراجيديا المرة الأولى تتكرر كمسخرة في المرّة الثانية.

هذا ما يشير إليه البيان الذي أصدره مؤخّراً وخارجاً كتابٌ وفنانون سوريون لإدانة «الممارسات الأميركية الروسية»، وما أثاره من انتقادٍ وجدَ فيه دلالةً على «تيار سوري عريض مهدد بالزوال»، تيّار لم يَعُدْ يعدُّ 200، لكنه انتقل من زَجَل عدم الحوار مع النظام إلا على تسليم السلطة في 2011 إلى زَجَل تغيير النظام العالمي في 2016.

ما يلفت الانتباه في البيان الجديد ليس أنَّ موقّعيه جميعاً خارج سورية، بما فيها مناطقهم «المحررة»؛ ولا أنّ عددهم الزهيد (150) يعكس هامشية اتجاههم بعد أن بدا في البداية ذا وزن (كاختيار رؤساء المجلس الوطني منهم لدورات متتالية)، ليتبيّن أنَّ لا أثر جديّاً لهؤلاء يتعدّى تلطّي الفاعلين الحقيقيين خلفهم؛ وأنَّ من بينهم عتاولة من كتبة النظام وآلاته وصامتيه إلى حين خروجهم من البلد.

ما يلفت الانتباه أيضاً في البيان الجديد هو أنّه يجيء في وقتٍ ينعم فيه العنف المسلح الذي لطالما أيّده الموقعون بسيطرة قصوى لا تبقي مبرراً للبيانات؛ وأنّه يدين الولايات المتحدة، حليفة أصحابه التي لطالما دعوها ولا يزالون إلى ضرب بلدهم؛ وأنّه يكتشف اليوم فحسب أن ليس في سجل الولايات المتحدة «قصة نجاح واحدة»، بل «قصة تحطيم عدد من البلدان»، من دون أيّ تحديد لماهية النجاح المقصود وإمكانيته؛ وأنّه يعترض على إلحاق كفاح السوريين التحرري بـ«حرب ضد الإرهاب»، مع أنّ أصحابه أوّل من فعل ذلك، سواء بتعميتهم المتواصلة على هذا الإرهاب واعتباره جزءاً لا يتجزّأ من الثورة أم بهروبهم منه جميعاً.

ما يلفت الانتباه أيضاً هو الانتفاخ الذي يتكلّم على «انحطاط المهنة السياسية» (عند الآخرين!)، والبلاغة الطنانة في اكتشاف أنّ سياسيين مثل أوباما وسواه هم «قتلة عدميون وإرهابيون مثل خصومهم من العدميين الإسلاميين»، مع أننا لم نسمع قبل الآن سوى دعوة الأولين إلى التدخّل ومديح الأخيرين على غزواتهم الظافرة؛ ما يلفت الانتباه هو هذا الاندفاع من «الثقافة» إلى بلاغة «هَجْو الورى»، وهي بلاغة فارغة صدئة مشهورة لدى المهزوم، بدل إمعان النظر -كما ينبغي لثقافة حقيقية- في الهاوية الجهنمية الفاغرة والمعقّدة التي هي جزء منها، إذ لم تكتف بالسير إليها بعناد وغباء

هائلين، بل ساهمت في صنعها أيضاً بقصورها، وادّعائها الفارغ، وثقتها الزائدة كثيراً بنفسها، وغياب روحها النقدية، وأخطائها، وجرائمها الفكرية والسياسية.

هكذا لا يكون ما قاله أحد النقّاد عن هذا البيان -من أنّه رسالة «متأخّرة جداً» و«نصّ طوباوي» يصلح لـ«حلقات الذكر الثقافي- السياسي، التي فات أوانها» و«عمل جمعي لتيار سوري عريض مهدد بالزوال» - سوى إشارة إلى رأس جبل الجليد من بلاويه.

من ابتدأ بالزَّجَل الثوري الفارغ، طبيعيٌّ أن ينتهي إلى هَجْوِ الورى الفارغ. ذلك أنَّ من سار على الدرب وصل.

مكتبة
t.me/soramnqraa

- 36 -

الإنتلجنسيا الروسية والمثقفون السوريون: شبه ظاهري وفروقٌ جوهريّة[1]

يبدو المثقفون السوريون الديمقراطيون منذ نصف قرن وإلى الآن أشبه ما يكون بالإنتلجنسيا الروسية في القرن التاسع عشر وصولاً إلى ثورة أكتوبر 1917، الأمر الذي يغري بمقارنةٍ مدقّقة.

«الإنتلجنسيا» هي فئة اجتماعية منخرطة في عمل ذهني معقد يهدف إلى لعب دور قيادي في ثقافة المجتمع وسياساته. وهم غالباً أهل فنّ وكلمة لديهم مبادرة ثقافية وسياسية، سواء كان دورهم الاجتماعي إيجابياً تقدمياً أم رجعياً متخلفاً.

عادةً ما يقيم «الإنتلجنسيون» مسافة واضحة بينهم وبين الجمهور، بخلاف «المثقفين» الذين هم أَمْيَل إلى مجاملة العامة والشعب. والإنتلجنسي ذو معرفة أولاً، وذو قدرة على صوغ هذه المعرفة في رؤية للعالم بديلة للوضع القائم، ما يجعله، بالضرورة، أقلية في المجتمع، ويؤهّله لأن يتخلّص من شعبوية عموم المثقفين، فلا يتنازل عن معرفته العلمية رغم انحيازه للقيم الديمقراطية ومصالح الناس.

لعبت الإنتلجنسيا الروسية أدواراً فلسفية ودينية وسياسية جعلتها مثالاً للإنتلجنسيا. وواجهت مصائر مريعة، قتلاً ونفياً وسجناً وانتحاراً، كما حظيت بانتصارات عزّ نظيرها.

1- نُشرت مادة هذا الفصل في السفير، 11/ 10/ 2016 و18/ 10/ 2016.

لعلّ السبب في ذلك كلّه يكمن في تاريخ روسيا الاجتماعي الثقافي، وموقع هذه «الإنتلجنسيا» فيه. لعلّه يكمن فيما برز، بعد بطرس الأكبر (1672–1725) وإصلاحاته الكبرى، من انشقاق حادّ وصارخ بين الفئة الحاكمة وهذه الإنتلجنسيا شَكَّلَ واحداً من أكبر الأحداث المصيرية في التاريخ الروسي وانضاف إلى تلك المشكلة الأساسية التي وَسَمَتْ تاريخ روسيا منذ بطرس الأكبر فصاعداً، ألا وهي انقطاع الصلة بين ثقافة الإنتلجنسيا الرفيعة المطردة الصقل والثقافة الشعبية البسيطة المنتشرة التي كانت في أخفض مستوياتها.

هكذا شهد التاريخ الروسي فئةً لا مثيل لها في التاريخ من حيث التهاب نشاطها مع أنَّ الاستبداد القيصري الرهيب ورقابته المُحْكَمة كانا يحدّان بصورة وحشيّة من قدرتها على إيصال أفكارها لمن يجب أن تصل إليهم؛ فئة تُطْلِق أجرأ الأفكار في بلد إمبراطوري ليست لديه أيُّ تقاليد راسخة في الحرية؛ وفئة ترنو إلى الاستقلال مع أنها ليست –في الغالب– سوى جزء من الطبقة المعوزة في المدن.

أفضى ذلك كلّه إلى نشوب صراع هائل بين الإنتلجنسيا والحكم المطلق دام أكثر من قرن وعرف آلاف الشهداء والضحايا. ولعلنا نقرأ تاريخ روسيا في القرن التاسع عشر بوصفه سلسلة من محاولات المثقفين، اليائسة والمحزنة غالباً، للاتصال بالشعب. وليس السؤال «ما العمل؟» الذي تطرحه سونيا في رواية دستويفسكي **الجريمة والعقاب** سوى سؤال مصيري يتردد في الأدب والفكر الروسيين محاولاً تهيئة جواب، من شاداييف إلى لينين، مروراً بتشيرنيشيفسكي وروايته الموسومة **ما العمل؟**

قيل عن الروس إنّهم يتناولون الأفكار عاطفياً، فلا يكتفون بدراسة الفلسفة بل يعيشونها، ويرمون من وراء المعرفة النظرية إلى نتائج عملية، ويبحثون في أيِّ نظرية عن طريقة حياة. أمّا الأدب، فيكاد يشكّل جماع حياة روسيا الفكرية والثقافية، ففي بلدٍ حُرِمَ من المنافذ المتاحة في سواه من البلدان، خاصةً الغربية منها، كان العمل الأدبي حدثاً اجتماعياً وسياسياً على الدوام. وكان تأثيره الأخلاقي والعاطفي أعظم وأعرض منه في أيّ مكان آخر في أوروبا، حتى إنَّ القصة أو الرواية، التي هي في الغرب وسيلة من

وسائل تصوير السلوك البشري، باتت تمتلك في روسيا إيقاع العاطفة النبوية والتغييرية وطرائقها.

ما أراه هو أنّ المثقفين السوريين خلال نصف القرن الماضي وإلى الآن، بما يُبْدُونه للوهلة الأولى من شبه كبير بالإنتلجنسيا الروسية في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، لم يكونوا كذلك في كتلتهم الأساسية إلا سطحياً. ولعلّ السبب في ذلك كلّه يكمن في تاريخ سورية الاجتماعي الثقافي. ففي حين بدا هؤلاء المثقفون أصحاب مبادرة ودور قيادي في ثقافة المجتمع وسياساته، مستعدين لدفع أثمان باهظة مقابل نشاطهم الملتهب -كتلك الإنتلجنسيا- نجد حين ندقّق أنهم كانوا في كتلتهم الرئيسة والسائدة بعيدين عن ذلك كلّ البعد.

ليس لدى المثقفين السوريين أيّ مشاريع نظرية وفكرية يمكن أن نضعها إزاء ما ابتدعته الإنتلجنسيا الروسية؛ ولا أعمال أدبية يمكن أن ترقى بحال إلى ذلك الحشد من الروائع الروسية، على الرغم من بعض الأسماء اللامعة التي تدين بإبداعها إلى مراحل أسبق في الحقيقة؛ ولا مشاريع وبرامج سياسية؛ بل إننا نكاد لا نجد حتى دراسات ذات قيمة عن بنية البلد الاجتماعية الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية وتاريخ تكوّنها. جلّ ما نجده شعارات ومطالب سياسية تُحسَب خطأً أنّها رؤى فكرية. حتى الأطروحة السياسية الأهمّ لدى هذا التيار، أطروحة «التغيير الوطني الديمقراطي»، ببعد نظرها وإدراكها تكوين البلد وتناقضاته وتوازن قواه، سرعان ما كانت تُرمى جانباً كلّما لوّح لهؤلاء أحد، سواء كان النظام نفسه أم خصومه.

إذا ما كانت الإنتلجنسيا بعيدة عن شعبوية عموم المثقفين، لا تتنازل عن معرفتها العلمية رغم انحيازها للقيم الديموقراطية ومصالح الناس، فإنّ المثقفين السوريين يبدون انتقالاً سريعاً ومفاجئاً من احتقار الشعب الصامت إلى تقديس الشعب الصارخ، من الدعوة إلى العمل الثقافي البعيد عن السياسة إلى الانخراط السياسي التام لإسقاط النظام ثم إلى الفرار حتى من المناطق التي سقط فيها.

هكذا انتقل هؤلاء من مديح الأنظمة البرجوازية الصغيرة القومية غير

النقدي حتى أواسط سبعينيات القرن العشرين إلى اعتبار التمرد الإسلامي المحدود عليها أوائل ثمانينياته حركة شعبية تلفّ سورية من أقصاها إلى أقصاها. وبدوا في 2011 كأنّهم يحولون «الشباب» إلى أسطورة. والتحقوا بمشروع الإخوان المسلمين وامتدحوا حتى «النصرة» و«داعش» من دون أي انتقاد إلا بعد فوات الأوان ومن منطلق الخندق الواحد. وطالبوا بتدخّل حلفائهم الخارجيين (أميركا وأوروبا والخليج وتركيا) من دون أيّ تبرير نظري يتعدّى مظالم النظام وخزعبلات شعبوية مفادها أنّهم لا يسمحون لأنفسهم بأن يتعالوا على «الحراك» أو بأن يطالبوا «الشعب» بغير ما يفعله.

وكما يُفَسَّر الدور اللافت الذي لعبته الإنتلجنسيا الروسية من خلال تاريخ روسيا الاجتماعي الثقافي وموقعها فيه، لناحية الانشقاق الحادّ بينها وبين الفئة الحاكمة وانقطاع الصلة بين ثقافتها الرفيعة والثقافة الشعبية المتدنية، فإنّ تفسير الدور الذي لعبه المثقفون السوريون يكمن أيضاً في تاريخ سورية الاجتماعي الثقافي وموقعهم فيه، لناحية الانشقاق غير الحاد بينهم وبين النظام السياسي إلا متأخّراً وعلى نحو مترع بالأخطاء وأسواء الفهم في كلّ المرات التي جرى بها، ولناحية الالتحاق بمشاريع سياسية مناقضة لمشروعهم الديمقراطي، إسلامية غالباً، والانخراط في تصوير هذه المشاريع على أنّها مشاريع شعبية بغية تغييب كلّ نقد جدي لها على غرار تغييب كلّ نقد جدي للشعب الثائر.

هذه التبعية لمشاريع أخرى، سلطوية وإسلامية، تفاقمت في العقود الأخيرة بتحوّل عالمي أطاح بدور المثقفين النقدي والأخلاقي لمصلحة فكر ليبرالي ضامر يركّز تركيزاً قاصراً على حقوق الإنسان، ويفهم العدالة فهماً ضحلاً وفوضوياً، ويُحِلُّ الناشطَ محل المناضل، والمنظمات غير الحكومية المتمولة والمرتبطة محل أحزاب المناضلين ونقاباتهم، ويحتفي بصعود التيارات الهوياتية الطائفية والقوموية الشعبوية ذلك الاحتفاء المجرم.

- 37 -

صورةٌ جماعيّةٌ لوفدِ مفاوِض[1]

حين تبدأ ثورةٌ فعلَها على الأرض، من المفترض أن يكون «نقد» النظام الذي تناوئه قد انتهى وبدأ «نقضه». والثورة التي لا تزال بحاجة لأن تبرر نفسها بنقد مساوئ النظام وتبيان مظلوميتها إزاءه، لا بدّ أن يصعب اعتبارها ثورة. الأرجح أن تكون مرحلة لا تزال باكرة على طريق الثورة، أو حراكاً شعبياً لم تَنْمُ حكمته بعد، أو لعلّه أتاح لبعض الأغرار أو المغامرين أن يركبوا ظهره. تصعب تسمية الحراك ثورة ما دام النظام لا يزال مرآته التي ينظر فيها ليبرر ممارساته. وليس سوء الأنظمة ولا مظلومية الشعوب ولا اتساع حراكها بالأمر الحاسم والأهم في اعتبار هذا الأخير ثورة. الأهمّ منه والأكثر حسماً هو إعرابه السياسي: طبيعة قيادته، برنامجه، تكتيكاته، تحالفاته... إلخ.

مثل هذه الأمور عادةً ما يتعامى عنها أو يأبى أن يدركها نوعان من البشر على نحوٍ خاص: من أَودَتْ سياساتهم بحراكات شعوبهم إلى الهاوية، و«كَلَمَنْجِيّة» الثورات الذين لا يدعمونها سوى بالصراخ الذي لا يكلّف شيئاً. وهؤلاء «الكَلَمَنْجِيّة» الأخيرون يذكّرونك، على الرغم من انتهازيتهم المتذاكية، بتلميذ عَيِيّ لا يُحسن الإجابة عن سؤال في مُقَرَّرِه إن لم يعمد في كلّ مرّة إلى كَرِّ المقرر من أوّله (الذي هو نقد النظام). يُضاف إلى هذا أنّ هؤلاء لطالما أعطوا معنى ساطعاً لذلك الكاريكاتور الذي رسمه قلم أحد الأصدقاء بسطرين بارعين لأدعياء الثورة السوريين: «في الذكرى الثالثة

1- نُشرت مادة هذا الفصل بالعنوان أعلاه في **الاتحاد**، 28/ 11/ 2017، وأضيف إليها هنا ما نُشر في أوان، 25/ 3/ 2019، بعنوان «عن (كَلَمَنْجِيّة) الثورات».

للثورة 2014 قلت كفى.. حلّك يا رجل تلتحق بالثوار والثورة وتحمل حالك وتروح ع ألمانيا..». ويبدو أنَّ ثمة مصلحة وجودية لهؤلاء تقف وراء ما شكّلوه وأشباههم العرب من جوقةٍ ما إنْ ينتقد أحدٌ «الثورة» أيّ انتقاد حتى تنبق له زاعقةً بأسطوانتها التي باتت مشروخة أنّه لم يُشِر إلى مسؤولية النظام.

ما من نظام في المنطقة على الإطلاق إلا وهو مدعاةٌ نظرياً وتاريخياً وسياسياً لألف ثورة بدل الواحدة. مافيوزات فقدتْ منذ عقود كلَّ دور تاريخي جدّي في جميع قضايا بلدانها الاجتماعية والديمقراطية والوطنية، وباتت مصدراً لدمارها وضياع أرضها وخراب عمرانها وتعليمها وثقافتها وقضائها... وحين خرج شعبها عليها واجهته بوحشية تفوق خيال الوحوش، تفسّر كثيراً مما اتجه إليه هذا الشعب من عنف وأخطاء وأوهام كبرى. لكنّها لا تفسّره كلّه بأيّ حال من الأحوال. وحتى لو فسّرته، فإنها لا تبرره. ولا تبرر خاصةً ممارسات من ادّعوا أنّهم نخب هذا الشعب وقياداته وجهاز ثورته الفكري والسياسي. الأنظمة متوحشة ومجرمة. حسنٌ، ماذا بعد؟!

يحيل مثل هذا التفكير إلى ضرورة التدقيق في «الثورات» ذاتها والتساؤل حولها. وذلك أهمّ وأفيد بكثير من الانضمام إلى جوقة لا تتعدّى معايير الانتساب إليها بضع «زعقات» على وسائل التواصل الاجتماعي. فهل صحيحٌ، مثلاً، أنَّ جميع هذه الثورات –في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا ولبنان والسودان والجزائر والعراق– شيء واحد؟ وهل يكفي سوء الأنظمة الواحد كي يجعلها جميعاً شيئاً واحداً؟ هل تتماثل هذه الثورات جميعاً من حيث الطبيعة الطبقية والسياسية لقياداتها وتحالفاتها وبرامجها ووسائلها؟ لقد انتصرت «ثورة» ليبيا، والنتيجة أمراء حرب محلّيون يحكمون بلداً مدمَّراً ومخلّعاً على الطريقة الصومالية بعد 8 سنوات على إطاحة القذافي. وفي سورية صفّق كثير من أدعياء الثورة للسلاح و«المناطق المحررة»، لكنهم ما لبثوا أن فرّوا منها أو لم يطأوها أصلاً وتركوها لجماعات الإسلام السياسي المسلّحة الصريحة أو المستترة تحت مسمّى «الجيش الحرّ». والسؤال، هل يمكن أن ندعو ثورةً حالةً يتم فيها تغيير النظام لغير مصلحة حركةٍ ديمقراطيةٍ شعبيةٍ حقيقية؟

نكاد لا نجد في أدبيات ما جرى في سورية السنوات السبع الماضية أيَّ

تناول جديّ للطبيعة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية للنخبة السورية التي مثّلت، على هذا النحو أو ذاك، الجهاز السياسي لما دُعِيَ «الثورة السورية» وما أدعوه من جهتي، في معظم أجزائه ومعظم مراحله، «الثورة المضادة» السورية، بسببٍ من طبيعة قيادتها وسياساتها وما شاركت في إعدامه من احتمالات الثورة.

كان ثمّة ميل ولا يزال إلى رؤية «الثورة» كتلةً متجانسةً ذائبةً في «الشعب» الثائر الذي يوشك أن يغدو شعباً ظافراً. وكان طبيعياً أن يوصف كلُّ من يُعْتَقَد أنّه يبلبل هذا التجانس بين الشعب ونخبته الثائرة بأنّه خارج الثورة، أو في صفّ النظام، أو خائن يمكن إيذاؤه كما يؤذى الخونة وقت الثورة التي لا تجد ما يكفي من الوقت للمحاكمات «السخيفة» العادلة.

كان صعباً ولا يزال أن تُقنع ثائراً، لا سيما الشباب، بأنّ ثمة رائحة طائفية، مثلاً، تنبعث من «الثورة» ما دام لم يسمع في مظاهراتٍ شارك بها أيّ كلام طائفي. وكان الأصعب أن تقنعه بأنَّ الطائفية التي تنبعث من نخبة «الثورة» وممثّليها هي أيضاً من روائح «الثورة»، فما بالك لو حاولت إقناعه بأنَّ الروائح التي تنبعث من النخب قد تكون الأهم والأبقى والأشدّ حسماً في النهاية من أيّ روائح أخرى.

لطالما انتشت النخبة «الثورية» بالهتاف الذي تتهاتفه المدن السورية تجاه واحدة منها في كلّ حين: «حِنّا معاكي للموت». وكم كان صعباً، وكم بدا بعيداً عن الأخلاق ربما، أن يتساءل أحدٌ: «حسنٌ، وماذا بعد أننا معاها للموت؟ أمَا من برنامج للحياة والمستقبل؟ أمَا من تصور يُقَدَّم لنحو ثلثي الشعب السوري غير الثائر؟ أما من تخطيط لبلوغ الأهداف يتعدّى التصور الساذج الواثق بأنّ سورية على طريق تونس ومصر وليبيا؟» كان كتبة «الثورة» وناشطوها وسياسيوها على يقين ملؤه السذاجة أنّ الثورة هي سياسة ذاتها، وأنَّ شعار إسقاط النظام هو شعار الآن – هنا، وأنَّ لا حوار مع هذا الأخير إلا على تسليم السلطة، وأنّ مصرع ثلاثة أو ثلاثين أو ثلاثة آلاف أو ثلاثة ملايين لن يحمّلهم أيّ عبء تاريخي أو أخلاقي ما دامت النهاية معروفة، ومثله أيّ فعل قد ترتكبه «الثورة»، من التسلّح إلى طلب التدخّل العسكري لضواري العالم وأذنابهم في المنطقة إلى تأجيج الأحقاد الطائفية إلى مغازلة إسرائيل.

بمرور الوقت، وباشتداد القمع الوحشي وتزايد النفوذ الخارجي واضطرام الحرب، راح يتضح الفارق بين جزء ثائر من الشعب ملؤه الصبر والتضحية والإصرار من جهة، ونخبة «ثائرة» مدنية وعسكرية ملؤها التعجّل والغرارة ونشدان السلطة واستسهال التموّل والتمايل وتزلّف التدخّل الخارجي وغياب الرؤية العملية والتشرذم والطائفية وتبرير الإرهاب بل الدفاع عنه والتحالف معه من جهة أخرى. ولعلّ الإخوان المسلمين وحلفاءهم من اليساريين السابقين الحديثي التلبرل ومن لفّ لفّهم من كتبة ونشطاء أن يكونوا المثال المجسّد لهذه النخبة، لا سيما في كياناتهم السياسية التي فُصِّلَت لهم، مثل «المجلس الوطني» و«الائتلاف» و«الهيئة العليا للمفاوضات».

كان طبيعياً أن يذهب القمع والقتل الرهيبان، وكذلك العسكرة الرهيبة والتمويل الرهيب، بمعظم المناضلين الحقيقيين، ليبقى في المشهد من يمثّلون النقيض. وقبل ذلك ومعه، كان طبيعياً أن تدفع أوهام الانتصار الوشيك وجعالات الحلفاء الأثرياء -الذين صبّوا في سورية ومن أجلها، باعترافهم، مئات مليارات الدولارات- كثيراً من كوادر المعارضة الوطنية الديمقراطية المستقلة أو المنضوية في إطار «هيئة التنسيق» باتجاه «المجلس» و«الائتلاف» الإخوانيين الليبراليين تدريجاً وفرادى في البداية، ثم بسرعة وزمراً في ما بعد. ولم يكد يبقى في الخط الوطني الديمقراطي السوري المعارض إلا شتات أحزاب وأفراد غطى على أصواتهم رنين الدراهم وضجيج الإعلام وقبل هذا وذاك دويّ البراميل والصواريخ والطائرات.

ليس هذا بالمقام المناسب لتشريح مفصّل للبنية الطبقية والسياسية والفكرية للمعارضة السورية التي احتلت المشهد وادّعت تمثيل لا «الثورة» فحسب بل الشعب السوري أيضاً. ربما كان من الأسهل أن نبدأ بعيّنة منها بارزة وتمثيلية، مثل «الهيئة العليا للمفاوضات» في نسختها الأخيرة، مع أنّ هذه أيضاً تصعب تغطيتها في مادة قصيرة كهذه. حسبنا أن نشير في هذه المحاولة الأولية إلى سمات مميزة تَسِمُ تاريخ تكوّن هذا الكيان وبنيته.

أوّل ما يتّسم به هذا الكيان الجديد هو أنّه، كأسلافه «المجلس» و«الائتلاف» وهيئتهما السابقة للتفاوض، ثمرة ترتيب خارجي حاسم،

سعوديّ هذه المرّة، يُبعد عنه بعض الآثار القطرية والتركية، لا سيما الإخوانية، ويقبل فيه بعض الآثار المصرية والروسية.

ثاني ما يتّسم به هذا الكيان هو أنّه يبدي، بأمرٍ من مرتِّبيه، مزيداً من القبول بالتفاوض. وهو قبول حديث، أتى على حين غرّة ودفع «الائتلاف» إلى التخلي عن شعاراته السابقة أن لا تفاوض ولا حوار مع النظام، وأتى بعد انتقال إدارة هذه المعارضة من تركيا وقطر إلى السعودية. أمّا بالنسبة إلى نوعية التفاوض المزمع، فهي كنوعية التفاوض الذي جرى: ليس ثمّة ما يتعدى الصراخ ببدء المرحلة الانتقالية من دون الأسد، وليس ثمّة حساب لموازين القوى المتغيرة، ولا خطة، ولا إطار نظري، ولا بدائل، ولا تحالفات متوازنة، ولا أيّ شيء آخر سوى لغة خشبية ملّها السوريون.

ثالث ما يتسم به هذا الكيان، مثل أسلافه، هو سيطرة التوجهات الإسلامية المتلبرلة والقومية المتأسلمة، مع حضور واضح وبارز للمتأمركين والمتعولمين من رجال ونساء الأعمال الموجودين أصلاً خارج سورية، لا يغيّر من ذلك وجود بعض المساكين وأبناء السبيل ولا حتى بعض الموسكوفيين.

رابع ما يتسم به، كأسلافه أيضاً، هو تسيّد واضح للهامشيين. وما أقصده بالهامشيين هنا ليس المهمّشين ولا حتى الهامشيين اجتماعياً داخل البلد فحسب أو بالضرورة، بل الهامشيين بالنسبة إلى سيرورات البلد الاجتماعية والسياسية وبالنسبة إلى مصيره، سواء بسبب ارتباطهم بسيرورات خارج هذا البلد أم بسبب احتلالهم مواقع هامشية ضمن بنيته نظراً إلى أعمارهم المتقدمة أو وظائفهم أو ما تركته اعتقالاتهم السابقة من آثار التخلّع الشخصي والاجتماعي...، عدا توجهات كثير منهم السياسية التي تتخذ سلوكات النظام مبرراً للاستقواء حتى بالشياطين.

هذه الهامشية -بمعنى الارتباط الواهي بالطبقات والفئات الاجتماعية ومصالحها، والانعزال الاجتماعي الاقتصادي عن السيرورات الجارية أو الارتباط ببنى وسياقات خارج البلد- هي ظاهرة جديرة بأشد الاعتبار في فهم النخبة السورية المعارضة ومصائرها وسياساتها. ويكفي للتمثيل لذلك

أن نذكر كم أثّرت وتؤثّر هامشية الطلاب ثم تطوراتهم الاجتماعية الاقتصادية اللاحقة، خصوصاً بوجود القمع، على مصائر كثير من الأحزاب المعارضة، لا سيما اليسارية منها، بتمزقاتها الكثيرة وتقلباتها الفكرية المباغتة التي ديدنها التنكيل بماضيها.

لا شكّ أن هنالك بَعْد كثيراً من السمات الجديرة بالذكر والدراسة. لكنَّ المجال الضيق يدفعنا لأن نختم بالقول، إنَّ تضافر ميزان القوى الحالي، وهؤلاء الحلفاء الإقليميين والدوليين الذين يكنّون ألد العداء للشعوب والثورات، ونظام يتقن التفاوض واختيار الحلفاء، مع أمثال هؤلاء المفاوضين الذين ذكرنا، لن يعني سوى ذهاب هؤلاء الأخيرين إلى تفاوضٍ لن يلبثوا أن يكتشفوا أنّه ليس تفاوضاً بل فضٌّ للحفلة أو انتهاءٌ للدرس... يا «ذكي».

- 38 -

عن «معارضةٍ» فريدةٍ ومَضْحَكَة[1]

مضى على اندلاع انتفاضة الشعب السوداني يوم 19 كانون الأول 2018 وإلى الآن نحو ثمانية أشهر، تعرضتْ فيها لقمع شديد وحملات اعتقال وحالات اغتصاب ومجازر متعمدة ترقى إلى الجرائم ضد الإنسانية، قامت بها ميليشيات شبه خاصة (الدعم السريع أو الجنجويد) تكاد علاقتها بالجيش السوداني أن تكون واهية أو منبتّة، من دون أن تصدر عن الشعب السوداني ولو طلقة واحدة، ومن دون أن يؤيّد هذا الشعب ومعارضته أيّ ظاهرة مثل ظاهرة الهرموش السورية (نسبةً إلى المقدم المنشق حسين هرموش) التي ارتكبت مجزرة جسر الشغور يوم 5 حزيران 2011، أي بعد نحو شهرين ونصف فقط من اندلاع الاحتجاجات في سورية، وأعلنت فيها حركة الهرموش مسؤوليتها عن قتل 120 من رجال الأمن في مدينة جسر الشغور.

ليس ما سبق سوى مثال واحد من بين أمثلة لا تحصى على الفارق الجوهري بين المعارضة السودانية التي أوكلت إليها أوسع قطاعات الشعب السوداني تمثيلها وقيادة حراكها، وبين معارضة سورية أوكلت إلى نفسها ثم أوكل إليها الخارج (لا سيما أميركا والخليج) تمثيل الاحتجاجات السورية وقيادتها. وإذا ما كانت المعارضة السورية (المجلس الوطني وخليفته الائتلاف وحواشيهما وما دُعي بالجيش الحرّ والفصائل المسلحة الإسلامية الأخرى على اختلافها) قد دعت إلى السلاح وبررته بذريعة حماية المظاهرات كما بذريعة أنَّ السلمية لا يمكنها أن تسقط النظام، فإنَّ

1- أوان، 15/ 7/ 2019

المعارضة السودانية قد دعت إلى أشكال النضال السلمية بوصفها الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتحقيق هذين الهدفين على وجه التحديد. وبذلك استطاع الشعب السوداني إسقاط البشير ثم خَلَفه، وها هو، على الرغم من العنف الوحشي، طرف لا يمكن تخطّيه في توازن للرعب وفي مسيرة من النضال الباسل إنما المدروس إلى حدّ بعيد، بيّن فيه السودانيون لكلّ ذي عينين أنَّ من يبتغي العنف والسلاح لا يستطيع أن يفرضه وحده مهما فعل، بل يحتاج قبالته بالضرورة إلى معارضة ونخب بلهاء أو رخيصة الثمن جاهزة هي أيضاً لممارسة الإجرام السياسي والعسكري[1].

الحال أنَّ تبنّي العنف والسلاح ليس سوى مثال واحد تقف فيه المعارضة السورية السائدة على طرفي نقيض من المعارضة السودانية، فهما تتناقضان كلّ التناقض في كلّ شيء تقريباً، وعلى نحو بالغ السخف والهباء من جهة المعارضة السورية، الأمر الذي يحتّم على المقارنة أن تكون ساخرةً بالضرورة كي لا تسيء إلى المناضلين السودانيين ووعيهم الرفيع وخبرتهم الفذّة قبالة مساخر المعارضة السورية المشار إليها وتفاهاتها التي سيصعب كثيراً أن تنظف من تبعاتها عبارة «المعارضة السورية» ذاتها. وبهذا المعنى، فإنّ المعارضة السودانية ليست نقيض المعارضة السورية فحسب، بل فضيحتها أيضاً، لا سيما منها بعض الذين كانوا يزعمون «اليسار» و«الديمقراطية»، وأبانوا عن أنهم ليسوا أكثر من ركوبة لأي ممتطٍ، ومفرخة أوهام وكوارث لا نهاية لها.

لا حاجة بمن يريد التأكّد مما سبق لأكثر من تتبّع تصريحات مفوّهي

1- يقول صديق يوسف عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، نزيل السجون الدائم، في الذكرى الأولى لفض الاعتصام أمام قيادة الجيش السوداني في عام 2019: «لن نحمل سلاحاً ولن نستعمل العنف ولا نريد لوطننا أن يتحول إلى ليبيا وسوريا أخرى. سنناضل بالطرق السلمية مائة بالمائة بكل الوسائل إلى أن نصل لإضراب سياسي وعصيان مدني كامل. وحتى ولو استعمل هذا النظام السلاح ضدنا نحن نصر على سلمية نضالنا... نحن عناصر مدنية لا نملك شيئاً ولا حتى عصاً أو سلاحاً ولا نملك غير الوسائل المدنية (التظاهر، الاعتصام، الإضراب) لا توجد وسائل بديلة بيدنا غيرها».

المعارضة السورية وكتبتها وبياناتهم، الأمر الكفيل بالكشف عن معارضة لم يعرف لها التاريخ مثيلاً في كونها مجرد مَضْحَكَة بالمعنيين: أي بمعنى الضحك منها والضحك عليها، أو بمعنى الضحك منها لشدّة ما ضُحِكَ عليها، كما يعترف بعض الذين يحسبون أنفسهم «أَنْبَه» من فيها.

يقول ميشيل كيلو، وهو واحد من أبرز «إنتلجنسيي» المعارضة السورية المعوَّمة، في مقال بعنوان «وثيقة حول سورية» منشور يوم 9 يوليو 2016: «صديقنا الأميركي المخلص نجح في الضحك علينا وخداعنا، طوال السنوات الخمس الماضية التي كنا في أثنائها في غفلةٍ أوقعتنا في حال من الغباء وسوء التقدير والفهم»[1].

أمّا برهان غليون، البروفيسور والمفكّر وأوّل رئيس للمجلس الوطني، فكان في 8 أيلول من عام 2013 قد صرّح، في مادّة عُنوِنَت «غليون: أميركا تحرص على ألا تكون سورية محافظة إيرانية تهدد الخليج»[2]، أنَّ هناك «حالة من تقاطع المصالح في توجيه ضربة عسكرية لنظام بشار الأسد وتحديداً بين مصالح أميركية وفرنسية ومصالح الشعب السوري». وأنَّ «مصالح الغرب واضحة وهي أن لا تصير سورية محافظة إيرانية... تهدد أمن الخليج مصدر الطاقة الرئيسي للغرب والعالم... وهم أيضا حريصون على أن يحتفظوا بعلاقات ودية مع الشعب السوري في المستقبل وحتى لا يتعرضوا للنقد من قبل الرأي العام العالمي عندما يسألهم لماذا صمتّم أمام مجزرة حقيقية ولم تفعلوا شيئاً».

لكنّه لم يأت 13 تشرين الثاني 2014 حتى كتب غليون مقالة بعنوان «مع هؤلاء الأصدقاء سورية تستغني عن الأعداء»[3]، قال فيها إنَّ الرئيس الأميركي، باراك أوباما، لم يترك فرصة للتعبير عن عدم رغبته في التورط في القضية السورية، إلا واستغلها... وإنَّ التزامه في الشرق الأوسط اليوم يتعلق بالحرب ضد الإرهاب، وليس له علاقة بنظام الأسد، وإنه يرى أنَّ حل الأزمة السورية لا يمكن أن يكون عسكرياً، وإنما من خلال تسوية سياسية».

1- ميشيل كيلو، «وثيقة حول سورية»، مذكور سابقاً.
2- مذكور سابقاً.
3- مذكور سابقاً.

ليخلص في 30 كانون الأول 2018 إلى أنَّ إعلان الرئيس دونالد ترامب عن سحب القوات الأميركية من سورية، بما ينطوي عليه من خسارة الرهان على الولايات المتحدة في تحقيق الآمال «يشكل لحظة محرّرة ومخلصة، ينبغي تلقفها... من أجل إعادة بناء حساباتنا على أسسٍ واقعية وحقيقية، ومدّ كلّ واحد منا «بساطَه على طول قدميه»»[1].

واضحٌ أنَّه إمّا أن يكون البروفيسور غليون على قناعة بأنّه سيعيش إلى الأبد، مع فرصة لا نهاية لها لإعادة بناء حساباته، ومع تسامح مهول يبديه الشعب السوري حيال مشاركة بروفيسور السوربون هذا في المجزرة التي أحاقت بهذا الشعب على كلّ صعيد، أو أن يكون من نوع من الكائنات يعرف أن يتلفظ بكلمة «بساط» وكلمة «قدمين» وعبارة «الولايات المتحدة»، إنّما من دون أن يعرف لها أيّ معنى.

في 24 كانون الثاني 2016، اختصر نائب رئيس الائتلاف الحالي، عقاب يحيى، وهو بعثي متمركس سابق، الموقف الأميركي مما يجري في سورية بعبارة «الولايات المتحدة تخلّت عن الثورة السورية». وأضاف أنّه «بات واضحاً أن إدارة الرئيس باراك أوباما، تنتقل بنا من خداع إلى آخر... ولا أتوقع تغييراً في هذا الموقف قبل الانتخابات [الأميركية] المرتقبة أواخر العام الحالي»[2].

إذا ما كانت الأسماء السابقة مَضْحَكَةٌ للأميركيين بجلال قدرهم، فإنَّ بعضاً آخر من «الثلّة» كان أقلّ طموحاً بكثير. وعلى سبيل المثال، فإنَّ من ضحكوا على موفق نيربية، النائب السابق لرئيس الائتلاف، كما يقول عنوان مقابلة معه على موقع راديو روزنة في 2 أيار 2019، لا يتعدّون الإخوان المسلمين[3]. إذ يكتشف نيربية بعد 9 سنوات (فقط) من الائتلاف مع

1- برهان غليون، «عام التحرّر من الوهم الأميركي»، **العربي الجديد**، 30/ 12/ 2018:
https://www.aajeg.com/%D8%B9%D8%A7%D9%85 -%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%91%D8%B1- %D9%85%D9%86 -%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%87%D9%85- %D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A

2- مذكور سابقاً.

3- «موفق نيربية لـ«روزنة»: الإخوان ضحكوا علينا»:
https: / /www.rozana.fm /article /37100

الإخوان أنَّ هؤلاء الأخيرين «ضحكوا علينا كثيراً بمواثيقهم وديموقراطيتهم ووطنيتهم، لكنهم في الحقيقة في هذه المواثيق كان لديهم شيء آخر. فقدوا ثقتنا ويحتاجون الكثير لاستعادتها... يستحقون عقوبة ما... فهم أخطأوا بعمق، وبقوة. أخطأوا بالاستغراق بالتسلح وتنظيمه والاستعداد له والكمون من لحظة البداية من أجل الدفع باتجاه التسلح ثم بتعميق الأسلمة».

إلى أن نعلم العقوبة التي سينزلها القائد نيربية بالإخوان الذين ضحكوا عليه أو نعلم كيف سيستعيد الإخوان ثقته التي لا غنى لهم عنها، لا بدّ من التذكير بأنَّ ثمة إشارات إلى أنَّه من صاغ مسوّدة البيان الشهير «نداء إلى شعبنا السوري من أجل الحرية والكرامة والمواطنة والديمقراطية: وجهة نظر نقدية لتصحيح مسارات الثورة»، الذي صدر مع بداية عام 2017 (أي بعد 6 سنوات من الثورة) ويعترف فيه مع نحو 300 معارض بأنهم اقترفوا ما أسموه «أوهاماً» و«أخطاءً» من وزن «التعويل على الخارج والارتهان لأجنداته»، و«تصعيد العمل المسلح بطريقة غير محسوبة أو مدروسة»، و«المراهنة على جبهة النصرة وأخواتها»، و«التركيز على تحرير مناطق من دون القدرة على «تأمين الحماية لسكانها، ولا فرض نموذج مقبول لإدارتها»، و«المراهنة على الكيانات والخطابات الأيديولوجية والطائفية»، و«العجز عن توفير «قيادة واقعية وعقلانية»، بل «أي شكل من أشكال القيادة، لا في السياسة ولا في العسكرة»، و«بقاء المعارضة «مجرد هياكل وقوى تستكين أو تنضبط للدور المرسوم لها، من الفاعلين الدوليين والإقليميين»[1]، إلى آخر ما هنالك من مجرد «أوهام» و«أخطاء» يندى أمامها جبين الجرائم.

B1%D8%8A%D9%86%D9%82- %D9%81%D9%88%D9%85%D9%-
88%D9%B1%D8%80%D9%84%D9%A9 -%D8%8A%D9%A8%D8%
AE%D8%A5%D8%84%D9%A7%D8%A9- %D8%86%D9%B2%D8%
88%D9%83%D9%AD%D8%B6%D8%86 -%D9%A7%D8%88%D9%
A7%D8%86%D9%8A%D9%84%D9%B9%D8%A7- %D8%
a9%d8%82%d9%b1%d8%88%d9% /https: / /syria.alsafahat.net -1
d8%- 89%d9%84%d9%a7%d8% -a1%d8%a7%d8%af%d8%86%d9%-
d%b3%d8%84%d9%a7%d8% -a7%d8%86%d9%a8%d8%b9%d8%b4%
%a7%d8%84%d9%a7%d8%82%d9%85%d9%- 8a%d9%b1%d8%88%9
/aa%d8%88%d9% -aa%d8

الحقيقة، أنَّ مثل هذه الأمثلة تكاد لا تحصى. ويكاد يكون مؤكَّداً أننا لا نتحدث هنا عن عدد من الأشخاص يعترفون هم أنفسهم بأنّه قد جرى خداعهم والضحك عليهم، بل عن «نهج» كان واضحاً منذ البداية وعن «ثلّة» من «النبهاء» المهيّئين بنيوياً للانخداع، على أن نأخذ الانخداع هنا بمعنى المساهمة في المقتلة السورية التي لا يعلم أحد متى تتوقف، والمساهمة في تفكيك البلد وتهتيك نسيجه الاجتماعي من قبل أشخاص لا نعلم من انتدبهم لتمثيل السوريين، ما يجعلنا ليس أمام مجموعة من المغفلين فحسب، بل أيضاً أمام مجرمين سياسيين وعسكريين تجب محاكمتهم كسواهم من المجرمين السياسيين والعسكريين، بدل تركهم «فالتين» يبحثون عن مُمْتَطٍ جديد يخدعهم.

يا لها من «معارضة» لا مثيل لها في الدنيا.

يا لها من «معارضة» مَضْحَكَة.

IV

تجلّيات ثورة مضادة

- 39 -

جِلْدُ الدكتاتورية «الأمن»[1]

انكشف أخيراً، في سورية، ما كان يخفيه أمن الدكتاتورية وأمانها الزائفان من ضروب العنف، كأنَّ دمّلاً قد انفقأ.

ظهرت على حقيقتها سكينة الاستبداد الفاسد بوصفها عنفاً منظماً متكرراً، منهجياً، هو أثر كارثيّ للنظام الاقتصادي والسياسي.

غير أننا، نحن ضحاياه السابقين، كنّا نعلم أيّ أمن كاذب هو هذا الأمن. لقد رأينا في غرف التحقيق الدمَ، والأجساد المشبوحة، والأفخاذ المفسوخة، والأعين المرفوسة بالبسطار، والأعضاء المُكَهْرَبة، والأطراف الملويّة حتى الشلل. ورأينا الموت، وذلّ البشر وإباءهم.

لقد أتيح لنا أن نختبر، على أجسادنا، طبيعة الدكتاتورية الحديثة المحكومة بالأجهزة الأمنية: ذلك النظام السياسي الذي تكاد لا تكون له بنية سياسية حقوقية وقانونية. وقانونه الفعلي هو شهوة السلطة ليس لذاتها فحسب، بل لأنها، في مثل هذه المجتمعات، مصدر الثروة، وتقدر أن تحوّل الدولة إلى مشروع استثماري هائل الأرباح.

ليس للدكتاتورية أيّ تعالٍ سياسي أو حقوقي فعليّ، بل ليس ضرورياً أن تكون لها أيّ رفعة شخصية، حتى يمكن أن تُدار بأيّ نكرةٍ وليد المصادفة، الأمر الذي يدفع إلى التساؤل عمّا إذا كان لمثل هذا النظام تاريخ فيه ماضٍ أو مستقبل. فهو يكاد يكون نظام اللحظة التي لا تجد دوامها وأمانها إلا باختفاء كلّ معارضة وتعميم الخنوع، وجعل البشر جميعاً، مهما تكن تباياتهم، متساوين،

1- الحياة 28 / 12 / 2012

لا لأنهم كلّ شيء، كما في الديمقراطية، بل لأنهم لا شيء، مجرد رعايا يمكن التحكّم بمصيرهم.

إنّه نظام يحيا تحت مستوى السياسي، بل والاجتماعي، كما لو أنّه حدود السياسة والاجتماع، كما لو أنّ حيّزه هو الفراغ وزمنه هو اللحظة: «حيّز بلا أمكنة وزمن بلا ديمومة». أمّا آلة ذلك كلّه فهي الخوف، ذلك الانفعال العفوي، البسيط، الذي لا يحتاج إلى تعليم، ولا يتميّز بطابع اجتماعي أو سياسي، ولا يعرف لوائح أو قوانين، ولا يثنيه شيء عن الولادة آن يُسْتَوْلَد. الخوف، الخوف، ثم الخوف، ما يصنع حياة هذا النظام الغريب.

ذلك هو العنف الذي تفجّر وولّد كلّ ما تراه الأعين الآن من ضروب القسوة والهمجية: بدءاً بالحلّ الأمني الذي انتقل من الضرب بالعصي إلى القصف براجمات الصواريخ والطائرات، مروراً بالعنف الحربي المقابل والخطف والذبح والتقطيع، انتهاءً بما ينهمر من كلّ صوب من خطابات التمييز الطائفي العنصري و«مكارثية» أشباه المثقفين والفنانين وميلهم إلى التخوين والإلغاء.

حين انكسر حاجز الخوف، آلة إعادة إنتاج النظام، لم يكن بدّ من انفلات عنف هذا الأخير من كلّ عقال. ذلك كان معروفاً حتى لدى أمهاتنا اللواتي كنّ، أمام كلّ مصيبة دهماء من مصائب النظام، يطلبن من الله أن يجيرهنّ من الأعظم.

من أجل أن ينتهي كلّ ذلك إلى غير رجعة، كنّا ولا نزال مع ثورة شعبنا المدنية الديمقراطية، وضد تحويلها إلى حرب يريدها من لا يقوى على ممارسة سواها، ويزداد جهلنا بطرفها الرابح كلما أمعنت بالقتل والدمار. وما عَكَسَهُ شعار «السلمية» في بداية الثورة إنّما هو وعي ما يحفّ بها من مخاطر ومخاوف، نظراً إلى بنية النظام المتركزة في قمّته، والذي لا يزال يبدي تلاحماً شديداً في مكوّناته، ويحظى بتأييد قواعد اجتماعية واقتصادية وعسكرية شتّى، في بلدٍ يتميّز بفسيفسائه الإثنية والطائفية والمذهبية المعقّدة، كما يتميّز بغيابٍ كامل لجميع مظاهر المجتمع المدني الذي ذهبت به عقود من القمع المطلق.

هل أعاد النظام إنتاج ذاته حتى في بعض من يزعم أنه نقيضه؟ ثورة أم حرب؟ وما مقادير كل منهما في المشهد؟ من يريد حقّاً إسقاط النظام؟ الحربجيون أم السلميون؟ تلك هي اليوم أسئلة حياة سورية أو موتها.

- 40 -

عن الشعبويّة الثورية
وما تدّعيه من وَصْلٍ بـ «الشعب»[1]

بعد عقود من الصمت القسري وتحطيم كلّ معارضة سياسية، كان أكثر ما يحتاجه السوريون الذين نزلوا إلى الشوارع في العام 2011، في واحدٍ من ارتدادات الزلزال الذي بدأ في تونس، هو ما لا يمكن لأيّ سلطة مستبدة أن تعطيه راضيةً: إفساح المجال للاحتجاج السلمي على نحوٍ يتيح لمن صمتوا طويلاً تدريبَ حناجرهم على النطق من جديد، لا بالشعارات الحماسية وحدها، بل بالتصورات والخطط والبرامج والممارسات المنسّقة وتكوين المنظمات والأحلاف والقادة وابتداع أشكال من التواصل مع خبرات ودروس المعارضة السياسية القديمة...إلخ. كان مستحيلاً إعطاء ذلك، كان ينبغي انتزاعه. وفي زعمي أنّ ذلك كان ممكناً كما تثبت الأزمة السياسية التي وجد النظام نفسه في دوامتها في الأشهر الأولى السلمية.

يبدو هذا كلّه اليوم أشبه بالتمنيات التي فات أوانها، بل سُحِقَت سحقاً، بعد أن أطاح عنف النظام وانغلاقه بكلّ أمل من هذا النوع، وبعد مسارعة الغالبية العظمى من فاعلي الطرف الآخر، المنتفض والمعارض، إلى التحلل من كلّ المحاذير الخطرة التي جرى الانتباه إليها في البداية: العنف والتسلّح والطائفية واستدعاء التدخّل الخارجي. وهذا يعني أنّه إذا كان النظام المسؤول الأول والأكبر بما لا يُقاس عمّا جرى، فذلك لا يُعفي آخرين، في

1- السفير، 22/ 7/ 2015

المعارضة والقوى الإقليمية والدولية الحليفة لها، من اندراجهم في ظواهر غزت صفوف انتفاضة السوريين وساقتها إلى مشاركة النظام هذا الخراب العميم. ومن هذه الظواهر ظاهرة الشعبوية التي أدّت دوراً خطيراً منذ البداية وإلى الآن.

الشعبوية، عموماً وباختصار شديد، ضرب من الخطاب والممارسة السياسيين يقاربان ما يُدعَى «الشعب» مقاربةً تبسيطية تصوّره على أنّه كتلة مصمتة لا يخترقها التعدد ولا التناقض. ويزعم الشعبويون أنّهم صوت هذا «الشعب» وضميره وممثّلوه الذين يعلمون تطلعاته وآماله ومطامحه، حتى من دون أن يأخذوا تفويضاً بهذا التمثيل أو يقيموا عقداً في شأنه. وأكثر ما يتّسم به الخطاب الشعبوي هو الإبهام والعاطفية ومراعاة ما يحسب أنّه المزاج الشائع، مبتعداً بذلك عن مخاطبة العقل والحسّ النقدي، بل وعن تقديم المعلومات والمعطيات الرقمية التي تفسح المجال للاستنارة حول المواضيع المطروحة.

من سمات الشعبوية أيضاً تبنّيها أشكالاً من العداء للثقافة والمثقفين والنخب مع أنّ الشعبويين هم نوع من المثقفين والنخب بالطبع. ومن سماتها كذلك زعمها سهولة السياسة وأنّ اعتبارها أمراً صعباً أو معقداً إنما يعود إلى رغبة النخب في الانفراد بها وإبعاد البشر العاديين عن المشاركة في صوغ حياتهم وما يلزمها من قرارات وسياسات. وربما كان هذا منشأ تلك الصورة الوردية المتفائلة التي تشيعها الشعبوية، وتبسيطها الأمور تبسيطاً يكاد أن يكون مسرحياً، ونزعتها الانتصارية الظافرة المنطوية على التضليل كما في أيّ نوع من الديماغوجيا. غير أنّ الشعبوية إذا ما كانت تستخدم الديماغوجيا أو تتصف بها، فإنّ تضليل الشعبوي، بخلاف تضليل الديماغوج، لا يقتصر على الجمهور بل يمتد إليه هو نفسه منذ البداية.

ارتبط نزول قطاعات متزايدة من الشعب والشباب السوري إلى الشارع في عام 2011 بممارسات سياسية وخطابية متعددة الأشكال، تراوحت من المشاركة الجسدية المباشرة، مروراً بمحاولة تنظيمات قديمة مواكبة الحراك والارتباط به، وصولاً إلى إقامة بنى تنظيمية جديدة زعمت صدقاً أو زيفاً أنّها من داخله، مع ما ارتبط بكل ذلك من كتابة سياسية وفكرية مارسها أفراد

ومجموعات. وكان من الواضح، منذ البداية، أنّ ثمة خطّين على الأقلّ في الانتفاضة أو الثورة السورية، لعلّ أكثر ما يعبّر رمزياً عنهما وعن تعارضهما الشديد هو الصورة التي انتشرت للمناضل التاريخي اليساري عبد العزيز الخيّر الذي قضى عمره ملاحقاً ومعتقلاً ثم مختطفاً، وهو يتلقى اللكمات من «شبّيحة الثورة» في القاهرة أمام مبنى جامعة الدول العربية. هؤلاء الشبّيحة الثوريون تربطهم أواصر كثيرة سياسية وفكرية وممارسية بظاهرة الشعبوية التي ميّزت هذا الخط الغالب في الانتفاضة السورية.

تجلّت الشعبوية هنا، من بين أشياء كثيرة لا مجال لذكرها جميعاً، في عدم اعتبار بنية المجتمع السوري والنظام السوري وموقع البلد الجغرافي السياسي وحال القوى الثائرة ونسبتها، الأمر الذي دلّ عليه استعجال رفع شعار إسقاط النظام ودعوته للرحيل على الطريقة التونسية والمصرية. وتجلّت الشعبوية في الاكتفاء بفعل النظام الوحشي سبباً للخطط والشعارات السياسية، كما لو أنّ المظالم وحدها والمشاعر العاطفية التي تولّدها تكفي لرسم السياسات العملية المباشرة. وتجلّت في اعتبار الثورة برنامج ذاتها الكافي. وتجلّت أيضاً في إقناع النفس بأنّ منظمات غرّة، بل ومضحكة، أُعِدَّتْ على عجل هي «الجهاز السياسي» للثورة، بدلاً من البحث، في الظروف السورية، عن أوسع التحالفات وأشدها تنوّعاً. وتجلّت في الانتقال السريع من الدعوة إلى السلمية واللاطائفية ورفض التدخل الخارجي إلى قبول كلّ هذا وتبريره، بل والدعوة إليه بذريعة أنّ النظام لم يترك مجالاً لغير ذلك وأنّ «الشعب» يريد، في خلط عجيب وخطير بين التفسير والتبرير، وبين الاعتراف بواقعية الظواهر وقبولها والترويج لها.

هكذا رأينا كيف شُتِمَت باكراً تقارير منظمات حقوقية دولية سبق أن أبلت بلاءً حسناً لمجرد إشارتها إلى تجاوزات الثورة. ورأينا التقلّب في اعتبار منظمات إرهابية تكفيرية مثل النصرة وداعش صنائع النظام ثم اعتبارها جزءاً جوهرياً من قوى الثورة. ورأينا مقدار الثقة الباكرة جداً والمبالغ بها في رفض أي حوار مع النظام ما لم يكن على تسليم السلطة؛ وغياب أي سياسة جدية سوى طلب التدخل الخارجي المرحَّب به كيفما كان وعلى الدوام؛ ونشر فكرة «نسقط النظام ثم نرى ما نفعل»؛ واعتبار العمليات العسكرية التي

تزيد خراب النظام خراباً عمليات تحرير والمطالبة بزيادة زخمها؛ وغياب أي نقاش أو نقد جديين لقيام ظواهر شديدة التعقيد والالتباس مثل «الجيش الحر» و«عَلَم الثورة» وأيّ من الخطايا المرتكبة باسم هذه الأخيرة إلا متأخّراً جداً وفي سياق تبرير خطايا أكبر.

يحتجّ الشعبويون بـ«الواقع» كما لو كان هذا الأخير معطى واضحاً وبدهياً يثقون كلّ الثقة أنَّ «الفهم الشائع» أو «الحسّ المشترك» (common sense) قادر على فهمه وتملّكه. وهم لذلك يحتجّون على منتقديهم بالزعم أنهم لا يضعون أنفسهم فوق ما يجري ولا يسمحون لأنفسهم بأن يتعالوا على الحراك أو بأن يطالبوا «الشعب» بفعل غير الذي يفعله مهما يكن. ومثل هذه الخزعبلات الشعبوية لا تفعل في الحقيقة سوى إخفاء المشكلة الجوهرية التي لا علاقة لها بهم وبالمكان الذي يضعون فيه أنفسهم، بل بتفهّم توازن القوى القائم في لحظة معينة واتجاه تطوره، وبدور المثقف والسياسي الذي يفترض أن يكون نقدياً. ما يجري الآن في مواجهة النظام عنوانه الأعرض هو داعش والنصرة، هل ينبغي على الشعبوي ألا يضع نفسه فوق هذا الذي يجري؟

برزت لدى شعبويي الثورة السورية آليّة لمهاجمة ناقديهم ديدنها الاستعانة بالنظام. يقولون لناقديهم: «قبل انتقادنا، تجرّأوا على قول أيّ شيء ضد النظام»! وهم في الحقيقة غالباً ما يوجّهون مثل هذا التحدي السخيف لمناضلين لم يكفّوا يوماً عن نقض النظام لا عن نقده فحسب، مناضلين عادةً ما يكونون من أولئك الذين فضلوا البقاء على متراس النضال الديمقراطي الوطني السلمي في الداخل بخلاف الشعبويين الذين باتوا بعيدين حتى عن المناطق التي يدّعون أنّ ثورتهم قد حررتها! والأسوأ أنّ هؤلاء يعتقدون أنَّ هجاء النظام وقول شيء ضده هو سياسة أو يكفي لرسم سياسة تجاه هذا النظام بغض النظر عن شروط ضرورية كثيرة أخرى موضوعية وذاتية.

لقد تكلمتُ هنا عن شعبويين هم الأفضل، ولا تمكن مقارنتهم بأدعياء ثورة كانوا حتى البارحة أسوأ جلاوزة النظام، أو بنصّابين دوليين من أصل سوري لا يكادون يعرفون موقع سورية على الخريطة. ولعلّ الميزة الأهم للشعبويين السوريين، كما للشعبويين عموماً، هي أنهم ليسوا شعبيين؛

بمعنى أنهم نخب سياسية وثقافية تدعي وصلاً بـ«الشعب» وتنسب إلى هذا «الشعب» أفعالاً وخطابات ورؤى وشعارات هي من إنتاجها ومن إنتاج رعاتها وحلفائها الإقليميين والدوليين.

لقد سبق لنا أن رأينا مثل هذا في غير مكان.

سبق لنا أن رأيناه لدى الأنظمة.

- 41 -

عن «الحلّ السياسي» في سورية: ما كان، وما صار، وما سيكون[1]

تبدو مسيرة «الحلّ السياسي» كأنّها انطلقت في سورية. وقعقعة السلاح المتواصلة لا تخفي أصوات مبادرات الحلول أو التصريحات التي تتلو حوارات كانت بعيدة الاحتمال حتى البارحة. ثمّة، في هذا الصدد، لقاءات روسية أميركية لافتة، ولقاءات سعودية سورية مفاجئة، واجتماعات عُمانية دالّة. كلّ ذلك في سياق توقعات بأن يكون للاتفاق النووي الإيراني مع دول 5+1 عواقبه السياسية في العراق واليمن وسوريا ولبنان. ودليل ذلك ما صدر سريعاً من مسوّدة جديدة لمبادرة إيرانية بخصوص سورية، وما أثاره من نقاش بندها الثالث الذي يدعو إلى «إعادة كتابة الدستور بما يتوافق وطمأنة المجموعات الإثنية والطائفية».

على الصعيد الداخلي، وعلى الرغم من دعوة أطراف خارجية هذه المعارضة أو تلك إلى هذا اللقاء أو ذاك في موسكو أو أستانا أو اسطنبول أو جنيف أو القاهرة أو سواها، يبدو ما يُدعى بالمعارضة السياسية السورية عموماً على أنّه الأضعف والأقلّ شأناً والأشدّ التباساً وغموضاً. ولا تخرج عن ذلك كثيراً تلك المعارضات المسلحة التي تتميز بطابعها الإسلامي شبه المطلق وتبعيتها التامة لمموليها ورعاتها المختلفين وكون الغلبة والشوكة فيها للتيارات التكفيرية الإرهابية. وبعد ما يقارب السنوات

1- السفير، 12/ 8/ 2015

الخمس على انطلاق الاحتجاجات السورية، لا تزال الأسئلة مطروحةً: من هي القوى المعارضة السورية التي يُفترَض أن تجلس قبالة النظام على طاولة الحلّ أو التفاوض السياسي؟ ما هي تعبيراتها؟ ومن تمثّل؟ وهل ثمّة أهمية لحجم تمثيلها؟ وهل ستبقى ذات طابع سياسي حزبي ومدني غالب، على نحو ما هي عليه «هيئة التنسيق» و«الائتلاف» نوعاً ما، أم ستحلّ محلّها على مدى المفاوضات الطويل قوى تمثّل الطوائف والعشائر والإثنيات والمقاتلين في ظلّ ركاكة أداء المعارضة السورية وتخلفها الصارخ، بل تهافتها وربما تفاهتها، كما في ظلّ الدعوات والخطط المتنامية لاعتبار الصراع في سورية مشكلة جماعات وطوائف وإقامة الحلول على هذا الأساس؟

ليس تزايد الدور الخارجي وتهافت الدور الداخلي سوى الدليل على خروج أعنّة الصراع من أيدي السوريين، الأمر الذي بدأ منذ اختيار الحلّ الأمني حلاً لمشكلة سياسية مزمنة وعميقة، ومنذ اختيار التسلح والعسكرة المقابلين ردّاً على ذلك. ومعنى هذا أنّ الارتهان للخارج كان قد بدأ باكراً جداً، بعد أشهر لا تتعدى أصابع اليد الواحدة من انطلاق الثورة السورية في 2011. وربما يبدو اليوم كما لو أنَّ القوى الخارجية على اختلافها قد حققت غاياتها في سورية أو باتت أمام تحديات جديدة تقتضي حلولاً تصرف الدم السوري على أساس فواتير أخرى، أبرزها مواجهة الإرهاب. ويكاد لا يخرج عن ذلك سوى تركيا الأردوغانية التي لا يقتصر أمرها على ما تواجهه من مشكلات خطيرة متزايدة وعلى عدم تحقيق أيّ غاية بعد، بل يتعدّى ذلك إلى تنغيص شديد تشعر به بسبب احتمال خروجها من المولد بلا أيّ حمّص، حتى الحمّص السوري، بعد أن زيّنت لها الأوهام إمبراطوريةً إخوانية تبدأ بتونس وتمرّ بليبيا ومصر وسوريا ولا يُعْرَف أين تنتهي.

بعد الهدم وتحقق الغايات وبروز احتياجات جديدة تأتي الحلول وضروب إعادة التركيب، لا سيما بعد أن بات الكيان السوري ككل عجينة قابلة للتشكل في صور شتّى بحسب مشيئة الفاعلين والصانعين. وهذا يعني، بالطبع، أنّ عبارة «الحلّ السياسي» لم تعد تعني ما كان يمكن أن تعنيه لو

بقي الحاسم فيها هم السوريين أنفسهم، ولم يتحول هؤلاء في معظم قواهم السياسية إلى وكلاء للقوى الخارجية الإقليمية والدولية. وما يتجه إليه السوريون اليوم إنما هو ضرب من «الحلّ السياسي» بعد حروب طاحنة اقتلعت ما يقارب نصف الشعب السوري من بيوته، وقتلت مئات آلاف منه، ودمّرت معظم بنيته التحتية، وشقّت الجيش والعَلَم، وهتّكت النسيج الوطني، وجلبت الإرهاب والتكفير أو عززت مواقعهما، ولا تزال متواصلة. ومن الطبيعي، إذاً، ألا يكون «الحلّ السياسي» اليوم كما كان يمكن أن يكون عليه قبلاً.

المؤسي في الأمر، بل الكارثي والمفجع فيه، أنّ «الحلّ السياسي» كان مكتوباً أصلاً في لوح الصراع السوري المحفوظ، لا بالمعنى العام الذي مفاده أنَّ ما من صراع إلا ونهايته الحلّ، بل بمعنى أنَّ بنية المجتمع والنظام السوريين، وميزان القوى الداخلي السوري، وحال القوى السياسية المعارضة السورية بعد عقود وحشية من القمع وتكسير العظام، وموقع سورية الجيوسياسي كانت تحتّم جَعْلَ «الحلّ السياسي»، في مرحلة أولى على الأقلّ، إطاراً للصراع والثورة لا أفقاً لهما فحسب. وكان هذا يقتضي الحفاظ على سلمية الحراك مهما كان الثمن (ومن المؤكّد أن هذا الثمن كان سيبقى أقلّ بما لا يُقاس مما دُفِع إلى الآن) والحفاظ على طاقة السوريين الذين نزلوا إلى الشارع بعد عقود من الخرس ولو مقابل الفشل مرّات (ذلك الفشل الذي من المؤكّد أنه كان سيبقى أكثر نجاحاً من الكارثة التي نواجهها اليوم). وكان ذلك يقتضي مبادرة قوى المعارضة السورية لا إلى المشاركة في أيّ حوار تُدعى إليه مهما يكن، بل إلى الدعوة إلى ذلك هي نفسها، خصوصاً في بلد استولى فيه النظام على كلّ شيء وأدخلته الاحتجاجات في أزمة سياسية عميقة فرضت عليه إمّا بدء مسيرة التنازلات أو الحلّ العسكري. كان على مبادرات الحلّ السياسي المعارِضة أن تحمي الحراك الوليد لا أن تدفعه إلى الدمار. كان عليها أن تفاوض النظام، مثلاً، على استخدام الرصاص المطاطي (الذي يبدو أنها لم تسمع به شأنها في ذلك شأن النظام) لا أن ترفض كلّ تفاوض أو حوار ما لم يكن على تسليم السلطة. كان عليها أن تقيم الصلات بين تنظيماتها المحطمة الخارجة من المعتقلات

والسوريين المحتجّين، لا أن تترك أمر الشارع لهواة بائسين تحركهم نوازع غرّة وتخدعهم صور «الجزيرة» عن سهولة إسقاط مبارك وقتل القذافي وحرق صالح، أو للتيارات الإسلامية وحلفائها من أدعياء اليسار، تلك التيارات وأولئك الحلفاء الذين اشتهروا بأنهم، إلى جانب النظام، مقبرة كلّ أمل في سورية.

لم تسر الأمور على هذا النحو المرغوب، بالطبع. وبمرور الوقت كانت شروط «الحلّ السياسي» تزداد سوءاً بالنسبة إلى السوريين. وفي حين كان يمكن لهذا «الحلّ» في البداية أن يكون نقلةً على طريق سورية ديمقراطية مدنية، ربما يكون اليوم خطوة نحو تقاسم دولي وإقليمي للنفوذ، وتقاسم داخلي طائفي وإثني للسيطرة والأدوار، خصوصاً أنّ القوى الفاعلة في غالبيتها العظمى، خارجيةً وداخلية -من أوباما إلى بوتين، مروراً بطهران وتركيا والخليج، وصولاً إلى بعض قوى «هيئة التنسيق»، دع عنك كتبة الطائفية المستجدين من بقايا «اليسار»، أقصد «يسار النصرة»- باتوا يرطنون بالمكوّنات الطائفية والإثنية كما يرطن المرء ببدهية لا تحتاج إلى نقاش. وفي ظلّ هذا كلّه، يبدو مستغرَباً في الحقيقة أنّ المعنيين الدوليين في الشأن السوري لا يزالون يدعون قوى سياسية حزبية ومدنية إلى المشاركة في الحوار والتفاوض. ولا نعلم إلى متى سيستمر هذا قبل إحلال ممثلين للطوائف والعشائر والإثنيات محلهم أو تحويلهم هم أنفسهم إلى هؤلاء الممثّلين، بما فيهم النظام.

يبدو أنّ صمود الدولة السورية في وجه كلّ قوى تفتيتها -من استبداد النظام وفساده وخياراته التي أنهكتها إلى تحطيم المعارضة العسكرية لها في كثير من الأماكن وارتباط معظم المعارضة بالخارج وطائفيتها وترددها رواية النظام ذاتها عن تطابقه مع الدولة- هو الذي لا يزال يبقي قيمةً للقوى السياسية والحزبية القديمة الهزيلة وللشخصيات السياسية على اختلاف أدائها. غير أنّ السؤال هو إلى متى ستقوى بقايا الدولة -الدولة التي أقامها الاستقلال والأنظمة الوطنية المتعاقبة قبل أن يبدأ الاستبداد الفاسد بنخرها وتحاول هذه الحرب الهدّامة أن تُجهز عليها- إلى متى ستقوى على الصمود إزاء هذين الطرفين العاتيين وحلفائهما؟

كانت القوى الوطنية الديمقراطية، ممثّلةً بـ«هيئة التنسيق» والقوى والشخصيات القريبة منها، أبرز من رطن بـ«الحلّ السياسي» الوطني منذ البداية، وتستحق ممارستها النظرية والعملية لما نادت به أن تُتابع وتُفْحَص وتُنقد.

- 42 -

عن روسيا في سورية[1]

بنقلةٍ واحدة شبه مفاجئة، باتت روسيا ركناً أساساً ومقرِّراً في أيّ تفاوض يمكن أن يجري في شأن سورية. وما إن حطّت طائراتها على الأرض السورية حتى باتت قطباً رئيساً تتجه إليه الأنظار في كلّ عمل دبلوماسي وسياسي وعسكري يتعلّق بالوضع السوري. ومع متابعة تطور الأحداث العسكرية والسياسية التي باتت مرتبطة بالتدخّل الروسي، راحت التحليلات والتكهنات تتسابق وتتنازع بمنطق أو من دون منطق، جاعلةً من فهم التدخّل الروسي، لا من التدخّل وحده، محلّ صراع وصراخ شديدين، شأنه شأن جميع القضايا في المسألة السورية.

غير أنّه على الرغم من الصراع والصراخ، تبقى ثمّة أمور عديدة (نتناول هنا سبعةً منها) يصعب أن يُمارَى فيها بصدد التدخّل الروسي في سورية. ويمكن للتأكيد عليها وفهمها أن يساعدا في تحويل ما يجري الآن إلى فرصة لخروج السوريين من محنتهم بدل الاكتفاء بالشجب والندب أو بالتهليل والترحيب، والتخندق في معسكرات قد لا يعلم المتخندقون فيها أنّ أصحابها قد طووا خيامها منذ زمن ولم تعد تُسمَع سوى أصواتهم وهم يبتعدون.

أول هذه الأمور هو أنّ بمقدورنا أن نستدلّ بدقّة على الحدّ الأدنى المقبول روسياً في سورية من مواقف الدول الغربية والعربية خصوم روسيا، وهي مواقف تسلّم بالوجود الروسي وتكاد لا تناقش سوى حيثياته وتفاصيله. وقد رافقت هذه المواقف بداية التدخّل مثل خلفية موسيقية عزفتها حتى تركيا

1- السفير، 28/ 10/ 2015

والسعودية فضلاً عن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجرى التأكيد فيها على أولوية محاربة الإرهاب وضرورة الحلّ السياسي ومرحلة انتقالية يكون للرئيس السوري دور فيها، والاختلاف على أمد هذه المرحلة فحسب.

ثاني هذه الأمور هو أنّ ثمة خطاباً تسويغياً واضحاً يرافق التدخّل من دون أن يخفي أنّ القوة وموازينها هي الفيصل في النهاية. ويقوم هذا الخطاب على جدل قديم، نظري وسياسي وعسكري، ربما يعود في شكله الحديث إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، بين «القانون الدولي» و«السيادة الوطنية» وكيفية بناء علاقات دولية تراعيهما معاً ولا تنتهكهما إلا في حال وجود خطر دولي كالنازية أو الإرهاب. وهذا أمر يمكن العودة إليه في وثائق عصبة الأمم والأمم المتحدة وكثير من المذاهب والعقائد التي تحمل أسماء أصحابها وشاعت في السياسة الدولية. من هنا كان حرص الروس على أن يجري التدخّل بطلب من الرئيس السوري الذي لا تزال الأمم المتحدة تعدّ حكومته الحكومة الشرعية، ومن هنا تأكيد السياسيين الروس المتواصل على أنّ روسيا، بخلاف غيرها، لا تنتهك سيادة الدول الأخرى ولا تخرق القانون الدولي. وبالطبع، فإنّ كون القوة وموازينها هي الحاسمة في نهاية المطاف لا يلغي أهمية وجود هذا الخطاب في الدلالة على مبتغيات الروس وأطر تدخّلهم.

ثالث الأمور هو أنّ السياسة الروسية حيال سورية باتت تتحرك بين قطبين متعارضين بمعنى ما: قطب التدخّل العسكري لقوة عظمى لا تستطيع أن تُهْزَم، من جهة أولى، وقطب الحلّ السياسي الذي يطلق مرحلة انتقالية، من جهة ثانية. وكان حلّ هذا التناقض، إلى الآن، بأن جَعَلَ التدخّلُ نفسُه من روسيا قطب الرحى في أيّ مفاوضات تجري بخصوص سورية. ومن هنا ما نراه من مزاوجة بين العمل العسكري الكثيف والاتصالات الدبلوماسية المكثفة. وطبيعي أنّ هذا الجمع بين الطرفين المتناقضين (التدخّل والتفاوض) سوف يتوقف على تطور الأحداث وعلى مواقف الأطراف الأخرى المنخرطة في الصراع.

رابع الأمور أنّ تدخّل روسيا هو تدخّل لدولة عظمى رأسمالية، من نمط الدول الرأسمالية المستقلة وغير التابعة التي نجح الشيوعيون وحدهم في بنائها في العالم الذي دُعي بالمتخلف مع أنهم كانوا يحسبون أنهم يبنون

الاشتراكية. وهذا يعني أنّ لا شيء يحول نظرياً ومبدئياً دون صيرورتها قطباً دولياً أو حتى مركزاً إمبريالياً أو سواه. وهو تدخّل يجري أيضاً في ظل نزعة انسحابية أميركية ونظام عالمي يغدو متعدد الأقطاب فعلاً، وإن كانت الولايات المتحدة لا تزال المركز الأكيد. وبالطبع، فإنه تدخّل يجري بعد أن قصف العرب مجتمعين أيّ زهور في ما دُعي بالربيع العربي وراحوا يخرجون من مكّبات التاريخ صراعات دينية ومذهبية يهدرون ثرواتهم على تمويلها.

خامس الأمور أنّ أهداف روسيا من وراء تدخلها تكاد أن تكون واضحة تماماً: حماية النظام الحليف على الأقل، إلى أن تأتي التسوية التي يجب أن تُبقي سورية مركز نفوذ لها مع تأكيد واضح (يماثل تأكيد القوى الغربية والعربية الخصم) على ضرورة الحفاظ على الجيش ومؤسسات الدولة؛ الحيلولة مسبقاً دون تدخّل الأطراف الأخرى لفرض وقائع غير ملائمة على الأرض؛ وأخيراً ممارسة ما يقتضيه أن يكون المرء دولة عظمى سبق لها أن أفلحت في عدة ضربات كما سبق لها أن شكلت أحلافاً اقتصادية وسياسية تبدو واعدةً.

سادس الأمور هو أن تدخّل روسيا يجري في ظلّ معارضة سورية سائدة لم تفهم معاني الفيتو الروسي الصيني المتكرر وتكاد أن تكون الآن على قارعة الطريق تندب حظوظها العاثرة مع حلفائها وتشك بقدرتها على الإقناع (راجع ما كتبه د. برهان غليون على موقعه في فيسبوك يوم 25 تشرين الأول 2015)، مع أنّها ما كانت لتشكّ في أيّ من هذا حين اختارت الولايات المتحدة وأتباعها حليفاً وجعلت من روسيا وإيران خصماً وعدواً رئيساً، كما لو أن المطلوب هو تغيير تحالفات سورية وقلبها رأساً على عقب لا حرية الشعب السوري.

سابع الأمور وآخرها أنّ التدخّل الروسي، وبمعزل عن محاربة إرهاب داعش والنصرة وأخواتهما، لا يستطيع حتى على المدى القريب أن يتجاهل أنّ للشعب السوري، لا لهذه المعارضة أو تلك، مطالب محقّة دفعت ثمنها أطرافه جميعاً -مدنيين وعسكريين، معارضين وموالين- كلّ هذا الدم والنزوح والخراب. مطالب سيظل العالم يتساءل طويلاً عن مدى التناقض المريع بين بساطتها وأحقيتها وكلّ هذا القتل الذي مورس للحيلولة دونها: العيش بكرامة وفي دولة قانون.

- 43 -

ديانةُ فرانكشتين[1]

تمثّل داعش ومثيلاتها فرصةً لتجديدِ نقاشٍ في الثقافة العربية لا يكاد يُفتح مرّة حتى يُسَارَع إلى إغلاقه واضطهاد أصحابه. والسؤال الجوهري في هذا النقاش: هل تُفْهَم داعش وأشباهها بالرجوع إلى الإسلام ونصوصه أم إلى التاريخ أم إلى كليهما معاً؟

لا يقيم كثير من «العلمانيين» أيّ فارق بين داعش والإسلام (بأل التعريف). دليلهم في ذلك نصوص الدّين التي تبرر بها داعش أفعالها. وبتركيز هؤلاء على النصوص، يُبْطِلُون التاريخ الذي يكتنفها ويكتنف تأويلاتها، ويحلّون النصّ محلّ الحياة، والمقدس محلّ الدنيوي، كما لو أنَّ الإسلام هو نصوصه خارج البشر وأزمانهم. وباختفاء التاريخ تختفي التيارات الإسلامية المختلفة، وتأويلاتها المختلفة وصراعاتها. ولا يعود الإسلام هو مجمل ممارساته التاريخية المختلفة، بل ما يَعتبرُ كلُّ تيّارٍ من التيارات الإسلامية أنّه الإسلام الصحيح.

هكذا تغدو ظاهرةٌ عولميةٌ ما بعد حداثية، مثل داعش، ظاهرةً قادمةً من مكّة القرن الأول الهجري، إن لم يكن من السماء ونصوصها. وهكذا يختفي أنَّ داعش، في جوهرها، فَقْسُ نظامٍ عالمي ظالم ورديء، وردّ الفعل الشنيع على فعلِ إنهالٍ وإذلال شنيعين، والمسخ الوحشي الذي جمع أشلاءه فرانكشتين رأسمالية العولمة المتوحشة وليبراليتها الجديدة؛ وأنّها

1- السفير، 15/ 3/ 2016

كذلك فقس أنظمة الاستبداد والفساد وإخفاق التنمية و«العلمانية» السطحية الكاذبة، كما هي فقس الزمن الخليجي النفطيّ ووهابيته المدولرة.

ما يعنيه كلّ هذا هو أنَّ داعش ومثيلاتها كيانات وبنى سياسية أولاً، لا تُفهَم أيديولوجياتها الدينية إلا بفهمها ككيانات سياسية تخدم مصالح ومطامح وأوهام سياسية واجتماعية في لحظة محددة. وإذ يترسّخ هذا المنطق التاريخي في فهمها -ويُعَاد الدين والتيارات الدينية إلى أساسهما التاريخي الواقعي المنزوع القداسة- يكون ضرورياً، بالطبع، الانكباب على الدين والنصوص الدينية بحصر المعنى.

صحيحٌ أنّ داعش هي بنت كلِّ ما سبقت الإشارة إليه، لكنّها إحدى بنات الإسلام أيضاً. وصحيحٌ أنَّ كلّ دين ومذهب لم يُصْلَح ويُحَدَّث يمكن أن يكون مصدراً للإرهاب -ما يعني أنّ المشكلة في البشر الذين لم يُصلحوا دينهم، لا في الكتب التي كان سيعلوها الغبار لو لم يقرأوها ويضفوا عليها تأويلاتهم الخاصة- لكنّه من الصحيح أيضاً أنّ ديناً يمكن أن يُمَارَس باسمه وبغطاء من نصوصه كلّ هذا القدر من الإرهاب يعاني مشكلة هو أيضاً، من ذلك النوع الذي تشير تجارب التاريخ إلى أنها لا تُحَلّ من دون إصلاح جذري يتوخّى الإبداع لا مجرد القياس والاجتهاد، قبل أن تغدو مشكلة قاتلة.

هكذا لا يعود المقصود داعش وحدها، بل أمّة يرجّها رسمٌ كاريكاتوري لرسام سخيف، ولا يكاد يهتزّ لها عرق لصنوف العار الداعشيّة. وأقصى ما تفعله حيالها، إن لم تهلل لها علناً أو سرّاً، هو أن تعتبرها مجرد تأويلٍ ممكنٍ منحرفٍ بعض الشيء للدين الواحد ذاته.

بهذا المعنى، لا يفوت النظر التاريخي أنّ الفكر الإسلامي، على تعدد تياراته، لا يزال يرتكز إلى مسلّمات معرفية قروسطية، ويبدي سمات مشتركة مستمدة من هذا الفضاء العقلي، الأمر الذي يستوجب الإصلاح. بيد أنّ العامل الأساسي في الإصلاح قد لا يكون فعل المصلحين الموجودين داخل الدين ذاته، بقدر ما هو استعادةُ سياسةٍ راديكالية وبرامج اجتماعية واقتصادية تكتنف البشر، متدينين وغير متدينين، بوصفهم بشراً في مجتمعات.

- 44 -

المنبجيّة المدخّنة:
تحليل صورة[1]

أثارت الصور القادمة من منبج بعد تحريرها من «داعش» كثيراً من الجدال. وهي صور يعبّر معظمها عن فرح بزوال سلطةِ «داعش» كما تجلّت على المستوى اليومي: إماطةُ النساء الحجاب المفروض، وحرقهن الجلابيب القسرية، وقصّ الرجال اللحى الإجباريّة، والتدخين. قيل الكثير عن هذه الصور، خصوصاً صورة الصبيّة المتجلببة التي رفعت نقابها وراحت تمجّ نفساً عميقاً من سيجارة، رافعةً بيسراها شارة النصر.

فَرِح بهذه الصور كثيرون، وابتهج بها بعضهم مع تحفّظ، ورفضها من يوافقون «داعش» في أحكام اللباس والسلوك، ورأى فيها آخرون حلقةً من خطة إعلامية تتبعها القوات الكردية وأميركا التي تدعمها، بهدف صرف الأنظار عن مجازر طائرات «التحالف» الذي تقوده أميركا، وعن دمار منبج المهول.

لكن ثمّة إمكان لتقديم قراءة أخرى لهذه الصور تفضي إلى رؤى واستخلاصات مغايرة تماماً. فالمشترك في هذه الصور هو التهليل للخلاص من سلطة «داعش» التي لم تكن حاضرة على المستوى السياسي وحده، مستوى إدارة الشؤون العامة، بل أيضاً على المستويين الإيماني والبدني اليوميين الجماعيين والفرديين، على نحو يكاد يداني ما قاربه ميشيل فوكو

1- السفير، 17/ 8/ 2016

بمصطلح «السياسات الحيوية» التي تُعنى بإدارة أجساد السكان وحياتهم في الرأسمالية الحديثة، إنّما مع إجراء التعديلات اللازمة التي يقتضيها الوجود في قبضة «داعش» وفي بلدة ريفية من بلد رأسمالي متخلف.

يدفعنا هذا إلى مقارنةٍ لا أتردد في وصفها بالمخجلة، إذ تشير إلى ما انحططنا إليه بعد هذه الحرب الكارثية وبمعيّة أطرافها. ومع أنَّ هذه المقارنة المقتضبة المزمعة (بين الديكتاتورية ونظام «الدولة الإسلامية») لا تمنح شرفاً، أيَّ شرفٍ، لأيٍّ من طرفيها، فإنها تبقى ضرورية سياسياً ومعرفياً، كما تبقى كاشفةً لتوجهاتٍ شعبوية هي، بعد الأنظمة، من أشدّ المساهمين في الوصول إلى ما وصلنا إليه، فضلاً عن كونها الأشدّ نخبوية والأبعد عن الشعب الذي تنافقه والأكثر خلطاً للمفاهيم مستغلةً حجم الآلام الرهيب الذي يساعد على حجب أيّ تمييزٍ ضروري.

تُمارَسُ الديكتاتوريةُ التي هي شكل محدد للحكم، من خلال الإثخان بخصومها السياسيين، سواء اقتضى ذلك مجرد اعتقالات عابرة أم محق مدن بأكملها إذ تبدي خروجها السياسي. وحتى لو كانت الديكتاتورية ذات طابع إثني و/ أو طائفي، مثلاً، فإنها لا تقتل لأسباب إثنية أو طائفية أساساً، بل لأسباب سياسية، وتضمّ تحت سيطرتها مختلف الإثنيات والطوائف. بالمقابل، تُثْخِن «داعش» وأشباهها الكثر -الذين لا أجد لهم اسماً أفضل من الفاشية- بكلٍّ مختلفٍ عنها وخارجٍ عن قواعد إدارتها للأبدان والإيمان، كائناً من كان، ومهما تكن إثنيته وطائفته وسياساته. بهذا المعنى، يفوق حجمُ البشر الذين تثخن بهم هذه الفاشية حجمَ البشر الذين تثخن بهم الديكتاتورية بأضعاف، على رغم ما تبديه حالات الحرب والثورة من نقيض هذه القاعدة. فالحالة العادية للديكتاتورية هي الإثخان بالنخب السياسية والعسكرية المعارضة، بخلاف الفاشية التي تثخن بكلٍّ مختلفٍ من العامة والنخب.

ثمة، بالطبع، فروق عديدة أخرى لا يتّسع لها المجال. لكن ذلك كلّه لا يعني مطلقاً سوى أننا نريد دحر الديكتاتورية لا لنحلّ محلّها فاشيةً أسوأ ساهم في التمهيد لها وتبريرها شعبويون «ليبراليون» و«يساريون» لا يُحصون. ولأنَّ هؤلاء سدّوا عقولهم، وأدمنوا الصيد في المياه العكرة،

فإنّه ليس عليهم، إذ يفسّرون الكلام هنا على النحو البائس المُنْتَظَر منهم، سوى أن يسألوا من بينهم من اختبروا عواقب إضاعة تلك الفوارق ومعانيها السياسية والحياتية، ليس لدى «داعش» فحسب، بل لدى رفاقهم الأحبّة أكثر من «الإسلاميين المعتدلين» و«الجيوش الحرّة».

- 45 -

المحيسني ما بعد الكولونياليّ وأعاجيبنا[1]

سبق لتيري إيغلتون أن أشار -في كلامه على الاستقبال الإنكليزي للبنيوية الفرنسية- إلى أنَّ عقداً أو نحوه هو الفترة اللازمة لانتقال الأفكار عبر المانش. جاءت هذه الإشارة في سياق الحديث عن اندراج البنيوية الوافدة في الصراعات الفكرية الإنكليزية، وإلى تأخّر إنكلترا الفكريّ قياساً ببقية القارة (لا سيما فرنسا) على الرغم من التقارب المكاني والبنيوي التاريخي.

طبيعيٌّ أن نسارع إلى التساؤل: إذا كانت إنكلترا تشكو هذه الشكوى، فما عسانا نقول نحن؟ إذ من المعتاد في الثقافة العربية أن يحكم التبادل الثقافي هدرٌ شبيه بالهدر في بقية التبادلات: من الطول البالغ الذي يميّز الفاصل الزمني بين ولادة تيار فكريّ غربيّ وتوفّر العرب على أدبياته؛ إلى بقاء معظم أصول هذا التيار خارج نطاق النقل؛ إلى تشويه الترجمة أو العرض القسط الأعظم من المنقول؛ وصولاً إلى هدر السياق التاريخي الذي تندرج فيه هذه التيارات من تطور الفكر الأوروبـيّ، ما يقود إلى هدر الصراع الفكري والاجتماعيّ الذي يحتضنه. وهذا يشجّع على غياب الرؤية والموقف النقديين، وعلى تكدّس أجزاء التيارات الفكرية الأوروبية بتداخل فوضويّ وتفكك لا يقوم على وضوح الحدود الفاصلة

1- السفير، 23/ 8/ 2016

أو النقاط الجامعة، إلى جانب خليط من الأفكار المحلية والتقليدية، في خليط عجيب يفسّر لماذا يدور القسم الأعظم من الفكر العربي حول ثنائية «التراث والحداثة» ومشتقاتها.

لكنَّ الأخطر من كلّ هذا، يبقى المنطق النقلي الذي يحكم التعامل مع ما يصلنا من نتاجات فكرية، في إعلاء واضح للنقل على العقل، الأمر الذي لا يقتصر على الفكر التقليدي بل يحكم كثيراً من تيارات الحداثة العربية ذاتها. وسوف أقتصر هنا على إيراد مثالين راهنين.

أولهما، ما راج منذ عقود ولا يزال من محاولة «تطبيق» كتاب ماكس فيبر، **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية** على العالم العربي. والفكرة الأساسية في الكتاب أنّ الرأسمالية تطورت في شمال أوروبا عندما دفعت الأخلاق البروتستانتية أعداداً غفيرة من البشر إلى العمل، والانخراط في التجارة، ومراكمة الثروة بغية الاستثمار، وتطوير المشاريع في العالم العلماني. بمعنى أنَّ أخلاق العمل البروتستانتية كانت القوة الأساس وراء ظهور الرأسمالية الحديثة. وقد داخ بهذا كثيرٌ من الأكاديميين والكتبة العرب -خصوصاً أولئك الذين فرّوا من ماركسيتهم البائسة معتقدين أنّها الماركسية- من دون أدنى تفكير نقدي بمسائل خطيرة مثل هذا الدور المُعطى للأخلاق إزاء التاريخ الاقتصادي الاجتماعي، أو الوزن التاريخي الحقيقي للإصلاح الديني البروتستانتي الذي كان محدوداً في الحقيقة ودفاعياً، ما يعني أنّه كان نتيجة لتطور الرأسمالية لا سبباً لها. والعجيب، أنّ من وجد فيه هؤلاء شبيه كالفن وبروتستانتييه لم يكن سوى سيّد قطب وإخوانه المسلمين، الأمر الذي يدفعنا ضيق المجال لترك القارئ يتملّى فيه وفي منطق التشبيه والمقارنة البائس الذي يكاد يكون الأداة الوحيدة التي يحوزها منطق النقل.

ثاني المثالين، ما يظهر لدينا اليوم من إشارات أوليّة إلى جماعة «**دراسات التابع**» الهندية التي ظهرت في أواخر سبعينيات القرن العشرين وعُنيَت بتقديم قراءة للتاريخ الهندي، لا سيما الاستعماري، من زاوية الفئات التابعة المهمشة -الفلاحية غالباً- وأشكال مقاومتها المتنوعة، لا من زاوية الاستعمار أو الفكر القومي الهندي الذي تخرجت نخبته في النظام التعليمي البريطاني.

وثمة إشارات آخذة بالاتضاح لدى أكاديميين أغرار وكتبة مستجدّين مفادها أنَّ «التابع» لدينا هم إرهابيو «قاعدة النصرة» وأشباههم، ممن نترك للقارئ أيضاً أن يتملّاهم من هذا النحو، لكن ليس قبل أن نذكّره بذلك التناذر الطبّي التراجيكوميدي المعروف بـ «تناذر طالب الطب المستجد»، حيث يشعر هذا الأخير الغرّ والمتسرّع بأنّه مصاب بكلّ مرض يقرأ عنه.

- 46 -

قبّعة الإسلام السياسي «المعتدل» وأرنبها ذو الرأسين[1]

في عام 2001، بينما كنتُ على وشك ترجمة كتاب **أوهام ما بعد الحداثة** لتيري إيغلتون، أدهشني أنَّ كثيراً من المواد التي أظهرها البحث في «غوغل» عن مادة «postmodernism» كان لمرجعيات دينية غربية تحاول القول، بصوت يكاد يكون موحَّداً، إنَّ المسيحية لا تتعارض مع هذه الفترة التاريخية الموسومة «ما بعد الحداثة»، وإنّها قادرة على التكيّف معها. وهي الفترة ذاتها التي شهدت أيضاً بروز «لاهوت التحرير» الذي طرح تصورات جديدة للمسيحية تتمشّى مع النضال من أجل الاشتراكية.

أستحضرُ هذا بدفعٍ من قرار «حزب النهضة» في تونس مؤخّراً فصل الدعويّ عن السياسيّ، وتصوير هذا الفصل -على ما يستحقه من اهتمام- على أنّه إصلاح ديني جذري، مع أنّ الدلائل تشير إلى أنّ الإسلام السياسي في منطقتنا، ومنه «النهضة»، يتّخذ وجهةً معاكسةً تقول، بصوت يكاد يكون موحَّداً، إنّ هذه الفترة التاريخية، شأنها شأن الدهر كلّه، لا تتعارض مع الإسلام ويمكنها أن تتكيّف معه.

الحال أنَّ السؤال «من سيتكيّف مع ماذا؟» يصلح أن يكون محكّاً لنوع الإصلاح المزعوم ومداه، بدلاً من الضياع في دهاليز الألاعيب اللفظية. ذلك أننا بتنا في عصر لم يعد يكفي فيه لإصلاح الإسلام السياسي القائم

1- السفير، 07-06-2016

قياسٌ أو اجتهاد، وصار بحاجة إلى إبداع وتحوّل جذري، هذا إن كان لنخبه وللفئات الاجتماعية التي يمثّلها مصلحة في الإصلاح أصلاً. وهو هنا يتشابه نوعاً ما مع حركات غير دينية، مثل الشيوعية التي لا تستطيع أن تمر مرور الكرام أمام الظاهرة الستالينية أو البول بوتية وما شابه، ومثل القومية العربية التي لا تستطيع أن تشيح النظر عن مآلاتٍ لها استبدادية وفاسدة وقُطرية، على الأقلّ.

ليس لدى «النهضة» استعداد للمسّ بما يدعوه رجالاتها بـ«الثوابت». والأمر، كما يقولون، لا يعدو كونه «تخصصاً وظيفياً» أو «فصلاً وظيفياً»، يخصّ «السياسيّ» بالدولة ويترك «الدعويّ» للمجتمع المدني، أي للطرف الثاني من المجال العام، وليس للمجال الخاص والفردي حيث يمكن أن تزدهر أو لا تزدهر علاقة الإنسان بربّه من دون أثر مباشر يُفْرَض على الآخرين. ولا يعدو الأمر أيضاً ما حاوله الشيخ الغنّوشي مراراً من وضع الديمقراطية الحديثة في قالبٍ لا تتعارض فيه مع حكم الله والشورى، إذ إنّ الديمقراطية لا تعدو كونها شورى حديثة، كما قال مؤخّراً. وهذا الضرب من «الديمقراطية» ينحو، بالطبع، وربما في أحسن الأحوال، إلى ما نجده من «ديمقراطية» إيران، حيث لا يتعدّى الأمر توازن السلطة المغلق على تيارات اللون الواحد وأطيافه.

خاطب مرسي أمّة المصريين الحديثة الخارجة من المشهد الأول الظافر لثورتها بأنّهم «عشيرته». ولم تمرّ أشهر قليلة على سيره المتعرّج في صراط الديمقراطية التي أعلته سدّة السلطة، حتى شرع بأَخْوَنَة الدولة، أي بإعادتها إلى الاستبداد. وهذا يشبه ما يفعله أردوغان في تركيا التي لم يتردد رئيس وزرائها الجديد في القول: «حزبنا سيعمل لوحده على كتابة الدستور التركي الجديد بنظام رئاسي». وهذا يعني في جوهره تنصيب أردوغان سلطاناً أبدياً لا يكتفي بدورة أو أكثر من دورات تداول السلطة التي تقتضيها الديمقراطية. ولا يختلف الإسلام السياسي السوري عن ذلك بل يبزّه بكثير حتى قبل أن يمسّ السلطة.

ينسى هؤلاء الذين عادةً ما ينقذون الدكتاتوريات أو يمهّدون لها، أنّه حين يتعلّق الأمر بالاستبداد وإعادة إنتاجه، عادةً ما يُثبت العسكر وانقلاباتهم أنّهم أنجع بكثير.

- 47 -

جَرْدَةُ حِسَاب سوريّة[1]

خمس سنوات ونيّف من الحدث السوري -الذي ابتدأ انتفاضةً مدنية سلمية ولم يلبث أن جُعِلَ عملاً عسكرياً عنيفاً تقوده الحركات الإرهابية التكفيرية- كانت كفيلة بتبخّر كثير من الأشياء الزائفة، على رأسها أوهام النصر السريع لدى جميع الأطراف. هكذا تبخّرت أوهام «خِلْصِتْ» لدى النظام وأحلام «رمضان القادم» لدى معارضين كثر. وتبخّرت رهانات التدخّل الخارجي والتطييف والعنف لدى المعارضة السائدة المتمثّلة بـ«المجلس الوطني» ووريثه «الائتلاف» وكثير من «الناشطين» و«الشباب» الذين لم يثبتوا طويلاً عند لاءات الحركة الوطنية الديمقراطية السورية -متذرّعين بالقمع الوحشي أو بقوة الأمر الواقع- مع أنّها كانت شعاراتهم في البداية. بل إنّ كثيراً من هؤلاء تبخّروا هم أنفسهم، لأسباب ليست موضوعية دوماً، تاركين لقوى الإرهاب وأمراء الحرب حتى تلك المناطق التي يدعونها «محررة» ناهيك بمناطق النظام، مكتفين بانتظار تدخّل خارجي ماحق، ليكتشفوا أنّ لا تدخّلاً من هذا النوع إلا لمصلحة النظام ومن طرف حلفائه.

خمس سنوات ونيّف سادها لدى المعارضة خطّان لا يجمعهما أيّ جامع منذ البداية: خطّ «المجلس الوطني» و«الائتلاف» من جهة وخطّ «هيئة التنسيق» من جهة أخرى. خطّ إسقاط النظام بعد أيام وعدم التفاوض أو الحوار معه إلا على تسليم السلطة، وخطّ التغيير الوطني الديمقراطي المرتكز على قراءة لموازين القوى المختلفة ولموقع سورية الجيوسياسي وسوى ذلك

1- السفير، 2/ 8/ 2016

من الأمور الحاسمة. خمس سنوات زيّن فيها الوهم وسواه لكثيرٍ من أعضاء «هيئة التنسيق» أنّ النصر القريب معقود للخطّ الأول فانتقلوا زمراً وفرادى إلى هناك حيث جرى التلاعب بهم وخداعهم، كما يعترفون. هكذا تبخّر غليون وكيلو وكثيرون أقلّ شأناً كانوا في «هيئة التنسيق» وانتقلوا إلى حيث خُدِعوا.

خمس سنوات لم يكترث فيها أشاوس المعارضة لأربعة «فيتوات» روسية وصينية، لأنّ أوهام النصر القريب الذي وعد به الأميركيون أو ولّدته الغرارة تجعلك لا تكترث لمثل هذه «التزّهات» ولا لشعورٍ قويّ إقليمية بخطرٍ يتهددها أنت مصدره. خمس سنوات لم نسمع فيها كلمة واحدة عمّا قد يكون من تضاد مطلق بين القوى الكبرى والثورات الديمقراطية في الهوامش التابعة. خمس سنوات كانت كافية، بمعارضيها الفَشَلَة وخطابهم الطائفي العنفي وبإرهابييها، لأن تدفع العالم إلى الرضا الواضح بالتدخّل الروسي وبالتحوّل من مقررات «جنيف» إلى مقررات «فيينا» المختلفة بجلاء.

خمس سنوات كانت كافية لتلاشي مشروع إخوانيّ مدعوم خليجياً وتركياً ركب على ثورات المنطقة وقادها إلى حتفها، ولم يلبث أن راح يتقافز كالمجنون كي يطفئ النار التي اشتعلت في ثيابه هو نفسه، لا سيما في مصر وفي تركيا أردوغان. خمس سنوات كانت كافية، في هذه السياقات، لأن يقتصر تكليف «فيينا» للسعودية على فتاتٍ بات نافلاً هو «إحضار» معارضةٍ سوريةٍ للتفاوض في إطار مقررات «فيينا» البعيدة عن تصور السعودية والائتلاف ومن لفّ لفّهما.

هذا هو السياق الذي تمخّض فيه جبلُ انتفاضة السوريين عن «الهيئة العليا للتفاوض». وإلى هذه الهيئة التي لن يكون لها أيّ شأن ويقودها جلاوزة سابقون سياسياً وإعلامياً، أرسلتْ «هيئة التنسيق» بعضاً خفيفاً من أبنائها في تكرار للمأساة الهزلية المتمثلة بالتحاق أبناء لها سابقين بـ«المجلس» و«الائتلاف» حيث استُهلكوا لهنيهةٍ ثم رُموا.

بيد أنَّ خمس سنوات ونيّفاً من هذا السياق المقيت والمميت، لن يسعها أن تُطفئ جمرة السوريين المتمثّلة بنشدانهم حرياتهم وحقوقهم الأساسية. ذلك أنَّ الأمور على هذا الصعيد، وبعيداً عن كلّ إرهاب وارتباط مشؤوم، «لا خلصت ولا بتخلص».

- 48 -

مثقفو «قاعدة النصرة» العرب[1]

ثمّة صنف مثقّف، سوريّ وعربيّ، من أنصار «الثورة» السورية، لا يفوقه إشكالية، بل ورداءة، سوى صنف مثقّف مماثل من أنصار النظام. وما يجمع هذين الصنفين هو غياب كلِّ حسٍّ نقدي يُفتَرض أن يميّز المثقف تجاه من يناصره أو تأخُّرُ ذلك الحسّ النقدي تأخّراً نهائياً لا يعود ينفع فيه أيّ شيء.

بتنا نسمع من الصنف الأول (لا نتطرق للصنف الثاني هنا) من يتّهم النصرة وداعش بذبح الثورة السورية وقمع مناضليها وتمزيق علمها، إنّما من دون أن نكون قد سمعنا منهم أيّ نقد لـ «الثوّار» السوريين الذين امتدحوا النصرة وداعش، أو أيّ شيء عن ابتداع «علم الثورة» محاكاةً للتجربة الليبية الكارثية، أو عن «تسلّح الثورة»، ما يتعدّى التبسيط البائس الذي يربط ذلك ربطاً مباشراً بوحشية النظام، كأنّ التوحش والظلم يكفيان وحدهما لإقامة الجيوش وتسليحها وإطعامها مع عوائلها!

بتنا نسمع اليوم من يطرحون على ما يعدّونه «الكيان السياسي المعبّر عن الثورة» (المجلس الوطني والائتلاف)» أسئلةً كان يَفْتَرِضُ به أن يعالجها ولم يفعل (تتعلّق -لاحظوا- بشعار إسقاط النظام، وإدارة الأوضاع الذاتية والصراع ضد النظام، والارتهان للمساندة الدولية والإقليمية، والخطابات المتعلقة بالنسيج الوطني)[2]، من دون أن يتساءل هؤلاء ما إذا كان يمكن

1- **السفير**، 9/ 8/ 2016

2- ماجد كيالي، «**أسئلة لا تناقشها المعارضة السورية**»، **الحياة** 2/ 8/ 2016؛ يُنظر:
https://watan.fm/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/27219

لـ «قيادة ثورة» أن تهمل مثل هذه الأسئلة وتبقى «قيادة ثورة»، أو إن كان ثمّة معنى وراء الزراية بهذه الأسئلة الخطيرة يشير إلى أنّ من زروا بها ليسوا كياناً ثورياً، بل مجرد عابري ثورات أو مناضلين سابقين تحدوهم روح الانتقام أو من صنف معارضات عربية شهدنا كيف باعت بلدها وأرواحها بحفنة من الدولارات ولا سياسة لديها سوى استجلاب التدخل الخارجي والارتهان له.

الحال أننا لم نسمع من هؤلاء أيّ نقد جدّي وعميق لمن يناصرونهم. ويكاد يقتصر ما سمعناه على «مداعبات نقدية» تأتي بعد التسليم البدهي المطلق بأنّ من يداعبونهم هم «الثورة»، وبعد إطار مكرور عن وحشية النظام، كأنّ تلك الوحشية تكفي لأن تعمّد جميع من يناهضونها أو يدّعون مناهضتها بأنّهم «الثورة»، أو كأنّ تلك الوحشية لا ينجم عنها سوى هذا الصنف من المعارضة وخطابها وممارستها.

لم نسمع من هؤلاء المثقفين أيّ نقاش للبنية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي تميّز من زعموا أنّهم «الممثل الشرعي والوحيد» للشعب السوري، ولا لخطوطهم السياسية، ولا لتحالفاتهم. لم نسمع أدنى نقد لرفيقهم برهان غليون، المفكّر وأول رئيس للمجلس الوطني، حين رأى أنّ «النصرة صنعت لنفسها اسماً كبيراً في دائرة الثوار السوريين بسبب اعتدالها النسبي وبعدها عن التكفير أو استعداء المخالفين»؛ ولا لرفيقهم جورج صبرا، الرئيس اللاحق، حين سجّل في محضر رسمي «إننا في المجلس الوطني لم نعلن لا تصريحًا ولا تلميحًا ضد جبهة النصرة أو غيرها، وقد دافعنا في اجتماعنا مع الأمريكان دفاعًا قويًا عن جبهة النصرة، كما لم تدافع هي عن نفسها»؛ ولا لرفيقهم محمد الدغيم، حين سجّل في المحضر ذاته أنّ «دولة العراق والشام (داعش) وغيرها هم إخوة لنا، نتحاور معهم ونتفاهم على كثير من الأمور ولا مشكلة لدينا معهم».

إن لم نكن قد سمعنا من هؤلاء الأنصار نقداً جذرياً للإرهاب (ما دام ضد النظام)، أو للسلاح كاستراتيجية، أو لـ «الجيش الحرّ» ذي البنية الإخوانية والوهابية الطاغية، أو لعلم الثورة الذي زاد انقسام السوريين وتخندقهم بعضهم إزاء بعض، فتخيّل أن نسمع منهم نقداً للسلوك المخلّ في ما يتعلّق

بوحدة المعارضة في لحظةٍ كالتي سحب فيها برهان غليون توقيعه على اتفاق القاهرة مع «هيئة التنسيق»، أو لسذاجة وانتفاخ المطالبة بإسقاط النظام في تلك اللحظة من توازن القوى، أو لأوهام التحالف مع أميركا في قضايا الديمقراطية وطلب تدخّلها العسكري. وعموماً، فإننا لم نسمع من هؤلاء الأنصار أي نقد لتحلل المعارضة السورية السائدة من كلّ المحاذير الخطرة التي جرى الانتباه إليها في البداية: العنف والتسلّح والطائفية واستدعاء التدخّل الخارجي.

لقد ارتدع هؤلاء المثقفون حتى عن نقد «الشعبوية» العبيطة والقاتلة التي تجلّت لدى المعارضة السورية السائدة في أشياء كثيرة، منها عدم اعتبار بنية المجتمع والنظام السوريين وموقع البلد الجغرافي السياسي وحال القوى الثائرة ونسبتها؛ والاكتفاء بفعل النظام الوحشي سبباً للخطط والشعارات السياسية، كما لو أنّ المظالم وحدها والمشاعر العاطفية التي تولّدها تكفي لرسم السياسات العملية المباشرة؛ وفي اعتبار الثورة برنامج ذاتها الكافي وإقناع النفس بأنَّ منظمات غرّة بل ومضحكة أُعدّت على عجل هي «الجهاز السياسي» للثورة، بدل السعي وراء أوسع التحالفات وأشدها تنوّعاً. وبالطبع، فإنّه كان منتظراً من مثقفين نقدٌ لم يُسْمَع لتذرّع الشعبويين بـ «الواقع»، كما لو كان هذا الأخير معطى واضحاً وبدهياً يمكن للفهم الشائع أو الحسّ العام أن يفهمه ويتملّكه؛ أو لنفاق أو سذاجة هؤلاء الشعبويين إذ يزعمون أنهم لا يضعون أنفسهم فوق ما يجري ولا يسمحون لأنفسهم بأن يتعالوا على الحراك أو بأن يطالبوا «الشعب» بفعل غير الذي يفعله مهما يكن، إلى آخر هذه الخزعبلات الشعبوية التي عادةً ما تخفي التفاهة والعجز.

لا يكفي هجاء الاستبداد الوحشي لإقامة سياسة ترمي إلى الانعتاق منه، خصوصاً حين تحتل فضاء المعارضة قوى ليس لديها أي برنامج آنيّ أو بعيد يتعدّى المساهمة في استمرار هذا الخراب الحربي وإعادة إنتاج الاستبداد. ومن لا يرغب في نقد ما يدعوه «الثورة» وممارساتها المسهمة في حضور داعش والنصرة والمحابية لهما، عليه أن يلزم الصمت في ما يتعلق بهاتين الأخيرتين.

ثم ما رأيكم، يا أخي –ما دام ما من جدوى لدعوتكم إلى التفكّر

باستراتيجيات أخرى للخلاص غير الحروب العقيمة التي يخوضها «مجاهدو الحرية»- ولو بزيارة قصيرة وسريعة إلى مناطق الأخوة «جيش الثورة» بالطرق التركية المفتوحة، زيارة هي فرصة تبدون فيها صدق تضامنكم وتنهلون من التجارب الثورية الفذّة. الرجاء الوحيد أن لا تحضروا معكم إلى تلك البقاع «المحررة» أحداً من قادة الثورة ومفكّريها كي لا يتخطّفهم هذا الفصيل الثوري أو ذاك من رفاقهم، كما حصل مرّات كثيرة.

مكتبة
t.me/soramnqraa

- 49 -

عن الولع بـ «الثورات» بالجملة[1]

في مقالته «إعجاز أحمد مسانداً الاستبداد: كيف تقمص «الاستشراق» ناقده؟»، في صحيفة **الحياة** يوم 15/ 10/ 2015[2]، يدهش الصحفي والكاتب اللبناني البالغ الحماس لـ «الثورة» السورية، حسام عيتاني، للمفارقة بين ما يبديه إعجاز أحمد في كتابه **في النظرية: طبقات، أمم، آداب** من «تماسك منهجي رفيع المستوى» ومن «قدرة على تحليل بعض أكثر الكتابات إشكالية ووضعها في سياقها المعرفي والفكري الدقيق»، من جهة، وبين «تخبطه المفجع في تناوله الثورات العربية، والسورية منها على وجه التحديد»، من جهة أخرى. فإعجاز أحمد، بحسب عيتاني، «مثل عدد من أبرز المفكرين اليساريين المعاصرين الذين ساندوا قضايا العرب في التحرر الوطني، في فلسطين وغيرها، والصراعات من أجل العدالة الاجتماعية والحريات في العالم العربي»، ثمة ما يحملهم «على تفضيل الاستبداد الذي يمثله في حالتنا النظام السوري على الثورات العربية»! وبذلك يضعنا عيتاني أمام مفارقتين تحتاجان إلى تفسير.

لا يكتفي عيتاني بإيجاد هذا التفسير في «الخوف من وصول الإسلاميين إلى السلطة... [و] تحول البلدان العربية التي تشهد ثورات إلى قواعد للإمبريالية الأميركية»، بل يجده، أساسياً، في مفارقة ثالثة عجيبة هي «سوء قراءة... لحقائق العالم العربي البسيطة ومن بعدها للعالم ككل... لا رجاء

1- **أوان**، 11/ 3/ 2019

2- من المؤسف أنّه لم يعد لديّ التوثيق اللازم لهذه المقالة بعد أن توقفت جريدة **الحياة** وأغلقت أرشيفها.

من تعديله وتصويبه» وفي «أخطاء... من النوع المدرسي الذي لا ينتظره القارئ من صاحب في النظرية الذي وُصِف للتوّ بـ «التماسك المنهجي الرفيع المستوى» وبـ «القدرة على تحليل بعض أكثر الكتابات إشكالية ووضعها في سياقها المعرفي والفكري الدقيق» كما وُصف بـ «الرصانة والحصافة»!

لا يخطر لعيتاني تفسير أفضل من هذا للسحر الخارق الذي أوقف رصانة الرجل ونباهته ما إنْ تعلّق الأمر بسوريا. ولا يخطر في ذهنه، ولو كاحتمال، أن يكون نقد أحمد لـ «الثورة السورية» صادراً عن «الرصانة والحصافة» ذاتيهما، لا سيما أنَّ الرجل كان قد تغنّى بالثورتين التونسية والمصرية، ولا يُعرَف عنه أنّ لديه استثمارات في سورية يتشاطرها مع فاسدين هناك. إمّا أن تقرأ كقراءة العيتاني بكامل مشمشها الذي تراه أو تكون سيئ القراءة!

منذ أيام وصف صحفيّ لبناني آخر نزول المناضلة الجزائرية التاريخية جميلة بوحيرد إلى الشارع مع شعبها احتجاجاً على عهدة بوتفليقة الخامسة بأنّه غسل لما لحق بها من عار «عندما ذهبت إلى دمشق، في حومة مزيج الغباء والسذاجة الذي قاد بعض القوى اليسارية إلى تأييد المستبد ضد الشعب السوري»[1]. ومع أنّ آخر زيارة لبوحيرد إلى دمشق كانت في الشهر الأول من عام 2009، أي قبل أكثر من عامين على انطلاق «الثورة السورية»؛ ومع أنني لا أعرف يسارياً حقيقياً واحداً عمل على «تأييد المستبد ضد الشعب السوري»؛ وأجد أنّ هاتين مجرّد فِرْيَتين متسرعتين، فإنَّ السؤال الأهمّ الذي لا يطرحه هذا الصحفي على نفسه -أبعد من الكلام الأخلاقوي السطحي عن غسل العار وأبعد من الاتهام بالغباء والسذاجة- هو ما الذي دفع مناضلين ومفكّرين محترمين ورصينين ونبيهين، مثل جميلة بوحيرد وإعجاز أحمد وسمير أمين وسلافوي جيجيك وسواهم الكثير، لئلا يقفوا مع ما دُعِيَت «الثورة السورية» أو يناصروها؟

1- إلياس خوري، «بوتفليقة المرآة والصورة»، **القدس العربي**، 4/ 3/ 2019:
https://www.alquds.co.uk/%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%81%D9%84%D9%8A%D9%82%D8%A9 -%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A2%D8%A9- %D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8/8%D8%B1%D8%A9

يبدو استهجان هذين الصحفيين، لا سيما ثانيهما، عدم مناصرة اليساريين «الثورة السورية» غريباً ومستهجناً هو ذاته بعد ممارسات «الثورة السورية» فكرياً وسياسياً وعسكرياً، وبعد انهمار «النقد الذاتي» مدراراً في السنوات الأخيرة من «رفاقٍ» لهما سوريين ناصروا «الثورة» أو كانوا فيها. وعلى سبيل المثال فحسب، فقد اعترف نحو 300 معارض سوري في «نداء إلى شعبنا السوري من أجل الحرية والكرامة والمواطنة والديمقراطية وجهة نظر نقدية لتصحيح مسارات الثورة»[1]، صدر مع بداية عام 2017 (أي بعد 6 سنوات فقط لا غير من «الثورة») بأنّهم اقترفوا ما أسموه «الأوهام» و«الأخطاء» التالية:

1. وهم المراهنة على «أن نوعاً من التدخّل الدولي سيحصل»، و«التعويل على الخارج والارتهان لأجنداته»؛
2. «وهم... أنَّ إسقاط النظام، لن يتم إلا بالسلاح وحده»؛
3. «وهم المراهنة على جبهة النصرة وأخواتها»؛
4. «وهم المناطق المحرّرة»، من دون القدرة على «تأمين الحماية لسكانها، ولا فرض نموذج مقبول لإدارتها»؛
5. «وهم المراهنة على الكيانات والخطابات الأيديولوجية والطائفية»؛
6. «وهم الضربة القاضية، أو ساعة الصفر» التي «ثبت أنّها كلّها تصدر عن عقليات قدرية ورغبوية لا علاقة لها بالسياسة ولا بموازين القوى، ولا تبدي أي حساسية للأرواح والتضحيات ولا للأثمان الباهظة المدفوعة ولا لعذابات شعبنا»؛
7. «وهم التمثيل»، تمثيل الشعب السوري من خلال «المجلس الوطني» و«الائتلاف» و«الحكومة المؤقتة» و«الهيئة العليا للمفاوضات»؛
8. عدم إدراك «أن الأمر لا يتعلق بالشعارات والحقوق فحسب، وإنما بالإمكانيات والقدرات»؛
9. طغيان «العفوية والتجريبية والمزاجية والقدرية على الثورة في كل شيء»، بما «يبدّد تضحيات شعبنا»؛

1- مذكور سابقاً.

10. «لم يتوفر للثورة قيادة واقعية وعقلانية، بل لم يتوافر لها أي شكل من أشكال القيادة، لا في السياسة ولا في العسكرة»؛
11. اشتغال المعارضة «بمعزل عن حواضنها المجتمعية... في واقع تبدو فيه أغلبية شعبنا خارج معادلات الصراع، أو كضحية له»؛
12. بقاء المعارضة «مجرد هياكل وقوى تستكين أو تنضبط للدور المرسوم لها، من الفاعلين الدوليين والإقليميين».

مع أنَّ كلَّ «وهم» و«خطأ» من هذه الأوهام والأخطاء لا يقلّ عن جريمة سياسية وإنسانية كبرى بحدّ ذاته، ومع أنَّ إعجاز أحمد وأمثاله كانوا قد أشاروا إلى كلّ هذا باكراً جداً، فإنَّ ذلك لا يغيّر شيئاً لدى أمثال صحفيينا اللبنانيين. فهما لا يتساءلان، مثلاً، ما الذي يدفع أحداً، أيّ أحد، لمناصرة «ثورة» لم يتوفر لها «قيادة واقعية وعقلانية، بل لم يتوافر لها أيّ شكل من أشكال القيادة، لا في السياسة ولا في العسكرة»، دع عنك بقية الجرائم جميعها. وهما لا يتساءلان أيضاً إن كانت مناصرتهما مثل هذه «الثورة» نابعة من أنَّ الأمر لا يكلفّهما أيّ شيء سوى الكلام، كلام الجرائد، من دون أن يقتضي منهما اقتراباً من «النصرة» أو زيارةً لـ «المناطق المحررة». ومع ذلك، وبخلاف ما فعلاه حيال إعجاز أحمد وجميلة بوحيرد، فإننا نتساءل حيالهما: ما الذي يدفع صحفيين «رصينين ونبيهين» يناصران الثورات -شرط ألّا تكون في البحرين- لأن يَغْفَلا عن تعقيدات الأمور ويخلطا بين انتقاد ثورة و«تأييد المستبد»، ولا يريا أنَّ أحداً لم يمارس «تأييد المستبد» كما مارسه رفاقهما أصحاب «الأوهام» و«الأخطاء» الآنفة، وكما مارساه هما نفساهما؟

الجواب -باختصارٍ جديرٍ بالتوسّع لاحقاً على ضوء الحراكين السوداني والجزائري اللافتين في سلميتهما وفي الغياب اللافت إلى الآن للإسلام السياسي ومطياته من اليساريين المتأمركين، الأمر الذي يفرّقهما كثيراً عن باقي الحراكات، لا سيما الحراكين الليبي والسوري- هو أنّ هذين الصحفيين يقيمان تماثلاً بين جميع ثورات ما دُعي «الربيع العربي» نابعاً من تشابه الأنظمة في الرداءة والسوء، وهو تشابه فعليّ بحقّ، من دون أن يهتمّا لاختلاف الثورات ذاتها من بلد إلى آخر في طبيعة قياداتها الطبقية

والفكرية والسياسية، وفي برامجها، ووسائلها، وتكتيكاتها، واستراتيجياتها، وتحالفاتها، وبنياتها الذهنية والأخلاقية...؛ ويخلطان بين نخب الثورات والشعب الثائر في شعبويةٍ انتهازية ومزايدةٍ لافتة؛ ويخلطان بين الأرضية الموضوعية للانتفاض الشعبي الواسع ذي المنحى الاجتماعي وما أطلقته هذه الأرضية في البداية من تحركات وقوى ديمقراطية شعبية حقيقية وبين إجهاض ذلك كلّه بالتدخل العسكري للجماعات المسلحة وبإمساك الإسلام السياسي ومطاياه من اليساريين السابقين بالدقّة السياسية؛ إلى آخر تلك القائمة المكرورة من ضروب الخلط التي باتت شائعة لدى اليسار السابق المتلبرل الذي فقد معظم ما لدى البشر الأسوياء من ملكات التمييز والتفريق السويّة.

- 50 -

عن المناطق «المُحَرَّرة» و«ثوّارها» الهاربين[1]

منذ عام 2011 وإلى الآن، خسر النظام في سورية مناطق شاسعة، من دون أن تربحها الثورة. بل من دون أن تربحها حتى تلك القوى السياسية والعسكرية التي زعمت أنّها الثورة أو نُصِّبَت من طرف بعض القوى الدولية والإقليمية على أنّها الثورة والممثّل للشعب السوري، أعني ما يُدعى «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية» و«الجيش الحرّ» ومن لفّ لفّهما من قوى لا يمكن لأيّ مفهوم للثورة إلا أن يكون براءً منها. مَنْ ربح تلك المناطق هما داعش والقاعدة (ممثّلةً بجبهة النصرة) وأشباه لهما لا تختلف عنهما إلا في بعض الأمور الشكلية لا في المضمون. مَنْ ربح تلك المناطق هما الفتاوى الفاشية والخراب العميم وقد انصبّا فوق الدمار الذي خلّفته الدكتاتورية وآلتها.

يكاد لا يكون في المناطق «المُحَرَّرة» سوى أمراء الحرب المتصارعين على الغنائم، ومقاتليهم الذين يأتمرون بأوامر القوى الإقليمية والدولية، وخطاب قروسطي من مفرداته الفتاوى الدينية المتشددة والهيئات الشرعية وإقامة الحدود، كلّ ذلك إلى جانب الدولارات الأميركية والليرات التركية وأجهزة الميديا المتطورة التي تنقل للعالم كرنفالات الذبح الجماعي وتدمير الآثار. لم يعد للبشر هناك أيّ وجود يتعدّى وجودهم كمقاتلين، أو كمحلّ لإنفاذ فتاوى المنظمات الإسلاموية التي تجمع بين ما بعد الحداثة والقرون الوسطى في

1- السفير، 16/ 9/ 2016

جيوش أشبه ما تكون بجيوش أتيلا، إنّما مزودةً بالأسلحة والتقنيات الغربية. لا تعليم يُذكَر في المناطق «المُحَرَّرة»، ولا عمل، ولا ثقافة، وباتت الحرب، بما يمكن أن تغلّه من غنائم وأسلاب وسبايا، سبيلاً للعيش. ولا أثر، بالطبع، لجنين أيّ شيء يذكّر بالثورة، مما اعتادت الثورات أن تُظْهِر بوادره وبشائره في المناطق التي تسيطر عليها حتى قبل أن ينعقد لها النصر الكامل.

لعلّ الصورة التالية من شهر رمضان 2013 في المناطق الحلبية الواقعة تحت سيطرة «الجيش الحرّ» الذي اعتُبِرَ جيش الثورة، تكفي لتبيان الوجهة والأفق اللذين ليسا في جوهرهما سوى أفق داعش والنصرة: فمع بداية شهر رمضان أصدر ما يُدعى «مجلس القضاء الموحد» قراراً يقضي بسجن كل من «يجاهر بالإفطار» سنة كاملة. وشدد هذا المجلس التابع للجيش السوري الحر في تعميم حمل الرقم 23، على «حرمة الإفطار في رمضان من غير عذر»، فيما استثنى من سمّاهم بـ«المجاهدين أصحاب العذر»، متمنياً عليهم «أن لا يجاهروا في الإفطار حتى لا يتهموا في دينهم». وفي غضون ذلك، نشرت الهيئة الشرعية في حلب فتوى في صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك»، قالت فيها إنه «يحرم خروج المرأة المسلمة متبرجة، بالألبسة الضيقة التي تظهر منها معالم البدن، أو مزينة بالأصباغ على وجهها»، متمنياً على «جميع الأخوات الالتزام بطاعة الله والتمسك بآداب الإسلام».

ليس هذا بالطبع سوى غيض من فيض هذا الخطاب وهذه الممارسة اللذين لا علاقة لهما بأيّ شيء ثوري مهما يكن. والأحرى أنهما خطابٌ وممارسةٌ فاشيان دينيّان حيث باتت الهيئات الشرعية تقوم بدور المفتي والقاضي والمنفّذ. وهما خطاب وممارسة يبدوان معتدلين إذا ما قورنا بخطاب داعش والنصرة وممارستهما، مع أنَّ هذه المقارنة هي بين أشباه ونظائر، وليست واردة إلا لأن هذه الخطابات والممارسات الفاشية كثيراً ما تجتمع وتتضارب في المكان الواحد عينه، فتبدو ممارسة فاشية أرحم من سواها. وبذلك يكون البشر هناك قد انتقلوا، من النظام الدكتاتوري الذي يقتل خصومه السياسيين وكلّ من يقف في طريقه إليهم، إلى فاشية دينية تقتل كلّ من هو مختلف أيّما اختلاف، سواء أكان سياسياً أم سواه، وكلّ من يقف في طريقها إليه. وهذا بالطبع اختلاف كبير ويطال حيوات أعداد هائلة

من البشر وإن كان لا يقلل قطّ من انحطاط أيّ من القاتلين ولا يزيده ولو ذرّة من شرف.

أمام هذا الواقع، يدوّي السؤال «أين الثوّار وأصدقاؤهم؟» كما تدوّي الفضيحة الكبرى. وهذه الفضيحة لا تمسّ تيارات الإسلام السياسي الفاشية، فهي لا تمارس إلا طبيعتها. من تمسّهم الفضيحة في المقام الأول، وبعد النظام الذي أوصل البلد ككل إلى ها هنا، هما فريقان «ليبراليان»، إذا أردنا تحديد وجهتهما الاقتصادية السياسية الفكرية. أولهما، هو القوى الغربية والإقليمية التي سمّت نفسها «أصدقاء الشعب السوري» ولم تُبْدِ حيال هذه المناطق أيّ نأمة اهتمام تتعدّى تركَها ساحة قتال نهباً للخراب والفوضى، ما جعل هذه المناطق أهم دليل على نوايا هذه القوى تجاه سورية وانتفاضة شعبها. وثانيهما، هو القوى السياسية والعسكرية التي تدور في فلك «الائتلاف» و«المجلس الوطني» وحواشيهما وأشباههما، حيث الحلف غير المقدّس بين الليبرالية الإخونجية المتخلفة والتَلَبْرُل اليساري الجاهل، ذلك الحلف الذي لم يُبْدِ تجاه هذه المناطق ما يتعدّى الزيارات الباكرة للتصوير والرقص السريعين ثم الهروب على عجل وإلى غير رجعة.

بعبارة أخرى، ها نحن مرّة أخرى وكحالنا على الدوام، أمام مثال آخر لسير الإسلام السياسي، بما فيه الإرهابي التكفيري المتطرف، يداً بيد مع الليبرالية والمتلبرلين، باتجاه خراب بلداننا وثوراتنا وثرواتنا المادية والبشرية. وهذا السير معاً ليس ضرورياً أن يكون بمعنى المؤامرة والتواطؤ والاتفاقات العلنية أو السرية، بل بمعنى السلوك الطبيعي الناجم عن طبيعة هذين الفريقين وبنيتهما السياسية والاجتماعية والثقافية. وبمعنى وجود ارتباط بين هذين الفريقين هو ارتباط موضوعي، أي مستقلّ إلى حدّ بعيد عن الإرادات الفردية أو الجمعية، ويضرب بجذوره في البنى الاقتصادية الاجتماعية وفي المصالح. وبذلك يكون من الضروري التأكيد من جديد أنَّ من لا يطيق انتقاد الليبرالية –سواء بأشكالها المحلية الراهنة المثيرة للسخرية والآتية غالباً من التأسلم السياسي واليسار الخائب والبائس أم بأشكالها الغربية «الراقية»– عليه أن يصمت أيضاً عن الفاشية الدينية، بما فيها تلك الفاشية التي تحتلّ المناطق «المُحَرَّرة» التي أطلق منها «الثوّار» و«الثائرات» أرجلهم وأرجلهن للريح.

- 51 -

نقد «الثورة» المزعوم[1]

تعالت، بعد تحرير النظام وحلفائه حلب خصوصاً، أصوات تزعم ممارسة «النقد الذاتي للثورة». لكن ذلك لم يَمْضِ أبعد من سطح الأشياء، مكتفياً بنقد ممارسة معينة، أو تحالف محدد، من دون أن يبلغ ولو مشارف اكتشاف أنَّ «الثورة» محلّ النقد لا يربطها بالثورة الحقّة ما يتعدّى تلك الروابط الواهية في الأشهر الثلاثة الأولى، الأمر الذي يوضحه أيّ تناول جديّ لطبيعة «الثورة»، وأساليبها، وتحالفاتها، وتعاملها مع المسألة الوطنية.

تتحدد طبيعة أيّ ثورة بهدفها المنشود وبطبيعة قيادتها الطبقية والسياسية. وفي آذار 2011، بدأت قطاعات واسعة مختلفة من الشعب السوري حركةً احتجاجيةً راحت تتصاعد وتتّسع منطويةً على احتمال تحولها إلى «ثورة سياسية» تستهدف تغيير شكل الحكم إلى الديمقراطية. لكن الفئات التي آلت إليها دفّة القيادة، في ظلّ القمع الوحشي، غلب عليها الإسلام السياسي وملحقاته من متلبرلين أضاعوا بوصلاتهم السياسية السابقة ولم يحلّوا محلّها أيّ شيء جديّ جديد. ولذلك كاد الهدف المتوخّى ألا يتجاوز إسقاطَ النظام وشيئاً من ديمقراطية صناديق الانتخاب التي يدفع فيها بؤس الواقع وتخلّفه إلى انتخاب «الإخوان المسلمين»، الأمر الذي يصعب أن يكون محلّ إجماع السوريين المنقسمين، ذلك الإجماع الذي تسعى إليه كلّ ثورة في الدنيا إذ تُبدي -كشرطٍ لنجاحها- أنّها تمثّل مصالح الأمّة برمّتها خلا حفنة من الخصوم.

تنوّعت أساليب انتفاضة السوريين في نصف السنة الأولى، مع غلبة

1- السفير، 28/ 12/ 2016

للطابع السلمي والوطني الشامل في هذه الفترة. لكن الأمر لم يطل قبل أن يغلب العنف والخطاب الطائفي وطلب التدخّل الخارجي. وطبيعيّ أنّ مثل هذه الأساليب لا تتسق مع الهدف الديمقراطي المنشود، وتقصي غالبية السوريين العظمى من ساحة الفعل التي كادت تقتصر على محاربي الطرفين وحلفائهم، كما تخلق البيئة المناسبة لتنامي «القاعدة» و«داعش» وأشباههما.

لا شكّ أنَّ للقمع الوحشي دوراً هائلاً في دفع احتمالات الانتفاضة في وجهة معينة، لكنه يبقى عامل تفسير لا عامل تبرير. بل إنّه لا يقوى حتى على التفسير في حالة مثل مجزرة جسر الشغور (6 حزيران 2011، بعد شهرين ونصف فقط على اندلاع الأحداث)، وهي حالة عنف منظَّم ومُخَطَّط راح ضحيتها المئات من عناصر الأمن. فهذا أسلوب لصيق بالإسلام السياسي وحلفائه المستعجلين، مع جاهزية لتبريره لدى الفئات المتلبرلة الملتحقة بهؤلاء، وتحويل مجموعة من القتلة والمجرمين الذين أودوا بانتفاضة السوريين إلى أبطال وشهداء.

كلُّ نقد لا يبدأ من هنا ليس بالنقد. كل نقد ينطلق من المنطق ذاته الذي دافع عن شقّ الجيش، وعن شقّ العلم، وتحرير المدن والبلدات (وكلّ ذلك خُطِّطَ له على الطريقة الليبية الكارثية)، ليس بالنقد. كلُّ نقد يتناسى مدائح «الثوّار» وتبريراتهم لـ«النصرة» و«داعش» ليس بالنقد. فما بالك بقمع المعارضين الآخرين، وإنكار تقارير المنظمات الدولية، وتوسّل الضربات الخارجية، إلى آخر الموبقات التي ترقى إلى مستوى الجريمة السياسية.

ليست الثورة الحقّة في سورية ديمقراطية وعلمانية فحسب، ولا تقف على رأسها فئات شعبية لها مصلحة بأوسع الحريات السياسية فحسب، بل هي أيضاً ذات طابع وطني جذري ينبع من موقع سورية في المنطقة والعالم. وهذا طابع لم يهمّ في شيء «ثوّارنا» الذين تحالفوا -وانخدعوا- مع أعتى ضواري العالم، وبلغ الأمر ببعضهم حدّ التنسيق مع إسرائيل.

انقسم السوريون والإقليم والعالم حول «الثورة» في سورية ذلك الانقسام الرهيب الكارثي الذي يرشّح لحرب لا تنتهي. مثل هذا الوضع لا يُدار بالصورة التي أداره بها «الثوّار»، ولا يُنتقد بالصورة التي ينتقدونه بها. الأمر أشبه بجبل مهول يتقافز عليه أقزام.

- 52 -

شعب الشعوب السوريّ[1]

لا يكاد ينتهي عدد المنخرطين في المعمعة السورية، أفراداً وجماعاتٍ ودولاً، ممن عبّروا بأشكال مختلفة عن رؤيةٍ إلى بنيةٍ سورية وكارثتها هي رؤيةٌ طائفية تجد أنَّ انقسام المجتمع السوري إلى طوائف واستئثار إحداها بمزايا السلطة والثروة هو السبب الجوهري لما يجري في هذا البلد.

سبق لمُختَطَف داعش الأب باولو، الإيطالي الذي أقام في سورية، أن دعا بوضوح إلى «الديمقراطية التوافقية» (كما هو الحال في لبنان والعراق وسواهما) وإلى تطبيق الشريعة الإسلامية انطلاقاً من «احترام الخصائص الخاصة بكلّ شعب واحترام ثقافته ومعتقداته».

كان «الاتحاد الديمقراطي الكردي» أيضاً -رغم ماركسيته وقوميته- واحداً من أكثر الجهات استخداماً لمفردة «المكوّنات» في الإشارة إلى بنية المجتمع السوري. ووصل الأمر ببعض أنصاره حدّ القول: «لا حلّ في سورية الا بكيان للسنّة وآخر للكرد وثالث للعلويين ورابع للمسيحيين وخامس للدروز... ويمكن من ثم أن تتفدرل هذه الكيانات».

عمد سوريون -من اليساريين السابقين غالباً- إلى عقد مؤتمرات ذات صبغة طائفية أقلوية (علوية أو درزية) ليشجعوا طوائفهم على الانضمام إلى الثورة، وربما ليتشفّعوا لهذه الطوائف عندها، وفي جميع الأحوال ليستغلّوا هذه المؤتمرات فرصةً للجوء والتموّل.

1- **الاتحاد**، 7/ 11/ 2017

ثمّة كثير من الأقوال لسوريين -بينهم مدّعو ماركسيةٍ وليبرالية- تنطوي على المنطق نفسه، سواء بلغت أم لم تبلغ الذروة السابقة المشار إليها: الدعوة الصريحة إلى ديمقراطية المكوّنات العرقية والطائفية. يقول أحدهم: «ينفتح العلويون السوريون على الاتجاهات الفكرية الحديثة ويتحمسون لها لأنّها تنقذهم من أقلويتهم». ولا يلبث أن يتساءل: «أليس العلويون خارج الثورة؟ ما نسبتهم بين المؤيدين للحراك؟!». ويتبرّم آخر: «متى نخلص من خوف السنّة من العلمانية وخوف العلويين من الديموقراطية؟» ويرى ثالث أنّ الجماعات الاعتقادية السورية «جماعات تأسيسية للكيان الوطني». ويطالب رابع -إزاء التقدم العسكري الذي كانت تحققه النصرة وداعش في 2015- بـ«ضمانات للأقليات». فيرد عليه خامس: «الضمانات تكون طرفاً في صفقة، طرفها الآخر تخلي العلويين عن النظام واختيار ممثلين آخرين للطائفة. طالما لم يحدث هذا فهم يطلبون الحماية، لا الضمانات. والرد الإيجابي على طلب الحماية هو «العفو عند المقدرة»». بل يصل الأمر بهذا الخامس -اليساري السابق الذي يعتبر انتصارات النصرة انتصارات له وللسنّة- حدّ القول: «لا بد من افتراض سيكولوجيا جمعية لعلويي سورية». ومن المعروف، بالطبع، أنّ برهان غليون، حين كان رئيساً لـ«المجلس الوطني»، اقترح أن تُمنع على العلويين مناصب الأمن والجيش بعد انتصار الثورة المباركة.

لكنّ الأخطر في الأمر، نظراً إلى مدى النفوذ والتأثير في الوضع السوري اليوم، هو ما قدّمته إيران من مبادرة لإعادة كتابة الدستور السوري «بما يتوافق وطمأنة المجموعات الإثنية والطائفية في سورية»، وما عبّر عنه عدد من المسؤولين الروس من أنّ مشكلة سورية هي مشكلة مكوّناتها العرقية والطائفية، وصولاً إلى اقتراح الرئيس بوتين «مؤتمراً لشعوب سورية لمصالحة الحكومة والمعارضة».

تفصح المواقف السابقة عن رؤى شتّى يجمعها المنطق الطائفي الواحد ذاته: فمنها من يرى أنّ ديمقراطية المواطنة ليست من خصائص الشعب السوري الخاصة ولا من ثقافته ومعتقداته (وربما ليست من جيناته)؛ ومنها من يخلط القومية (الكردية) خلطاً شنيعاً مع مذاهب دينية في الوقت الذي لا

يتورّع عن التعامل مع العرب كأنَّ لا قضية قومية لهم وليسوا أمّة كالكرد بل مجرد طوائف؛ ومنها من يعتبر الدافع وراء سلوك جميع الأفراد هو انتماؤهم الطائفي، فإذا ما خرج بعضهم على إجماع الطائفة المزعوم، كانوا استثناءً قليل العدد يُثبت القاعدة ولا ينفيها؛ ومنها من يتفوّه بكلام يكاد لا يختلف عن منطق العنصرية النازية؛ ومنها من يُطلق تعميمات عن الطائفية تخفي جهلاً بالفوارق الجوهرية بين التجارب الطائفية باختلاف البلدان؛ ومنها من يرطن في فهم الطوائف والطائفية برطانةٍ مسفسطةٍ بعض الشيء لا تلبث أن تجد في المساواة بين الطوائف بوصفها «الجماعات التأسيسية للكيان الوطني» حلّاً للمشكلة التي تسببت بها الطوائف ذاتها حين تميّزت واحدتها عن الأخريات!

هكذا تبدو «الديمقراطية التوافقية» واحدةً من خواتيم الحدث السوري الرهيب المحتملة بقوة، نظراً إلى طبيعة القوى المتصارعة، وطبيعة تحالفاتها الإقليمية والدولية، وما تحمله من أجندات وأهداف، وما تنطوي عليه من عنف، ونظراً إلى ما يُداني الغياب المطبق للقوى الوطنية والديمقراطية التي شوّهتها أو أوهنتها عقودٌ من القمع الوحشي وهمشّت الحرب وطبيعة المتحاربين ما بقي منها.

«الديمقراطية التوافقية»، في مفهومها النظري وأمثلتها العيانية، هي ديمقراطية تقاسم ممثلي الطوائف وزعمائها مؤسسات السلطة ومواقعها. وأساسها النظريّ أنّ المجتمع، في أصله وجوهره، طوائف وأعراق، ولا بدّ تالياً من أن يُفْهَم ويُدَار ويُصَاغ على هذا الأساس. وطبيعيٌ عندها أن تغدو الجماعات والهويات الجماعية الطائفية والإثنية مرجع الدولة الوطنية وليس العكس. فما يؤسّس الكيان الوطني والدولة الوطنية، بحسب هذا المنطق، هو جماعات مؤسِّسة، مذهبية وطائفية وإثنية، يجب أن تتساوى فيما بينها، وليس علاقة مواطنة تربط الفرد بالدولة.

والفارق بين الحالتين تبيّنه الأسئلة: هل نحن -في الدولة الحديثة- إزاء مواطنين أفراد أم إزاء جماعات (طوائف وأعراق)؟ هل هذه الانتماءات الجماعية كيانات قائمة بذاتها ممّا يرتّب على الدولة حقوقاً تجاهها تتعدّى حقوق المواطنة والفرد؟ هل لهذه الجماعات الحقّ في أن تكون لها سلطة

على الفرد والمواطن، وهل تفوق هذه السلطة حقّ هذا المواطن في اختيار انتماءاته؟ بعبارة أخرى: ما العلاقة بين الجماعة والفرد والدولة؟ هكذا، ينفتح المجال واسعاً أمام تناول علمي لمسألة الجماعات، الطائفية والعرقية وسواها، بدل الاكتفاء بأخذ واقع وجودها ذريعةً لتكريسها ومأسستها، باسم التحرر والمساواة.

تقوم الدولة الحديثة البرجوازية غير المتخلفة -ناهيك بالاشتراكية- على أساس المواطنة، أي على أساس تساوي المواطنين الأفراد أمام القانون وفي حرياتهم وحقوقهم السياسية. وهذا وحده ما يوفّر إطاراً سياسياً واحداً للقانون والعدل، أو مرجعاً أساساً لهما، يمكن أن يستوعب في داخله حقوقاً جماعية لجماعات مختلفة. فحين تُربط الحقوق بالمواطنة وبالفرد المواطن، لا بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد، يغدو وجود جماعات لها حقوق مسألة يسيرة، إذ يغدو الانتماء إليها واحداً من حقوق الفرد المواطن ذاتها، ألا وهو حقّه في اختيار هويته الثقافية أو الدينية. وبالمقابل، فإن اتّخاذ حقوق الجماعات مرجعاً وأساساً ليس سوى مشروع لإقامة كيانات منفصلة ومتحاربة لا يجمعها إطارٌ واحدٌ لإدارة العدالة، وليست دعوته إلى تقاسم السلطة والتوافق والتعايش سوى نوع من إدارة حرب مفترضة مخبوءة قد تغدو حرباً أهلية فعلية في أيّ لحظة، شأنها شأن الاستبداد الذي لا يطول عليه الوقت قبل أن يهدم كلّ ما سبق بناؤه.

- 53 -

دَفْنُ الآمال: التغيير الوطني الديمقراطي ومآلاته في سورية[1]

يمكن القول إنَّ مشروعاً لـ«التغيير الوطني الديمقراطي»، مهما تكن نواقصه وهناته، هو المساهمة النظرية والعملية الكبرى التي قدّمها الوطنيون الديمقراطيون اليساريون السوريون وأَنْمُوهَا على مدى عقود تمتد من أواخر ستينيات القرن الماضي إلى الآن. وهو مشروعٌ موزَّع في صحف القوى الوطنية الديمقراطية السورية الممنوعة، لا سيما اليسارية منها، وبرامجها ومجلاتها وكتابات كتّابها ومفكّريها على مدى هذه العقود، كما هو موزَّع على امتداد سنوات نضالها، وخصوصاً سنوات اعتقالها التي يكاد متوسط طولها للفرد الواحد يفوق أيّ مكان آخر في العالم.

يجمع مشروع التغيير الوطني الديمقراطي السوري، كما يمكن أن نقرأه جملةً، بين إدراكٍ لضرورة التغيير الجذري الذي ينقل البلد من الاستبداد إلى الحريات السياسية، كشرط لا بدّ منه لإطلاق مسيرة انتقال حصينة ومستدامة من التخلّف الاقتصادي الاجتماعي إلى التنمية والتقدّم والعدل، وبين معرفةٍ ببنية البلد ونظامه وموقعه الجيوسياسي الإقليمي والدوليّ تسبغ على ذلك التغيير الجذري صفات الوعي بالمخاطر المحتملة، وإدراك أهمية المسألة الوطنية والقومية وعدم انفكاكها عن المسألتين الديمقراطية والاجتماعية، وأهمية الاختيار الدقيق والمحسوب للتحالفات المحلية والإقليمية والدولية.

1- **الاتحاد**، 2/ 11/ 2017

باختصار، كان «مشروع التغيير الوطني الديمقراطي» سرديةَ القوى التقدمية السورية بمجموعها وعلى اختلافها في بلدٍ عالمثالثي حديث الاستقلال لم تلبث الانقلابات العسكرية أن أَسْلَمَتْه إلى استبدادٍ وفسادٍ شنيعين افترسا كلّ مظهر من مظاهر المجتمع المدني وكلّ استقلال لبنية الجيش والأمن عن سياسات الحاكمين، بلدٍ هو جزء من عالم عربيّ مُجَزّأ فيه النفط وإسرائيل وتحيط به قوى إقليمية ودوليّة عاتية لها مرتكزاتها في بنية المنطقة المجتمعية والثقافية والسياسية، وبلدٍ يتّسم بإمكانية التسييس العنيف والسريع لشقوقه المجتمعية الدينية والطائفية والإثنية.

حين بدأ الزلزال التونسي وراح يتنقّل من بلد عربيّ إلى آخر وصولاً إلى سورية، كانت القوى الوطنية الديمقراطية قد أُنْهِكَت بعقودٍ من القمع الشديد والاعتقال المديد والانقسامات العميقة السياسية والفكرية كان آخرها «تَلَبْرُلَ» أقسام واسعة منها أبأس التلبرل على صورة تبرير الاحتلال الأجنبي وسيلةً للتخلّص من الاستبداد. لكنّ ذلك لم يَحُل دون تعبير القوى الوطنية الديمقراطية، منظمات وأفراداً، عن حضورها العملي والسياسي الذي تميّز، علاوةً على ما ذكرناه آنفاً من صنوف الوعي السياسي والنظري، بمزايا بالغة الأهمية: إدراكٌ عقلاني لتوازن القوى المحلي والإقليمي والدولي وما يفرضه من ضرورة أن يكون التغيير سيرورةً لا ضربة لازب، حيث انقسم المجتمع السوري مع تفجّر الانتفاضة أثلاثاً ثلاثة (معارضة وموالاة وحياد) بما يرشّح لحرب أهلية دائمة، شأنه شأن الانقسام الإقليمي والدولي حول سورية؛ عدم الانبهار ببعض الأساطير التي راجت وتقدّست مع انطلاق الانتفاضات العربية مثل «العفوية» و«الشباب» و«ضرر التنظيم والسياسة»، إلخ؛ الانتباه إلى أنّ أقساماً من المعارضة ليست معنيّة بالحرية والكرامة بقدر عنايتها بالسلطة وبتغيير تحالفات سورية الإقليمية والدولية؛ وعيٌ شديد لأهمية المقاومة المدنية السلمية المتصاعدة بغية إطلاق عملية سياسية جوهرها «التغيير الوطني الديمقراطي»؛ حرصٌ دائم على وحدة المعارضة على خطّ وطني وديمقراطي، إلخ.

عمل القمع الوحشي المعمَّم، والحقد المترعرع في السجون، والغرارة، وحبّ الظهور، وأوهام الانتصار السريع التي اقترنت ببداية الانتفاضات

العربية، وعقلية اليساري السابق الخفيف الحديث التلبرل، وعقلية القومي السابق المتأسلم، وربما المال، على دفع أفرادٍ وفئات باطّراد من الخطّ الوطني الديمقراطي إلى الخطّ الذي بات من الممكن تسميته -بدمج تصريحات ميشيل كيلو وحمد بن جاسم الأخيرة- «خطّ سرسريةِ المتهاوشين على الصِّيدة»، وهو خطٌّ اقتصرت سياساته على استدعاء التدخلات الخارجية ورفض كلّ حوار أو تفاوض إلى أن أُمِرَ بذلك، خطّ يُقاد فيه أولئك الوطنيون الديمقراطيون ويُنْطَق باسمهم من طرف أرداً أنواع الإسلام السياسي وإرهابيين وجلاوزة نظام سابقين ودعاة طائفية وعملاء قوى عربية وأجنبية ومجرمين سياسيين من مختلف الأصناف وأبناء سبيل يسعون إلى مكرمات المُعطين.

وكما في مرّةٍ سابقة في ثمانينيات القرن الماضي، سارع الإسلام السياسي وحلفاؤه في 2011 إلى دفع الجمهور أبعد من الأشكال الممكنة وتدرّجها، وأبعد من مطالب التغيير الديمقراطي، باتجاه إسقاط النظام بالسلاح، وباتجاه الطائفية وطلب التدخّل الخارجي، ولم يَعْدَم، كما من قبل، موتورين يساريين وسواهم يساهمون معه في قَبْر براعم الأمل عبر سَوق الاندفاعة الجماهيرية إلى المقتلة التي لا نزال نراها، حيث عملوا سنداناً لمطرقة الاستبداد الذي صاغ سياساتهم كردّات فعل على أفعاله، تشبهها وإن عاكستها في الاتجاه.

هكذا تقف سردية «التغيير الوطني الديمقراطي» التي بناها الوطنيون الديمقراطيون اليساريون السوريون بنضالات وعذابات ومعارف عقود طويلة إزاء سرديتين أخريين وعلى النقيض منهما: سردية الاستبداد (وجوهرها أنَّ الأمر مجرد مؤامرة) وسردية الثورة المضادة التي مثّلها ما دُعي «المجلس الوطني» وخليفته «الائتلاف» وأتباعهما وكتبتهما (وجوهرها لنتآمر مع ضواري الأرض لإسقاط النظام والحلول محلّه). وحين سيُكتَب تاريخ ما جرى، سوف يصعب، بل سيستحيل، على هاتين السرديتين كبت سردية النضال الوطني الديمقراطي، الأمر الذي بيّنه فشل تهاوشهما وانقضاضهما معاً على مناضل مثل عبد العزيز الخيّر في كتم صوته وحضوره.

قد ينتصر أصحاب إحدى السرديتين، وقد لا يُبقي القمع والمال على أيّ وطني ديمقراطي، لكنّ الحكاية، بخطوطها الرئيسة، انحكت وستبقى تبذر الاضطراب والصدق في الحكايات الكاذبة و/ أو الواهمة الأخرى.

- 54 -

خاتمة: عن المسألة الوطنية - الديمقراطية في سورية والمنطقة

-I-

تتباين معاني «الوطنية/ القومية»[1] أشدّ التباين باختلاف السياق المكاني والزماني والقوى الحاملة. كان معنى «الوطنية» في ألمانيا النازية حقّ ألمانيا في إعادة تقاسم المستعمرات التي سبقتها إليها إنكلترا وفرنسا على وجه الخصوص، وحيازة مجال حيوي يلائم مطامح البرجوازية الألمانية التي تأخّر نهوضها وتوسّعها. ومعنى الوطنية في فرنسا اليوم هو التعصّب لفرنسا، وحقّها في مستعمراتها، ونفورها من المهاجرين إليها، إلى درجة كانت قد دفعت جان جينيه إلى القول إنَّ «الوطنية مأوى الأوغاد». وتغيّر معنى الوطنية في سورية البعثية ومصر الناصرية، بين سورية ما قبل الأسد وسوريا الأسدية، من جهة، وبين مصر عبد الناصر ومصر السادات، من جهة أخرى، من مشروع لتحرير الأرض والتنمية الاقتصادية الاجتماعية المستقلة إلى مشروع استبدادي فاسد غارق في التبعية والتصالح مع الأعداء، على الرغم من بعض الإصرار على تحرير الأرض. وكان معنى «الوطنية» في

1- بخلاف اللغة العربية الحديثة والتجربة القومية العربية الحديثة التي تجزّأت فيها الأمّة إلى أوطان عديدة، وصارت القومية تشير إلى ضرورة توحيد هذه الأوطان أو الأقطار، تشير كلمة nation في التجربة الغربية عموماً إلى «الأمّة» و«الوطن» اللذين يترادفان ويتطابقان في أكثر التجارب القومية.

تجارب التحرر الوطني، لا سيما تلك التي قادها شيوعيون، تحرير الأرض وتنمية عادلة وقطع جذري لروابط التبعية مع المراكز الاستعمارية مع انفتاح إنساني جوهري.

–II–

في منطقتنا، لا سيما في بلدان قادت فيها البرجوازية الصغيرة حركة التحرر الوطني مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر وسواها، منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين وحتى أواسط ثمانينياته، وصف بعض اليسار الشيوعي الأنظمة القائمة آنذاك بأنّها «أنظمة ديمقراطية ثورية» تسير في طريق «التطور اللارأسمالي». وحين تبيّن لكلّ ذي عين تهافت هذا «التنظير»، وأنَّ هذه الأنظمة تسير في طريق تطور رأسمالي متوحش من أردأ الأنواع وتفترس بالفساد وسوء التخطيط والإدارة ما سبق أن بنته هي ذاتها، انتقل التركيز إلى السياسة الخارجية، إذ اعتُبرت سياسات هذه الأنظمة الخارجية سياسات وطنية تعادي الإمبريالية وإسرائيل، وإن كانت سياساتها الداخلية قائمة على الفساد والقمع المستشريين.

بعكس هذه النظرة في الظاهر، وبتطابق تام معها في الجوهر، شاعت بدءاً من تسعينيات القرن العشرين وإلى الآن نظرةٌ –كان معظم دهاقنتها من اليساريين السابقينَ الذين تلبرلوا– تركّز على سياسات الأنظمة الداخلية (فسادها وظلمها وقمعها) ولا تقيم كبير وزن لأي عداء تبديه هذه الأنظمة حيال الإمبريالية وإسرائيل، بل يمكن أن يصل بها الأمر حدّ الطلب إلى هاتين الأخيرتين التدخّل لإسقاط تلك الأنظمة.

من الواضح في الحالتين الأخيرتين ذلك الفصل الذي يُقام بين المسألة الوطنية (التي تُختزَل إلى العداء للإمبريالية) والمسألة الاقتصادية الاجتماعية (التنمية والعدل الاجتماعي) والمسألة الديمقراطية (وقف القمع وصون الحريات والحقوق والمساواة أمام القانون). وهو فصلٌ كان غائباً حتى عن «نظرية» بائسة مثل «التطور اللارأسمالي» بما انطوت عليه من ربطٍ بين معاداة الإمبريالية وبناء الاشتراكية. كما أنّه فصلٌ يتطابق في جوهره مع الفصل الذي تقيمه الأنظمة ذاتها بين هذه المسائل، إذ تُعلي، بالمقلوب، من شأن خصامها

المحدود مع الإمبريالية ومعاداتها المتقلصة لإسرائيل فوق التنمية والعدل والديمقراطية وحقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية.

–III–

كان واقعٌ موضوعي وظروفٌ تاريخية حاسمة وكبرى (مثل الاستعمار والتخلف والتجزئة وقيام إسرائيل والنظام العالمي غير المتكافئ والسوق الدولية ومؤسساتهما...) قد جعلا من المسألة الوطنية والقومية في بلداننا مسألةً مطروحةً على نحو يختلف عنه في بلدان أخرى لم يتغلغل الاستعمار في صلب بناها ولم يحتل أرضها واستطاعت أن تقيم اقتصاداتها المستقلة وأن تدور في علاقاتها الدولية حول محورها. وهذه الظروف التاريخية ذاتها هي التي جعلت الوطنية في بلداننا جُهْداً يرمي إلى إقامة بنية اقتصادية اجتماعية مستقلة ومتمحورة حول ذاتها وحول مصالح شعبها بعيداً عن الارتهان أو التبعيّة، ما يجعل محاربة عدوّ محتلّ على أهميتها العظيمة وضرورتها التي لا بدّ منها، مجرد جزء أساس من هذا الكلّ.

من الواضح أنّ مثل هذا التعريف للوطنية لا يفصل بين ما يُحَقَّق من تنمية وتقدّم اجتماعي وحريات تضمن مشاركة أوسع قطاعات الشعب وبين مقاومة الاحتلال والمشاريع الخارجية. وبذلك تكون الوطنية وجه العملة الآخر للديمقراطية والحريات والحفاظ على الثروة الوطنية وتنميتها. وليست قطباً يواجه كلّ ذلك، أو يمكن فصله عنه في ترتيب زائف لهذه الأولويات. وكما ينبغي أن نشكّ في «ديمقراطية» و«عدل» من يستقوون بالإمبريالية الأميركية، وتلتبس عليهم حروب مقاومة إسرائيل، كذلك ينبغي أن نشكّ في «وطنيّة» من يمارسون النهب والقمع.

–IV–

بخلاف التصورات «الوطنية» البائتة والفارغة التي تكتفي بهجاء «الغرب» ومؤامراته، لا بدّ من توجيه أصبع الاتهام إلى الأنظمة المحلية وسياساتها المستبدة والفاسدة. وبخلاف التصورات «العولمية» الليبرالية الفارغة التي تكتفي بهجاء الأنظمة المحلية الأقلّ تبعيةً وتخلّفاً أو التي يوجد في ماضي

بلدانها محاولات للتنمية المستقلة مهما يكن قصورها وفشلها، لا بد من اتّهام بنية عالمية جاهزةً لأن تصطاد في شبكتها الواسعة والقديرة كلّ محاولة للخروج الحقيقي عن منطقها، وتشكّل إطاراً لـ «ثورة مضادة» عالمية تحاول أن تأخذ كلّ محاولة للتغيير الحقّ في بلد من بلدان ما يُدعى بـ «الجنوب العامي» باتجاهات مرعبة لا تورث سوى الندم والخذلان.

بهذا المعنى، لم يعد من الممكن فهم بلد بمفرده خارج إطار دولي وإقليمي بات له تاريخه وبنيته التي يمتزج فيها الداخل والخارج على نحوٍ يدفع مقاومة هذه البنية بالضرورة إلى أن تكون تلك المقاومة التي تأخذ في الحسبان كلاً من الداخل والخارج: تناهضُ الأنظمةَ من دون أن تقع في شِباك من لا يسمحون بتغيير هذه الأنظمة إلا بأسوأ منها. وبهذا المعنى يغدو التغيير الديمقراطي وجهاً آخر من أوجه المسألة الوطنية كما يغدو وجهاً آخر من أوجه مسألة العدل الاجتماعي، ويغدو كلّ فصل بين هذه الأوجه كاشفاً لمآل فاسد لا يلبث أن يتبدّى ويظهر.

–V–

ليست معاني «الديمقراطية» بالأقلّ تبايناً باختلاف السياق المكاني والزماني والقوى الحاملة. فثمة ديمقراطية لا تتعدى حق الاقتراع، وديمقراطية تتجاوز ذلك صوب الاقتصاد والمجتمع، كما أنّه ثمة ديمقراطية توافقية للطوائف وممثليها لا للمواطنين... إلخ، وكلّ واحدة من هذه الديمقراطيات هي ديمقراطية في أعين فئة بعينها من دون سواها من الفئات. غير أنّ «الديمقراطية» القائمة في العالم الآن، في جميع الأحوال وبخلاف الرائج، ليست، حتى بمعناها الضيّق المقتصر على حقّ الاقتراع، بنت البرجوازية التي لم تتوقّف يوماً عن محاولات تحجيمها وتقييدها، بل بنت الطبقات الشعبية والشعوب المستعمَرة والنساء والملوَّنين والإثنيات الخاضعة. وبخلاف الرائج أيضاً، فإنَّ هذه الديمقراطية ليست قديمة قِدَم البرجوازية بل نتاج القرن العشرين. وإذا ما كان النظام الرأسمالي يقتضي الليبرالية (دعه يعمل دعه يمرّ)، فإنّه لا يقتضي الديمقراطية التي انتُزعت منه انتزاعاً. وما يعنيه هذا هو أنّ ثمة ضرورة نظرية وتاريخية ونضالية لفكّ

الاقتران بين الليبرالية والديمقراطية، هذا الاقتران الذي هو واحدة من أكبر السرديات الأيديولوجية، بالمعنى الرديء لكلمة أيديولوجيا الذي يعني الوهم والخداع والتعمية.

ظلّت الملكيّات المختلفة أشكالاً للحكم في أوروبا الرأسمالية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وحلّت محلّ هذه الأنظمة التقليدية في بعض البلدان (كإيطاليا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال) كلٌّ من الفاشية والدكتاتورية العسكرية، فلم تقم أنظمة ديمقراطية في ألمانيا وإيطاليا إلا بعد الحرب العالمية الثانية، في حين استمرت الدكتاتورية العسكرية في إسبانيا والبرتغال حتى سبعينيات القرن العشرين. ولا تزال الأنظمة السلطوية سائدة في معظم العالم الثالث.

حتى في الدول التي تُعتبر قوى استعمارية عظمى، ليست الديمقراطية البرجوازية بالقِدَم الذي يزعمه أيديولوجيوها. ولو اقتصرنا هنا على مثال الولايات المتحدة الأميركية لوجدنا أنّ إعلان دستورها في الربع الأخير من القرن الثامن عشر أنَّ «جميع الناس وُلدوا متساوين» لم يَحُل دون استعباد ملايين البشر من السود الأميركيين على مدى الثمانين عاماً التي تلت هذا الإعلان، أو دون استمرار الفصل العنصري القانوني بين البيض وغير البيض في أرجاء واسعة من الولايات المتحدة حتى خمسينيات القرن العشرين.

حتى حقّ الاقتراع الذي تعتبره البرجوازية جوهر الديمقراطية، هو مسألة من مسائل القرن العشرين. إذ ابتدأ القرن العشرون وحقّ النساء في الاقتراع مقتصر على نيوزلندا وولاية وايومنغ الأميركية، ولم يكتمل نيل النساء هذا الحقّ في جميع البلدان التي تجري فيها انتخابات إلا في عام 1960. ولم تمنع البلاغة الثورية في دساتير وإعلانات الثورتين الأميركية والفرنسية ماري ولستونكرافت من التساؤل عن جنس الشعب والمواطن الذي تتكلم باسمه هذه النصوص. وبالطبع، فإنّ «الشعب» في عبارة «نحن الشعب»، في «إعلان الاستقلال الأميركي» لم يكن يضمّ -علاوة على النساء- لا السكان الأصليين ولا العبيد من أصل أفريقي.

لا يتسع المجال هنا للكلام على ما تركته الحركات العمالية والفلاحية

والحركات المناهضة للاستعمار من أثر مُنْشِئ للديمقراطية. وإذا ما كانت هذه الحركات تعود إلى أواخر القرن الثامن عشر، وربما إلى قبل ذلك، فإنها اتّخذت زخماً جديداً وتغيّرت بصورة نوعية في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، لتنفجر في القرن العشرين على هيئة إعصار راح يضم إليه مزيداً من قطاعات المجتمع الواحد ومزيداً من مناطق العالم.

هذا المشروع الديمقراطي هو ما وقف النظام الرأسمالي في وجهه وضيّقه ما وسعه ذلك، بخلاف الأسطورة التي تقرن الديمقراطية جوهرياً إلى الرأسمالية. ومع ما حققه هذا النظام مؤخّراً من انتصارات، هي هزائم لقوى الديمقراطية الآنفة الذكر، كان أن نشأت مجموعة من الحالات المرضية السياسية، مثل الحركات الفاشية والعنصرية الجديدة في أوروبا، وتَلَبْرُل كثير من اليسار، والصحوات الدينية والحركات الأصولية والإرهابية العالمية المدى، ومختلف «سياسات الهوية» التي تشوّه نضالات الشعوب وتطلعاتها إلى التحرر والعدل.

–VI–

كان اليسار العربي قد أنمى مفهوماً للثورة في المنطقة يأخذ في الحسبان تخلف بناها وطبقاتها البرجوازية، وأطلق على هذه الثورة اسم «الثورة الوطنية الديمقراطية» التي يستكمل فيها ما عجزت البرجوازية العربية عن إنجازه (من تحرير ووحدة ومواطنة متساوية وتنمية مستقلة) كمقدمة للثورة الاشتراكية. ويمكن القول إنَّ مشروعاً يربط بين المسألة الوطنية والمسألة الديمقراطية والمسألة الاجتماعية ويُدعى مشروع «التغيير الوطني الديمقراطي»، مهما تكن نواقصه وهناته، هو المساهمة النظرية والعملية الكبرى التي قدّمها الوطنيون الديمقراطيون اليساريون السوريون وأَنْمُوهَا على مدى عقود تمتد من أواخر ستينيات القرن الماضي إلى الآن.

يجمع مشروع التغيير الوطني الديمقراطي السوري بين إدراكٍ لضرورة التغيير الجذري الذي ينقل البلد من الاستبداد إلى الحريات السياسية، كشرط لا بدّ منه لإطلاق مسيرة انتقال حصينة ومستدامة من التخلّف الاقتصادي الاجتماعي إلى التنمية والتقدّم والعدل، وبين معرفةٍ ببنية البلد

ونظامه وموقعه الجيوسياسي الإقليمي والدوليّ تسبغ على ذلك التغيير الجذري صفات الوعي بالمخاطر المحتملة، وإدراك أهمية المسألة الوطنية والقومية وعدم انفكاكها عن المسألتين الديمقراطية والاجتماعية، وأهمية الاختيار الدقيق والمحسوب للتحالفات المحلية والإقليمية والدولية. هكذا جرى التنبيه إلى أنَّ الخلاص من الاستبداد الفاسد إمّا أن يكون خلاصاً وطنياً ديمقراطياً أو لا يكون؛ وأنّ ميزان القوى وطبيعة النظام يقتضيان أن يكون هذا الخلاص سيرورة متصاعدة تتلاقى فيها المقاومة المدنية السلمية والعمل السياسي، والعفوية والوعي، وحماس الشباب وخبرة الشيوخ، في جولات متلاحقة تحتمل الفشل والتراجع، لا بسبب قوة الطرف الآخر فحسب، بل أيضاً لدرء المخاطر الأسوأ التي رأينا بالفعل كيف دُفِعَت سورية على سكّتها بكلّ توحّش وفقدان للبصيرة.

باختصار، كان «مشروع التغيير الوطني الديمقراطي» سرديةَ القوى التقدمية السورية بمجموعها وعلى اختلافها في بلدٍ «عالمثالثي» حديث الاستقلال لم تلبث الانقلابات العسكرية أن أَسْلَمَتْه إلى استبدادٍ وفسادٍ شنيعين افترسا كلّ مظهر من مظاهر المجتمع المدني وكلّ استقلال لبنية الجيش والأمن عن سياسات الحاكمين، بلدٍ هو جزء من عالم عربيّ مُجَزّأ فيه النفط وإسرائيل وتحيط به قوى إقليمية ودوليّة عاتية لها مرتكزاتها في بنية المنطقة المجتمعية والثقافية والسياسية، وبلدٍ يتّسم بإمكانية التسييس العنيف والسريع لشقوقه المجتمعية الدينية والطائفية والإثنية.

–VII–

حين بدأ الزلزال التونسي وراح يتنقّل من بلد عربيّ إلى آخر وصولاً إلى سورية، كانت القوى الوطنية الديمقراطية قد أُنْهِكَت بعقودٍ من القمع الشديد والاعتقال المديد والانقسامات العميقة السياسية والفكرية كان آخرها «تَلَبْرُلَ» أقسام واسعة منها أبأس التلبرل على صورة تبرير الاحتلال الأجنبي وسيلةً للتخلّص من الاستبداد. لكنّ ذلك لم يَحُل دون تعبير القوى الوطنية الديمقراطية، منظمات وأفراداً، عن حضورها العملي والسياسي الذي تميّز، علاوةً على وعيه السياسي والنظري، بمزايا بالغة الأهمية: إدراكٌ عقلاني

لتوازن القوى المحلي والإقليمي والدولي وما يفرضه من ضرورة أن يكون التغيير سيرورةً لا ضربة لازب، حيث انقسم المجتمع السوري مع تفجّر الانتفاضة أثلاثاً ثلاثة (معارضة وموالاة وحياد) بما يرشّح لحرب أهلية دائمة، شأنه شأن الانقسام الإقليمي والدولي حول سورية؛ عدم الانبهار ببعض الأساطير التي راجت وتقدّست مع انطلاق الانتفاضات العربية مثل «العفوية» و«الشباب» و«ضرر التنظيم والسياسة»، إلخ؛ الانتباه إلى أنّ أقساماً من المعارضة ليست معنيّة بالحرية والكرامة بقدر عنايتها بالسلطة وبتغيير تحالفات سورية الإقليمية والدولية؛ وعيٌ شديد لأهمية المقاومة المدنية السلمية المتصاعدة بغية إطلاق عملية سياسية جوهرها «التغيير الوطني الديمقراطي»؛ حرصٌ دائم على وحدة المعارضة على خطّ وطني وديمقراطي، إلخ.

عمل القمع الوحشي المعمَّم، والحقد المترعرع في السجون، والغرارة، وحبّ الظهور، وأوهام الانتصار السريع التي اقترنت ببداية الانتفاضات العربية، وعقلية اليساري السابق الخفيف الحديث التلبرل، وعقلية القومي السابق المتأسلم، وربما المال، على دفع أفرادٍ وفئات باطّراد من الخطّ الوطني الديمقراطي إلى خطٍّ اقتصرت سياساته على استدعاء التدخلات الخارجية ورفض كلّ حوار أو تفاوض إلى أن أُمِرَ بذلك، خطّ يُقاد فيه أولئك الوطنيون الديمقراطيون السابقون ويُنْطَق باسمهم من طرف أردأ أنواع الإسلام السياسي وإرهابيين وجلاوزة نظام سابقين ودعاة طائفية وعملاء قوى عربية وأجنبية ومجرمين سياسيين من مختلف الأصناف.

كما في مرّةٍ سابقة في ثمانينيات القرن الماضي، سارع الإسلام السياسي وحلفاؤه في 2011 إلى دفع الجمهور أبعد من الأشكال الممكنة وتدرّجها، وأبعد من مطالب التغيير الديمقراطي، باتجاه إسقاط النظام بالسلاح، وباتجاه الطائفية وطلب التدخّل الخارجي، ولم يَعْدَم، كما من قبل، موتورين يساريين وسواهم يساهمون معه في قَبْر براعم الأمل عبر سَوق الاندفاعة الجماهيرية إلى المقتلة، حيث عملوا سنداناً لمطرقة الاستبداد الذي صاغ سياساتهم كردّات فعل على أفعاله، تشبهها وإن عاكستها في الاتجاه.

هكذا تقف سردية «التغيير الوطني الديمقراطي» التي بناها الوطنيون

الديمقراطيون اليساريون السوريون بنضالات عقود طويلة وعذاباتها ومعارفها إزاء سرديتين أخريين وعلى النقيض منهما: سردية الاستبداد (وجوهرها أنّ الأمر مجرد مؤامرة) وسردية الثورة المضادة التي مثّلها ما دُعي «المجلس الوطني» وخليفته «الائتلاف» وما أحاط بهما من أصولية تكفيرية وأتباع ذلك كلّه وكتبته (وجوهرها لنتآمر مع ضواري الأرض لإسقاط النظام والحلول محلّه). وحين سيُكتَب تاريخ ما جرى، سوف يصعب، بل سيستحيل، على هذه السرديات كبت سردية النضال الوطني الديمقراطي: بصرف النظر عمّن سينتصر، فإنّ الحكاية الوطنية الديمقراطية حُكيَت بخطوطها الرئيسة، وستبقى تبذر الاضطراب والصدق في الحكايات الكاذبة و/ أو الواهمة الأخرى.

–VIII–

في سورية، بل ربما في ما دُعي «العالم الثالث» برمّته، المسألة الديمقراطية هي المسألة الوطنية، والمسألة الوطنية هي المسألة الديمقراطية، سواء بسواء وفي آن معاً. كلّ فصل بين الاثنتين مصيره الفشل الزؤام. يكفينا «وطنيون» ينهكون الوطن استبداداً ونهباً إلى أن يسقط كجيفة متفسخة، ويكفينا مصفّقون لهؤلاء. يكفينا «ديمقراطيون» يبيعون الوطن للمستعمِر ويتكشّفون عن كونهم مجرد طغاة صغار، ويكفينا مخدوعون بهؤلاء. «وطنية» مع قمع واستبداد، أو «ديمقراطية» مع بيع للأوطان والقضايا الوطنية، هذه ثنائية فاسدة لا بدّ من وضع حدّ لها. فكما أنّ الوطنية والديمقراطية الحقيقيتين وجهان لعملة بانية واحدة، فإنّ أصحاب طرفي تلك الثنائية الفاسدة وجهان لعملة مدمرة واحدة: كلاهما يضيّعان الأوطان ولا يأتيان بالحرية. وقبل أن يكون الوطني ديمقراطياً والديمقراطي وطنياً، سنظل إزاء الفصام الكارثي السابق.

من الواضح أنّ للفصل بين المسألة الوطنية والمسألة الديمقراطية أساساً طبقيّاً أو اجتماعياً اقتصادياً بيّناً. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما موقف الوطنيين الديمقراطيين حين تقود من قوى وفئات مغايرة طبقياً وسياسياً وفكرياً معارك وطنية أو ديمقراطية تعاني جوهرياً من هذا الفصل القاتل، كما هو الحال في معركة وطنية يقف على رأسها نظام استبدادي أو

في معركة ديمقراطية تقف على رأسها قوى ليبرالية كوسموبوليتية لا تقيم للمسائل الوطنية وزناً، لا سيما أنَّ هذا الفصل أو الانفصام هو سبب جوهري في الهزائم المتكررة لهذه القضايا جميعاً؟

لعلّ الموقف الأسلم والأصحّ، من موقع وطنيين ديمقراطيين لا يقودون معارك هذه القضايا، ألّا يرتّبوها في أولويات، وأن يختاروا الوقوف النقدي في صفّ من يخوضون المعركة الدائرة الآن هنا، فلا يضعون تحرير الوطن عقبة في وجه من يخوضون معركة الحريات والديمقراطية، ولا يضعون المطالبة بالحريات في وجه من يخوضون معركة تحرير الأرض.

–IX–

المسألة الوطنية سيرورة تراكمية متدرجة باتجاه الاستقلال الوطني الناجز لا سياسياً فحسب، بل اقتصادياً أيضاً، بما يجعل تحرير الأرض على أهميته القصوى والأولية جزءاً واحداً فحسب من هذه السيرورة، وبما يترك مجالاً للمساهمة في المعركة الوطنية لقوى وفئات ليست جذرية تماماً في موقفها من المسألة الوطنية، وقد تتراجع حتى عن هذه المواقف في أثناء تطورها (تراجع الأنظمة العربية القومية في مصر وسوريا عن مسيرتها الوطنية التنموية وتحطيمها ما بنته في مراحلها الأولى وزيادة تبعيتها بل وتصالحها أو ميلها إلى التصالح حتى مع المحتل، وتراجع السلطة الفلسطينية عن المشروع التحرري لمنظمة التحرير الفلسطينية).

مع عوامل أخرى عديدة، أدت هزيمة حركة التحرر الوطني العربية التي قادتها البرجوازية الصغيرة القومية قبل أن تتحول إلى برجوازية كبيرة فاسدة ومافيوزية إلى عودة هذا الكفاح الوطني التحرري إلى خندق سابق هو خندق الجهاد التحرري على طريقة الشيخ القسّام، بمعنى الكفاح لتحرير الأرض من دون ربط هذا الكفاح بمشروع وطني للتنمية والديمقراطية والعدالة، الأمر الذي يجعله ناقصاً ومحل نقد، وعرضة للهزيمة. وهو ما نرى الآن أوجهاً حاسمة منه.

ليس للوطني الديمقراطي الذي لا يقود حركة التحرر الوطني بوجهيها البرجوازي القومي والجهادي التحرري سوى أن يطمح إلى قيادتها ويعمل

على ذلك، وأن يضيء نقدياً على سياقاتها وأوجه قصور قيادتها، من دون أن يتردد في دعمها على الأقلّ، إن لم يشارك في معاركها. وفي لحظات معقدة ومختلّة الموازين مثل لحظة «طوفان الأقصى»، لا يتردد الماركسي في تحميل الاحتلال وحلفائه مسؤولية العدوان والإبادة، كما لا يتردد في الدعوة إلى الوقف الفوري للحرب، وهو ما فعله اليسار في العالم كلّه، ما عدا بعض الصنف الذي لدينا.

في المعركة الديمقراطية أيضاً، يدعم الوطني الديمقراطي كل حركة أو اتجاه يدعو إلى الديمقراطية بصرف النظر عن أيديولوجيته، سواء كانت ليبرالية أو قومية أو حتى دينية، ولا يسعه، بالطبع، أن يدعم في هذه المعركة من يعلن صراحة أن الديمقراطية شرك، إنّما من دون أن يتلكأ قط في مواصلة الوقوف في وجه الدكتاتورية والاستبداد.

مكتبة
t.me/soramnqraa

ثائر ديب

حمل كاذب

بين الحلم والخذلان، بين الأمل الشعبي والتعقيدات السياسية، يكتب ثائر ديب هذا الكتاب كمساهمة في فهم ما جرى في سوريا، لا كإدانة، بل كمراجعة عميقة لتجربة استثنائية في تاريخ المشرق المعاصر.

في «حَمل كاذب»، لا يبحث الكاتب عن إجابات جاهزة، بل يفتح الباب أمام تأمل طويل في معنى الثورة، وحدود السياسة، وتشابك المحلي بالإقليمي والدولي. يتناول الكتاب العقد السوري من زوايا متعددة: بنية السلطة، خيارات المعارضة، تحوّلات الخطاب، والأدوار التي لعبتها القوى المختلفة في تشكيل المصير السوري. وهو يفعل ذلك بلغة رصينة، تحليلية، تحترم تعقيد الواقع، ولا تستسلم للسرديات السهلة أو الثنائيات المطلقة.

ليس هذا الكتاب تأريخاً للحدث، بل تفكيرٌ فيه ومن خلاله، يُسائل المآلات لا البدايات، ويبحث في شروط الفعل السياسي والمأمول الممكن، من دون أن يتخلى عن حسّه الإنساني.

«حَمل كاذب» محاولة فكرية جريئة في زمن اختلطت فيه الحقيقة بالدعاية، والسرد بالموقف، وهو دعوة صامتة لإعادة التفكير، لا لإعادة الحكم. كتاب يُعيد للسياسة بُعدها الأخلاقي، ويمنح الثورة وجهها المكسور، لا ليُدينها، بل ليُنقذ ما تبقّى من صورتها في ضميرٍ تكلّس أو تواطأ.

مكتبة
t.me/soramnqraa